احمد هيسه مستشار ديلهما العلوم النبائية والقانون العام

## موســـوعـــة

المناه المناهبة المعامدة المعامدة المناهبة

# فى الحعصوى الدستورية

من أول أحكام المعكمة العلما عام ١٩٧١ حقى ٢٠ يانيا سنة ١٩٨٧

- ولايـــة المحكـمة
   التداعى أمام المحكمـة
   تأصيل مبادىء الدســتور
   أســـباب الأحكـــام
   منطـــوق الأحكــام

الطبعسة الأولسي

AAPI

### اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ معمد توفيق معمد الرويني، الإسكندرية

أحمد هبسه مستشار دبلومًا العلوم الجنائية والقانون العام

# 

من أول أحكام المحكمة العليا عام ١٩٧١ حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٧

- ولايسسة المحكسمة
- التداعي أمام المحكمــة
- تأصيل مبادئ، الدستور
- أسسباب الأحكسام • منطسوق الأحكسام

الطبعـة الأولــى

AAPE

## الفهرس ولاية المحكمة

تاريخ الرقابة الدستورية

نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ليس للدستور أثر رجمى ويحتكم للدستور الذى صدر القانون فى ظله الميثاق الوطنى ليس دستورا ولكن مجرد دليل للعمل الوطنى

الرقابة الدستورية تستهدف صون الدستور القائم

ما ينأى عن الرقابة الدستورية

المسائل السياسية أعمال السيادة

التشريعات التي حماها دستور ١٩٥٦ ما لا يشكل عيبا دستوريا

التعارض أو التنازع بين القوانين

ما يتعلق بقضاء المشروعية

### المحكمة تستمد ولايتها من الدستور

الرقابة تنبسط على التشريعات كافة أصلية أو فرعية ما يعد من التشريعات الفرعية

ه يعد من السريعات العرجية

امتداد الرقابة للتشريعات السابقة على الدستور لايعمل بالتعديل الدستورى بالنسبة للتشريعات السابقة عليه

الاحتكام للدستور القائم إذا استمر نفاذ التشريعات السابقة عليه

ملاءمة التشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات السلطة التشريعية

#### نطاق الرقابة الدستورية

رقابة سلطة التشريع

رقابة سلطة التشريع بعد التعديل الدستورى

رقبة السلطة الاستثنائية في التشريع لرئيس الجمهورية في غيبة مجلس الشعب رقابة توفر الشروط الدستورية لصحة تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة وظيفة

التشريع ـ ق ١٥ لسنة ١٩٦٧.

رقابة الانحراف في التشريع رقابة الأثر الرجعي للتشريع

رقابة استيفاء الشكل الدستورى للتشريع

ولاية المحكمة على تشريعات الطوارىء

## التحاءس أمام المحكمة

#### الاختصاص

اختصاص المحكمة وحدها بنظر الدعوى الدستورية اختصاص المحكمة اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية اختصاص المحكمة وحدها بنظر الطعن في أحكامها بسبب عدم الصلاحية لاتختص المحكمة بطلب إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية اختصاص المحكمة لا يكون محلا للتنازع الايجابي على الاختصاص المحكمة لا يكون محلا للتنازع الايجابي على الاختصاص المحكمة الموضوع المحكمة ذات اختصاص أصيل وليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع

#### طبيعة الدعوى الدستورية

عينية الدعوى والخصومة فيها استقلال الدعوى الدستورية عن دعوى الموضوع

### كيفية اتصال المحكمة بالدعوى الدستورية

طريقة رفع الدعوى
صحيفة الدعوى
ميعاد رفع الدعوى
الخصوم في الدعوى
المصفة في الدعوى
المصلحة في الدعوى
مناط قبول الدعوى
نطاق الدعوى
الأثر القانوني لرفع الدعوى أو احالتها
الأوضاع الاجراثية تتعلق بالنظام العام

#### الطلبات العارضة والتدخل

الطلب العارض لا يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا التدخل في الدعوى

ترك الخصومة

عدم صلاحية أعضاء المحكمة

#### الحكم في الدعوي

للمحكمة الدستورية رخصة التصدى لنص متصل بالنزاع المطروح عليها عدم دستورية النص يستتبع إبطال باقى النصوص المرتبطة المحكمة الدستورية هي المختصة بالفصل في قبول أو عدم قبول الدعوى حجية الأحكام أحكام المحكمة الدستورية غير قابلة للطعن فيها أثر الحكم في الدعوى الدستورية اعتبار الخصومة منتهية إذا أصبحت غير ذات موضوع

مناطق الحكم بمصادرة الكفالة

## تأصيل مبادى، الدستور

الدولة

المقومات الأساسية للمجتمع

المقومات الاجتماعية والخلقية المقومات الاقتصادية

الحريات والحقوق والواجيات العامة

سيادة القانون

نظام الحكم

رئيس الدولة

السلطة التشريعية \_ مجلس الشعب

السلطة التنفذية

السلطة القضائية

المحكمة الدستورية العليا

المدعى العام الاشتراكي

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني

الشرطة

أحكام عامة وانتقالية

## أسباب الأحكام

القانون المدني

التعويض عن الضرر الأدبي فوائد التأخير

الاتفاق عليم سعر آخر للفوائد

الفوائد القانونية عن ثمن المبيع حق الشفعه

قانون العقوبات

تشديد عقوبة جراثم تمس أمن الدولة

قوانين العقويات الخاصة

حظر شرب الخمر قانون تدابير أمن الدولة

الوضع تحت مراقبة الشرطة

قانون مكافحة المخدرات

قانون الاجراءات الجنائية

تفتيش المنازل في حالة التلبس

قوانين ايجار الأماكن

الطعن في قرار تحديد الأجرة

قرار مجلس المراجعة

مد نطاق سریان القانون بقرار وزاری لیس للمحافظین اختصاص وزیر الاسکان اللائحی

قوانين الاصلاح الزراعي

قرارات مجلس الادارة بشأن الأراضي البور

ملكية الأراضى الزراعية المستولى عليها تؤول إلى الدولة دون مقابل تنظيم العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ودائبيه

حظر الطعن في قرار اللجنة القضائية

الطعن في قرارات اللجان القضائية السابقة

قرارات لجان فض المنازعات الزراعية

قوانين الضرائب

الضريبة العامة على الايراد

قوانين العمل والعاملين

العاملون بهيئة قناة السويس

الطعن في قرار مجلس ادارة الشركة أمام القضاء العادي تسوية حالات العاملين بالدولة عدم جواز الاستناد إلى أحكام اللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ٩٦١ للمطالبة برفع المرتبات أو اعادة التسوية أو صرف الفروق

احالة الموظفين إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي جبر أضرار المفصولين بغير الطريق التأديبي

قرارات اعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

تأديب العاملين بالقطاع العام

### قوانين التأمينات الاجتماعية

قراری وزیر العمل رقم ۹۷ لسنة ۱۹۲۷ ورقم ۹ سنة ۱۹۲۹

## قوانين الحراسات

رفع الحراسة

تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

الاستثناء من قاعلة الرد العيني

اعادة المشرع لتنظيم الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وأثرها عدم سماع الدعوى في أي عمل للجهات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الحراسة

### قوانين التأميم

تأميم بعض الشركات والمنشآت قررات لجان التقويم قابلة للطعن فيها

مهمة لجان التقويم

الضمان الاستثنائي للدائنين اعتداء على الملكية الخاصة

ق ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

استيلاء اللولة دون مقابل على الزائد عن الحد من السندات الاسمية استحفاق أصحاب المستشفيات المؤممة للتعويض

### قوانين الطواريء

ضمانات دستورية في تعديل المادة الثانية ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قرارات الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة قرارات ادارية اختصاص محكمة أمن الدولة العليا وطوارىء

#### قانون حماية الجبهة الداخلية (٣٣ استة ١٩٧٨)

الانتماء إلى الأحزاب أو مباشرة الحقوق السياسية حرية تكوين الأحزاب وحق الانضمام اليها العصف بالحقوق السياسية غير دستوري

#### قانون المحاماة

الاخلال بمبدأ الحرية النقابية

#### قوانين الهيئات القضائية

طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة

مجلس التأديب يعتبر هيئة قضائية

لجنة التأديب والتظلمات هيئة قضائية

محكمة القيم جهة قضاء

مجلس تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى هيئة قضائية لجنة ضياط القوات المسلحة هيئة قضائية

للقرار بقانون ترتيب جهات قضائية

قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرارات ادارية ضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة

#### قوانين شرعية

بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية

الوصية لوارث وغيره

الوصية الواجبة

لاثحة ترتيب المحاكم الشرعية

الحكم بحبس المحكوم عليه بالنفقة ليس عقوبة جناثية حل المحافل البهائية

#### قوانين القوات المسلحة

إحالة أفراد المخابرات العامة إلى المعاش

أوامر الاستغناء عن خدمة المتطوعين

تقدير درجات العجز الكلى أو الجزئى وتعويض الاصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية

الاحالة إلى القضاء العسكرى

#### قوانين خاصة

يجوز الطعن في قرارات لجنة المعارضات حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب

حق الترشيح لعضويه مجلس الشعب أيلولة الأدوية والمستحضرات إلى المؤسسة العامة

المساواة في القبول بالتعليم العالى

تنظيم تملك غير المصربين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء المصادرة الادارية غير جائزة حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى أيلولة ملكية أراضى البرك والمستقعات إلى الدولة بتعويض عادل حظر شهر افلاس شركات القطاع العام

## منطوق الأحكام

الأحكام الصادرة بعدم دستورية التص الأحكام الصادرة يرفض الدعوى القهرس التحليلي

# ولأيسة المحكسة

تاريخ الرقابة الدستورية نصوص الدستور تجثل القواعد والاصول التس يقوم عليمًا نظام ِ الحكم في الدولة.

ليس الدستور أثر رجعس ويحتكم الدستور الذس صدر القانون فس ظله

الميثاق الوطنس ليس دستورا ولكن مجرد دليل للعمل الوطنس.

الرقابة الدستورية تستمدف صون الدستور القائم. ماينأس عن الرقابة الدستورية.

> البسائل السياسية أعمال السياحة التشريعات التس حمائبا دستور 1901 ما اليشكل عيبا دستوريا التعارض أو التنازع بين القوانين ما يتعاق بقضاء البشروعية

البدكبة تمتبد وإإيتما من الدمتور :

الرقابة تنبسط على التشريعات كافة ما يعد من التشريعات الغربية امتحاد الرقابة التشريعات السابقة لا يعمل بالتعديل الدستورس بالنسبة التشريعات السابقة عليه الأختكام الدستور القائم مزاءة التشريع والبواعث على اصحاره

نطاق الرقابة الدستورية :

يقابة ملطة التشريع

رقابة سلطة التشريع بعد التعديل الدستهرس رقابة السلطة الاستثنائية في التشريع ارئيس الجمهورية

رقابة توفر الشروط الستثنائية لصدة التغويض رقابة الإنماف في التشريع رقابة الإثر الرجس التشريع رقابة استيفاء الشكل الدستورس التشريع

وزاية المحكمة عاس تشريعات الطوارس،

## تاريخ الرقابة الدستورية

١ ـ ومن حيث انه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين في مصر أنه رغم خلو الدستور والقوانين من أي نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد أقرت حق القضاء في التصدي لبحث دستورية القوانين اذا دفع أمامها بعدم دستورية قانون أو أي تشريع فرعى أدنى مرتبة يطلب أحد الخصوم تطبيقه في الدعوى المطروحة عليها واستندت في تقرير اختصاصها هذا الى أنه يعتبر من صميم وظيفتها القضائية القائمة على تطبيق القانون فيما يعرض عليها من منازعات فاذا تعارض القانون المطلوب تطبيقه في الدعوى مع الدستور وجب عليها ان تطبق حكمه وتغفل حكم القانون وذلك إعمالا لمبدأ سيادة الدستور وسموه على التشريعات الاخرى وقصرت ولايتها في هذا الصدد على الامتناع من تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها في موضوع دستورية القوانين ملزما لها ولا لغيرها من المحاكم فكان لها أن تنقض في الغد ما تبرمه اليوم وكان القانون يعتبر في أن واحد دستوريا تطبقه بعض المحاكم وغير دستوري تمتنع من تطبيقه محاكم أخرى ـ ونظرا لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم في هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار في المعاملات والحقوق والمراكز القانونية فقد أنشأ المشرع المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وخولها دون سواها ولاية الفصل في دستورية القوانين (الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون المذكور ) كما أوجب نشر الاحكام الصادرة من المحكمة العليا في الجريدة الرسمية وقضى بأن تكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء (المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ أسنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المتقدم ذكره تعليقا على المادة الرابعة من هذا القانون ان المشرع قصر ولاية الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا دون سواها حتى ولا يترك البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها ، حسبما جرى عليه العرف القضائي وحتى لا تتباين وجوه الرأى فيه.

وبذلك حسم المشرع الخلاف المترتب على تعدد جهات القضاء التي كانت تنظر على الشيوع بينها موضوع دستورية القوانين على الوجه المتقدم ذكره وكفل وحدة النظام القانوني واستفراره وسد ثفرة عميقة في نظامنا القضائي والقانوني . (الدعوة رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٧/٣)

## نصوص الدستور تجثل القواعد والأصول النس يقوم عايمًا نظام الدكم في الدولة :

٧ - حيث أن نصوص المستور تمثل القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم فى الدولة ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التى يتمين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات . وهذه القواعد والاصول هى التى يرد اليها الآمر فى تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذى يقضى بانحصار نشاطها فى المجال الذى يتنق مع طبيعة وظيفتها وإذا كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأى من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على المصابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دمتورية تخضع - متى الصبت على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التى عهد بها الدستورية الى المحكمة الدستورية الملا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

(الدعوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۹۷۲) (الدعوى رقم ۱۱ لسنة ٥ ق جلسة ۱۹۷۲/٤/۳) (الدعوى رقم ۱۱ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۲/۱۹۲۱) (الدعوى رقم ٥ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۲/٤) (الدعوى رقم ٤ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۷۲۳)

## ايس الدستور أثر رجعس ويحتكم للدستور الذس صدر القانون فس ظله :

٣- ومن حيث أنه وان كان الاصل ان حماية المحكمة العليا الدستورية تنصرف الى المستور القائم الا انه لما كان هذا المستور ليس له أثر رجعى وقد عدل نص المادة الأولى من المقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ (النص المطعون فيه) بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ اعتبارا من ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أى قبل نفاذ دستور سنة ١٩٧١ بعدة سنوات، ومن ثم فانه لا يمكن الاحتكام الى أحكامه بالنسبة الى الطعن بعدم اللستورية وانما يتعين الاحتكام الى دستور سنة ١٩٥٨ الذى صدر الفانون المطعون فيه فى ظله والى دستور سنة ١٩٦٨ والذى عمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نفاذ القانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٤ وظلا معمولا بهما طوال فترة سريان المادة الأولى من القانون سالف الذكر (النص المطعون فيه) الى ان عدلت فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨.

(الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٧ق جلسة ١٩٧٨/٤/١)

## الميثاق الوطنس ليس دستورا ولكن مجرد دايل العمل الوطنس :

٤ ـ ومن حيث ان تحديد الملكية الزراعية هو الوسيلة التي اتخذتها الدولة للقضاء على الاقطاع وهو المبدأ الثاني من مباديء الثورة الستة ، ولهذا حرص الشارع على تقرير هذه الوسيلة والنص عليها في جميع الدساتير التي صدرت منذ قيام الثورة وأولها : دستور سنة ١٩٥٦ اذ نصت المادة ١٧ منه على ان ويعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع و وددت هذا النص المادة ١٧ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر التشريمان المطعون فيهما في ظله ، كما رددته المادة ٢٧ من الدستور الحالي وظاهر من الشريمان المطعون فيهما في ظله ، كما رددته المادة ٢٧ من الدستور الحالي وظاهر من ولم يقيده في ذلك بأي قيد أو شرط سواء في تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية توفي تتوين الحد الاقصى للملكية الزراعية توقيت هذا التحديد ، أما تحديد الميثاق لفترة ثماني سنوات تبدأ من تاريخ اعلان الميثاق لتعديل الحد الاقصى لهذه الملكية بأن يكون مائة فدان للاسرة وخمسين فدانا للفود على ان يتم التصرف فيما زاد عن ذلك قبل عام ١٩٧٠ فليس من شأنه ان يقل يد الشارع في إعال التفويض الذي يجب إعماله في هذا الصدد وقد رددته المادة ٢٧ من الدستوري الذي يجب إعماله في هذا الصدد وقد رددته المادة ٢٧ من الدستور القائم يؤيد هذا النظر :

أولا: ان مثل الميثاق فيما ارساه من مبادى، فلسفية وما تضمنه من أهداف كمثل اعلانات الحقوق التي عرفتها الامم المتقدمة التي تقترن عادة بالثورات الناجحة فتصدر معدنة مبادى، الحق والحرية والعدالة والمساواة فضلا عن أهداف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكون صدورها تمهيدا لاعداد دستور مكتسب يستمد أصوله وأحكامه من تلك المبادى، والاهداف ويكون لهذه الاصول والاحكام التي يقننها الشارع ويصوفها في نصوص دستورية قوة ملزمة ، أما ما عداها من مبادى، وأهداف لم ينقلها الشارع الى نصوص الدستور فتظل مثلا عليا ونظريات فلسفية حتى يقتضى الصالح المام للدولة تطبيقها وتنفيذها ، فيتقلها الشارع من مجال المبادى، العامة الى مجال التنفيذ ، وذلك بافراغها في صورة نصوص محددة في صلب الدستور فتكون لها القوة الملزمة على ان تظل تلك المبادى، جميعها مصدرا تفسيريا لنصوص الدستور وغيره من التشريعات يلجأ اليها لتحديد مدلولها والحكمة التي تغياها الشارع بتقنينها.

ثانيا: ان صيغة الميثاق وتقريره كليهما واضع الدلالة على ان الميثاق يستهدف توجيه أجهزة الدولة القائمة على شئونها كما يستهدف توجيه الشارع الى المبادى، والمثل والقيم التى تصلح أساسا لبناء المجتمع كى يستمد منها أحكام اللمستور والتشريعات ، ولقد دعا الميثاق الى تقين كثير من هذه المبادى، في صلب الدستور واستجاب الشارع لهذه الدعوة منذ أول دستور صدر بعد اعلان الميثاق وهو الاعلان الدستورى بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٧٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ـ وقد جاء بالمذكرة

الايضاحية لهذا الاعلان تأييدا للمعنى المتقدم ذكره - دان الميثاق حرص في أصوله المحتلفة وعلى الاخص فصله الخامس عن الديمقراطية السليمة على ان يضع للديمقراطية وعلى الاخص فصله الخامس عن الديمقراطية السليمة على ان يضع للديمقراطية ضماناتها الاكيدة وفي مقدمتها جماعية القيادة وانتقالا بذلك كله من مجال المابدى الى مجال التنفيذ فقد كان لابد من ايجاد المؤسسات الجماعية التي يستند اليها مواد جديدة الى دستور الحكم المؤقت لاعطاء هذه التنظيمات المستمدة من مبادى الميثاق الذي ارتضاه الشعب قوة الدستوره ، وبعد انقضاء عامين من صدور الاعلان الدستور المشار اليه صدر دستور سنة ١٩٦٤ وقد أفصح الشارع في مقدمة هذا الدستور عن تقديره للميثاق الذي أقره مؤتمر القوى عن تقديره للميثاق فاعتبره دليلا فكريا إذ يقول دوتاكيدا للميثاق الذي أقره مؤتمر القوى الشعبية . ليكون دليلا فكريا يقود خطى المستقبل فاستطاع بذلك ان يغني الفكر الثوري بتجربة العمل ليعيد وضع هذا الفكر في خدمة الاندفاع المستمر والمتواصل نحو تحقيق الاهداف العظمى للنضال الشعبي».

ثالثا: في عام ١٩٧٤ وإثر الانتصار الذي تحقق في ٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ صدرت ورقة اكتربر وهي وثيقة سياسية هامة أقرها الشعب في استفتاء عام ، وقد جاء بهذه الوثيقة في الباب الثاني تحت عنوان معالم الطريق تأييدا للنظر المتقدم ذكره دان وثائق الثورة لا تنسخ بعضها ولكن تكمل بعضها البعض: ومبادىء الميثاق الاساسية استقرت في دستورنا الدائم ولا يملك أحد تعديل الدستور الا باجراءات طويلة وبعد استفتاه شعبي ٤ والمعنى المستفاد من هذه العبارة ان مبادىء الميثاق التي انتقلت الى المستور واستقرت بين نصوصه هي التي يجرى عليها حكم الدستور وقوته الالزامية وعدم جواز تعديله الا باجراءات طويلة رسمها الدستور وبعد استفتاء شعبي ٤ كما جاء في تحليل سياسي الموافقة عليها مناقشة اقرار الخطوط العريضة لمسار العمل الوطني وأنه سوف تستبع الموافقة عليها مناقشة اقرار الخطط والبرامج والتشريعات والقرارات الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ .

رابعا: إن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ يخولها في البند الأول من المادة الرابعة التي تبين اختصاصات المحكمة وسلطة الفصل دون غيرها في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحكمة الفليا الصادر بالقانون الثانية من المادة الثانية من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أنه واذا كان الطلب متعلقا بالفصل في دستورية نص قانوني وجب ان تتضمن العريضة بيان هذا النص وأوجه مخالفته للدستوري ويؤخذ من هذين النصين ان المحكمة تنولي رقابة دستورية المقوانين من خبلال الفصل في الدعاوى التي ترفع اليها بعد الدفع بعدم دستوريتها أمام المحكمة عند الفصل في هذه الدعاوى الدستور وصوبة وضمان سلامته ، ذلك ان المحكمة عند الفصل في هذه الدعاوى تستعرض النص القانوني المطعون فيه ، كما تستعرض أوجه مخالفته لاحكام الدستور

المقننة في نصوص محددة منضبطة فان ثبت انه مخالف لأى نص من نصوص الدستور قضت بعدم ذستوريته وينشر حكمها في الجريدة الرسمية وتنتهى بذلك قوة نفاذ هذا النص مما يحفز الشارع الى تصحيح ما شابه من عبب دستورى كي يعود متفقا مع أحكام الدستور، ولقد نهجت مصر في رقابة دستورية القوانين النهج الذي اتبعته المدول التي أخذت بهذا النظام سواء تولت هذه الرقابة محكمة دستورية خاصة أم تولتها المحاكم العادية عندما يثار أمامها دفع بعدم دستورية قانون يطلب أحد الخصوم تطبيقه على وقائم الدعوى، وتلك هي المدول ذات الدساتير الجامدة (المكتوبة) التي تسهل المقابلة والمقارنة بين نصوصها وبين النصوص القانونية المطعون فيها لكشف مواطن المخالفات الدستورية فيها ولئد كان الميثاق بين يدى الشارع عند سن قانون المحكمة العليا وقانون كوثيقة سياسية تنضمن مبادىء عامة ونظريات فلسفية أقرها المؤتمر القومي للقوى الشمبية لتكون مجرد دليل للعمل الوطني يقود خطى المستقبل فهو توجيه للشارع الدستوري وللشارع المادي على السواء ولكنه ليس دستورا ولا قانونا ولن يكون كذلك الا اذا صيفت ليعاد في نصوص تشريعية محددة منضبطة تنقل هذه المبادىء من مجال النظر والفكر الي مادئه في نصوص تشريعية محددة منضبطة تنقل هذه المبادىء من مجال النظر والفكر الى مجال العمل والتنفيذ.

(الدعوى رقم ۸ لسنة ۳ق جلسة ۱۹۷٦/۱۲/۱۱) (الدعوى رقم ۹ لسنة ٤ق جلسة ۱۹۷۵/٤/٥) (الدعوى رقم ۱۳ لسنة ٤ق جلسة ۱۹۷۵/٤/٥)

## الرقابة الدستورية تستهدف صون الدستور القائم

٥ - حيث ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواتح - المنوطة بالمحكمة المستورية العليا - تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسييل هذه الرقابة التحقق من النزام التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم فانه يتعين - عند الفصل فيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية - استظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها .

(الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤)
(الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤)
(الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)
(الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤)
(الدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١١)
(الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١)

٢- ان رقابة دستورية القوانين منذ عرفت في الدول ذات الدساتير الجامدة انما تستهدف أصلام صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكام باعتبار ان نصوص هذا الدستور ثمثل دائما القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها حكام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتمين مراعاتها واهدار ما يخالفها من التشريعات بوصفها أسمى القواعد الامرة.

(الدعوى رقم ۱۱ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٣) (الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٧/٣) (الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٦)

٧- ومن حيث ان مبنى الدفع ان ولاية المحكمة العليا لا تتناول التشريع المطعون فيه لأنه
 صدر في تاريخ سابق على انشائها.

ومن حيث آن هذا الدفع مردود بأن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتبار أن نصوص هذا الدستور تمثل دائما المقواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها واهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها أسمى القواعد الأمرة ، يستوى في ذلك ما كان من هذه التشريعات سابقا على انشاء المحكمة أو لاحقا على انشائها وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يكون الدفع غير قائم على الساس سليم متعينا رفضه.

(الدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١)

## ماينأس عن الرقابة الدستورية البسائل السياسية

٨- من حيث انه عن الطعن بعدم شرعية الاعلانين المستوريين الصادرين في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ و ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ والدستور المؤقت الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ، فقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن اثارة المطاعن حول اجراءات اصدار الدسائير وما انطوت عليه من أحكام يتناول مسائل سياسية لا يدخل النظر فيها أو التعقيب عليها في ولاية هذه المحكمة التي يقتصر اختصاصها في شأن رقابة الدستورية على الفصل في دستورية القوانين وفقا لما تقضى به المادة الاولى من قانون انشائها وعلى مقتضى ما تقدم فإن ما يشيره المدعى من مطاعن في اجراءات اصدار الإعلانين الدستوريين الصادرين في ١٩٥٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ و١٠ من فبراير سنة الدستوريين الصادرين في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وما انطوت عليه من احكام ، انما يعتبر من المسائل السياسية التي يجاوز نظرها والتعقيب عليها اختصاص المحكمة .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١)

٩ ـ قرار رئيس الجمهورية الصادر باعلان حالة الطوارىء مما يدخل في نطاق الاعمال السياسية التي تتخذها الدولة في حدود وظيفتها السياسية للمحافظة على سلامتها وأمنها.
 (الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

### ما إلى يعد أعبال سياسية :

١٠ ـ حيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على ان المعدول عن نظام الانتخاب الفردى الى نظام الانتخاب بالقوائم الحزيبة بموجب القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ فى شأن مجلس الشعب هو من المسائل السياسية إذ يتصل بالنظام السياسي الداخلى الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من اللمستور فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الاحزاب ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة اللمستورية العليا ويخرج عن اختصاصها هو وما استتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية وتنظيم عملية الترشيح وتوزيع المقاعد فى المجلس النيابى وفقا لنتيجة الانتخاب.

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم 118 لسنة 19۸۳ بتعديل القانون رقم 19۸۴ لسنة 19۸۳ في شأن مجلس الشعب وقد صدر في شأن يتعلق بحق الترشيح لعضوية مجلس الشعب وهو الحق الذي عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفالته والذي ينبغي على سلطة التشريم ألا تنال منه والا وقع عملها مخالف للدستور فأن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة قائما على غير أساس. (الدعوى رقم 171 لسنة 1 ق جلسة 0/4/0/1)

11 \_ حيث أن الحكومة دفعت بعلم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه \_ المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية المجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي \_ صدر بعد استفتاء شعبي تم إعمالا لنص المادة ١٥٠ من الدستور مستهدفا تأمين سلامة المدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنحسر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين والملوائح.

وحيث ان هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من ان الرئيس الجمهورية ان يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العلياء لا يخرج عن ان يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية على هيئة الناخيين لاستطلاع رأيها فيها من الناخية

السياسية ، ومن ثم لا يجوز ان يتخذ هذا الاستقتاء الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ـ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها ، كما ان الموافقة الشبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص على مبادىء التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة المقتنة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها المقتنة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن ان النص التشريعي المطعون عليه قد صدر المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن ان النص التشريعي المطعون عليه قد صدر والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستورية على نحو والتي ينبغي عن الرقابة الدستورية على نحو المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدهوى - برمته - على غير أساس متعينا رفضه .

(الدمري رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١/٢١/٢١)

17. ذهبت الحكومة الى ان القرار بقانون رقم 178 لسنة 1972 بتعويض أصحاب ورموس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى المدولة وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا قصد به تعديل المعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة وان تقدير التعويض ابتداء أو تعديله يعد من المعلاممات السياسية التي يستقل بها المشرع دون تعقيب ذلك ان المحكمة لا تتقيد وهي بصدد احمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافي مع هذا الوصف وتنطوي على اهدار حق من الحقوق التي كفلها المستور ، وإذ كانت المحكمة قد انتهت على ما سلف بيانه - الى ان النص التشريعي المطمون عليه لا يقوم على تعديل التعويض ما سلف بيانه - الى ان النص التشريعي المطمون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن التأميم وانما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لاصحاب المشروعات التي تزيد قيمتها على الحد الاقصى المنصوص عليه فيه ، فانه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة الامر تعرض للملكية الخاصة لتي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة الامر الذي يحتم اخضاعه لما تولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

(الدعوى رقم ٣٢ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢)

17 ـ لما كان القرار بقانون رقم 1 1 لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه قد صدر في شأن يتعلق بالاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ متضمنا عدم أحقية ملاكها في التعويض عن هذه الاراضى ، فتعرض بذلك للملكية الخاصة ، وهي من الحقوق التي عني الدستور بالنص على صونها ، وتحديد الحالات التي يجوز فيها نزعها جبرا عن مالكها ، ووضع القيود والضوابط لحمايتها ، والتي يتعين على سلطة التشريع ان تلتزمها والاجاء عملها مخالفا للدستور ، ومن ثم لا يكون ذلك القرار بقانون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ويكون الدفع المبدى منها في هذا الصدد بعلم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على أساس ، متعينا رفضه . (الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

## أعبال السياحة

١٤ ـ حيث ان الرقابة الفضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها ـ كأصل عام ـ في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي ارساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد وأعمال السيادة، من مجال الرقابة القضائية على أساس ان طبيعتها تأبي ان تكون محلا لدعوى قضائية ، وإذ كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الفرنسي قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الاداري وتطورت به قواعدها الا انها في مصر ذات أساس تشريعي يرجم الى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للمحاكم ومجلس الذولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء . واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء انما يأتي تحقيقا للاعتبارات السياسية التي تقضى بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج ـ النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والذود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستوري في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوى والطبيعي لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة .

وحيث ان العبرة في التكييف القانوني لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هي بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التي يجمعها اطار عام هي أنها تصدر عن السياسية العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين المدول الاخرى وتأمين سلامتها في الداخل والدفاع عن أقليمها من الاعتداء الخارجي والمرد في ذلك الى السلطة التقدير للقضاء وحده.

(الدعرى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

(الدعوى رقم ۴ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۳/٦/۲٥) (الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ۱۹۷٦/۷/۳)

١٥ ـ من حيث أن نظرية أعمال السيادة وأن كانت في أصلها الفرنسي قضائية النشأة أرسى القضاء قواعدها ونظم أحكامها الا أنها في مصر ذأت أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث واستقر أمرها في التشريعات المتماقبة المنظمة للقضاء حتى انتهت الى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

ومن حيث ان القضاء الذي أرسى قواعد هذه النظرية وكذلك الفقة لم يستطع كلاهما وضع تعريف أو معيار جامع مانع لاعمال السيادة فانتهى القول الفصل في شانها الى القضَّاء وحده يقرر بسلطته التقديرية ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر في كل حالة . ولقد نهج الشارع المصرى هذا النهج حين أغفل عمدا تعريف أعمال السيادة إذا اقتصرت التشريعات المنظمة للمحاكم ولمجلس الدولة على النص على استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والاداري على السواء دون تعريف أو تحديد لهذه الاعمال تاركة ذلك كله للقضاء ، ورغم تعذر وضع تعريف جامع مانع لاعمال السيادة فان هناك عناصر ومميزات تميزها عن الاعمال الآدارية العادية أهمها تلك الصبغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية فهي تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم ويما لها من سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية والسهر على احترام دستور الدولة والاشراف على علاقاتها مع الدول الاخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج ولقد تضمنت المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مجلس الدولة والمادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم مجلس الدولة أمثلة لاعمال السيادة وهي القرارات المتعلقة بالاعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بالهيئة التشريعية والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والاعمال الحربية والفرق واضح بين هذه الاعمال وبين أعمال الادارة العادية التي تجريها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة الادارة تتولى الاشراف على المصالح اليومية للجمهور ومرافقه العامة.

ومن حيث ان استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء مردة الى اتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج فهي لا تقبل بطبيعتها ان تكون محلا للتقاضى لما يحيط بها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقا تحقيقا لصالح الوطن وأمنه وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من اجراءات في هذا الصدد لان ذلك يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لاتتاح للقضاء وذلك فضلا عن عدم ملاممة طرح هذه المسائل علنا في ساحات القضاء . ولما كانت هذه الاعتبارات التي اقتضت استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والادارى قائمة في شأن القضاء الدستورى ومن ثم يتعين استبعاد النظر في هذه الاعمال من ولاية المحاكمة العليا دون حاجة الى نص يقضى بذلك فهي قاعدة استقرت في النظم من ولاية المحكمة العليا دون حاجة الى نص يقضى بذلك فهي قاعدة استقرت في النظم

الغضائية في الدول المتحضرة وغلت أصلا من الاصول القضائية الثابنة . (الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٧)

14 ـ من حيث ان نظرية أعمال السيادة وان كانت في أصلها الفرنسي قضائية النشأة أرسى القضاء قواعدها ونظم أحكامها الا انها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث ، فقد عرضت لها الشريعات المنظمة للمحاكم المختلطة ثم تشريعات المحاكم الاهلية كما كانت تسمى وقتلاً فحظوت المادة ١١ من الاتحة ترتيب المحاكم المختلطة معدلة سنة ١٩٠٠ على هذه المحاكم النظر في أعمال السيادة وتبعتها المادة ١١ من الاتحة ترتيب المحاكم الاهلية معدلة سنة ١٩٣٧ فحظوت على هذه المحاكم النظر في أعمال السيادة ، ولقد استقرت تلك القاعدة في التشريعات المتعاقبة المنظمة للقضاء حتى انتهت الى المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الحالى الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٣ ، ولما أنشىء مجلس المولة بمقتضى القانون رقم المادة على محكمة القضاء الادارى النظر في اعمال السيادة واستقر هذا الحكم في التشريعات التالية المعدلة لنظام مجلس المدولة حتى انتهى الميادة حتى انتهى المادة ١٩٠٨ من قانون وقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ .

ومن حيث ان القضاء الذي أرسى قواعد هذه النظرية وكذلك الفقه لم يستطع كلاهما وضع تعريف أو معيار جامع مانع لاعمال السيادة فانتهى القول الفصل في شَانها الى القضاء وحده يقرر بسلطته التقديرية ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها ، ولقد نهج الشارع المصرى هذا النهج حين أغفل عمدا تعريف أعمال السيادة كما تدل على ذلك التشريعات المنظمة للمحاكم ولمجلس الدولة المتقدم ذكرها ، إذ اقتصرت جميعها على النص على استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والادارى على السواء دون تعريف أو تحديد لهذه الاعمال . تاركة ذلك كله للقضاء ، ولئن كان الشارع قد خرج قليلا على هذه القاعدة حين ضرب أمثلة لأعمال السيادة في صدر المادة السادسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المشار اليها فانه اتبعها بنص عام يقضى بحظر النظر في سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة فلجأ الى التعميم بعد التخصيص وجاءت المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم مجلس الدولة مطابقة لهذا النص . ثم عدل الشارع عن هذا الاسلوب في التشريعات التالية المنظمة لمجلس الدولة وهي القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في المادة الثانية عشرة والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في المادة الثانية عشرة ثم القانون الحالي في المادة الحادية عشرة ، حيث اقتصر في هذه المواد جميعها على النص على استبعاد النظر في أعمال السيادة من ولاية القضاء الادارى بمجلس الدولة دون ضرب أمثلة لهذه الاعمال شأنه في ذلك القوانين المنظمة للقضاء العادي.

ومن حيث انه رغم تعذر وضع تعريف جامع مانع لأعمال السيادة فان هناك عناصر

ومميزات تميزها عن الاعمال الادارية العادية أهمها تلك الصبغة السياسية البارزة فيها (أى أعمال السيادة) لما يحيطها من اعتبارات سياسية فهى تصدر عن السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم وبما لها من سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها والسهر على احترام دستورها والاشراف على علاقتها مع الدول الاخرى وتأمن سلامتها وأمنها في الداخل والخارج. ولقد تضمنت المادة السادسة من القانون رقم ١٩٤٧ بتنظيم مجلس الدولة المتقدم ذكرهما أمثلة لأعمال السيادة التي تجريها الحكومة بوصفها سلطة حكم القرارات المتعلقة بالاعمال السيادة العلاقة الحكومة بالهيئة التشريعية والتدابير الدخاصة بالامن الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والاعمال الحربية . والفرق واضح بين هذه الاعمال وبين أعمال الادارة العادية التي تجريها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة ادارة تنولي الاشراف على المصالح اليومية للجمهور ومرافقه العامة .

ومن حيث ان حكم استبعاد اعمال السيادة عن ولاية القضاء أنها تتصل بسيادة الدولة في الداخل والخارج ولا تقبل بطبيعتها ان تكون محلا للتقاضى لما يحيط بها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقا تحقيقا لصالح الوطن وأمنه وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من اجراءات في هذا الصدد لأن ذلك يقتضى توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لا تتاح للقضاء وذلك فضلا عن عدم ملاءمة طرح هذه المسائل علنا في ساحات القضاء ولما كانت هذه الاعتبازات التي اقتضت استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء العادى والقضاء الادارى قائمة في شأن القضاء الدستورى ومن ثم يتعين استبعاد النظر في هذه الاعمال من ولاية المحكمة العليا دون حاجة الى نص يقضى بذلك . فهى قاعلة استقرت في النظم القضائية في الدول المتحضرة وغلت أصلا من الاصول القضائية . يؤيد هذا النظر ان جهات القضاء الوطني والمختلط قد جرت على استبعاد النظر في هذه الاعمال من ولايتها قبل النص على ذلك صراحة في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة عند تعديلها سنة ١٩٦٧ وفي لائحة ترتيب المحاكم المختلطة عند تعديلها سنة ١٩٩٧ وفي لائحة ترتيب المحاكم الوطنية عند تعديلها سنة ١٩٩٧ وكان السيادة على النص الخبات .

(الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٥)

۱۷ \_ ومن حيث انه يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لمجلس الدولة منذ انشىء بالقانون رقم السنة ١٩٤٩ كما أعيد بالقانون رقم السنة ١٩٤٩ والذى استبدل به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وهو تنظيمه مرة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، أوهو القانون القائم ، ويبين من ذلك أن هذه التشريعات كافة قد تضمن كل منها نصا يقضى بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال

السيادة (المادة ٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٢ من القانون رقم ١٩٤٥ والمادة ٢ من القانون رقم ١٩٥٥ والمادة ٢ من القانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٥٥). وقد نهج المشرع في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مجلس الدولة سبيل تحديد بعض أعمال السيادة على سبيل المثال فنصت المادة السادسة من هذا القانون على ما يأتى : «لا تقبل الطلبات المقلمة عن القرارات المتعلقة بالاعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلسي البرلمان وعن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية والمسائل الخاصة بالاعمال الحربية ، وعلى العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ۽ ثم عدل المشرع عن هذا النهج في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فاستبعد ما ورد من هذه الاعمال على سبيل المثال وجاء نص المادة ٢ منه على النحو الآتى :

ولا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السادة، وقد أفر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ هذا النص فى المادة الثانية عشرة ويذلك ترك المشرع للقضاء تحديد ما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها وظل الوضع على هذا النحو حتى صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على الوجه الآتى:

ولا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ، وتمتبر من أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين المعمومين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي» .

ومن حيث أن الاصل أن كل قرار أدارى نهائى يصدر من السلطة التنفيذية يخضع لرقابة القضاء أعمالا لمبدأ الشرعية وسيادة القانون الا أنه يستثنى من هذا الاصل قرارات تتصل بسيادة الدولة الداخلية والخارجية لأنها لا تقبل بطبيعتها أن تكون محلا لدعوى قضائية ومن ثم تخرج عن ولاية القضاء وتقوم نظرية أعمال السيادة على أن السلطة التنفيذية تتولى وظيفتين : احداهما بوصفها سلطة حكم والاخرى بوصفها سلطة أدارة وتعتبر الاعمال التى تقوم بها السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم من قبيل أعمال السيادة والاعمال التى تقوم بها بوصفها سلطة أدارة أعمالا أدارية .

ومن حيث ان العبرة في تحديد التكييف القانوني لأى عمل تجريه السلطة التنفيذية لمعرفة ان كان من أعمال السيادة أو عملا اداريا هي بطبيعة العمل ذاته فلا تتقيد المحكمة وهي بصدد إعمال رقابتها على دمتورية التشريعات بالوصف الذي يخلعه الشارع على تصرفات الحكومة وأعمالها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كلفها المستور.

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦) (الدعوى رقم ٦ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦)

### ما يعد من أعبال الميادة : القرار الجيمورس بامران حالة الطوارس :

١٨ \_ من حيث ان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارىء قد صدر استنادا الى نظام الطوارىء المنصوص عليه في المادة ١٣٦ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر هذا القرار في ظله وتنص تلك المادة على ان ويعلز رئيس الجمهورية حالة الطوارىء على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الامة خلال الثلاثين يوما التالية له ليقرر ما يراه بشأنه فاذا كان مجلس الامة منحلا عرض على المجلس الجديد في أول اجتماع له ٤ . كما تناول الدستور القائم هذا النظام في المادتين ٤٨ و ١٤٨ منه فأرست المادة الاخيرة أساس هذا النظام ، وأشارت المادة ٤٨ من الدستور الى حالة الطوارىء في خصوص ضوابط فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام عند اعلان حالة الطوارىء ولم يعرض الدستور لبيان الحالات التي تعلن فيها حالة الطوارىء وبيان السلطات التي تخول للجهة القائمة على تنفيذها وفوض الشارع في بيان ذلك ، وقد صدر اعمالًا لهذا التغويض قانون الطواريء الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وبينت المادة الاولى منه الحالات التي يجوز فيها اعلان حالة الطوارىء وهي حالات تعرض الامن والنظام العام في أراضي الجمهورية أو منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو وقوع حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباه ، وتنص المادة الثانية منه على السلطة المنوط بها اعلان وانهاء حالة الطوارىء وما يجب أن يتضمنه قرار اعلانها وحددت المادة الثالثة التدابير التي يرخص للسلطة القائمة على حالة الطواري، في اتخاذها عند اعلان حالة الطوارىء.

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان نظام الطوارى، نظام أجاز الدستور فرضه كلما قامت اسبابه ودواعيه وأهمها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وأمنه أو نشوب حرب أو التهديد ينشوبها أو اضطراب الامن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حددها قانون الطوارى، حفظا لسلامة الوطن وأمنه، ولما كان قرار اعلان حالة الطوارى، المطعون فيه صدر يوم ه يونية سنة ١٩٦٧ الذي نشبت فيه الحرب بين مصر وسوريا وبين اسرائيل التي لا تزال قائمة وقد أفسح هذا القرار عن قصله حين نص على اعلان حالة الطوارى، في جميع انحاء الجمهورية بقصد المحافظة على الامن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الخارجي.

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون القرار المطعون فيه عملا من أعمال السيادة

ومن ثم يخرج النظر فى الطعن فيه من اختصاص هذه المحكمة . (الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٧) والدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٥)

#### اتفاقية الدفاع البشترك:

١٩ ـ حيث أن البين من الاتفاقية المطعون فيها أنها أبرمت. كما يبين من ديباجة اصدارها ـ استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الاولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية والى القرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المشترك في دور انعقاده الاعتيادي سنة ١٩٦٥ في شأن تحركات القوات من بلد عربي الى بلد عربي آخر ، ووافق عليها مجلس الدفاع المشترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ وقد أوضحت الاتفاقية في مادتها الثانية ان لقوات القيادة الموحدة الاهلية القانونية من حيث التعاقد والتملك والتقاضي ، كما قضت في مادتها الثالثة باعفاء اعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيفة وقيود الاقامة والتسجيل وبتزويد اعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والفردية الصادرة اليهم من القيادة العربية الموحدة أو من القائد الموفد أو السلطة العسكرية المختصة وجعلت المادة النجِّامسة الاختصاص بمحاكمة اعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطني وذلك فيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد لممن الدولة المضيفة ، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدني في الدولة المضيفة واسندت الاختصاص ينظر المنازعات التي تنشأ بين اعضاء هذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدولة العربية من ثلاثة اعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث . وعنيت في مادتها السادسة ببيان ان الضمانات الواردية بالمادة السابقة انما تفررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية وليس للصالح الشخصي لاعضاء القوات . وتضمنت باقي مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيفة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كما نظمت وسيلة تسوية أي خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

لما كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت. في اطار جامعة الدول العربية ـ تنظيما لاوضاع الدفاع المشترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها العسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القوات في البلد الذي تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليه ، وإذ وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف الحفاظ على كيان الدولة واستجابة لمقتضيات سلامتها وأمنها الخارجي. ، فهي تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسة العليا للبلاد وتندرج ضوين أعمال السيادة التى ينبغى ان تنحسر عنها الرقابة القضائية الدستوزية . ومن ثم يتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

(الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

### ما لا يعد من أعبال الميادة :

٣٠ ـ من حيث ان الحراسة التي عناها التشريع المطعون فيه ـ القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة 1977 ـ كانت تفرضها سلطة الطوارىء استنادا الى المادة الثالثة من قانون الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ قبل تعديله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وكانت تخول رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء ان يتخذ بأمر كتابي أو شفوى عدة تدابير من بينها الامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات ، وانه لئن صح ان قرار رئيس الجمهورية الصادر باعلان حالة الطوارىء مما يدخل في نطاق الاعمال السياسية التي تنحسر عنها الرقابة القضائية باعتباره من الاعمال التي تتخذها الدولة في حدود وظيفتها السياسية للمحافظة على سلامتها وأمنها ، فان هذا الوصف لا يصدق على التصرفات والتدابير والاوامر والقرارات التى تتخذها الجهات القائمة على تنفيذ الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص والتي حصنتها المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ضد الطعن وهي أعمال لا تمتد الى القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية بفرض الحراسة التي قد يثار البحث في تحديد طبيعتها وانما هي قرارات تصدرها هذه الجهات باعتبارها سلطة عامة فيكون لها صفة القرارات الادارية وتصرفات أخرى تدخل في مجال القانون الخاص ومن بينها أعمال الادارة والتصرف التي تمارسها هذه الجهات في شأن الاموال الخاضعة للحراسة ، وهذه التصرفات والقرارات والاجراءات تندرج في دائرة أعمال الحكومة العادية وليست من قبيل التصرفات والاعمال التي تتخذها الدولة في نطاق وظيفتها السياسية للمحافظة على سلامتها وأمنها ولا تعتبر من أعمال السيادة . ومن ثم تنبسط عليها رقابة القضاء الاداري والعادي بحسب الاحوال ولا يغير من ذلك ما ورد في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون فيه من أن التصرفات والتدابير والأوامر والقرارات آنفة الذكر . هي من أهمال السيادة ولا تختص المحاكم بنظر الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن فيها ذلك أن العبرة في تحديد التكييف القانوني لأي عمل لمعرفة ما أذا كان من إعمال السيادة أم لا هي بطبيعة العمل ذاته فلا تتقيد المحكمة وهي بصدد إعمال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يرد بالمذكرات الايضاحية أوحتى بالوصف الذي يخلعه الشارع على التصرفات والاعمال متى كانت بطبيعتها تتنافر مع هذا الوصف وتنطوي على اهدار حق من الحقوق التي كفلها النستور يؤيد هذا النظر:

أولا: ان نظام الطوارى، الذى كانت الحراسة تفرض استنادا اليه نظام تناوله الدستور في المادتين ١٤٨، ٤٨ وقد أرست المادة الاولى أساس هذا النظام فنصت على ان ويمان رئيس التجمهورية حالة الطوارى، على الوجه المبين في القانون . . وأشارت المادة ٤٨ من الدستور الى حالة الطوارى، عند وضعها ضوابط فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام في حالة الطوارى، ولم يبين الدستور السلطات التي تخول لسلطة الطوارى، وفوض الشارع العادى في تحديد هذه السلطات ، وقد تكلت قوانين الطوارى، تنظيم حالة الطوارى، منذ صدور القانون رقم ١٥ لسنة بدل على ان نظام الطوارى، وان كان نظاما استثنائيا الا انه ليس نظاما مطلقا ، بل هو نظام دستورى وضع الدستور أساسه وبين القانون حدوده وضوابطه ، فذلك فان التدابير التي دستورى وضع الدستور أساسه وبين القانون حدوده وضوابطه ، فذلك فان التدابير التي تتخذ استنادا الى هذا النظام يتمين ان تكون متفقة مع أحكام المستور والقانون فان جوارزت هذه الحدود والضوابط فانها تكون غير مشروعة وتنسط عليها رقابة القضاء .

ثانيا: ما درج عليه الشارع من سن قوانين التضمينات المتنابعة عقب انتهاء حالة الاحكام العرفية أو الطوارى، لدفع مسئولية سلطة الطوارى، عن تنفيذ القرارات أو التدابير أو الاجراءات الاستثنائية التى اتخذتها ومن بينها المرسوم بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتبرير اصدارها في الاعمال التحضيرية لهذه القوانين باعتبارات تتعلق بحماية ما تم من اجراءات لاستغرار الاوضاع لاعتبارات تتعلق باعمال السيادة.

ثالثا: ان تعديل قانون الطوارىء رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ باضافة المادة ٣ مكروا (أ) بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ لتكفل لمن فرضت الحراسة على أمواله طريقا للتظلم من أمر فرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذه أمام محكمة أمن الدولة العليا ، يدل على ان اجراءات تنفيذ الحراسة الصادرة بالاستناد الى قانون الطوارىء لا تعتبر من أعمال السيادة ولا تنحسر عنها رقابة القضاء .

رابعا: ان صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بننظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ونصه في المادة الاولى منه: وعلى أنه لا يجوز فرض الحراسة على أموال الإشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائي، وفي الاحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للمخوابط المنصوص غليها فيه وما تنص عليه المادة ٣٤ من الدستور بحظر فرض الحراسة على الملكية الخاصة الا في الاحوال المبينة في القانون ويحكم قضائي ان ذلك يلل على ان ما تتخذه الجهات القائمة على تنفيذ الحراسة من قرارات وتدابير يدخل في ولاية القضاء ولا يعتبر من أعمال السيادة.

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

71 \_ من حيث ان القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ اذ يقضى باحتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو بقصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة انما يحصن هذه القرارات وذلك بسلب جهات القضاء ولاية النظر في الطعون التي توجه اليها بينما هي بطبيعتها من صميم الاعمال الادارية التي تجريها الحكومة في اشرافها على المرافق العامة ، فقد تضمنت الدسائير المتعاقبة منذ سنة ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧١ نصوصا على ان رئيس الجمهورية يعين الموظفين ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون مما يؤيد وصف قرارات تعيين الموظفين وعزلهم بأنها أعمال ادارية تتم وفقا للقانون وليست من أعمال السيادة .

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦) (الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦)

### التشريعات التم حباما دستور 1907

٧٩. من حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ـ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . قد صدر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ متضمنا أحكاما وقواعد تنظم فصل الموظفين العاملين بغير الطريق التأديبي إذا قام بهم سبب من الاسباب الواردة به ، وقتفضي بأن يكون الفصل طبقا لاجراءات حددتها المادة الثانية منه ، وقد استهدف المشرع بهذا التشريع تطهير الاداة الحكومية بعد قيام الثورة على ما يبين من المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون المذكور وقد نصت المادة السابعة منه على أنه استثناء من أحكام المادتين ٣ ، ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القانون .

ومن حيث ان دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ قد نص في المادة ١٩٠ منه على ما يأتي :

وكل ما قررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والأجراءات المقررة في هذا الدستور».

ر. كما نصت المادة ١٩١ من هذا الدستور على ما يأتي :

وجميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تتصل بها وصدرت مكملة أو منفذة لها ، وكذلك كل ما صدر من الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام وجميع الإجراءات والاعمال والتعرفات التي صدرت من هذه الهيئات أو من هيئة أخرى من الهيئات التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالفاتها أو التعريض عنها بأي وجه من الوجود وأمام أية هيئة كانت ٤.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة في شأن النصين المذكورين قد استقر على ان المشرع لم يلتزم في دستور سنة ١٩٥٦ موقفا واحدا من التشريعات السابقة على تاريخ العمل به بل غاير بينها فيما أصبغه عليها من الحماية فاتخذ بالنسبة لبعضها موقفا اقتضته ضرورة تحصين التشريعات والتدابير والاجراءات الثورية الاستثنائية التي اتخذت في ظروف لا تقاس فيها الامور بالمقياس العادى وذلك بالنص على عدم جواز الطمن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعريض عنها بأى وجه من الوجره وأمام اية هيئة كانت بينما اتخذ بالنسبة لسائر التشريعات الاخرى موقفا آخر ينطوى على حماية أدنى من تلك التي أسبغها على التشريعات الثورية الاستثنائية المتقدم ذكرها ، وذلك بالنص على بقائها نافلة مع الجوازة الغائها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور . وان هذه الحصانة الدستورية هي حصانة نهائية ذلك ان المشرع المستورية هي حصانة المادة ١٩٦١ من دستور سنة ١٩٦٦ (المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٧٦ (المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٧٦) ولم ينقل المادة ١٩٦ من ذلك الدستور التي استنفدت أغراضها اذا أسبفت على التشريعات الثورية الاستثنائية التي صدرت منذ قيام الثورة حتى عام أسبفت على التشريعات الثورية الاستثنائية التي صدرت منذ قيام الثورة حتى عام أسبفت على النشريعة لامير ولا مسوغ لتكرار النص عليها».

ومن حيث ان المرسوم بقانون رقم ١٨٥١ لسنة ١٩٥٢ المطعون بعدم دستورية المادة السابعة منه هو من القوانين التى عناها المشرع بنص المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ وأضفى عليها الحصانة الدستورية النهائية .

ومن حيث انه يبين مما سبق ان النص المطعون بعدم دستوريته قد أصبح معصوما من الطعن بعدم الدستورية بعد تحصينه بنص دستورى على الوجه المتقدم ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا وفضها . (الدعوى رقم ٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١)

٣٣ من حيث أن المادة ١٦٦ من الدستور التي يستند اليها المدعى عليه الأول والحكومة في تأييد الدفع بعدم جواز الطعن في دستورية نصوص المقانون المدنى المنظمة لحق الشفعه تنص على وأن كل ما قررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى نافذا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستورة. وقد تردد هذا النص في ملوله ومعناه مع اختلاف يسير في صيغته في الدسائير المتعاقبة منذ سنة ١٩٣٣ ومنها المستور الصادر في عام ١٩٥٦ الذي تضمن نصين لكل منهما مجال يختلف عن مجال الأخر أولهما نص المادة ١٩٠ وهو مطابق لنص المادة ١٩٠ وهو مطابق لنص المادة ١٦٦ من الدستور الذي تقدم ذكره والثاني نص المادة الما الذي يقضى بأن وجميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي تصدرت من مجلس قيادة الثورة وجميع القوانين والقرارات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام وجميع الإجراءات الهيئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام وجميع الإجراءات الويئات التي أمر المجلس المذكور بتشكيلها من قرارات أو أحكام وجميع الإجراءات والاعمال والنصرفات التي صدرت من هذه الهيئات أو من أي هيئة أخرى من الهيئات

التي أنشئت بقصد حماية الثورة ونظام الحكم لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعويض عنها بأي وجه من الوجوه وأمام أي هيئة كانت، وظاهر من هذين النصين ان لكل منهما مجالاً يختلف عن مجال الآخر وان المشرع لم يلتزم في دستور سنة ١٩٥٦ موقفا واحدا من التشريعات السابقة على تاريخ العمل به بل غاير بينهما فيما أسبغه عليها من الحماية فاتخذ بالنسبة الى بعضها موقفا اقتضته ضرورة تحصين التشريعات والتدابير والاجراءات الثورية الاستثنائية التي اتخذت في ظروف لا تقاس فيها الامور بالمقياس العادى وذلك بالنص على عدم جواز الطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو التعويض عنها باي وجه من الوجوه وأمام أي هيئة كانت ـ بينما اتخذ بالنسبة الى سائر التشريعات الاخرى أسلوبا آخر ينطوى على حماية أدنى من تلك التي أسبغها على التشريعات الثورية الاستثناثية المتقدم ذكرها وذلك بالنص على بقائها نافذة مع اجازة الغائها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور ـ وهذه المغايرة التي قصد اليها المشرع عند تحديد موقفه من التشريعات السابقة على الدستور قاطعة في الدلالة على أنه إذ تناول موضوع التشريعات السابقة على الدستور في نصين مختلفين في دستور واحد فان كلا منهما يقرر حكما يختلف عما يقرره الأخر وانه انما يستهدف تحصين التشريعات التي حددها على سبيل الحصر في المادة ١٩١ منه دون غيرها من التشريعات التي وقف بالنسبة اليها عند حد النص على استمرار نفاذها وذلك تجنبا لحدوث فراغ تشريعي يؤدى الى الاضطراب والفرضي والاخلال بسير المرافق العامة والعلاقات الاجتماعية اذا سقطت جميم التشريعات المخالفة للدستور فور صدوره ـ ولو ان المشرع أراد تحصين التشريعات السابقة على الدستور ضد الطعون القضائية لافصح عن ذلك في نص واحد عام يتناولها كافة ولم يكن في حاجة الى ايراد نص آخر يفيد ذات المعنى في موضوع واحد . (الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٦)

## ما لا يفكل عيبا دستوريا :

78 - من حيث ان ما أثاره المدعون يشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأميم الشركة - بالقرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت - وأيلولة ملكيتها الى الدولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادماجها فى شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيتها ذلك ان هذه المطاعن أيا كان وجه الرأى فيها - لا تعدو ان تكون نعيا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه وجدلا حول مدى مشروعية هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له امام هذه المحكمة اذا لا يشكل عيا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها .

(الدعوى رقم ۱۸ لسنة ۱ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥)

70 ـ من حيث أن ما أثاره المدعى بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقه على صدور قانون التأميم ـ القرار بقانون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات العلاجية ـ بزعم أنها حولت المستشفى المؤممة الى مخازن ومكاتب للجهة الادارية المشرفة عليها ذلك أن هذا الطعن ـ أيا كان وجه الرأى فيه ـ لا يعدو أن يكون نعيا على كيفية تطبيق قانون التأميم واجراءات تنفيذه ولا يشكل عبها دمتوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابة هذه المحكمة .

(الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥)

٢٦ ـ لما كان ما يقرره المدعى بشأن اغفال النص المطعون فيه ـ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى تنظيم طريق لاشهار صفة المستأجر للارض الزراعية حتى يتبين من تعامل معه المتزامه بالاخطار عن دينه لا يعدو أن يكون جدلا حول ملاءمة التشريع وما قد يترتب عليه من أجحاف بحقوق طائفة من الدائنين فان ماينعاه المدعى في هذا الشأن لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به النص المطعون فيه وتمتد اليه الرقابة على دستورية القوانين. (الدعوى رقم ١٣ لسنة ١ ق جلسة ١٩٥٠/٢/١٦)

٧٧ - من حيث أن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ استنادا الى ان الوضع الطبيعى فى التشريع هو أن توضع العقوبات المقررة لأفعال إعتبرها القانون موجبة للحبس في قانون العقوبات على أن كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجه أو أقاريه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ويغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وقد أفصح المشرع بايراده هذا النص عن اتجاهم الى المغاه المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأنها في غير موضعها القانوني .

ومن حيث أنه عن السبب الثانى المبنى على ان المشرع قد أفصح عن اتجاهه الى الغاء النص المطعون عليه بما أورده فى المادة ٢٩٣ من قانون المقوبات من توقيع حقوبة الحبس على كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة وامتنع عن الدفع فان ذلك لا يصلح سببا للطعن بعدم المدستورية ذلك أن الرقابة القضائية على دستورية التشريع أو والمائح تقوم مخالفة القانون أو الملاحة للدستور والمناط فى تقوير دستورية التشريع أو علم دستوريتة هو باتفاقه أو مخالفته لاحكام المستور . على أن المشرع لم يغفل هذا الأمر أذ عمل على التسيق بين النص المطعون فيه والمادة ٣٩٣ من قانون المقوبات عند التطبيق فاصدر فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ المرسوم بقانون وقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة ٣٩٣ من قانون المقوبات ونص فى المادة الخاص مالا على ونص فى المادة الأولى منه على أنه ولا يجوز فى الاحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٣ من لائحة ترتيب

المحاكم الشرعية السير في الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون المقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو باجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفذ الاجراءات المشار اليها في المادة ١٤٤٧ المذكورة عما نص في المادة الثانية على أنه واذا نفذ الاكراء البدني على شخص وفقا لحكم المادة ١٤٤٧ من لاثحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات استنزلت ملة الاكراء البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم به فاذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الاكراء البدني الذي سبق انفاذه فيه .

( اللحوى رقم ١٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٨) ( اللحوى رقم ١ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

78 ـ ان ما تثيره المدعية من أن التشريع المطعون فيه ـ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ ـ غير قابل للتطبيق اذا يجمع المساهم في الجمعية التعاونية الانتاجية بين صفة العامل وصاحب العمل في ذات الوقت لا علاقة له بفرض صحته بموضوع الدستورية وهو لا يعدو ان يكون بحثا حول أسلوب تطبيق القانون وكيفيته مما لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمية .٠ يكون بحثا حول أسلوب تطبيق القانون وكيفيته مما لا يجوز اثارته أمام هذه المحكمية .٠ ( الدهوى رقم ٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩)

## التعارض أو التنازع بين القوانين

٢٩ ـ حيث أن حاصل النعى أن المواد المطعون فيها ـ من ٣٠ الى ٤١ من قانون نظام العاملين بالسكلية الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ـ تخالف مبدأ دستوريا يقضى بحظر جمع سلطات التحقيق والاتهام والمحاكمة في يد شخص واحد .

ومن حيث أنه فضلا عن عدم سلامة الادعاء بأن وكيل الوزارة ليس الا منفذا لارادة الوزير ، فان مخالفة الحظر المذكور لله الناوى على مخالفة الحكم الذى يصدر من مجلس التأديب في الدعوى التأديبية لنصوص قانون المرافعات في شأن صلاحية القضاء للفصل في الخصومة ، وهذا أمر متعلق بمخالفة القانون ولا يرقى الى حد مخالفة الدستور .

(الدعوى رقم ١٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١)

٣٠ . . ومن حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن الذي يقوم على مخالفة قرار وزير العمل رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وعلى أن هذا القرار قد حد على سبيل الحصر المقاولات التي تقدر الاجور فيها تقديرا حكميا على أساس نسبة من قيمتها الاجمالية فلا تملك اللجنة الفنية المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ ان تضيف اليها مقاولات أخرى وأن تحدد نسبة الاحور فيها ، قان هذا السبب بشقيه ، لا يصلح سببا من أسباب الطعن بعدم الدستورية

ذلك ان الرقابة القضائية على دستورية التشريعات ينحصر مجالها في التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القوانين واللوائح. للدستور، فلا تعتد الى بحث التعارض بين اللوائح والقوانين، ولا بين التشريعات الاصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة. (الدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)

٣٩ ما يثيره المدعى من ادعاء التعارض بين القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة المطعون فيه وقوانين أخرى من ذات مرتبته فهو مردود بأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تقوم على مخالفة التشريع لنص دستورى فلا تمند لحالات التعارض أو التنازع بين القوانين ذات المرتبة الواحدة لذلك فان ما يثيره المدعى في هذا الخصوص لا يصلح سببا للطعن بعدم الدستورية ولا يتناوله اختصاص هذه المحكمة . (الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

٣٧ ـ ان ما أثير بشأن صلاحية اعضاء اللجنة الخماسية بادارة قضايا الحكومة للفصل فى منازعات أعضائها بمعرفة لجنة التأديب والتظلمات التى يشتركون فى عضويتها لسبق ابداء رأيهم فى المسائل مثار هذه المنازعة ، مردود بأن هذا القول بفرض صحته إنما يعنى قيام تمارض بين النص المطعون فيه وبين نصوص قانون المرافعات فى شأن صلاحية القضاء للفصل فى الخصومات ولا يرقى الى حد مخالفة الدستور.

(الدعاوى من رقم ١ الى رقم ١٨ ورقم ٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

٣٣ - من حيث إن هذا الوجه يقوم على أن لجنة ضباط القوات المسلحة - المنشأة بالقرار بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧١ - المنعقدة بصفة هيئة قضائية تضم بين اعضائها من سبق لهم الاشتراك في اصدار القرار المتظلم منه مما يجعلهم خصوما وحكاما في آن واحد ، وهذا القول مردود بأنه إن صح فانه إنما يشكل تعارضا بين نصوص القرار بقانون المطعون فيه نصوص قانون المرافعات في شأن صلاحية القضاة للفصل في الخصومة ولا يرقى الى حد مخالفة الدستور .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧)

٣٤ من حيث إنه عن السبب الأول من اسباب الطعن فإن مناط اختصاص المحكمة المليا بالفصل في دستورية القوانين أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين القوانين ذات المرتبة الواحدة ومن ثم فأن ما تثيره المدعية من أن القانون المطعون فيه اذ اعتبر المساهمين في الجميعات التعاونية الانتاجية عاملين قد خالف أحكام القانون المدنى أو قانون العمل أو قانون العاون أمر لا يتناوله اختصاص هذه المحكمة .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩)

## ما يتعلق بقضاء البشوعية

٣٥ ـ وحيث أن ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الاوامر الصادرة بفرض الحراسة لاحكام قانون الطوارى، يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالى عن نطاق الدعوى الماثلة ، الذى تحدد بالطعن فى دستورية النص على أيلولة وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى أسرهم منها ، وهو طبعا منبت الصلة بما ينتهى اليه القضاء المختص بشأن مشروعية أوامر فرض الحراسة أو عدم مشروعيتها .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ١٦/٥/١٦)

٣٦ ـ من حث إن الطاعن لم يستند في هذا الوجه من أوجه الطعن إلى مخالفة الأمرين المعلمون فيهما ـ رقمى ٤ لسنة لسنة ١٩٧٣ و٦ لسنة ١٩٧٣ لنص من نصوص المستور وإنما يبنى طعنة على مخالفتها للمادة الثالثة من قانون الطوارى - القرار بقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٨ ـ على أساس أن إنشاء الجرائم وفرض العقوبات التى نص عليها الأمران لا تدخل في التدابير التى تخول لرئيس الجمهورية اتخاذها والتى يجوز له التغويض فيها طبقا للمادة ١٧ من القانون، فضلا عن أن مصدرهما لم يخول فرض العقوبات التى تنص عليها المادة الخامسة من القانون، ولذلك فإن هذين القرارين مصوبان بعيب عدم الاختصاص.

ومن حيث انه أيا كان وجه الرأى في مدى دخول المسائل التي نظمتها نصوص الامرين المسكريين المطعون فيهما في الاختصاصات التي خولها قانون الطوارى للحاكم العسكري أو من ينوب عنه فإن عيب علم الاختصاص المدعى به انما يرد على مخالفة الأمرين لاحكام قانون الطوارى التي تضمنتها نصوص قانونية ومن ثم يكون الطعن بمخالفتها لهذه النصوص قائما على عيب علم المشروعية دون عيب علم المستورية، مما يختص بنظره والفصل فيه القضاء الإدارى بمجلس الدولة، ومن ثم يتعين الحكم بعدم الاختصاص.

(الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٧) (الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٣)

## البعكبة تستبد ول يتما من الدستور

٧٣ - وحيث أنه لا وجه لما اثارة المدحى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١٠/٤ من قانون المحكمة اللمستورية العليا بمقولة أنها تخل بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك ان هذه المحكمة انما تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون تولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التغويض . واذ كان ما أوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى المستورية مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة هو ما تمليه الطبيعة العبنية للدعاوى المستورية بما يقتضى اسباغ الحجيدة المطلقة على أحكامها التي استوجب للمستور في المادة ١٧٨ منه ـ نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لصفتها الالزامية على نحو ما تقلم ، فإنه يتعين اطراح ما اثارة المدعى في هذا الصدد .

## الرقابة تنبسط على التشريعات كافة أصلية أو فرعية :

٣٨ ـ اذا كانت الرقابة القضائية على دستورية التشريعات ، التى تتولاها المحكمة العليا طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها ، على ما استقر عليه قضاؤها تنبيط على كافة التشريعات على اختلاف أنواعها ومراتبها سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها، التشريعية أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها، ذلك أن منظنة الخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا ، كما ان التشريعات الفرعية وان لم تعتبر قوانين من حيث الشكل فانها تعتبر كذلك من حيث الموضوع ، ولو انحسرت ولاية المحكمة العليا عن رقابة التشريعات الفرعية ، لعاد أمرها الى المحاكم انحسن في الدفوع التي تقلم اليها بعدم دستوريتها بأحكام قد يناقض بعضها البعض الأخر ، مما يهدد الحكمة التي تغياها المشرع بانشاء المحكمة العليا كي تحمل دون صواها رسالة الفصل في دستورية المقوانين .

(الدعوى رقم ۹ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)

٣٩ من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رقابتها تنبسط على التشريعات كافة على اختلاف أنواعها ومراتبها سواء كانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية أم كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية اذ أن التشريعات الفرعية كاللوائح

حتبر قوانين من حيث الموضوع وان لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من
 السلطة التنفيذية .

(الدعوى رقم ١٤ لسن ٤ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٣)

٩٤ - من حيث ان الرقابة القضائية على دستورية التشريعات التي تنولاها المحكمة العليا طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها - وعلى ما استقر عليه قضاؤها - تنبسط على كافة التشريعات على اختلاف أنواعها ومراتبها سواه أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التشيئية في حدود اختصاصها التشريعية ، أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيئية في حدود اختصاصها المستورى ذلك أن مظنة الخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا بل ان المستورى ذلك أن مظنة الخريعات الفرعية منها في التشريعات الاصلية - التي يتوافر لها من الدراسة والبحث والتصويص في جميع مراحل اعدادها ما لا يتوافر للتشريعات الفرعية التي تمثل الكثرة بين التشريعات . يؤيد هذا النظر أن التشريعات الفرعية (كاللوائح) تمتبر قوانين من حيث الموضوع ، وإن لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصدورها من السلطة التنفيذية و وهذه الوسيلة أكثر ملاءمة لمقتضيات أعمال المسلطة التنفيذية وتطورها كما التنفيذية و وهذه الوسيلة أكثر ملاءمة لمقتضيات أعمال المسلطة التنفيذية وتطورها كنا الى المحاكم تقضى في الدفوع التي تقدم اليها بعدم دستوريتها بأحكام قاصرة غير كان الى المحاكم تقضى في الدفوع التي تقدم اليها بعدم دستوريتها بأحكام قاصرة غير العليا والتي أفصحت عنها المذكرة الايضاحية الاكي تحمل دون سواها رسالة الفصل في العليا والتي أفصحت عنها المذكرة الايضاحية الاكي تحمل دون سواها رسالة الفصل في دستورية القوانين .

(الدموى رقم ۸ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۲/٥/٦)

٤١ ـ من حيث ان رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتباره القانون الاساسى الأعلى الذي يرسى الاصول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم ، ولما كان هذا الهدف لا يتحقق على الرجه الذي يعنيه المشرع في المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا وفي مذكرته الايضاحية الا اذا انبسطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على اختلاف أنواعها ومراتبها سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التنفيذية في أصلية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها الدستورى ، ذلك أن مظنة الخروج على أجكام الدستور قائمة بالنسبة التي يتوافر لها من الدراسة والبحث والتمحيص في جميع مراحل اعدادها ما لا يتوافر للتشريعات الفرعية منها في التشريعات الفرعية منها في التشريعات الفرعية للتشريعات الفرعية التي تمثل الكثرة بين التشريعات ، كما أن منها ما ينظم حرية للتشريعات الفرعية الشريعة من أمورهم اليومية مثل لوائح الضبط . يؤيد هذا النظر ان التشريعات الفرعية المكلوريات ومدير كذلك من حيث المخروج عان لم تعتبر كذلك من حيث الشكل لصمدورها من السلطة التنفيذية وهذه الوسيلة أكثر ملاءمة لمقتضيات أعمال السلطة المتعلية المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التسريعات الفرعية التنفيذية وتطورها المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية التنفيذية وتطورها المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية التنفيذية وتطورها المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية التنفيذية وتطورها المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية التنفيذية وتطورها المستمر ، ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية المتحرية على المحكمة عن رقابة التسمية المتحرية على المحكمة عن رقابة التشرية والمحكمة عن رقابة النظر المدينة المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية المحكمة عن رقابة التشريعات الفرعية المدينة المحكمة عن رقابة التشريع المحكمة عن رقابة المحكمة عن

لعاد أمرها كما كان إلى المحاكم تقضى فى اللغوع التى تقدم اليها بعدم دستوريتها بأحكام قاصرة غير ملزمة يناقض بعضها بعضا وأهدرت الحكمة التى تغياها المشرع بانشاء المحكمة العليا والتى أفصحت عنها المذكرة الايضاحية لقانون انشائها كى تحمل دون سواها رسالة الفصل فى دستورية القوانين .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٧/٣)

## ما يعد من التشريعات الفرعية

٤٢ ـ وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاحالة عدم دستوريتها:

سادسا: قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجلسة ٢ الولية ١٩٧٦ و ٢١ يولية ١٩٧٧ فيما قضى به من قبول اعداد معينة من ابناء المحافظات والمناطق ومحافظات الحدود (مطروح الوادى الجديد البحر الاحمر سيناء مدينة وادى النطرون) وذلك في الكليات العبينة بالقرار دون التقيد بمجموع المدرجات ، وعلى ان تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي وأن يكون المطالب من مواليد المحافظة المعينة وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة ويعفى الطلاب من ابناء محافظة سيناء من اشتراط عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الاقل دون النظر الى المدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة . (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على دون النظر الى المدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة . (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر منوات على الاقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على ان يلتزم الطالب الذي يستغيد من هذا الاستثناء بالعمل بالمحافظة بعد تخرجه» .

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باستثناء عدد من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على ان القواعد التى تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللواقح التى تخضم لرقابة المحكمة الدستورية الجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من ابناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل التزامه بالعمل بعد تخرجه في المحافظة التى يتبعها ، والاامتنع قبوله في هذه اللواسة .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأن الفرارات المشار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق باشخاص بذواتهم ولا بوقائع بعينها ـ انما تدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة . ولا ينال من طبيعتها هذه ان يلتزم الطالب المستفيد بأحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تخرجه ، ذلك ان هذا الالتزام لا يعدو أن يكون أحد الشروط التي تطلبتها تلك القرارات لافادة ابناء المناطق النائية من المعاملة الاستثنائية التي قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا وفضه .

(الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩)

٤٣ ـ من حيث أن مبنى هذا الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ان اختصاص المحكمة العليا رهين بأن يكون الطعن بعدم الدستورية منصبا على تشريع ، ولما كانت قرارات وزير العمل المطعون فيها هي من القرارات الادارية التنفيذية ، التّي لا ترقي الي مرتبة التشريعات فإن الطعن فيها تبعا لذلك لا يدخل في ولاية المحكمة العلبا. ومن حيث ان قرارات وزير العمل المطعون فيها والصادرة طبقا للسلطة المخولة له ينص الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ـ التي أجازت: ولوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والاوضاع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون، \_ هذه القرارات بما تضمنته من أحكام عامة ، انما تنظم طريقة حساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن العاملين في المقاولات فهي من اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ القانون ولضبط واحكام تطبيقه، وقد أصدرها الوزير بمقتضى التفويض المخول له من الشارع وفقا لاحكام المادة ١٤٤ من الدمتور. ومن ثم فهي من التشريعات الفرعية ، واذا كانت الرقابة القضائية على دستورية التشريعات التي تتولاها المحكمة العليا طبقا للمادة الرابعة من قانون انشائها ، على ما استقر عليه قضاؤها ، تنبسط على كافة التشريعات على اختلاف أنواعها ومراتبها ، سواء أكانت تشريعات أصلية صادرة من السلطة التشريعية ، أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها الدستوري، ذلك أن مظنة الخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا ، كما أن التشريعات الفرعية وان لم تعتبر فوانين من حيث الشكل ، فإنها تعتبر كذلك من حيث الموضوع . ولو انحسرت ولاية المحكمة العليا من رقابة التشريعات الفرعية ، لعاد أمرها كما كان الى المحاكم ، تقضى في الدفوع التي تقدم اليها بعدم دستوريتها بأحكام قد يناقض بعضها البعض الأخر ، مما يهدر الحكمة التي تغايها المشرع بانشاء المحكمة العليا ، كي تحمل دون سواها رسالة الفصل في دستورية القوانين.

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على غير أساس سليم ، ومن ثم يتعين رفضه .

(الدعوى رقم ۹ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦)

٤٤ ـ من حيث ان المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على أنه (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكام هذا القانون : واستنادا الى هذا النص أصدر رئيس الجمهورية في ١٨ من مارس سنة ١٩٦٧ القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ الذي نص في المادة الاولى منه على أن (تستثني من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها من الخاصم الاصلى .. وتسلم اليهم هذه الاموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها) - ثم في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الاحكام بخصوص القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء بعض الاشخاص من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ متضمنا النص في المادة الاولى منه على ان (يكون تقرير التيسيرات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ المشار اليه كلها أو بعضها بقرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حدة) ويبين من نصوص هذين القرارين ـ ان القرار رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ قد عدل الحكم الذي تضمنه القرار الأول رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ـ ولا شك في أن القرارين كليهما متماثلان في طبيعتهما وذلك فيما قرراه من أحكام بالنسبة الى الخاضعين لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مادام أن ثانيهما معدل لأولهما .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم "٩٣ لسنة ١٩٦٧ قرار تنظيمي ينطوى على قاحدة عامة تطبق على كل من يستوفى الشروط المحددة فيه ممن خضعوا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم "١٥ لسنة ١٩٦٤ فهو قرار لائحي صادر من السلطة التنفيذية استنادا الى مالها من اختصاص في هذا الشأن خولته لها العادة السابعة من القانون المذكور واذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٧ متضمنا تعديل تلك القاعدة التنظيمية العامة ومنطويا على قاعدة عامة مغايرة مقتضاها وجوب صدور قرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حدة فانه يكون بدوره قرارا لائحيا ويعد من رئيس الجمهورية في كل حالة على حدة فانه يكون بدوره قرارا لائحيا ويعد من الشريعات الفرعية الى تختص المحكمة العليا بالفصل في الطعن بعدم دستوريتها .

### امتداد الرقابة التشريعات السابقة عاس الدستهر

84 ـ من حيث أن مبنى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ـ فى شقة الأول ـ ان المادة ١٩٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ قضت باستمرار نفاذ التشريعات السابقة على صدوره حتى تلفيها أو تعدلها السلطة التشريعية ، ومن ثم فان المحكمة لا تختص بالنظر فى موضوع دستورية التشريعات السابقة على صدور هذا الدستور ومنها القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة .

ومن حيث ان هذا القول مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن نص المادة امت حيث ان هذا القول مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن نص المادة الامن دستور سنة ١٩٦٤ على أن كل وما قررته القوانين والاوامر واللواتح من أحكام قبل صدور هذا المستور يبقى نافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا اللستور وكذلك نص المادة ١٩١ من الدستور القائم على ان هذه التشريعات تفله نافذة . كلاهما لا يعنى سوى مجرد واستمرار نفاذ تلك القوانين والاوامر اللواتح دون تطهيرهما مما يشويها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بمدم وستوريتهما شأنهما في ذلك شأن التشريعات التي تصدر أني ظل الدستور المناى عن الرقابة التي معقولا أن تكون التشريعات التي صدرت قبل صدور الدستور بمناى عن الرقابة التي تخضم لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور وفي ظل نظمه وأصوله المستحدثة مع ان وقابة دستوريتها أولى وأوجب .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١) (الدعوى رقم ٥ لسن ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

٤٦ ـ ان المشرع الدستورى لا يعنى بنص المادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ سوى ما عناه بأصله الوارد في المادة ١٩٥ من دستور ١٩٥٦ وما عناه بنص المادة ١٩٩ من المستور الدائم ، وهو مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور تجنبا لحدوث فراغ تشريعي يؤدي الى الاضطراب والاخلال بسير المرافق العامة والعلاقات الاجتماعية اذا سقطت التشريعات المخالفة فور صدوره وذلك دون تطهير تلك التشريعات مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل التشريعات التي تصدر في ظل التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم مع ان رقابة دستوريتها أولى وأوجب .

(الدعوى رقم 11 لسنة ه.ق جلسة ۱۹۷۸/۴/۳) (الدعوى رقم ۲ لسنة ۲ ق جلسة ۱۹۷۰/۳/۱) (الدعوى رقم ۵ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۲/۱ (الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/۱ (الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/۲)

٤٧ ـ من حيث ان المشرع إجتزأ بنقل المادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٦ الى المادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ولم ينقل المادة ١٩٦ من ذلك الدستور التي استنفدت أغراضها اذ أسبغت على التشريعات الثورية الاستثنائية التي صدرت منذ قيام الثورة حتى ١٩٥٦ حصانة نهائية لا مبرر ولا مسوغ لتكرار النص عليها ـ ولا ريب أنه لا يعنى بنص المادة ١٩٦٦ من دستور سنة ١٩٥٦ غير ما عناه بأصله الوارد في المادة ١٩٥٠ من دستور سنة ١٩٥٦ وهو مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن معدم الدستورية شأنها في ذلك شأن

التشريعات التى تصدر فى ظل الدستور القائم ، فليس معقولا أن تكون التشريعات التى صدرت قبل صدور الدستور وعلى الخصوص التشريعات الصادرة قبل قيام الثورة فى ظل نظم سياسية واجتماعية واقتصادية مغايرة فى أسسها وأصولها ومبادثها للنظم التى استحدثها الدستور ـ ليس معقولا أن تكون هذه التشريعات بمناى عن الرقابة التى تخضع لها التشريعات التى تصدر فى ظل الدستور وفى ظل نظمه وأصوله المستحدثة مع أن رقابة دستوريتها أولى وأوجب .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق چلسة ١٩٧١/٣/٦)

## لا يعمل بالتعديل الدستورس بالنسبة التشريعات السابقة عليه

#### الزام البشرع بعض مذافة مبادس، الشريعة الإسرامية :

٤٨ ـ لما كان من المقرر ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ ان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ـ بعد تعديل المادة الثانية من الدستور القائم ـ لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ، ومن ثم فان هذه التشريعات تكون بمناى عن هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية .

(الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦) (الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤) (الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢) (الدعوى رقم ٣٠ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤) (الدعوى رقم ٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢)

## الانتكام للدستور القائم اذا استمر نفاذ التشريعات السابقة عليه

٩٩ ـ من حيث أنه وان كان النص التشريعي المطعون فيه ـ المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ مبتمبر و ١١١ لسنة ١٩٥٠ ـ قد صَدر قبل نفاذ الدستور الحالي في ١١ سبتمبر

سنة ١٩٧١ ، الا انه ظل معمولاً به بعد صدور هذا الدستور حتى ألغى بمقتضى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .

ومن حيث إنه تأسيسا على ما تقدم وعلى أن المدعي لا ينعى على المادة التاسعة من المادة التاسعة من المادة التاسعة من المقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٧ سالفة الذكر أنها صدرت غير دستورية حتى تجرى رقابتها وفقا للاوضاع والاحكام الدستورية التي كانت نافلة وقت صدورها ، وانما ينعى على هذه المادة أنها أصبحت منذ نفاذ الدستور الحالى في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ غير دستورية لمخالفتها لما تقضى به المادة ٣٦ من الدستور من حفلر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، فإنه يتعين لذلك الاحتكام في شأن دستوريتها الى ما تقضى به هذه المادة الاخية .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤)

## ملاءة التشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات الملطة التشريعية :

٥٠ ـ وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة وان الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا ان هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقييد بالحدود والضوابط التي تص عليها الدستور.

(الدعوى رقم ۱۳۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٦) (الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢١) (الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢)

١٥ ـ لما كانت ملاءمة التشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات السلطة التشريعية مالم يقيدها الدستور بحدود وضوابط معينة ، وكان ما يقرره المدعى بشأن اغفال النص المعلمون فيه ـ المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعي ـ تنظيم طريق لاشهار صفة المستاجر للارض الزراعية حتى يتبين من تعامل معه التزامه بالاخطار عن دينه ، لا يعدو ان يكون جدلا حول ملاءمة التشريع وما قد يترتب عليه من احجاف بحقوق طائفة من الدائين ، فان ما يتعاه المدعى في هذا الشأن لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به النص المطعون فيه وتمتد اليه الرقابة على دستورية القوانين .

(الدعوى رقم ۱۳ لسنة ۱ ق جلسة ۲/۱۲/۱۹۸).

٥٠ ـ لا يمكن القول بأن اصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ـ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ـ هو من الملاءمات المتروكة للمشرع توصلا للقول بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في مدى دستوريته لأنه ولئن كانت المحكمة لا تختص ـ وهي

بصدد مزاولة الرقابة القضائية على دعتورية القوانين \_ بالنظر في ملاءمة التشريع من عدمه الا انها تختص ببيان مدى مطابقة أحكامه للدستور دون التعرض لملاءمة اصداره.

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق بجلسة ١٩٧٨/٤/١)

٥٠ ـ من حيث أن هذا الدفع مردود بأنه وأن كانت الرقابة القضائية على دستورية التشريع لا تمتد الى ملاءمة اصداره باعتبار أن ملاءمة التشريع هي أخص مظاهر السلطة التقديرية للشارع ، ألا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون تقييد بالحدود والضوابط التي نص عليها المدستور والتي يتمين التزامها والا كان التشريع مخالفا للدستور ، ولما كان مبنى هذا الطعن مخالفة التشريع المطعون فيه \_ القرار بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ـ للدستور لمصادرته حق التقاضى في المنازعات التي نص عليها ، لذلك فأن الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى خروج هذا التشريع عن رقابة المستورية لتعلق الطعن بملاءمة اصداره يكون غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

٥٤ - لا تمتد ولاية المحكمة الى مناقشة ملاءمة التشريع أو البواعث التى حملت السلطة التشريعية على اقراره لأن ذلك كله مما يدخل فى صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقديرها المطلق .

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۳ ق جلسة ۱۹۷۲/۲/۷) (الدعوى رقم ۱۱ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۲/٤/۱)

## نطاق الرقابة الدستورية

## رقابة ملطة التشريع

00 - وان كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة ، وان الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد الى ملاءمة اصدارها الا ان هذا لايعني اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والفحوابط التي نص عليها الدستور ومن ثم فان تنظيم المشرع لحق المواطنين في الترشيح ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون فيها اذ حرمت غير المنتمين الى الاحزاب من حق الترشيح ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور وحرمت منها طائفة من المواطنين فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الامر الذي يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(الدعوى رقم ۱۴۱ لسنة ٦ ق جلسة ۱۹۸۷/٥/۱٦) (الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ۱۹۸٦/٦/۲۱)

70 ـ ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن . المادة الرابعة من القرار بتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة ، تكون ضامنة لموفاء بالالتزامات الزائلة على أصولها ـ يبرره ويسائله ما قرره المشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات وأولاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة لم عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققا للمصلحة العامة ولا المحقوق انها الرقابة المستورية ، ذلك أنه وأن كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم ملاممة أصدارها الا أن عذا لا يعنى اطلاق ملاء السلطة في سن القوانين دون التقيد ملامة اصدارها الا أن عذا لا يعنى اطلاق مذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها المستور ـ هذه السلطة عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في أطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، أذ تعرض للملكية المخاصة الى صانها اللمستور وضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة ما سلف بيانه الأمر الذي يحتم اخضاعه لما تنولاه هذه المحكمة من رقابة دمتورية .

(الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢/٢ (١٩٨٥)

٥٧٠ ـ ما ذهبت اليه الحكومة من إن النص محل الطعن ـ الفقرة الخامسة من المائة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٣ ـ يبرره ويسانده ما قدره المشرع' من ان حقوق دائني تلك الشركات والمنشأت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجات وأولاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له عند وضع القواعد التنظيمية للحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدستورية . ذلك انه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تقديرية وان الرقاية إ القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا ان هذا لايعني اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، هذا فضلا عن ان تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا بعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذا تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . (الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢) (الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

٥٨ - لا يمكن القول بأن اصدار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه - بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة - هو من الملاءمات المتروكة للمشرع توصلا للقول بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في مدى دستوريته حدلانه ولئن كانت المحكمة لا تختص وهي بصدد مزاولة الرقابة القضائية على دستورية القوانين - بالنظر في ملاءمة اصدار التشريع من عدمه - الا انها تختص ببيان مدى مطابقة احكامه للدستور دون التعرض لملاءمة اصداره .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١).

## رقابة ملطة التشريع بعد التعديل الدستهرس

٥٩ - أصبحت سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة النائية من الدستور ـ ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيس لمتشريع ـ في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ ـ مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج ـ فى الوقت ذاته ـ عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية فهى التى يتحدد بها ـ مع ذلك

القيد المستحدث النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . «الدعدي قد ٧٠ لسنة ٦ ق حاسة ١٩٤/٤/٤

(الدعوى رقم ۷۰ لسنة ٦ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤) (الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤) (الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١) (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤).

## رقابة السلطة الاستثنائية في التشريع لرئيس الجمهورية ، في غيبة أمجلس الشعب

٦٠ - حيث ان نصوص اللستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في المولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتمين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الامرة وإهدار ما يخالفها من تشريعات . هذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقضي بانحصار نشاطها في المجال الذي يتقق مع طبيعة وظيفتها . وإذا كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد فلا يجوز لأى من تلك السلطات أن تتعداها الى غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينئذ مخالفة دستورية تخضع متى انصبت على قانون أو لائحة . للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، بغية الحفاظ على مبادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

وحيث أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور . والأصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، فقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن يصلر في شأنها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضع لهذه السلطة الاستنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات عبداً الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها و وبين الاحتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة بها و وبين الاحتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك ؛ من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ على أنه واذا حدث في غية مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ

تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها.قرارات تكون قوة القانون، وفي الفقرة الثانية على أنه دويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما، وتعرض في. أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في المتحقرة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخرى.

وحيث ان المستفاد من هذا النص ان المستور وان جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قررات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا انه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتعمل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه . فأوجب الإعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غانبا . وأن تنهيأ خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار ان تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثراثي ، فان رقابة المحكمة المستورية العليا تمتد اليهما للتحقق من قيامهما ، باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما أي ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة واستنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها الوالدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٤/١٩٥٥)

71 حيث أن الثابت من الأعمال التحضرية للقرار بقانون رقم 181 لسنة 1941 بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المطعون عليه ، أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على أنه واذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خصمة عشر يوما من تاريخ صدورها أذا كان كان المجلس قائما ، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من فوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون من قوة القانون ، الا أذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على أثارها بوجه آخرة.

وحيث ان المستفاد من هده ألمادة ان الدستور وان جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا انه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رحصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تتهيأ خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، وأذ كان الدختور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي فان رقابة المحكمة الدستورية العليا \_ وعلى ما جرى به قضاؤها .. تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنها في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها . وحيث انه لما كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه ان الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من ان القضاء الادارى توالت احكامه باعتبار قرارات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء باطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وان مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، ان ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادي ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قاثمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة ولمواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم فان رئيس الجمهورية اذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور.

(الدعوى رقم ۱۳۹ نسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢١)

77 ـ حيث انه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم 38 لسنة ١٩٧٩ المعلمون عليه ـ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية ـ ان الاسباب التي استندت اليها المحكومة في التعجيل باصداره في فيية مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن والقانونين رقم 70 لنسة ١٩٢٩ ورقم 70 لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير المادي والادبي التي انعسكت آثارها على العلاقات الاجتماعية الامر الذي حمل القضاة عبئا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الاسرة بل الهدف من المشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق» . كما أنه عند عرض القرار بقانون (محل الطعن)

على مجلس الشعب للنظر في اقراره ، أفصح وزير الدولة لشتون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى اصداره بقوله دولاشك أن الضرورة اتحتم استضدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية . . وقد طال الامد على استصدار هذه القوانين ، وطول الامد واستطالة المدة هي حالة الضرورة بل هي حالة الخطورة فالاسرة المصرية تنظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥ ، واللجان تنعقد وتتعثر أعمالها ولكن دون جدوى ولاتحة ترتيب المحاكم الشرعية والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ كلاهنا يحتاج الى تعديل منذ صدورهما أى منذ علمي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ . ليس في ذلك كله مدعاه لفرورة يقدرها ولى الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح بقانون أو لمشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التي تدعوا الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار ثورى مثل القرار بقانون المعروض .

لما كان ذلك وكانت الأسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج في مجال البواعث ، والاهداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من المستور ، ذلك ان تلك الاسباب ـ تفيد أنه لم يطرأ ـ خلال غيبة مجلس الشعب ـ ظرف معين يمكن ان تتوافر معه تلك الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها المستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليه ومن ثم فان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ اذ صدر استنادا الى هذه المادة ، الهومن غلاف الاوضاع المقررة فيها يكون مشويا بمخالفة الدستور .

وحيث انه لاينال مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين هملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وإن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المحاطر المترتبة على قيام ظروف طارثة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، الا ان ذلك لا يعني اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق ان استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في غيبة مجلس الشعب - ظرف من شائه توفر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة شائسة للقرار بقانون المطعون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاء هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(الدعوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤).

## رقابة توفر الشروط الدستورية لصحة تفويض رئيس الجمهورية في مجارسة وظيفة التشريع

#### السنة ١٩٦٧ أسنة

٦٢ من حيث ان المدعيين ينعيان على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ مخالفة المستور لصدوره استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بنفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون ، وهذا القانون مخالف للمستور لأنه أغفل شرائط صحة التفويض التي نصت عليها المادة ١٩٦٠ من دستور سنة ١٩٦٤ وهي تحديد مدة التفويض وتعيين الموضوعات التي يفوض رئيس الجمهورية في تنظمها تشريعيا بقرارات لها قوة القانون ثم الأسس التي تقوم عليها هذه الموضوعات

ومن حيث ان سن القوانين عمل تشريعي تختص به السلطة التشريعية والاصل ان تتولى هذه السلطة بنفسها وظيفة التشريع على مقتضى القواعد الدستورية ، وتطبيقا لنص المادة ٤٧ من دستور سنة ١٩٦٤ التي تقابلها المادة ٨٦ من دستور سنة ١٩٧١ فلا تنزل عنها للسلطة التنفيذية الا انه نظرا لما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي قد تحل بالبلاد من ضرورة مواجهتها في سرعة وحسم بتشريعات عاجلة ، فقد أجازت جميم الدساتير الصادرة في سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧١ تفويض السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) في اصدار قرارات لها قوة القانون ، وقد حرص الشارع اذ أباح هذا التفويض على أن يضع له من الضوابط والقيود ما يكفل بقاء زمام التشريع في يد السلطة التشريعية المختصة حتى لا يؤدي التفويض الى نزول السلطة التشريعية عن اختصاصها ، وبذلك يوفق بين مقتضيات نظام الفصل بين السلطات وكفالة قيام السلطات بوظائفها الدستورية وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تقتضي تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة وظيفة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية ، ومن أجل هذا نص دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ في ظله ، في المادة ١٢٠ منه على أنه ولرئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الامة ان يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محددة ، وان يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها». ويستفاد من هذا النص أنه يشترط لسلامة التغويض وصحته أن تطرأ ظروف استثنائية تبرره وأن يكون محدود المدة معين الموضوعات التي يجري فيها والأسس التي تقوم عليها ، وهذه كلها قيود على السلطة التنفيذية حتى لا تمارس ذلك الاختصاص الاستثناثي باصدار قرارات لها قوة القانون الا حين تقوم مبرراته ومقتضياته على أن يكون ذلك في الحدود ووفقا للضوابط التي تضعها السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل لوظيفة التشريع.

ومن حيث آن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ صدر بناء على اقتراح بقانون تقدم به في ٧٩ من مايو سنة ١٩٦٧ بعض اعضاء مجلس الامة يقضى بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون للمادة ١٢٠ من الدستور ، استنادا الى أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضى أن يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع بالسرعة والحسم حماية لأمن الدولة وسلامتها وضمانا لتعبئة كل امكانياتها البشرية والمآدية ودعما للمجهود الحربي والاقتصاد الوطني ، وطلب مقدمو الاقتراح اقراره على وجه الاستعجال واعتبار ما ورد في طلبهم تبريرا لاصداره مذكرة ايضاحية للآقتراح بقانون ، وقد نص هذا الاقتراح في المادة الاولى منه على أن و يفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تنصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبثة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ۽ ، وعند نظر هذا الاقتراح بقانون في مجلس الامة بجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ (مضبطة الجلسة التاسعة والعشرين) طلب أحد الاعضاء ان توضح والظروف الاستثنائية، التي وردت في الاقتراح ددون تحديد، وأشار الى ان المادة ١٢٠ من الدستور توجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وان تعين موضوعات القرارات وطلب ان يكون ذلك محل البحث. وقد رد رئيس مجلس الامة على ذلك قائلا وان المادة الاولى من الاقتراح بقانون تضمنت تحديد مدة التفويض حيث حددت المدة بأنها خلال الظروف الاستثناثية القائمة»، كما عينت الموضوعات بأنها تلك التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية «واستطرد رئيس المجلس قائلا» ان تحديد وقت معين أو مدة محددة لمباشرة هذه الصلاحيات أمر صعب غاية الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لأن المعركة متحركة متأرجحة تتغير بين يوم وآخر وليس واضحا ما اذا كانت هذه الظروف تنتهي في بحر ستة أشهر مثلا أو ثلاثة أو في شهر واحد أو في أسبوعين أو اسبوع ، ومن ثم فليس ممكنا تحديدها بوقت معين ويكفى أن تحدد بأنها الظروف الاستثنائية القائمة الى جانب ان مجال اعمال التفويض محدد تماما في الأقتراح، وقد وافق مجلس الامة بالاجماع على الاقتراح بقانون بالصيغة التي قدم بها وصدر به القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أنه بالنسبة الى شرائط صحة التقويض فانه يبين مما تقدم انها ثلاث: أولها: أن يصدر التقويض لمواجهة ظروف استثنائية . والثانى : أن يكون محدد المدة والثالث: أن يعين الموضوعات التى تصدر بشأنها القرارات بقوانين والأسس التى تقوم عليها .

ومن حيث أنه عن الشرط الأول فانه يبين من نصوص القانون رقم ١٥ لنسة ١٩٦٧ وأعماله التحضيرية التي تقدم ذكرها أنه صدر في ظروف كانت تنذر باندلاع الحرب بين مصر واسرائيل مما يعرض أمن البلاد وسلامتها لاخطار جدية ، وقد نشبت الحرب فعلا في المخامس من شهر يونية سنة ١٩٦٧ بعد نحو أسبوع من تاريخ صدور ذلك القانون ، ولا جدال في أن هذه ظروف استثنائية يقتضى أمن الدولة وسلامتها مواجهتها في سرعة وحسم وتبرر من ثم تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة سلطة التشريع استثناء تحقيقا لهذف .

ومن حيث إنه عن الشرط الثانى الخاص بتحديد مدة التعويض وهو القيد الزمنى الذي يحول دون اطلاقه ، فان الشارع قدر أن تحديد هذه المدة بوحدات قياس الزمن العادية كالسنة أو الشهر أمر بالغ الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لأن المعركة بين مصر واسرائيل متأرجحة تتغير من يوم لآخر ، وليس واضحا ما اذا كانت الظروف الاستثنائية تنهى في سنة أشهر مثلا أو ثلاثة ولهذا اتخذ معيارا آخر لتحديد مدة التفويض فربطة بالظروف الاستثنائية التى اقتضت اصداره ، وعلى ظروف موقوتة بطبيعتها ، بحيث يبقى ما بقيت هذه الظروف وتنتهى بانتهائها ، وبهذا يتوافر شرط تحديد مدة التفويض

ومن حيث انه عن الشرط الثالث المتعلق بتعيين الموضوعات التى تصدر فى شأنها قرارات رئيس الجمهورية بقوانين بناء على تفويضه فى اصداره بحيث لا تجاوز هذه القرارات رئيس المجمهورية بقوانين بناء على تفويضه فى اصداره بحيث لا تجاوز هذه القرارات نطلق الموضوعات المعينة كى لا يتنهى الامر الى نقل وظيفة التشريم الى السلطة التنفيذية ، فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد حددت فى شطوها الأول موضوعات معينة هى تلك التى وتتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل المتها حالة الحرب وهى موضوعات أملتها حالة الحرب وهى الظرف الاستثنائي الذى اقتضى اصدار قانون التفويض لمواجهة هذه الحالة بأداة التشريع الماجل حماية لأمن البلاد وسلامتها ودفعا للاخطار عنها ودعما للواتها العسكرية فى معركتها مع العدو . أما ما تضمنته العبارة الاخيرة من المادة المشار اليها من تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون بصفة عامة فى كل ما يراه ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية فانه لا ينفى عن الشطر الأول من المادة استشيفاءه لشرط تعيين الموضوعات التى تصدر فى شأنها تلك التشريعات الاستثنائية .

ومن حيث انه بالنسبة الى الأسس التى تقوم عليها موضوعات التفويض فإنها تستفاد من العبارة الاخيرة من نص المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المتقدم ذكرها ، فضلا عن المذكرة الايضاحية والاعمال التحضيرية لهذا القانون فقد أرسى القانون أساسا عاما يقيد السلطة التنفيذية فيما تصدره من قرارات بقوانين ، بمقتضى التفويض ، وهو أن نكون هذه القرارات ضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية التى حلت بالبلاد بالسرعة والحسم الواجبين ، وان تكون ممارسة رئيس الجمهورية لهذا الاختصاص الاستثنائي بالقدر الضرورى لمواجهة هذه الظروف .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون لا يخالف الدستور (الدعوى رقم ۸ لسنة ۳ ق جلسة ۱۹۷۲/۱۳/۱) (الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ۱۹۷۲/۳/۱) (الدعوى رقم ۱۲ لسنة ٤ ق جلسة ۱۹۷۰/٤/٥) (الدعوى رقم ۹ لسنة ٤ ق جلسة ۱۹۷۰/٤/٥) (الدعوى رقم ۱۳ لسنة ٤ ق جلسة ۱۹۷۰/٤/٥).

#### رقابة الانحاف في التشريع

18 ـ يدفع المدعى أنه بفرض إن الضريبة العامة على الايراد لا تلتهم الوعاء بأكمله وانما تستغرق 90٪ منه فى الشريجة الاخيرة للايراد فانها تكون مجافية لروح الدستور ومخالفة لما تقضى به أحكامه الاساسية التى تقيم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية ، وتعلل حوافز العمل والانتاج للافراو والجثماعات تحقيقا لمجتمع الكفاية والعدل ، وتكفل تكافؤ الفرص والمساواة لجميم المواطنين ، وتصون الملكية ، وتحظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ومن ثم يكون المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية في تحديد سعر هذه الضريبة فينحسر عنها وصف الضريبة الذي خلعه عليها وتنقلب الى مصادرة للايراد .

وحيث انه لا وجه للقول بأن المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية اذ غالى في زيادة سعر الضريبة على شرائح الايراد العام الى حد يقرب من مصادرته برفعه الى 90٪ على الشريحة الاخيرة طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ ، ذلك أنه وقد ثبت على ما تقدم ان النهج الذي أختاره المحشرع في تحديد سعر ضريبة الايراد العام لا يؤدى الى مصادرة ولا يخالف أحكام الدستور ، فان ما ينعاه المدعى في هذا الصدد ينحل في واقعة الى خوض في سياسة المشرع الضريبية الامر الذي تستقل به السلطة التشريعية التي عهد اليها الدستور رسم هذه السياسة وتعديل مسارها طبقا لما يتطلبه الصالح العام بحكم اليها التشلية للشعب ، وبالتالى فان ما ينعاه المدعى على النص المطعون عليه في هذا الشأن يكون بدوره غير سليم .

(الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٩).

70 ـ من حيث أن النص في أحد القوانين على حق الطعن في طائفة من الاحكام التي تصدرها احدى جهات القضاء لا يستوجب دمتوريا وأخذا بمبدأ المساواة أو تكافؤ الفرص اتاحة ذات الحق بالنسبة الى احكام أخرى تصدرها تلك الجهة القضائية ذلك ان تنظيم القضاء وتنظيم الطعون في الاحكام وجعل التقاضي على درجة واحدة في بعض المنازعات وعلى درجتين في منازعات أخرى، أمر يدخل في تقدير الشارع مراعاة لظروف

المنازعات التى تختلف كثيرا في بعضها البعض وتحقيقا للصالح العام دون تعقيب عليه من هذه المحكمة .

(الدعوى رقم ۹ لسنة ۷ق جلسة ۱۹۷۸/٤/۱).

17 - ومن حيث أن الطعن أنبئ على أن القانون المطعون فيه - رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٥ - معيب بعيب الانحراف. فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن من المبادى، الدستورية المقررة أن للسلطة التشريعية الحق في رقابة أعمال السلطة التنفيذية ، فاذا ما أسفرت هذه الرقابة عن ضرورة الغاء بعض القرارات الصادرة عن هذه السلطة أما لمخالفتها للقانون أو لعدم ملاءمتها ، فلها أن تصدر قانونا الغائها ، وحقها في هذا الصدد مطلق بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل في التشريع بحيث تستطيع تنظيم أى موضوع بقانون غير مفيده في ذلك الا بأحكام الدستور ، ولا تمتد ولاية المحكمة الى مناقشة ملاءمة التشريع أو البواعث التي حملت السلطة التشريعية على اقراره لأن ذلك كله مما يدخل في صميم اختصاص السلطة التشريعية على اقراره لأن ذلك كله مما يدخل في صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقديرها المطلق .

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۳ ق جلسة ۱۹۷٦/٦/۷).

٦٧ ـ ينعى المدعى على القانون المطعون فيه ـ رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ ـ أنه لم يستهدف الصالح العام وإنما صدر بقصد الانتقام والكيد لخريجي مدرسة المساحة ، فهو مردود بأن اللجنة التي شكلت قبيل صدور القانون لبحث موضوع التعادل بين شهادة مدرسة المساحة وشهادة الفنون والصنائع (نظام حديث) انتهت الَّى ان قرار اللجنة التي شكلت سنة ١٩٤٩ لتقدير شهادة مدرسة المساحة من الناحيتين الثقافية والمادية قد بني على أساس المشاهدة العملية ولم يبين على أساس المقارنة بين المدرستين من نواحي البرامج وخطط الدراسة ونظمها ومددها ومسوغات الالتحاق بها ، ومؤهلات مدرسيها ، في حين أنه قد بان من البحث ألا وجه للمقارنة بين المدرستين للاختلاف البين بينهما من كافة النواحي ، كما ان قرار وزير التربية والتعليم قد بني على أساس ان مدة الدراسة بالمدرسة تتراوح في جملتها بين ثلاث سنوات وأربع سنوات تعقبها مدة تمرين أقلها سنة ، مع أنه لم يحدث في تاريخ المدرسة أن زادت مدة الدراسة بها على سنة واحدة بل كانت تتراوح بين ثلاثة شهور وبين سنة ولم تعقبها سنة تمرين أصلا ، وقد خلصت اللجنة الى ان قرار وزير التربية والتعليم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ بمعادلة شهادة مدرسة المساحة بشهادة الفنون والصنائم (نظام حديث) قد قام على وقائم ثبت فيما بعد على وجه قاطم عدم صحتها ومجافاتها للحقائق الثابتة فانتفت بذلك الاسباب التي قام عليها التعادل وقد تبنى الشارع نتائج بحث هذه اللجنة كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون المطعون فيه ومن ثم يكون النعى على هذا القانون بعيب الانحراف لا يقوم على أساس سليم . (الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٧).

#### رقابة الأثر الرجس التشريع

7. - حيث ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية صدر في ١٨ يولية سنة ١٩٧٨ ونصت المادة ٥٦ من الحيدة وتسرى أحكام البند ١ من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بمقتضى المادة الثانية على التصرفات التي تم شهرها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤».

وحيث ان المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه ، لا تسرى أحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب»

وحيث ان الثابت من مضبطه الجلسة التاسعة والسبعين لمجلس الشعب المعقودة بتاريخ ١٠ يونية سنة ١٩٧٨ والمرفقه بالاوراق انه عند الافتراع على مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ محل الطعن أوضع رئيس المجلس ان أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٩٧٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الامر الذي يقتضى عملا بالمادة ٩٠ من اللائحة الداخلية ان يكون أخذ الرأى النهائي نداء بالاسم ، وبعد ذلك نودى على الاسماء التي - أثبتت في ملحق المضبطة - ثم أعلن رئيس المجلس أن أخذ الرأى النهائي اسفر عن الموافقة هذا المشروع بقانون بأغلبية ٣١٤ صوتا .

لما كان ما تقدم وكان عدد اعضاء مجلس الشعب في تلك الدورة التشريعية هو ٣٦٠ عضوا طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفقة صورته ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون وهو تشريع في غير المواد الجناثية ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس .

#### (الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ ق جلسة ٦٩٨٧/٦/٦)

79 ـ حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه النعى فان العبدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وان كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا ان الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجمى للقوانين في غير المواد الجنائية وذلك بشروط محددة تكون قد افترضت بداهه احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطه الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٨٠ والتي

تم فيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠. محل الطعن بعد مناقشة احكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ـ وهو تشريع في غير المواد الجنائية ـ ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي وإذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضي في الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لمن انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدفا بذلك الصالح المام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهو تجنب استغلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ـ بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب ـ للوضع السابق الذي قصد هذا المشروع تلافيه حماية لصَّناديق التأمين . ومن ثم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف العبدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس . لا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي اقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ذلك أن مجلس الشعب وصاحب الاختصاص الاصيل في التشريم عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي مُوضوع بقانون غير مقيد في ذلك بأحكام الدستور ، واذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من اعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٦ من الدستور فإنه يظل دائما لمجلس الشعب كامل السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققه لصالح العام.

(الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٦)

٧٠ ـ حيث ان المدعى ينمى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧٧ من الدستور . اذ لم يصدر بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب رغم ما نص عليه من أثر رجعى .

وحيث أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المطعون بعدم دستوريته صدر في ٢٧ يونية سنة ١٩٧٧ ونص في مادته الأولى على فرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق وبالفئات الموضحة قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على أن يصدر وزير المالية القرارات الملازمة لتنفيذه ، كما نصت المادة الثالثة والاخيرة منه على نشره في المجريدة الرسمية وان يعمل به اعتبارا من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث ان المادة ١٨٧ من النستور تنص على دانه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقم من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب.

وحيث أن الثابت من مضبطه الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ ـ المرفقة بالاوراق ـ انه عند الاقتراع على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة أن أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الخبية خاصة الامر الذي يقتضى عملا للمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الرأى نداء بالاسم وبعد ذلك نودى على الاسماء ـ التي اثبت في ملحق المضبطه ـ ثم أعلن رئيس الجلسة أن أخذ الرأى النهائي أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلية ٢١١ صوتا .

لما كان تقدم وكان عدد اعضاء مجلس الشعب في ذلك الوقت طبقا لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون وهو تشريع في غير المواد الجنائية ـ ما تتطلبه المادة ١٩٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب عل سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير

#### (الدعوى رقم ٣٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٣)

٧١ ـ من حيث انه عن السبب الرابع المتعلق بالاثر الرجعى للتشريع المطعون فيه فقد نصت العادة ١٩٦٤ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر التشريع في ظله على أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبة مجلس الامة ، وقد ردد الدستور القائم هذا النص في المادة ١٨٧ .

ولما كان مجلس الامة قد وافق على هذا التشريع كما يبين من الاطلاع على مضبطه المجلسة الحادية والثلاثين لمجلس الامة في ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ وكانت موافقته بأغلبية اعضاء المجلس اذ وافق عليه ٢٩٤ عضوا فان ما تنعاه المدعية على التشريع المطعون فيه \_ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ \_ في هذا الصدد لا يقوم على أساس سليم. (الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩).

۷۷ ومن حيث ان حاصل السبب الرابع من أسباب الطمن ان القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ قد تضمن نصا على سريان أحكامه بأثر رجعى وهو ما لا يملك رئيس الجمهورية تقريره بموجب قرار له قوة القانون إذ ان تقرير الاثر الرجعى رهين بموافقة مجلس الامة عليه بأغلبية خاصة.

ومن حيث ان هذا النعى مردود بأن دستور سنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ظله القرار بغانون المطعون فيه ينص فى المحادة ١٢٠ منه على ان دارئيس الجمهورية فى الاحوال الاستثنائية بناء على تفويض مجلس الامة ان يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التغويض

لمدة محدودة وان يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها ، وظاهر من هذا النص أن المشرع الدمتوري أجاز لمجلس الامة تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة به ، وبصدور هذا التفويض ينتقل الاختصاص التشريعي لمجلس الامة كاملا الي رئيس الجمهورية في الموضوعات التي فوض فيها ويكون له حق ممارسة صلاحيات مجلس الامة في خصوص ما فوض فيه ، ولما كان الثابت من مضبطه جلسة مجلس الامة التاسعة والعشرين المنعقدة في ٢٩ مايو منا ١٩٦٧ ان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قدم في الاصل في صورة اقتراح بقانون من بعض اعضاء مجلس الامة يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٧ ، ثم ووفق عليه باجماع الحاضرين الذين كان يربو عددهم على أغلبية اعضاء مجلس الامة التي تنص المادة ١٦٦ من الدستور المذكور على وجوب توافرها لسريان القانون باثر رجمي فان ما المادة عون من جدل حول حق رئيس الجمهورية في اصدار قانون يتضمن الاثر المحمي يكون غير صديد .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٣)

٧٧ ـ ان نص المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٩/٢٥ على أنه لا يجوز للعاملين المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على العمل بالقانون لا ينطوى على خظر لحق التقاضى بل هو تقرير لعدم أحقية العاملين في المطالبة بصرف بدل طبيعة عمل عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون أى تطبيق لحكم القانون بأثر رجعى على الماضى وهو ما تبيحه المادة ١٦٦٣ من دمتور ١٩٦٤ التي تنص على أنه ولا تسرى أحكام المقوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في المقانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامة، وقد رددت هذا الحكم المادة ١٩٨٧ من الدستور القائم . وقد أقر مجلس الامة هذا التشريع بالاغلبية الخاصة سالفة الذكر .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١).

## بقابة استيفاء الشكل الدستوبس التشريع

γγ \_ حيث أنه يبين من الاعلان الدستورى الصادر في ٧٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات المدولة العليا أنه يتضمن في الابواب الاربعة الاولى منه تحديد السلطات العليا في الدولة مسندا إياها الى كل من رئيس المدولة ومجلس الرياسة والمجلس التنفيذي، ومبينا اختصاصات كل من هذه السلطات بما يغاير الاوضاع المقابلة لذلك في دستور سنة ١٩٥٨ في خصوص نظام الحكم ، وقد نصت المادة الثالثة من الاعلان المستورى المشار اليه على أن ويتولى رئيس الجمهورية اصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرياسة عما نصت المادة العشرين على بقاء احكام دستور سنة ١٩٥٨ سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الاعلان حتى يتم

وضع الدستور النهائي للدولة ، وهكذا حل مجلس الرياسة مؤقتا محل مجلس الامة الذي كان منصوصا عليه في دستور سنة ١٩٥٨ وانتقلت اليه ولاية التشريع كاملة كي يتولاها كما يتولاها مجلس الامة صاحب الاختصاص الاصيل بممارستها ، فبكون له كافة سلطاته في مجال التشريع وذلك اثناء فترة الانتقال التي بدأت من تاريخ نفاذ هذا الاعلان الدستورى وذلك اثناء فترة الانتقال التي بدأت من تاريخ نفاذ هذا الاعلان الدستورى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وانتهت في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بدستور سنة ١٩٦٤ ومقتضى ذلك ان ما يصدر عن رئيس الجمهورية من قوانين وافق عليها مجلس الرياسة ومقتضى ذلك ان ما يصدر عن رئيس الجمهورية من قوانين وافق عليها مجلس الرياسة عودة الحياة النيابية ، كما أن نص المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ الذي يخول رئيس الجمهورية اصدار أي تشريع أو قوار مما يدخل في اختصاص مجلس الامة اذا دعت الضرورة لاتخاذه في غية المجلس يكون قد بطل العمل به في خلال تلك الفترة إعمالا لنص المادة العشرين من الإعلان الدستورى صالف الذكر.

لما كان ذلك ، وكان البين من ديباجة القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ انه صدر من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الرياسة استنادا الى الاعلان الدستورى الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فانه يكون قد استوفى الشكل الدستورى للقوانين ، ومن ثم يكون ما ينعاه المدعى بهذا السبب في غير محله .

#### (الدعوى رقم ۳۰ لسنة ۲ ق جلسة ۱۹۸۳/۲/٥)

٧٤ - من حيث ان المدعى ينعى على قانون ادارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ مخالفة الدستور ذلك لأنه افتقد ركنا جوهريا وشابة عيب شكلى جسيم بعدم موافقة مجلس الرياسة على عملا بأحكام الإعلان الدستورى الصادر في ٧٧ من سبتمبر أم ١٩٦٧ الذي كان يوجب موافقة مجلس الرياسة على أي قانون قبل اصداره ، وقد استند في اثبات هذا الوجه الى ان بعض اعضاء مجلس الرياسة قد قرروا اثناء الادلاء بشهاداتهم أمام محكمة أخرى ان مجلس الرياسة لم يكن بعقد جلسانه بعد فترة قصيرة من انشائه كما ان دفاع الحكومة طلب اثناء تحضير اللدعوى الى الامانة العامة لمجلس الوزراء موافقة بملف القانون المطعون فيه ، فأجابت بأنها لا تحتفظ بمحاضر جلساته ، مما يفيد عجز الحكومة عن اثبات موافقة مجلس الرياسة على القانون .

ومن حيث ان هذا الوجه مردود بأن القانون المذكور قد نص فى ديباجته على أنه صدر بعد وموافقة مجلس الرياسة وقد وقعه رئيس الدولة ونشر فى الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره . وغنى عن البيان أن صدور القانون محلى هذا النحو ونشره فى الجريدة الرسمية ، دليل على صحته وسلامته ، ولايقدح فى ذلك ما ردده المدعى من أن بعض اعضاء مجلس الرياسة شهدوا أمام احدى المحاكم بعدم انتظام جلساته ، وهى شهادة لا تتناول القانون المطعون فيه بذاته ، هل عرض عليه أو لم يعرض ، اما الاستناد الى رد

الامانة العامة لمجلس الوزراء بعدم احتفاظها بمحاضر مجلس الرياسة فهولا يصلح دليلا على عدم الموافقة على القانون المذكور، ومن ثم يكون باطلا غير قائم على أساس سليم ما يدعيه المدعى من ان هذا التشريع لا يعتبر قانونا لعيب الشكل السالف ذكره، بل يكون مجرد قرار جمهورى تضمن تعديلا في تنظيم جهات القضاء وفي اختصاصاتها مما لا يجوز دستوريا الا بقانون.

(الدعوى رقم ۲۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤)

ن حيث إن مبنى الطعن بعدم دستورية هذا القانون أن من اصدره لم يكن رئيسا للجمهورية وقت اصداره لانتهاء مدة الرياسة في فبراير سنة ١٩٦٤ ومن ثم فهو صادر عن غير مختص ، كما ان القانون لم يعرض على مجلس الرياسة طبقا لاحكام دستور سنة ١٩٥٨ والاعلان الدستورى الصادر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه بالنسبة لصفة رئيس الجمهورية فان رئيس الجمهورية كان يباشر كافة سلطاته عند صدور القانون وقد أقر وضعه هذا الدستور المؤقت الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ إذ نص في المادة ١٥٨ منه على أن تنتهى مدة رئاسة رئيس الجمهورية الحالى في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ ، أما بالنسبة لعرض القانون على مجلس الرياسة للموافقة عليه قبل اصداره ، فانه يبين من الاطلاع على ديباجة القانون أنه صدر بعد موافقة مجلس الرياسة ولم يقدم المدعون دليلا ينفى هذه الواقعة ومن ثم يتعين عدم الالتفات الى هذين الوجهين من أوجه الطعن .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢)

#### ولاية المحكمة عاس تشريعات الطوارس،

٧٦ ـ ما ذهبت اليه الحكومة من ان ولاية المحكمة العليا لا تتناول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة لأنه تشريع من تشريعات الطوارىء ، فمردود بأنه يجب التفرقة في هذا الصدد بين فرضين :

الفرض الأول: ان يكون قصد الحكومة ان هذا القانون صدر إبان اعلان حالة الطوارى، ومن ثم فانه يعتبر وقد أشير في ديباجته الى قانون الطوارى، من القوانين المكملة لهذا القانون ومؤدى هذا ان يظل نافذا طوال قيام حالة الطوارى، ويسقط في مجال التنفيذ بانتهائها وهذا ما يخالف الواقع ذلك أن القانون عمل به من تاريخ نشرة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ وهو ذات إليوم الذى صدر فيه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦٦ سنة ١٩٦٤ بانها، حالة الطوارى، بأن كان هذا القرار الاخير لم يعمل به الا من تاريخ نشره في ٢ أبريل سنة ١٩٦٤.

وقد ظل القانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۲۶ معمولاً به بعد انتهاء حالة الطواري، وعدل بمقتضى القانون رقم ۳۹ لسنة ۱۹۲۲ قبل ان يعاد اعلان حالة الطواري، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٦٧ الذي عمل به اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ وفي ظل العمل بأحكام هذا القانون اعتقل المدعى في سنة ١٩٦٥ ، ولو كان من القوانين المكملة لقانون الطوارى، وسقط في مجال التنفيذ بانهاء حالة الطوارى، لما جاز اعتقال المدعى استنادا الى أحكامه .

الغرض الثانى: ان يكون قصد الحكومة ان القانون المطعون فيه يعتبر بالنظر الى ظروف اصداره وطبيعة الاحكام التى تضمنتها من تشريعات الطوارى، وفي هذه الحالة لا يكون هناك ثمت محل للدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لان اعتبار القانون المطعون فيه من تشريعات الطوارى، بهذا المفهوم لا يجعله بمناى عن رقابة الدستور لانه نظم أمورا وضع لها الدستور ضوابط يجب التحقق من التزامها.

أما القول بأن اصدار القانون المطعون فيه يعتبر من قبيل أعمال السيادة التي تنحسر عنها رقابة الفضاء فليس له أى سند من القانون لأن الامور التي يتناولها هذا القانون بالتنظيم لا تعتبر \_ أيا كان المعيار الذي يتخذ أساسا للحكم عليها \_ من أعمال السيادة في شيء .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١).

# التداعى أمام المحكمة

الختصاص : طبيعة الدعوس الدستورية كيفية اتصال المحكمة بالدعوس الدستورية

طريقة رفع الدعوس
صحيفة الدعوس
ميعاد رفع الدعوس
النصوم فس الدعوس
الصفة فس الدعوس
البصلدة فس الدعوس
مناط قبول الدعوس
نطاق الدعوس
الإثر القانونس ارفع الدعوس أو احالتما

الطابات العارضة والتحفل ترك النصومة عدم صلاحية اعضاء البحكبة المكم في الدعوس اعتبار النصومة منتهية مناط المكافة

## . الانتصاص

## اختصاص المحكبة وحدها بنظر الدعوس الدستورية

٧٧ - حيث ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالى فهى من جهات الحكومة التى اعتبرها المشرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطعن بعدم دستورية التشريعات على أساس انها تشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها . هذا بالاضافة الى ان المنازعة المائلة ـ وهى تقوم بين جهتين حكوميتين ـ تندرج تحت المنازعات التى تختص الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ـ دون غيرها بابداء الرأى الملزم للجانبين فيها عملا بالمادة ٦٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن والحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، وإذ كان هذا التعريف لا يمخل في مدلوله الازهر باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي اثبت لها القانون الم ١٩٠٣ لسنة الشخصية المعنوية بما نص عليه صراحة في المادة السادسة من القانون رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها من أن ويكون للازهر شخصية معنوية عربية الجنس، ومن ثم فأن جامعة الازهر وهي إحدى هيئاته لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذي عناه المشرع في المادة ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي نص فيه على وتعتبر الحكومة من ذوى الشأن في الدعاوى الدستورية، مستهدفا بذلك تمكينها من أن تقول لحكمة في الطعون الموجهة الى التشريعات التي تكون قد اصدرتها أو شاركت في وضعها.

لما كان ذلك . وكانت هذه المحكمة ـ من ناحية أخرى ـ هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة اعمالاً للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ـ اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينفى معه القول بأنها من المنازعات التي تختص بها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ـ ومن ثم فان الدفع بمدم الاختصاص يكون فى شقيه على غير أساس متعيين الرفض . (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤).

#### القصاص البحكية القصاص عام يشبل كافة الطعون الدستورية :

٧٨ ـ نصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن وتتولى المحكمة الدستورية العلبا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع . . وذلك على الوجه المبين في القانون، وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن وتختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : 'أولا ـ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواثح . . ٣ ومؤدى هذه النصوص ان المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواثح واختص بها هيئة قضائية مستقلة هني المحكمة العليا ـ ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا .. دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره، أو التي تنصب على مخالفة احكام الدستور الموضوعية، وذلك لورود النصوص المشار اليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء الدستوري المختص من صدور احكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية احكمام الدستور وصونها . لما كان ذلك فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعينا رفضه . (الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٦)

# اقتصاص المحكمة وحدها بنظر الطعن في أحكامها بسبب عدم الطاهية :

٧٩. - حيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعيين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم محل النزاع برفض الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ قضائية ودستورية و التي كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية الصادر استندا لقانون التفويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ للذي أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانون التفويض فان مؤدى ذلك ـ لدى المدعين ـ ان قضاة المحكمة العليا الدين فصلوا في هذه الدعوى كانوا من دوى والمصلحة و في الحكم برفض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالفة الذكر دوى والمصلحة وفي الحكم برفض الطعن بعدم دستورية قانون التفويض سالفة الذكر

إبقاء على وظائفهم ، الامر الذى يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غير صالحين لنظر الدعوى ومن ثم يكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين ٤/١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وحيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه تسرى أحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة برد ومخاصمة اعضاء المحكمة العليا أو مرتباتهم وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوي والطلبات، فإن مؤدي ذلك ان المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوي المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم إذ المقصود من دعاوى ورده هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوي المتعلقة بما كان يمنم اعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس احتصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوي الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضي عن نظرها لقيام سبب من اسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لاعضاء المحكمة العليا بعد الغائها . واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العلبا على الدعاوي المتعلقة بعدم صلاحية اعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه وتسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيته ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض . . و فان الدعوى التي ترمي الى بطلان قضاء عضو المحكمة العلياء وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات الاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض.

وحيث أن المادة 187 من قانون المرافعات قد بينت على سبيل الحصر - أحوال عدم صلاحية القاضى من تلتها المادة 187 لتنص على أنه ويقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فان مفاد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لذى القاضى من شأنه ان يعرض عمله أو قضاءه للبطلان الذي لا يكون التمسك به اصلا الا عن طريق الطعن في الحكم بطرق الطعن المقارة ووفقا للاجراءات والمواعيد التي رسمها القانون وذلك نأيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل للطعن عليها بأي طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف في الخصومة أمامها ، فقد لا سبيل للطعن عليها بأي طريق باعتبار أنها خاتمة المطاف في الخصومة أمامها ، فقد

رأى المشرع ـ زيادة في الاحتياط والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام ـ ان يجيز في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات ـ للخصم اذا وقع بطلان مرجمه عدم الصلاحية في حكم صادر من محكمة النقض ان يطمن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الغاء ونظر الطعن من جديد امام دائرة أخرى .

وحيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا - ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة اعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للاحكام المقررة في قانون المرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز ـ وفقا للفقرة الثانية من الدادة أسباب عدم الصلاحية ، أن يطمن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب أسباب عدم الصلاحية ، أن يطمن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . واذ عيدت المادة الثائلة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية عليا المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحية اعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضي أحكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية اعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضي أحكام المحكمة العليا ذاتها وفقا للإجراءات المقررة قانونا أمامها .

(الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعه تنفيذ جلسة ١٩٨٤/٤/٧).

# لا تغتص المحكمة بطاب إعمال أثر الحكم بعدم الدستورية :

٥٨ - حيث انه عن طلب الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم المحراسة طبقا لاحكام قانون الطواريء الى ملكية الدولة ، والمادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة واسرهم ، فان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان وأحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية . . ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة. وتنشر الاحكام بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره و وهفاد هذا النص ان الاحكام بعدم دستورية نص في

الصادرة في الدعاوى الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى \_ تكون لها حجية مطلقة ولا يقتصر الشها على الخصوم في تلك الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وكذلك جميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم \_ وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون \_ لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكور قد استقرت عند صدوره بحكم حار قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان المدعى اذ يطلب القضاء له باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بمقولة ان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة يتمارض في مقتضاه مع ذلك الحكم ، انما يبتغى إعمال اثر هذا الحكم على ماله من دعاوى موضوعية أمام القضاء ، واذا كان إعمال هذا الاثر طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل أحكام هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها ، الامر الذي لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، ومن ثم يتمين الحكم بعلم اختصاص المحكمة بنظر هذا الشق من الدعوى .

٨١- حيث ان طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب إعمال اثر الحكم الصادر بعدم المستورية فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والتى يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنيه تمت مصادرته فى تاريخ سابق على صدور هذا الحكم.

وحيث ان المادة 24 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 1979 قد نظمت في فقرتيها الثالثة والرابعة الاثار التي تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي فنصت على أنه هويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لاثحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فاذا كان الحكم بعدم الدستورية تمعلقا بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كان لم تكن . . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ان مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالي للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائم والملاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على ان يستثنى من هذا الاثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

لما كان ذلك ، وكان إعمال اثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع ، لتنزل حكم هده المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفوع أو دفاع الامر الذى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ٣ق جلسة ١٩٨٢/٧٥).

## لقصاص المحكمة لا يكون معل التنازع الإجابى عاس الإقتصاص

٨٢ ـ حيث أن مؤدى نصوص المواد ٢٥ و ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـ ان مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت امام جهتين من جهات القضاء او اية هبئة ذات اختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد انباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات و موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من احكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هبئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية . لما كان ذلك فان و المسألة الدستورية ، لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذين عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون محل للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية ـ وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ـ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة ورأت بجدية هذا الدفع أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعرى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا ترامى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

(الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨٤)

# البدكية ظن اقتدادن أديل وإيمت جمة كن بالنعبة إلى محكية البوضوع

٨٢ ـ مفتضى نص المادتين ٢٥ و ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العلياء الصادر

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - أن المحكمة الدستورية العلبا في ممارستها اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ليست محكمة موضوع وليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع وانما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها . (الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٧ جلسة ٣ / ١ /١٩٨٧)

٨٤ - المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع الا بعد دفع يثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها إلى المحكمة الدستورية العليا ، إلا أنها منى رفعت إلى هذه المحكمة فانها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تمالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به المدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع - دون المحكمة الدستورية العليا .. هي صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة الاحيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين لهيئين متناقضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب إليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحليد أي الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك قطبيقا للبندين ثانيا وثائا من المادة ٢٥ من قانون إنشاء المحكمة .

(الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

٨٥ ـ إن المحكمة العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع وانما هى جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون إنشائها ويتحدد هذا الاختصاص فى مجال الرقابة الدستورية ـ بما يبدى لدى محكمة العوضوع من دفوع بمخالفة الدستور تقدر محكمة المرضوع جديتها وتقدر المحكمة العليا توفر المصلحة فى الفصل فيها .

( الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

A7 - جرى قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون إنشائها ، ولتن كانت المدعوى الدستورية لا ترفع إلا بطريق المدفع الذي يثار أمام محكمة الموضوع ، إلا أنها متى رفعت إلى المحكمة العليا فإنها تستقل عن دعوى الموضوع الناع اتعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به اللغع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع ، دون المحكمة العليا - صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض امر الاختصاص على هذه المحكمة اللاحث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء ويطلب إليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا .

(الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦) (الدعوى رقم ۸ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢)

# طبيعة الدعوس الدستورية عينية الدعوس والنصومة فيما

۸۷ ـ الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية نوجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة .

(الدعوى رقم ٩٠ لسنة ٤ ق جلسة ٢/٦/١٩٨١) (الدعوى رقم ٣٣ لسنة ٧ ق جلسة ١/٢/١٩٨١) (الدعوى رقم ٢١ لسنة ٤ ق جلسة ٢١/١٢/ ١٩٨٥) (الدعوى رقم ٢١ لسنة ٥ ق جلسة ٧١/٤/١٩٨٤) (الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٥ ق جلسة ٧١/٣/١٩٨٤) (الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ ق جلسة ٢/٣/١٩٨١) (الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٢)

٨٨ ـ ان دعوى عدم الدستورية إنما هي دعوى عينية تستهدف التشريع المطعون بعدم
 دستوريته وتتوجه أصلا إلى من أصدره.

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

٨٩ ـ لما كان شأن الدعوى الدستورية غير شأن الدعاوى العادية فى هذا الصدد لأن الخصومة فيها عينية تستهدف الطعن فى النص القانونى للحصول على حكم بعدم دستوريته .

(الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥)

# استقال الدعوس الدستورية عن دعوس الموضوع

٩ ـ حيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على أن قبولها رهين
 بأن تكون محكمة الموضوع التي أثير أمامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت في اقامة الدعوى بشأنه ، مختصة ولاتيا بنظر الدعوى الموضوعية التي أثير فيها هذا الدفع فإذا انتفت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبول الدعوى الدستورية .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بعد دفع يئار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الاحالة منها إلى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، إلا أنها متى رفعت إلى هذه المحكمة فإنها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تعالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع .. دون المحكمة العليا .. هي صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة إلا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قاثم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين تحديد أي الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المعادة تحديد أي الحكمين المتناقضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المعادة الادارى .. دون المحكمة الدستورية العليا .. هي صاحبة الولاية في الفصل في مدى اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب إضافي بالتعويض ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى .. للسبب الذي تركن إليه الحكومة .. غير سديد متعينا الوفض .

(الدعوى رقم ۷} لسنة ۳ ق جلسة ۱۱/۲/۱۹۸۳) (الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ۲/۳/۱۷۷۱) (الدعوى رقم ۸ لسنة ١ ق جلسة ۲/٥/۱۹۷۲)

# كيفية اتصال المحكبة بالدعوس الدستورية طريقة رفع الدعوس

طبيق العنه أهلم احدى المحاكم بعدم حسلهمة نص قانونه المحكمة الدستورية العليا السادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن و تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع على الوجه التالى : (أ) . . (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر المحوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو الاتحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة المستورية العليا ، فاذا لم ترفع المدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النصوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم طريقا لرفع المدعوى المدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا اذا رفعت المدعوى خلال الاحوى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . (المدعوى رقم ٢١ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٨٧)

(الدعوى رقم ۱ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٦) (الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٥) (الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٨٤) (الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣) (الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٢)

٩٩ - من حيث أن ولاية المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقروة قانونا وفقا للمادة الرابعة من قانونها الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، اللين حددتا لذلك طريقا معينا هو أن يدفع بعدم دستورية نص أمام إحدى المحاكم وتقدر المحكمة جديته فتحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة موقعا عليها من مقبول للمرافعة أمامها.

(الدعوى رقم ۱۷ لسنة ۱ ق جلسة ۵/۱/۱۹۷۰) (الدعوى رقم ۹ لسنة ٥ ق جلسة ٦/۱۱/۱۹۷۱) (الدعوى رقم ۸ لسنة ۱ ق جلسة ٦/٥/۱۹۷۲) (الدعوى رقم ۱۰ لسنة ۱ ق جلسة ١/٤/۱۹۷۲)

٩٣- ان المشرع رسم لرفع الدعوى الدستورية ـ فى القرار بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٩ ـ طريقا واحدا وهو طريق الدفع أمام المحاكم بعدم دستورية نص قانونى وذلك أثناء نظر الدعوى الموضوعية مما يقتضى اتحاد الخصوم فى الدعوى والدفع .
( الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥ )

98 - من حيث أن الدعاوى الدستورية ترفع إلى المحاكم بإحدى وسيلتين الأولى: وسيلة الدفع الدعوى الأصلية التى ترفع مباشرة طعنا في دستورية التشريعات. والثانية: وسيلة الدفع بعدم الدستورية أثناء نظر الدعاوى أمام جهات القضاء. وقد إخبار المشرع المصرى هذه الوسيلة الأخيرة دون الوسيلة الأولى إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على أن و تختص المحكمة العليا بما يأتى: ١ ـ الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم ، وتحدد المحكمة اللي أثير أمامها الدفع مبعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . . و .

## رفيج الدعوس بحليق الإمالة من إحدس جمات القضاء استثناء :

ه - حيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة المستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن ٤ تتولى المحكمة الرقابة على دستورية القوانين واللوائع على الوجه الآتى : (أ) إذا تراءى لاحدى المحاكم أوالهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع اوقفت الدعوى واحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة المستورية العليا للفصل في المسألة المستورية . (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار هذا الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع المحوي بذلك أمام المحكمة المستورية العليا ٤ . ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة ـ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ المحكمة ـ لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ المحكمة من أدلك أما باحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الخصوص القضائي للفصل في المسألة المستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم الاختصاص القضائي للفصل في المسألة المستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم الاختصاص القضائي للفصل في المسألة المستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم الاختصاص القضائي للفصل في المسألة المستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم الاختصاص القضائي للفصل في المسألة المستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية ، واما برفعها من أحد الخصوم

بمناسبة دعوى موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعى وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له فى رفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا .

(الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

#### لا تقبل الدعوس الدستورية بطريق الدعوس الأصلية

93 ـ لما كانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادة 74 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 28 لسنة 1979 التي رسمت سبل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم إلى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات .

( الدعوى رقم ۱۳۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ ) . ( الدعوى رقم ۸ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢٥)

90 - أستقر قضاء هذه المحكمة على أن ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا والا كانت الدعوى غير مقبولة ، ذلك أن المشرع قد رسم طريق التداعى في شأن طلب الحكم بعدم دستورية القوانين ، وهو طريق الدفع بعدم الدستورية أمام احدى المحاكم عند نظر دعوى موضوعية منظورة أمامها ، فاذا قدرت المحكمة التي اثير امامها الدفع بعدم الدستورية جدية هذا الدفع عددت ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ . وقد أوجب المشرع في المادة الثانية من قانون الإجراءات والرسوم أمام الإجراءات والرسوم امام المحكمة العليا رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ . وقد أوجب المشرع في المادة الثانية من قانون الإجراءات والرسوم امام المحكمة الحيليا في الدفع بعدم المستورية ، ومن ثم فإن الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم المستورية لا تقبل أمام المحكمة العليا في الدفع بعدم المستورية لا تقبل أمام المحكمة العليا في الدفع المالية التي طرحها الشارع وآثر عليها طريق الدفع أمام محكمة الموضوع .

( الدعاوي ارقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق و٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١١ )

٩٨ ـ من حيث إن الدعاوي الدستورية ترفع إلى المحاكم بإحدى وسيلتين :

الأولى : وسيلة الدعوى الأصلية التي ترفع مباشرة طعناً في دستورية التشريعات . الثانية : وسيلة الدفع بعدم الدستورية أثناء نظر الدعاوى أمام جهات القضاء وقد اختار المشرع المصرى هذه الوسيلة الأخيرة دون الوسيلة الأولى إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا على أن: « تختص المحكمة العليا بما يأتى :

الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا مادفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . . »

ومن حيث إن ولاية المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانونا على النحو المتقدم ولما كان الطلب المقدم من النقابة المشار إليها لم يقدم إلى المحكمة طبقا لهذه الأوضاع ، وإنما رفع مباشرة بطريق الدعوى الأصلية والتي أطرحها المشرع وآثر عليها طريقة الدفع سالفة الذكر ، فمن ثم تكون دعواها غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ )

#### الإمالة كبقا الباحة ١١٠ مرافعات ليمت طبيقا التصال الدعيس بالبمكية

٩٩ ـ إذ وردت الدعوى الدستورية إلى هذه المحكمة للفصل في موضوعها فانها لا
 تكون قد اتصلت بالمحكمة أتصالا مطابقا للأوضاع القانونية وبالتالى تكون غير مقبولة .

ولا يغير من ذلك أن الدعوى قد أحيلت إلى هذه المحكمة بعد قضاء محكمة جنوب القفاهرة بعدم اختصاصها ولاثيا بنظرها استنادا الى المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحلم اليها بنظرها ، ذلك ان قانون المحكمة الدستورية العليا قانون خاص يحكم الدعاوى والطلبات التى تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها فلا يجوز اللجوء الى قانون المرافعات وعلى ماتقضى به المادة (٢٨) من قانونها الا فيما لم ينص عليه فيه ويشرط الا يعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

(الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧)

١٠٠ .. لما كانت الدعوى الماثلة إذ رفعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ولم تقدم صحيفتها إلى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا ، قان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقرر قانونا مما يتعين معه الحكم بمدم قبولها .

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل إلى هذه المحكمة من محكمة استثناف القاهرة \_ بعد ثاييدها قضاء محكمة أو درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا \_ ذلك أن

«الاحالة» ليست طريقها لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا ـ الا في المحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسما سلف الذكر ـ وبالتالى فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ـ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المحتمة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ـ بالنسبة إلى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا لاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه وفيما عدا مانص عليه في هذا الفصل «الفصل الثاني الاجراءات» تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم إلى المحكمة الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها).

( الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ جلسة ٧ / ٤ / ١٩٨٤ )

## صحيفة الدموس البيانات البومرية ( النص التشريس البناك والنص الدستورس )

١٠١ وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 8 لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه ويجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ٤ ، فإن مؤدى ذلك و على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب لقبول الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها . ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها .

لما كان ذلك ، وكان المدعى الأول ينعى على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل له بالبطلان وعدم الدستورية لمخالفتهما نص المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لخلوهما مما يفيد عرضهما على المجلس المذكور قبل استصدارهما لأن ضريبة الاستهلاك المقررة بموجبهما يتحقق بها ازدواج في الضريبة ، وهو نعى لا يكشف بذاته عن عيب دستورى فيهما ، وكانت صحيفة الدعوى قد خلت من بيان النص الدستورى المدعى بمخالفة القانونين المطعون عليهما وأوجه هذه المخالفة ، فإن صحيفة الدعوى تكون قد جاءت قاصرة عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ ) ( الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٣ )

10 1 - وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 10 لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه و يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمحالفته واوجه المحافلة a ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح للوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت العادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - ان يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء قانون المحكمة اعلانهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبا وفقا لما تنقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه

لما كان ذلك ، وكان الثابت ان محكمة الازبكية المجزئية لم تورد في قرارها بإحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه دفيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، فانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريعة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية النزاء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتحظرها . . ومن ثم فان قرار الاحالة ـ وقد خلا من بيان النص التشريعي المطمون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته واوجه هذه المخالفة ـ يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالى تكون اللحوى الدستورية غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٨٥ ) .

( الدعاری أرقام ۳۸ و ۳۹ و ۶۱ و ۸۵ و ۵۵ ، و٥٥ و ۸۵ و ۹۵ و ۷۷ و ۷۸ و ۸۸ و ۸۸ فسته ۲ و ۱۹۸۰ و ۸۸ و ۸۸ و ۸۸

( الدعوى رقم ٧٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٥ )

( الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٥ )

١٠٣ ـ لما كان ذلك ، وكانت المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، إذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها ، بيان النص التشريعي

المطعون بعدم دستوريته ، والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت ـ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ـ ذكر هذه البيانات الجوهرية التى تنبىء عن جدية الدعوى الدستورية ، ويتحدد به موضوعها حتى يتاح للوى الشأن ، ومن بينهم المحكومة ان يتبينوا جميع جوانبها ، ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم عليها ، بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى ، وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المئارة ، وتبدى فيها رأيها مسببا ، وكان ماورد في قرار الاحالة واضح الملالة في بيان النص التشريعي المطعون فيه ، والنص الدستوري المدعى بمخالفته ، وأوجه المخالفة على النحو الذي يتحقق به ماتغياه المشرع في المادة ( ٣٠ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محياء رفضه .

( الدعوى رقم ۳۷ لسنة ۳ ق جلسة ۳ / ۳ / ۱۹۸۰ ) ( الدعوى رقم ۲۷ لسنة ٤ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰ ) ( الدعوى رقم ۹۱ لسنة ٤ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰ ) ( الدعوى رقم ۱۳۷ لسنة ٥ ق جلسة ۷ / ۲ / ۱۹۸۸ )

10.8 وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ـ الذى رفعت الدعوى الحالية في ظله ـ اذ أوجبت أن تتضمن صحيفة الدعوى الدستورية بيان النص القانوني المطعون عليه بعدم الدستورية ، وأوجه مخالفته للدستور ، أنما تطلبت ذكر هذه البيانات الجوهرية بقصد التعريف بموضوع الدعوى واسانيدها تعريفا وافيا ينفى عنها الغموض والجهالة ، كي يتمكن ذوو الشأن فيها ـ ومن بينهما الحكومة ـ من الوقوف على حقيقة الطعن واسبابه وابداه ما يرونه من دفاع بشأنه ، ولكي يتسنى لهيئة المفوضين حصر المسائل الدستورية والقانونية المثارة في الدعوى وتحضيرها وابداء الرأى فيها .

لما كان ذلك ، وكان البادى مما سلف ان المدعى ضمن صحيفة دعواه بيانا بالنصوص المانونية المطعون عليها بعدم الدستورية ، كما افصح عما ارتآه من أوجه المخالفة الشكلية والموضوعية فى شأنها والنصوص الدستورية التى تساندها ، وكان لا وجه لان يعاب على الصحيفة ان تناولت قانونا برمته ناعية بعدم دستوريته شكلا ذلك أن العيوب الشكلية المدعى بها فى الدعوى الماثلة أنما تصم القانون جملته ولا تقتصر على نص بذاته ، لما كان ذلك ، فان ما تفياه المشرع من الفقرة الثانيةمن المادة الثانية من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا المشار اليه يكون قد تحقق ، ويكون الدفع ببطلان صحيفة الدعوى على غير اساس ، متعينا رفضه .

( الدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩ / ٢ /١٩٨٣ )

م ١٠٥ م وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى أفصح فيها عما ارتآه من أوجه مخالفة القرار بقانون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٦٤ قولا منه أن هذا القرار اذا كان قد صدر من

رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النيابي في ظل دستور سنة ١٩٥٨ استنادا الى نصر المادة ٥٣ منه ولم تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها في تلك المادة ، أو كان قد صدر منه حال العقاد ذلك المجلس وبدون تفويض تشريعي معقود له بنص في الدستور يجيز له اصدار قرارات لها قوة القانون ، فإنه يكون في الحالين قد جاء مخالفا للدستور ، كما أن هذا القرار يكون قد انطوى ـ فيما قضى به من تأميم لمستشفى الجماعة التي يرأسها على اعتداء على الملكية الخاصة التي كفلت المادة الخامسة من الدستور صونها وحمايتها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذا أوجبت انه يتضمن القرار الصادر بالإحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعبم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، أنما تطلبت على ماجري به قضاء هذه المحكمة \_ ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوي الدستورية ويتحدد به موضوعها حتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة ان يتبينوا جميم جوانبها، ويتمكنوا من أبداء ملاحظاتهم وردودهم عليها بحيث تتولى هيئة المفوضين تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسبباً ، وكان ما أورده المدعى في صحيفة دعواه من بيان للنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة الشكلية والموضوعية في شأنه على النحو السالف بيانه ـ إنما يتحقق به ماتغياه المشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رفضه .-( الدعوى رقم ° ۳ لسنة ۲ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٨٣ )

١٠١ - وحيث ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم المستورية العليا ألصادر بالقانون رقم المستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته واوجه المحالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها » وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين » وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن يتبنوا جميع جوانبها » ويتمكنوا في ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٠ من ذات القانون ، بحيث تتولى هية المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة طنطا الابتدائية قد استندت في قرارها الصادر باحالة الأوراق الى المحكمة اللمستورية العليا الى ان مد سريان احكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ بموجب قرار محافظ الغربية تم بأداة غير التي حددتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، وهو ما يعد نعيا بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون الاخير ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري فيه ، وكانت المحكمة اذا خلصت الى ان ذلك مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لمحكمة اذا خلصت الى ان ذلك مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لم تضمن قرارها أي بيان عن النص المستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، فان قرار الاحالة الى المحكمة المستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المعادة مراد الاحالة الى المحكمة المستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المعادة .

(الدحوى رقم ٦ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨٢) (الدعوى رقم ٢١ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨٢) (الدحوى رقم ١٨ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٨٢)

# يجيز أبدأء أسياب إضافية فم تتضينما حميفة السوس

۱۰۷ - أن المادة الثانية من قانون الأجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ إذ نصت على أنه ويتعين أن تتضمن صحيفة دعوى المدمتورية بيان النص القانوني وأوجه مخالفته للدستور» فهي لم تحظم ابداء أسباب اضافية أو تمنع استظهار أوجه مخالفة للدستور لم تتضمنه صحيفة الدعوى . (الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥)

## الإيمان فس الم كتاب البعكية

100 - حيث أن المادتين ٣٤ و٣٥ من قانون المحكمة المستورية العليا قد أوجيتنا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى إلى هذه المحكمة بايداهها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سجل خاص كما تطلبت المادة ٣٤ سالفة الذكر أن تكون الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة تضايا المحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى نظرا لطبيعة المحكمة المستورية العليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها - أن يكون رفعها إليها عن طريق تقديمها إلى قلم كتابها - ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة - ولم يستن من ذلك الا تعليما في كل من الدعاوى والطلبات التي تحتص بها المحكمة - ولم يستن من ذلك الا المنسب عليه المعادى - اثناء نظرها احدى الدعاوى - الاوراق الى المحكمة الدستورية الكيا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع اللعليا اذا تراءى لها عدم دستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها وذلك للنظر في هذه العسألة الدستورية . لما كان ذلك ، وكانت الاجراءات التي رسمها

قانون المحكمة الدستورية العليا لرفع الدعاوي والطلبات التي تختص بالفصل فيها تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي امام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترفع هذه الدعاوي او الطلبات الي هذه المحكمة وفقا لتلك الاجراءات والاوضاع ، فانه لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للقانون . لما كان ذلك فان المحوى الماثلة ـ اذا رفعت امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الغاء هذه الحكم ومايترتب عليه من آثار توصلا الى اعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطمن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا\_ فان تلك الدحوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقرر قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

(الدموى رقم ٢ لسنة ٥ ق ـ منازعة تنفيذ جلسة ٧ / ٤ / ١٩٨٤ )

# ميماد رفع الدمهس حساب النعاسم

١٠٩ ـ انه وان كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ / ٦٩ قد نصت على أن تبدأ المحكمة العليا عملها في أول نوفمبر ١٩٦٩ الا انها لم تستكمل عناصر وجودها القعلي الا بعد هذا الميعاد فقد صدر قرار تعيين رئيسها واعضائها في السابع من فبراير ١٩٧٠ ونشر بالجريدة الرسمية في الثاني عشر من الشهر المذكور ثم استكملت جهازها الاداري والكتابي وبدأ العمل بها فلي اليوم الثالث من شهر مايو ١٩٧٠ ومن ثم يتعين حساب الأجل المحدد لرفع الدعوى ابتداء من هذا التاريخ اذا استحال رفعها قبله .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ ) ( الدعوى رقم ٧ أسنة ١ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢ )

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١ / ١٩٧٢)

١١٠ ـ ومن حيث إنه من المقرر في حساب المواعيد أنه إذا كان الميعاد محددا لحصول اجراء فيه وكان مقدرا بالشهور فلا يحسب منه يوم التكليف أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميماد وانه اذا صادف آخر الميماد عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها.

( الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧١ )

#### سماد السافة

١١١ \_ ومن حيث إنه بالنسبة لميعاد المسافة فإن الواضح من استقراء نصوص قانون المرأفعات المدنية والتجارية أن الموطن الأصلي هو المعتبر في تحديد المسافة دون الموطن المختار ، فالعبرة في نظر المشرع بالمكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه أي بين موطن المدعى وبين مقر المحكمة التي ترفع الدعوى أمامها ، ويؤكد ذلك ما نص عليه القانون من تحديد مواعيد مسافة خاصة لمن كان موطنه في مناطق الحدود ولمن كان موطنه في المخارج .

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٢ قى جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٣ )

#### ميعاد الثلاثة أشمر سيعاد خيم

١١٢ ـ تنص الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن و تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللَّواثع على الوجه التالي : (أ) . . . . (ب) إذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لاتحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن ، ومؤدى هذا النص . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا آذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر ، وهذه الاوضاع الاجراثية ـ سواء ما اتصل منها برفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها ـ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التفاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، ويالتالي فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد اقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضاله، والا كانت غير مقبولة.

(اللموى رقم ۳۱ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٧) (اللموى رقم ۲۳ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٧) (اللموى رقم ۲۱ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٧) (اللموى رقم ۲۹ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٧) (اللموى رقم ١ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٧) (اللموى رقم ٥٠ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲۷ لسنة ٥ ق جلسة ۲۱ / ۲ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۱ لسنة ٦ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۲ لسنة ٤ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۲۳ لسنة ٤ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۲۰ لسنة ٥ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۲۰ لسنة ٥ ق جلسة ١٠ / ۱۹۸۰)
(الدعوى رقم ۲ لسنة ٤ ق جلسة ١٩ / ٥ / ۱۹۸٤)
(الدعوى رقم ۲ لسنة ٤ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۶)
(الدعوى رقم ۲ لسنة ٢ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۲)
(الدعوى رقم ۳ لسنة ٢ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۲)

117 م وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواثح على الوجه التالى :

(1) . . . . (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نعى فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم توفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم المستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحليده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الاجرائية ـ سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ـ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تفيا به المشرع مصلحة عامة حتى يتنظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فإن هي تجاوزته أو سكت عن تعديد أي ميعاد ، تمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

(الدعوى رقم ٢٩ لسنة ٢ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٨٢)

## امتبار الدفع كأن لم يكن إذا لم تبغي الدمهس فس البيعاد

118 - يبين من نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا المصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1979 - إن المشرع قد بين طريقة رفع الدعوى الدستورية ومبعاد رفعها ، فأوجب على محكمة الموضوع - إذا رأت ضرورة القصل في دستورية التشريع قبل الفصل في موضوع الدعوى أن تقرر وقف الفصل في الدعوى الأصلية ، وأن تحدد ميمادا لرفع الدعوى المستورية أمام المحكمة العليا ، وهذا التلازم بين الأمرين يدل على أن المشرع اعتبرهما من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بطريق الدفع ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل المحدد لرفعها وقد رتب المشرع على عدم رفع المدعوى في هذا الأجل . . اعتبار الدفع كأن لم يكن - ويقع هذا النجوء ابقوة القانون ، دون حاجة إلى حكم به ، ومتى اعتبر الدفع كأن لم يكن على هذا النحو . . سقطت الوسيلة الوحيدة لرفع الدعوى الدستورية .

(الدعوى رقم ٧ لسنة ١ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢)

#### طبيعة عيماد رفع الدعوس الدمتهرية

. 110 - من حيث أن ما أثاره المدعى حول طبيعة ميعاد رفع الدعوى الدستورية الذى تحده المحكمة التي يثار أمامها الدفع ، وما إذا كان ميعاد سقوط يتمين رفع الدعوى خلاله ام انه ميعاد تنظيمى لا يترتب على مخالفته والخروج عليه سقوط الحق فى رفع المحوى ، مردود بأن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العلبا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن ٥ تختص المحكم العليا بما يأتى :

 الفصل دون غيرها في دستورية القوانين ، إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم ، وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا ، ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن a .

وهذا النص واضح الدلالة على أن الشارع يقصد إعتبار المعياد الذي يحدده القاضى لرفع دعوى المستورية ظرفاً يجب أن يتم خلاله الاجراء المطلوب وهو رفع الدعوى وقرر ضماناً لرحاية هذا الميعاد، جزاء على تجاوزه وهو اعتبار الدفع كأن لم يكن .

ومن حيث إن نصوص قانون المرافعات لا تستازم لكى يكون الميعاد من مواعيد المرافعات التي يترتب السقوط أو البطلان على مخالفتها ، أن يكون عذا محدداً بنص القانون ، بل يكفى أن يكون الميعاد ومقرراً قانوناً وسواه أكان تحديده بنص القانون أو جرى تحديده بواسطة المحكمة التي عهد اليها المشرع بتحديد الميعاد الذي ينبغي اتخاذ الإجراء خلاله

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار المبعاد المحدد لرفع دعوى المستورية من مواعيد المرافعات التي يتمين رفع الدعوى خلالها ، إذ قررت أن المشرع و قد أوجب على محكمة الموضوع - إذا رأت ضرورة الفصل في دستورية التشريم قبل القصل في الدعوى - أن تقرر وقف الفصل في الدعوى الأصلية وتحدد مبعاداً لرفع دعوى المستورية أمام المحكمة العليا ، وهذا التلازم بين الأمرين قاطع في الدلالة على أن المشرع اعتبرها من مقومات الدعوى فلا ترفع - إلا بطريق الدفع ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل المحدد لرفعها ، وقد رتب المشرع على عدم رفع الدعوى في هذا الأجل اعتبار الدفع كأن لم يكن ، ويقع هذا الجزاء بقوة القانون ودون حاجة إلى حكم به على مقبولة وعلى المحكمة أن تقفى بذلك من تلقاء نفسها ، كما أن للمفوض ، ولكل غير مقبولة وعلى المحكمة أن تقفى بذلك من تلقاء نفسها ، كما أن للمفوض ، ولكل ذي شأن في المحكمة أن يدفع بعدم قبولها في أية حانة تكون عليها الدعوى . (الدعوى رقم ١٠ لسنة ٢ ق جلسة ١/ ١/ ١٩٧٢)

تأبيل دمهس البوضوي لا يهنج أجل آم ارفي الدمهس الدستهرية

117 - وحيث أنه بالنسبة للطمن بعدم المستورية العبدى من المدعى في الدعوى رقم 19 اسنة 1 ق فقد أبدى المدعى المدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم 181 لسنة 19 المم محكمة القيم بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة 1941 فصرحت له المحكمة برفع اللدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة 1947 أي بعد انقضاء الميعاد المحدد لرفع الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الأمر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية إلى جلسة ٢٨ فبراير سنة 1947 ليقلم المدعى ما يدل على رفع دعواه المستورية ذلك ان هذا التأجيل لا يعنى ان محكمة الموضوع قد منحت المدعى اجلا المستورية ودفع الدعوى الدعوى

( الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ٣ / ١٩٨٤ )

# النصوم في الدعوس يارم أن يكونوا خصوما امام ممكنة البوضوع

11٧ - ومن حيث إن النص المطعون فيه ليس نصا عقابيا ومن ثم فلم يكن هناك محل اصلا المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى عليهم من الثالث إلى الأخير بمقولة أنهم مزارعون ممن أصابهم ضرر من النص المطعون فيه \_ ذلك لأن الخصوم إنما يستهدفون من الاختصام أصليا عن طريق الادخال ان تكون

للحكم حجية بالنسبة إلى من يختصم اصليا أو يختصم عن طريق الادخال على السواء ، ولما كان شأن الدعوى الدستورية غير شأن الدعاوى العادية في هذا الصدد لأن الخصومة فيه عينية تستهدف الطعن في النص القانوني للحصول على حكم بعدم دستوريته ويكون الحكم الصادر فيها حجة على الكافة طبقا للمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة ، فإنه يكتسب حجية قبل المدعى عليهم سالفي الذكر دون حاجة إلى إدخالهم في الدعوى الأصلية التي انعقدت بها في الدعوى الأطلية التي انعقدت بها الخصومة بين اطرافها ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة اليهم . (الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥)

# الدكومة من خوس الشأن

110 - ومن حيث إن المشرع رسم لرفع الدعوى الدستورية طريقاً واحداً وهو طريق الدفع أمام المحاكم بعدم دستورية نص قانوني وذلك أثناء نظر الدعاوى الموضوعية مما يقتضى اتحاد الخصوم في الدعوى والدفع على أنه نظراً لان الدعوى الدستورية تستهدف الطمن في القوانين واللوائع التي تصدرها الدولة في إشرافها على المرافق العامة وفي تنظيم مختلف العلاقات في المجتمع وتعتبر من ثم مسئولة عن سلامتها فقد رأى المشرع اعتبار الحكومة من ذوى الشأن في هذا النوع من الدعاوى كى تقول كلمتها في أوجه الطعن الموجهة إلى القانون أو الملاتحة ، كما رأى اعتبار النيابة العامة من ذوى الشأن فيها إذا كان الطعن يتناول نصاً عقابياً وذلك بوصفها الأمينة على الدعوى العمومية .

# النيابة من خوص الشأن إذا تناوات الدموس نصا عقليها

119 - من حيث أن الدفاع عن المدعى عليهما دفع ببطلان عريضة الدعوى استنادا إلى أن المدعى لم يختصم النيابة العامة فى العريضة فى حين أنها الخصم الأصيل فى المدعوى الجنائية وأن قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا يوجب أن تتضمن العريضة البيانات المتعلقة بالخصوم كما يوجب اعلان العريضة إلى ذوى الشأن ونص صراحة على اعتبار النيابة من ذوى الشأن كلما كان الطلب متعلقا بالفصل فى دستورية نص عقابى .

ومن حيث أن دعوى الدستورية إنما هي دعوى عينية تستهدف التشريع المطعون بمدم دستوريته وتتوجه أصلا إلى من أصدره ، هذا فضلا عن أن النيابة تعتبر بحكم القانون من ذوى الشأن في أي دعوى بعدم دستورية أي نص عقابي ويجب على قلم كتاب المحكمة اعلانها بالعريضة ومرفقاتها باعتبارها من ذوى الشأن فيها ، وقد تم اعلانها فعلا بواسطة قلم الكتاب .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

## الصفة في الدعوس

١٢٠ ـ وحيث أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذي يملك وحده تمثيل جامعة الأزهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الازهر ، وان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فإنه إذا كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على ان ويتولى ادارة جامعة الازهر : ١ ) مدير جامعة الازهر ( رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٢ ) ، ٢ ) مجلس الجامعة ي . كما تنص المادة ٤١ منه على ان و يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ، وهو الذي يمثلها امام الهيئات الأخرى . . . ، فإن مؤدى ذلك ، ان القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميم صلاتها بالهيئات الأخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتفرع عن هذَّه النيابة من أهلية التقاضي فميا يتعلق بثلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصام المدعى بصفته في الدعوى الموضوعية ـ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدستورية فيها ـ اقامة المدعى بصفته للدعوي الماثلة ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير اساس .

( اللاعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥ )

#### البحكبة الدستهرية تقضى من تاقاً، نفسمًا بعدم القبهل

111 - إن المدعى عليه الثانى غير ذى مصلحة فى الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى غيره من المدعى عليهم مما كان يقتضى رفض هذا الدفع لتخلف شرط المصلحة فيمن تقدم به إلا أن للمحكمة العليا ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى من يقحم عليها وذلك بمالها من سلطة فى الاشراف على إجراءات الدعوى الدستورية تكفل لها القيام بدور ايجابى فى توجيهها للاستيثاق من جديتها وتجردها من اللد والعنت ، ولقد خولها القانون فى هذا الصدح عن داراء القواعد التى ترى من الملائم ارسائها فيما يعرض عليها من دعاوى (وأقصح عن هذا المعنى فى المادة الأولى من قانون اصدار قانون الإجراءات والرسوم امام المحكمة التى نصب على ان يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الإجراءات والرسوم امام المحكمة المليا أو فى هذا القانون المرافق فى شأن الإجراءات والرسوم امام المحكمة العليا أو فى هذا القانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض مع طبيعة القانون المحكمة العليا وروحها).

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۲ ق جلسة ۱/۲/ ۱۹۷۰)

# البطمة في الدعوس

# دعوس الصتوس أيست دعوس حمية

177 من القانون المدنى اما محكمة الموضوع بجلسة 18 مارس سنة ١٩٨٧ فصرحت ٢٧٧ من القانون المدنى امام محكمة الموضوع بجلسة 18 مارس سنة ١٩٨٧ فصرحت له برفع المدعوى المستورية واجلت دعوى الموضوع لبجلسة ٧٧ يونيه سنة ١٩٨٧ ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة المدعوى المائلة الا في ٥ فيراير سنة ١٩٨٣ - أى بعد ميعاد الثلاثة أشهر الذي حددته الفقرة (ب) من المادة ٢٩ ، من قانون المحكمة المستورية الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ بعد أقصى لرفع دعوى المستورية المتاح للخصوم رفعها ولا يمنع من ذلك ما ذهب إليه المدعى من أن محكمة الموضوع قد رفضت وقف المدعوى وأن المدعوى المستورية تمتبر نوعا من و دعاوى الحسبة على أساس أن الملاعي فيها إنما يدافع عن المسرعية لصالح المجتمع - ذلك بأن الطعن في دستورية القوانين ليس من قبيل دعوى الحسبة الأن مناط قبولها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فأن المشرع لم يلزم محكمة تتوافر للطاعن بها مصلحة شخصية مباشرة ، ومن جهة أخرى فأن المشرع لم يلزم محكمة الموضوع بوقف المحوى الموضوعية الا اذا رأت جدية المدفع بعدم المستورية ثم كلفت المطاعن برفع المدعوى المستورية خلال ميعاد تحدد بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المقرر في المفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة المستورية العليا المشار إليها من قبل في المفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة المستورية العليا المشار إليها من قبل في المفترة أشهر على ما سلف بيانه .

(الدموی رقم ۱۰ آسنة ٥ جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣) (الدموی رقم ۲۶ آسنة ۲ ق جلسة ۲۰ / ۲ / ۱۹۸۳)

# مناك البطت ارتباطما ببطت البدس فس دعوس البوضهج

147 - حيث أنه يبين من صحيفة المدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثالثة والخامسة مكررا والسادسة والتاسعة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والتامنة والخامسة مشرة من القانون رقم 78 لسنة ١٩٧٧ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن مجلس المعرر أنه يشترط لقبول رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرافق له ، الا أنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم المستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة لرتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدعم بعدم المستورية بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاه قرار مدير أمن القاهرة . . برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب لعدم ارفاقه بها صورة معتمدة من قائمة المحزب الذي ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها ، لما كان ذلك وكانت المواد الخامسة مكررا والسلاسة وفقرة ١٥ والسابعة عشرة فيها ، لما كان ذلك وكانت المواد الخامسة مكررا والسلاسة وفقرة ١٥ هي التي تضمنت أحكامها وجوب استيفاه هذا الشرط ، فإن مصلحة المدعى في

دعواه الماثلة انما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المواد فحسب ، بتقدير أن الحكم له في الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء في الطعن بعدم دستوريتها ، أما باقى مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٣ المطعون أما باقى مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيها ، والجدول المشار اليه في المادة الثالثة منه فلا مصلحة شخصية ومباشرة للمدعى في الطعن بعدم دستوريتها إذ ليست ثمة اثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع . . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لانتفاء مصلحة المدعى في الطعن عليها .

(الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧)

118 - وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة المدعى فى الحكم بعد دستورية القرار بقانون رقم 181 لسنة 19۸۱ المطعون عليه فى جملته تأسيسا على أن القضاء لهم بهذا الطلب مؤداه استمرار سريان احكام القانون رقم 19 لسنة 19٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فى حق المدعين ، وهو اقل تيسيرا من القرار بقانون المطعون عليه فى قواعد التعويض التى تضمنها

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن مناط المصحلة في الطعن بعدم المستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في المدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة المستورية أن يؤثر فيما أبلى من طلبات في دعوى الموضوع . لما كان ذلك وكانت طلبات المدعين في اللاعوى الموضوعية التي الير الدفع بعدم المستورية بمناسبتها - تستهدف الحكم بعدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من الحراسة العامة قبل العمل بالقانون رقم 79 لسنة ١٩٧٤ وعدم سريان هذا العقد في حقهم وتسليمهم العقار المبيع ، وكان الحكم في هذه الطلبات يتوقف على الفصل في دستورية القرار بقانون المطعون عليه فيما نصت عليه مادته الثانية من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والممتلكات التي خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها قبل العمل بالقانون رقم 74 لسنة ١٩٧٤ ، ومن ثم يكون للمدعين مصلحة شخصية مباشرة في الطعن بعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه في جملته توصلا لاجابتهم الى طلباتهم الموضوعية باسترداد العقار محل النزاع عينا وليس سعيا لزيادة التعويض عنه ، وبالتالي يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس متمينا رفضه . (الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٢)

1۲٥ ـ وحيث أنه من المقرر ـ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يشترط لقبول المحوى الدستورية توافر المصحلة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في المحوى الموضوعية ، وان يكون من شأن الحكم في المسألة المستورية ان يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من المحوى المستورية المائلة ـ التي تحركت بطريق الإحالة من محكة الموضوع ـ هو الفصل في مدى دستورية المواد الثانية الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من

المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ، وهى النصوص التي تعد اساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما افصح عنه قرار الاحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه .

لما كان ذلك ، وكان الفصل في الطلبات المدعى بها عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة ، وينتج اثره في اسقاطها ، وبالتالى ، فانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم في الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات ، اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية . ( الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٦ من جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٦)

197 - وحيث أنه من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول اللعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعة ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدعوي آلديورية أن يؤثر فيما أبلى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من اللحوى الدستورية ألمائلة - التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المائلة - ٢٢٦ من القانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد ابداء امام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك ببجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى ببجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج اثره في اسقاطه ، فإنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الخاصة بالفوائد القانونية اذا لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية .

(الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥) (الدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣)

177 - حيث أن مؤدى نصوص المواد ١٣ و١٥ و١٨ و١٥ و٥٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة أن المشرع اذ أعاد تنظيم الصحافة واجراءات اصدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد الغى نص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ المطعون وقمها ورسم اجراءات جديدة لاصدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية - استنادا الى المادة ٢٠٩ من المستور - مؤداها حظر اصدار الصحف وتملكها على الأفراد وقصر هذا المحق على الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية ، غير أن المشرع في ذات القانون نظم الأوضاع السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ٤٩ منه على ان و الصحف القائمة حاليا التي تصدر عن أفراد نظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم و ثم نصت المادة ٥١ من القانون على ان و يوقف صدور الصحف التي لم يرخص باصدارها و .

وحيث أنه من المقرر \_ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ انه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي ان تتوافر مصلحة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها ، وإذ كان ما يستهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء القرار الادارى الصادر من الهيئة العامة للاستعلامات بعدم امكان حصول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم ولاء الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التي رسمها القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لاصدار الصحف ـ على ما سلف بيانه ـ واجبه التطبيق فور نفاذه في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مفتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون \_ وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للافراد، بعد ان حظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمداتان ١٩ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم اصدار وتملك الصحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الأ للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية ، فإن المدعى لم تعد له مصلحة في الفصل في الدهوى الدستورية بعد الفاء المادتين المطعون فيها بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة من اجراءات جديدة في الاصدار ويما نظم به الأوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للصحف التي لم يرخص باصدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن ثم تكون الخصومة في الدعوى الماثلة قد اصبحت غير ذات موضوع الامر الذي يتمين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ـ بتنظيم الصحافة ـ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .. بشأن المؤسسات الصحفية . (الدموى رقم ٢٢ لسنة ١ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٨٤)

17A \_ حيث أنه من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أنه يشترط لقبول الطعن بعلم النستورية أن تتوافر لذى الطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه . ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية لمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وإذ كان ما يستهدفه المدعى بعمفته من دعواه الموضوعي هو الإفراج عن أرصده جانين بول جرابيديان فى الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل - وهى تمثل ثمن بيع عقارات ـ وفقا للمادتين ١١٥ و١١٦ من لاتحة تنظيم التعامل بالنقد الأجنى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١٦ لسنة من الإمراق الله بناء على الخطابين المتبادلين بين حكومتى مصر وفرنسا بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٧ وافقت السلطات المصرية على الافراج عن مبلغ مصر وفرنسا بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٧ وافقت السلطات المصرية على الافراج عن مبلغ المؤرج بن مهنور تنيه من أرصلة الحسابات الرأسمالية غير القابلة للتحويل المفتوحة لدى ٣٨٨ المؤول المفتوحة لدى البنوك المصرية بأسماء الفرنسيين غير المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها في

تغطية الاحتياجات المحلية اللازمة لمختلف اقسام السفارة الفرنسية والقنصليات الفرنسية في جمهورية مصر العربية ، على ان تقوم الحكومة الفرنسية بسداد القيمة للرعايا الفرنسيين في الخارج . وعلى أساس هذا الاتفاق المتبادل (مستند رقم ٢٧ ملف المدعى) تقدم المدعى بصفته ، والسيدة و ليليان مانوش جرابيديان » ـ التي انحصر فيها ارث شفيقتها و جانين بول جرابيديان » ـ الى البنك الأعلى المصرى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سفة ١٩٨٧ ، ٢٨ بطلب تحويل رصيد الحساب المتجمد الى السفارة الفرنسية ، وقد تم بالفعل هذا التحويل بمبلغ ١٩٨٧ جنبها وهو يمثل كامل رصيد حساب المورثة جانين بول جرابيديان الرأسمالي الغير قابل للتحويل حسبما هو وارد في حسابي البنك الأهلى المصرى المؤرخين ١٩ ابريل ، ٢١ مايو سنة ١٩٨٣ ( المستندين خطابي البنك الأهلى المحرى إوذلك بعد أن افرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الأرصدة المتجمدة مع التحفظ على مبلغ ٢٥٤٩ جنيه تحت تسوية ضريب التركات ورسم الايلوية على تركة و جانين بول جرابيديان » .

لما كان ذلك ، فإن هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعوى الموضوعية يكون قد تحقق ، وبالتالى تكون مصلحتة فى الفصل فى الدعوى الدستورية \_ الماثلة \_ منتفية \_ مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

(الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٢ ق جلسة ٧/١/١٩٨٤)

1۲۹ ـ من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها . وإذا كانت منازعة هيئة قناة السويس للمدعى في دعواه الموضوعية مبناها أن انتهاء خدمته كان بناء على طلبه واستنادا الى القرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ سنة ١٩٦٩ مناه وحديد مستحقاته عنها وفقا لاحكام هذين القرارين فان مصلحة المدعى في الدفع بعدم دستوريتهما توصلا الى تأكيد طلباته في دعواه الموضوعية تكون متحققة .

· (الدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩/٢/٢٩٨)

170 ـ لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية ان يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته في دعوى الموضوع التي أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكانت منازعة المدعى عليها السادسة في الدعوى الموضوعية مبناها عدم أحقية المدعى وولديه في اكتساب ملكية شقة النزاع بسبب جنسيتهم الأجنية وعدم جواز الاعتداد أو شهر عقد البيع الذي يركنون اليه استنادا منها إلى نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الفانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ مما حدا بالمدعى إلى الدفع بعدم دستوريته

بمقولة أن حكم هذه الفقرة ـ التى تقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ العمل به وبعدم شهرها ـ ذو اثر رجعى لم يحظ بالموافقة عليه طبقا للدستور . لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى في دعواه الماثلة انما تقوم على الطمن بعدم دستورية تلك الفقرة فحسب ، بتقدير ان الحكم له في طلباته الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه المقضاء في الطعن بعدم دستوريتها . أما الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة الخامسة وسائر نصوص القانون الأخرى ، فلا مصلحة شخصية للمدعى في الطعن بعدم دستوريتها إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته امام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة بالنسبة للطمن على القانون رم ١٨ لسنة الحكم وخلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه .

(الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٨٢)

#### توافر المسلط

191 - حيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدهوى لانتفاء مصلحة المدهى الطعن الماثل تأسيسا على أن المدعى - باعتباره محكوما عليه في جناية ولم يرد اليه اعتباره - محروم من مباشرة حقوقه السياسية طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة 1907 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وأن القانون المطعون فيه لم ينشىء له مركزا جديدا تتوافر به مصلحته في الطعن عليه .

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن الثابت من قرار لجنة الطعون أنها استندت الى المادتين المعلمون فيهما ، لاعتبار المدعى محروما من حقوقه السياسية وبالتالى لرفض تظلمه من عدم اجابته الى طلبه اعادة ادراج اسمه بجداول الانتخاب ، وأن محكمة الموضوع وبعد استعراضها لنص المادتين المعلمون فيهما قد قدرت جدية الدفع بعدم الدستورية المبدى أمامها وصرحت للمدعى برفع دعواه البستورية ، ومن ثم فان مصلحة المدعى في الطمن بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة التى واجهته بها جهة الادارة ردا على طلباته في دعوى الموضوع ، تكون متوافرة ، وذلك أيا كان وجه الرأى في شأن حرمان المدعى من القيد بجدول الانتخاب بموجب قانون آخر قد ترى محكمة الموضوع تطبيقه .

187 - من حيث ان مبنى الدفع بعدم قبول الدعوى انتفاء مصلحة المدعية في الطمن ، وتقول الحكومة ـ في بيان ذلك ـ ان المادة ٢٨٠ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص على ان : وتصدر الاحكام طبقا للمدون في هذه اللاتحة ولارجح الاتوال في مذهب ابى حنيفة . ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب ان تصدر الاحكام فيها طبقا لتلك القواعد ـ يستفاد من هذا النص ان الشارع يفرق ـ في شأن المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية ـ بين المنازعات التي شرع لها قواعد خاصة نص عليها في لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية او في قوانين

خاصة ، وبين تلك التي لم يشرع لها مثل هذه القواعد ، فأوجب الفصل في الاولى وفقا لما شرع من قواعد وأوجب الفصُّل في الثانية وفقا لأرجع الأقوال من مذهب ابي حنيفة ــ ولما كان الشارع قد شرع للمنازعات المتعلقة بضم الصغير إلى عاصبه قاعدة خاصة ضمنها نص المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فإن هذه القاعدة \_ دون , سواها ـ تكون هي الواجبة التطبيق فيما ثار بين المدعية وبين المدعي عليه الثاني في الدعوى الموضوعية حول ضم الطفلين ، ومن ثم تنتفي مصلحة المدعية في الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة سالفة الذكر فيما تعب عليه من وجوب الفصل في المنازعات التي لم يرد في شأنها قواعد خاصة طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . ومن حيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك إن المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بيعض أحكام الأحوال الشخصية إذا اقتصر نصها على أن و للقاضى أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبم سنين إلى تسم وللصغيرة بعد تسم سنين إلى إحدى

عشرة مبنة إذا تبين له أن مصلحتهما تقتضى ذلك ، تكون قد اقتصرت ـ في شأن احكام الحضانة \_ على تقنين حكم يتعلق \_ فحسب \_ بتحديد أقصى سن حضانة النساء للصغير ، ولما كانت المَّادة ٢٨ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أوجبت الفصل فيما لم يرد في شأته قاهدة خاصة في هذه اللائحة أو في قوانين الأحوال الشخصية وفقاً لأرجع الأقوال من مذهب أبي حنيفة فإن مفاد ذلك أن مالم يتناوله نص المادة ٢ من المرسوم يقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أحكام الحضانة . كمقومات الحضانة وشرائطها ومسقطاتها يبقى محكوما بأرجع الأقوال في هذا المذهب، وإذا كانت المدعية تستهدف بالدعوى الدستورية إستبعاد المذهب الحنفي أصلا من مجال التطبيق القضائي في منازعات الحضانة توسلا إلى الحكم برفض دعوى الضم المقامة عليه أمام محكمة الموضوع فإن مصلحة المدعية في الطعن في المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة تكون قائمة ، ومن ثم يكون الدفع غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧٦ ) .

١٣٣- من حيث أن ميني الدفع بعدم قبول الدعوى هو انتقاء مصلحة العدعي في الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ـ بشأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة - استنادا إلى أن المركز القانوني للمدعي قد نشأ قبل العمل بهذا التشريع مما تنتفي معه مصلحته في الطعن فيه .

ومن حيث ان هذا الدفع مردود بأن تظلم المدعى وان كان قد قدم في ظل التشريع الملغى الا انه أحيل بقوة القانون إلى اللجنة التي أنشأها القرار بقانون رقم ٩٦ لــــــة ١٩٧١ المشار إليه مما يتوفر معه للمدعى مصلحة في الطمن في هذا التشريم الجديد . (الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦ ) .

١٣٤ \_ ومن حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة فيها مردود بأن طعن المدعين في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ يستهدف القضاء بعدم دستوريته وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في عدم نفاذ هذا القرار بقانون وقرار التفسير المكمل له بحيث تصبح الحقوق التي يدعون أنهم يستمدونها من اللاتحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٩٨ لسنة ١٩٦١ خلال مدة سريانها محكومة بهذه اللاتحة دون سواها ويجدول المرتبات والوظائف الملحق بها مما يتيح لمحكمة الموضوع انزال احكام اللابحة المذكور على دعواهم غير مقيدة في هذا الشأن بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ -السالف ذكره وقرار التفسير المكمل له ، ومن ثم تكون للمدعين مصلحة في الطعن بعدم دستورية هذا القرار بقانون .

140 - ومن حيث أن قرار مجلس المراجعة المطعون فيه أمام محكمة القضاء الإدارى قد صدر وترتبت آثار بالنسبة إلى المدحين في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم يكون المركز القانوني الذي ترتب على هذا القرار خاضعا لذلك القانون.

ومن حيث إن القانون المشار اليه كان يقضى فى الفقرة السادسة من المادة الخامسة منه بأن القرار الصادر من مجلس المراجعة بالفصل فى التظلم من قرار لجنة التقدير غير قابل للطعن فيه أمام أية جهة \_ وهى الفترة المطعون بعدم دستوريتها \_ ومن ثم تكون للمدهين مصلحة شخصية مباشرة فى الطمن بعدم دستورية ذلك النص الذى يحول دون نظر دعواهم أمام محكمة القضاء الإدارى .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧١).

#### البطنة الأمية تضغي

١٩٣١ - ان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الثورة في قضية الجناية رقم ١ لسنة المدعى العام الاشتراكي المرفقة باللدعوى ان المدعى احيل الي محكمة الثورة متهما بالاشتراك مع آخرين بوصفهم من الوزراء المالمين باللدولة في ارتكاب جناية الخيانة العظمى ، وقضت المحكمة الملكورة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بادانته ومعاقبت بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوية لمدة ثلاث سنوات ، ولما كان انقضاء مدة وقف تنفيذ العقوية دون أن يصدر خلالها حكم بالغائه وان كان يترتب عليه اعتبار الحكم كأن لم يكن حملا بنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات وسقوطه بكافة آثاره الجنائية وهو ما يعد بمثابة رد إحتبار قانوني للمحكوم عليه إلا أن للمدعى مصلحة أدبية في الجنائية وهو ما يعد بمثابة رد إحتبار قانوني للمحكوم عليه إلا أن للمدعى مصلحة أدبية في الجنائية وهو ما يعد بمثابة رد إحتبار قانوني للمحكوم عليه إلا أن للمدعى مصلحة أدبية في البخائية وهو ما يعد بمثابة رواوتها الجريمة التي نسب اليه ارتكابها وإزالة الشوائب والظلال التي علقت بإسمه بسبب اتهامه وهو ما يستهدفه من رفع المدعوى المستورية توصلا الى اعادة محاكمته أمام محكمة مختصة وفقا لتصويره.

(اللحوى رقم ٨ لسنة ٥ من جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦ ) .

# توام البحلة وأو ألنس النحس البحاسين فيد

١٢٧٧ ـ أنه وإن كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المطعون فيها قد

الغيت بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل والتي نصت على ان و تلغى احكام القانون رقم ٤٦ باصدار قانون الفسرائب على الدخل الفسريبية وذلك فيما عدا المواد ٢٥ و٢٦ فقرة أولى و٢٩ و٣٠ و٣٦ منه ۽ الا ان هذا الالغاء لا يحول دون قبول الطمن بعلم دستورية تلك المادة ممن طبق عليه ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بللك مصلحة شخصية في الطمن بعلم دستوريته .

(الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ١٦ لسنة ٦ ق ٦ / ١٩٨٧)

١٣٨ ـ أن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ ئسنة ١٩٨٣ ـ المطعون فيه ـ بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، الذي تلاه صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب لا يحول دون النظر والفصل في الطعن معدم الدستورية ـ من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدَّل للقانون رزَّم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفافة وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاحدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فإذا ألغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاجدة قانونية أخرى ، فإن القاهدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ، ويذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت أثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه وحده . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأعملت في حقه أحكامه إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وظلت آثاره \_ وهي بقاؤه محروما من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب قائمة بالنسبة اليه طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعوى الموضوعية لا زالت مطروحة أمام محكمة القضاء الاداري بما تضمنته من طلبات ترتكز جميمها على الطعن بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية الماثلة تظل قائمة ، ويكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية في غير محله .

(الدموى رقم ۱۳۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧)

۱۳۹ \_ وحيث أن المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بالاصلاح الزراعي بعد أن نص \_ عند صدوره \_ في مادته الأولى على انه و لايجوز لأى شخص ان يمتلك من الأراضي الزراعية اكثر من مائتي فدان . . و قضى في مادته الثانية \_ المعدلة بالقانون رقم 18۸ لسنة ۱۹۵۷ \_ بأنه و استثناء من حكم المادة الأولى البيابقة : (أ) . . . . . . (ب) ويجوز للأفراد أن يمتلكوا اكثر من مائتي فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية \_

وتعتبر هذه الأراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الرى من مياه النيل او الأبار الارتوازية ويستولى عندالله لدى المالك على مايجاوز ماتتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) وذلك كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار اليها . . . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ معدالا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٦ معدالا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ سالمة الذكر بحيث صار نصها و لا يجوز لاى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية اكثر من مائة فدان ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الأوراضى البور والاراضى الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر بالجلا ولا يجوز تسجيله ع

ولما كان مؤدى تلك النصوص ان المشرع قد ساوى بين الأراضي الزراعية وبين الأراضي البور والصحراوية من حيث خضوعها جميعا للحد الاقصى للملكية الزراعية وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان التعديل الذي أورده المشرع بمقتضى هذا القانون الأخير انما يتعارض فحسب مع نص الفقرة الأولى من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ـ المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ـ والتي كانت تستثني الأراضي البور من الحد الأقصى للملكية الزراعية ، فإنه يكون قد الغي نص هذه الفقرة ضمنا دون أن يمتد هذا الالغاء التشريعي الى نص الفقرة الاخيرة من ذلك البند والذي يتضمن مانعا من التقاضى بالنسبة للقرار الذي يصدره مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في شأن الادعاء ببور الأرض وهو النص المطعون في دستوريته . ومقتضى ذلك أن هذا النص وان كان قد أضحى معطلا إذا لم يعد له محل يرد عليه بعد إلغاء الاستثناء الخاص بالأراضي البور اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه ، الا انه مع ذلك لم يفقد وجوده كنص تشريعي فضلا عن أن ذلك الالغاء التشريعي الخاص بالاراضى البور لا يوتد الى الماضي ـ أى الى الفترة التي تبدأ من تاريخ نفاذ قانون الاصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في ٢٥ يوليو سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فلا يحول إلغاء الاستثناء الذي كان مقررا بالفقرة الأولى من البند (ب) سالف الذكر دون النظر في الطمن بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من هذا البند وذلك من قبل الذين نشأت لهم مراكز قانونية تتعلق بتطبيق إلاستثناء المشار اليه خلال فترة نفاذه وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطمن بعدم دستورية النص المانع من التقاضى دفاعا عن تلك المراكز القانونية . ومما يؤكد مصلحتهم في ذلك ما نصت عليه المأدة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاعتراضات ببور الأرض المقدمة من المستولى لديهم الى الهيئة العامة للاصلاح الزرامي من استمرار مجلس ادارة هذه الهيئة في نظر هذه الاعتراضات وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وذلك بالرغم من الغاء استثناء الأرض البور من الحد الأقصى للملكية الزراعية نفاذا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على ما سلف سانه .

( الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٨٣ )

- ١٤٨ \_ وحيث أنه وأن كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على إلغاء القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١ \_ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨١ \_ المعلون فيه ، إلا أن الالغاء التشريعي لهذا القانون \_ بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٦ \_ المطعون فيه ، إلا أن الالغاء التشريعي لهذا القانون اللذي لم يرتد أثره إلى الماضى \_ لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية النسبة من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتب بمقتضاه أثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها ، فإذا النيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القانونيتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أي من القانون القديم أو الجديد حضيم لحكمه ، فما نشأت منها وترتبت آثاره في ظل القانون القديم لهذا القانون وحده .

وعلى مقتضى ذلك ، فإنه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين واعملت في حقهم احكامه إذ انهى مدة عضويتهم في مجلس النقابة ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة امام محكمة القضاء الادارى بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما اضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الاضرار التي حاقت بهم بسبب و القرارات ، المطعون فيها أمام تلك المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية ترتكز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فان مصلحة المدعين تظل قائمة في الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأى في شأن موضوع طلب التعويض وماقد يثار حوله من دفاع أو دفوع تستقل محكمة الموضوع وحدها دون المحكمة الدستورية العليا بمناقشتها وتمحيصها والفصل فيها . ولا يؤثر في هذا الصدد ما ذهبت اليه الحكومة من ان طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، ما دام ان مناط المصلحة في الطمن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير في الطلبات الموضوعية التي لا زالت مطروحة في جملتها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على اثر كل اضافة للطلبات الموضوعية (الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣) ١٤١ - وحيث أنه وان كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ٧٢ يتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة قد نصت على إلغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا ان هذا الالغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعلم دستوريته .

( الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٢ )

١٤٧ ـ الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة المدعى في الطعن في المادتين الأولى والرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ـ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ـ بعد ان صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ صالف الذكر والذي قضى بإلغاء المادتين الأولى والرابعة المطعون فيهما . . هذا الدفع مردود بما سبق أن قضت به هذه المحكمة من أن إلغاء النص المطمون فيه لا يحول دون النظر والفصل في الطمن بعدم دستوريته ذلك لأن الاصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائم القانونية التي تتم في ظلها اي خلال الفترة من تايخ العمل بها حتى تاريخ الغاؤها فإذا ألفيت قاعدة قانونية وحلت محلها قاعدة قانونية جديدة فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القانونية القديمة من تاريخ الغاؤها وبذلك يتحدد النطلق الزمني لسريان كل من القاعدتين المقانونيتين ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أي من القانونين القديم أو الجديد تخضع لحكمه فيما نشأ منها وترتبت آثارها في ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتب آثاره في ظل القانون الجديد يخضم لهذا القانون وحده ، ونظرا لأن المدعى قد اعتقل في ظل القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه ثم أفرج عنه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ أي قبل تعديل هذا القانون بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ لذلك فانه يكون ذا مصلحة مباشرة في الطعن بعدم دستورية التشريم الملغى ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لالغاء التشريع المطعون فيه لا يستند الى سند صحيح من القانون .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٨)

١٤٣ ـ ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد تضمنت إلغاء النص المطعون فيه ـ م ٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد ايجار الأماكن ـ غير أن هذا الالغاء لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك لأن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائم القانونية التي تتم في ظلها\_ أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغاثها ، فإذا ألغيت قاعدة قانونية وحلت محلها قاعدة قانونية جديدة ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أي من القانونين ـ القانون القديم أو الجديد ـ تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثارها في ظل في ظل القانون القديم يظل خاضعا له ، وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره في ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .

( الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧١ )

#### انتفاء البصلحة

182 - وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ في الدعويين رقمي ١٩٣ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية وفي الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ قضائية دستورية وفي الدعوى المائلة ـ قضائية دستورية المائدة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه و وذلك مالم يكن قد تم بيعها . . . ٤ ويرفض ما عدا ذلك من طلبات ، وقد نشر هذان الحكمان في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية . . وهى بطبيعتها دعاوى عينة توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها ـوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم 181 لسنة 1941 بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وفي مدى دستورية المادتين الثانية والسادسة منه ـ وقد سبق لهذه المحكمة أن أصدرت حكِمها المتقدم بصدد هذه الطعون على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية بشأن هذه الطعون حسما قاطعا مانعا من نظر اى طعن مماثل يثور من جديد ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون متنفية وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولها .

(اللاعوى رقم ٩٠ لسنة ٤ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (اللاعوى رقم ١٧ لسنة ٤ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (اللاعوى رقم ١٣٣ لسنة ٤ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (اللاعوى رقم ٧٧ لسنة ٣ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (اللاعوى رقم ١٥ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۱۷ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۱٤٥ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۱٠٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ١٤٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧)

180 - وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية و دمتورية ٥ برفض الدعوى بعلم دمتورية المادة ٢٧٦ من القانون المدنى ونشر هذا الحكم في الجريلة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ ، كما قضت بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية دمتورية برفض الطعن بعلم دمتورية المادة ٢٧٧ من القانون المدنى ونشر هذا الحكم في الجريلة الرسمية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٨٦ .

وحيث أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية \_ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في المدعوى التي صدرت فيها ، وأنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادتين ٢٢٦ و٢٢٧ من القانون المدنى وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى يعدم دستوريتهما على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذين النصين حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنهما ، فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفيه ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها . ( الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٧ ) ( الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٧ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٨٦ ) ( الدعوى رقم ٢ لسنة ٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٦ )

187 - وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن ٥ تنولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواتح . . . . ٤ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن ٥ تنشر في الجريدة الرسمية الإحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية . . . ٤ ونصت المادة ١٩٧٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن ١ حكام المحكمة في الدعاوى الدستورية . . . مئزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة ٤ . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية . ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها

دعاوى عينة توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من النون المحكمة المشار إليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستوريته القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .

لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الأحالة والتي سلفت الأشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك فيما تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المماهد العالمية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك النطاق حسما قاطعا مانعا من أي طعن يثور من جديد بشأنها فان المصلحة في الدعاوى المائلة تكون منتفية ، وباتالي يتعين الحكم بعدم قبولها .

(الدعوى رقم ۱۰۵ و۱۰۷ و۱۰۸ و۱۱۱ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٦) (الدعوى رقم ۱۱۰ لسنة ٦ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۱۱۲ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٦)

18۷ ـ لما كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة 1 مكرر ور الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا) من القانون رقم 70 لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعضى أحكام قوانين الأحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة \_ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطمون علم حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المصلحة في المدعوى المائلة تكون منتفيه ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

(الدعاوى ارقام ١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٩ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٦) (الدعاوى ارقام ٢ و١٠ و٩٩ لسنة ٦ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٨٦)

( الدعاوي رقم ۲۱ لسنة ۷ ق جلسة ۴ / ٥ / ۱۹۸٦ )

( الدعاوى ارقام ۲۹ و۱۲۱ و ۱۲۸ و۱۳۰ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٦) ( الدعاوى ارقام ١٦ و٢٥ و٣٣ و٣٥ و٣٥ و٣٦ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٦) ( الدعاوى ارقام ٣١ و٣٣ و ٢٦ و ٣٦ و ١٦ و ٥٦ و ٦٦ و ٩٦ و ٥٦ و ١٥ و ١٩ و ١٩ و ١٩ و ١٠ ١ ١٠٢ و ١٢٢ و ١٢٧ و ١٢٧ و ١٣٤ و ١٣٥ لسنة ٦ قى جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٦) ( الدعاوى ارقام ٨و ٩ و ١٠ و و ٢٠ و ٢٤ و ٥٦ و ١٢٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٣١ و ١٣١ لسنة ٤ قى جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥)

( الدعاوى ارقام ۳۰ و۳۱ و۳۳ و۳۳ و۳۶ و۳۹ و۱۱۵ و۱۱۸ و۱۱۸ و۱۱۸ و۱۲۰ و۱۲۰ و۱۲۱ و۱۲۲ و۱۲۳ و۱۲۶ و۱۲۲ و۱۲۷ و۱۲۸ و۱۲۹ و۱۲۳ و۱۳۳ و۱۳۵ لسنة ه ق جلسة ۱۲ / /۱۱ /۱۹۸۵)

( الدعاوی ارقام ٤ وه و٦ و٧ و١١ و ١٢ و١٤ لسنة ٦ ق و٧ و١١ لسنة ٧ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥)

184 سلما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم 178 سنة 178 بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت الى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام 117 و11 و11 المعتمدة أن قضت لسنة 1971 والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأن عدم المصحلة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

(الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ قن جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٦)

189 - وحيث أن يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ان المادة الثالثة منه كانت تنص على ان وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ع . ثم استبدل بهذا النص النص الآتي و وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره و وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضت مادته الأخيرة بسريان هذا التعديل من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ .

ولما كان مقتضى ذلك إعمال القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأثر مباشر من تاريخ نشره بعد الغاء الأثر الرجعى الذي كانت تنص عليه المادة الثالثة منه وكان يرتد بتاريخ أميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطمن بعدم دستورية هذه المادة ـ بعد تعديلها على الوجه المتقلم غير قائمة ـ الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى في هذا الشق .

(الدعوى رقم ١١٦ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٦) (الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥) (الدعوى رقم ٣٢ لسنة ٣ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٥) (الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٥)

10° لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطوارىء ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون متنفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها . (الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٥ قرام ١٩٨٧)

( الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق و٥٤ لسنة ٥ ق و٩٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٥ ) ( الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٥ ق والدعاوى المضمونة الها جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٥ ) ( الدعوى رقم ٦٥ و٧٦ و٢٠١ لسنة ٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٤ )

101 ـ لما كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات ، وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٦ بسنة ١٩٦١ ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت برفض الدعاوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه . وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطما مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنها . فإن المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتمين الحكم بعدم قبولها .

(الدعوى رقم ۱۳۸ لسنة ٥ ق جلسة ٧/ ٤ / ١٩٨٤) (الدعوى رقم ۱۳۲ لسنة ٥ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٨٤)

107 ـ لما كان ذلك وكان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم 99 لسنة 1937 التي سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أي طمن يثور من جديد بشأنه ، فان مصلحة المدعيين في الدعوى المائلة تكون متفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

(الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٢) (الدعوى رقم ١٦ لسنة ٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٧٧)

۱۵۳ ـ من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، وكان الثابت أن القرار بقانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹٦٤ المطمون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى ولم تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفت بذلك مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى . ( الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٢ )

108 ـ ومن حيث أن المدعى ينعى على المادة الرابعة من القانون رقم 119 لسنة 1978 أنها إذا نصت على أنه و لا يجوز الطمن بأى وجه من الوجود أمام أية جهة كانت في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون و تكون قد اهدرت النصوص الدستورية التى تكفل حق التقاضى وتحظر النص فى القوانين واللوائع على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة الفضاء . .

ومن حيث أن المادة الرابعة سالفة الذكر قد القيت بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ واصبح من حق اى معتقل طبقا لأحكام هذا القانون التظلم من أمر اعتقاله امام محكمة أمن الدولة العليا ومن ثم فإنه إعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ يعتبر طر التقاضى الذى كان منصوص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٨ برا من نوفمبر سنة ١٩٦٨ يعتبر دون المدعى والالتجاء الى القضاء النص الذى كان يقرره ، ولم يعد ثمت مانع بحول دون المدعى والالتجاء الى القضاء المنطق فى نظر الدعوى المطروحة عليها بعد أن الفى دون محكمة القضاء الادارى والمضى فى نظر الدعوى المطروحة عليها بعد أن الفى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ بعض المحالة بالتعويض عن القوانين القائمة وعاد للمدعى حقه فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقه من جراء صدور قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر باعتقاله ، وعلى مقتضى ذلك يعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة من يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ لانتفاء مصلحة المدعى بالنسبة الى هذا الشطر من الدعى .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق من جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

100 من حيث أنه يبين من الأطلاع على أوراق هذه القضية أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في 27 يناير سنة 1972 اتجر في الأرز الشعير مخالفا مذلك أحكام المادتين 1 و٣ من قرار وزير التموين رقم ٣٤٥ لسنة 1970 .

ومن حيث أن هذا القرار قد صدر استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المخاص بشئون التموين وقد نص فى مادته الأولى على أنه يقتصر الانجار فى الأرز الشعير على شركات القطاع العام وجهات التوريد ويمتنع على الفراكات والتجار الأفراد الانجار فى الارز الشعير كما نص فى مادته الثالثة على معاقبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة الكميات المضبوطة.

ومن حيث أن قرار وزير التموين رقم ٣٣٩ لسنة ٢٩٧٥ والذى ذكر المدعى خطأ فى صحيفة دعواه أن النيابة العامة استندت إليه فى اتهامه بالاتجار فى الأرز الشعير ينص فى مادته الأول على أن a يحظر على التجار والفراكات والحائزين للأرز لغير الاستهلاك الشخصى تخزينة فى غير شون مؤسسة الائتمان الزراعى وشركات المؤسسة المصرية العامة للمضارب وجهات القطاع العام المنتجة للأرز الشعير وينص فى المادة الثالثة على عقوبة من يخالف ذلك .

ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الأمر المسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ أنه خاص برفع الحظر عن بيع الوقود للسيارات التي يزيد علد اسطوانات محركها عن ست اسطوانات وأن تصرف لها كمية الوقود المحدد للسيارات الملاكي بالأمر العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بعد حصولها على دفتر الوقود المنصوص عليه في الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن قرار وزير التموين رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٧٥ والصادر استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين هو الذي ينطبق على الجريمة المسندة إلى المدعى في الجنحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ أمن دولة طامية وأنه لا علاقة اطلاقا بين هذه الجريمة وبين ما نص عليه الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ ومن ثم فلا مصلحة للمدعى في الطعن في هذا الأمر.

ومن حيث أن المدعى يستهدف من الطعن بعدم دمتورية القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء اسقاطه باعتباره الأساس التشريعي للأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ واذ تبين مما تقدم أنه لا مصلحة للمدعى في الطعن في هذا الأمر لذلك لا يكون له من ثم مصلحة في الطعن في قانون الطوارى، بعدم الدستورية.

ومن حيث أنه يشترط لقبول الطمن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للمدعى من طعنه بعدم الدستورية وقد ثبت مما سلف بيانه أن ليس للمدعى مصلحة في الطعن بعدم دستورية قانون الطوارىء وكذا الأمر العسكرى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى الأنتفاء المصلحة .

( الدعوى رقم ١٨ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨ )

107 ـ من حيث أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن ويتحقق ذلك إذا كان التشريع المطعون فيه بتطبيقه على الطاعن يتعارض مع الدستور ومن ثم فإن مصلحة الطاعن في الطعن في قانون الطواري، دد بأحكام هذا الشريع التي طبقت في شأنه .

ومن حيث أن المدعى يستهدف بطعنه بعدم دستورية قانون حالة الطوارى. القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ـ استبعاد تطبيق احكام الأمرين العسكرين رقم ٤ ورقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الصادرين استنادا إلى هذا القانون في شأنه ، ولما كان الأمران العسكريان المذكوران قد صدرا في ٢ ، ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٣ في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ في ١٩٧٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ عن قانون الطوارى، بعد تعديله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ تعديلا وفق بينه وبين نص المادة ١٤٨ من اللستور ورفع التعارض بينهما ومن ثم يكونان صادرين بناء على تشريع غير مخالف للدستور ، ولا يكون ثمة مصلحة في الطمن في قانون الطوارى، استنادا إلى أنه كان يخالف المادة ١٤٨ من الدستور قبل التعديل الذي أدخل عليه ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، لانتقاء مصلحة الطاعن .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٧ )

١٥٧ ـ من حيث أن القرار بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة .. المطعون فيه الذي أنشأ اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة قد ألغي إلغاء صريحاً بالقرار بقانون ٩٦ لسنة ١٩٧١ الذي استبدل بها لجنة أخرى هي لجنة ضباط القوات المسلحة منعقدة بصفة هيئة قضائية وخولها دون غيرها سلطة الفصل في المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وفي التظلمات من القرارات التي تصدرها لجان الضباط المختلفة في التظلمات من القرارات الادارية المتعلقة بالضباط. فإن الأثر الحتمى لإلغاء اللجنة الأولى وحلول اللجنة الجديدة محلها في اختصاصها هو أن تنقل إلى اللجنة الجديدة منذ نفاذ القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ كافة التظلمات الخاصة بقرارات لجان الضباط والتي تكون قد قدمت إلى اللجنة الأولى ولم يبت فيها إلى حين إلغاثها وذلك إعمالا للأصل المقرر في تحديد المجال الزمني لقوانين التقاضي والذي يقضى بسريان هذه القوانين بأثر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوي أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ما لم ينص القانون على غير ذلك . ولما كان القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ لم يتضمن نصا يتعارض مع هذا الأصل فإن تظلم المدعى من قرار إحالته إلى المعاش على فرض تقديمه إلى اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة المالخاة ـ وهو ما تنكره إدارة شئون الضباط في ردها على هذه الدعوى \_ يجب أن يحال بحالته إلى اللجنة الجديدة للفصل فيه ومن ثم لم يعد للمدعى مصلحة في الطعن بعدم دستورية القرار بقانون بقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ مادامت اللجنة المنشأة بهذا القانون لم تصدر قرارا من شأنه التأثير في مركزه ، بل تصبح مصلحته مقصورة على الطعن في القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ . ولما كانت المصلحة شرطاً لقبول الدعوى فإن المدعى إذا اقتصر على الطعن في القرار بقانون الأول دون القرار بقانون الثاني تكون دعواه غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦ ) ( الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٧٦ ) 10A - من حيث أن القرار بقانون رقم 1V2 لسنة 190٧ ـ في شأن التظلم من قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة لجان الضباط بالقوات المسلحة واختصها - دون غيرها ـ بالفصل في التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة من لجان الضباط قد الفي إلغاء صريحا بالمادة ١١ من القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ الذي استبدل بتلك اللجنة لجنة اخرى هي لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية واختصها ـ دون غيرها ـ بالفصل في التظلمات المتقدم ذكرها .

ومن حيث إن التظلم السابق تقديمه من المدعى إلى اللجنة الملغاة لم يتم الفصل فيه حتى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ الذي أنشأ اللجنة الجديدة ، ومن ثم فإن هذا التظلم يعتبر محالاً بقوة القانون \_ إلى اللجنة الأخيرة إعمالا للأثر الفورى المباشر للقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ باعتباره من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى ، وهلى مقتضى ذلك تنتفى مصلحة المدعى في الطمن في القرار بقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى في شطرها هذا .

109 \_ أن ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم الدستورية قد تحقق بسقوط العادة ١٦٥ \_ من القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات \_ التي كانت تحصن القرارات والأوامر التي تصدر من الهيئات الجامعية في شئون طلابها وتحول بينه ويين الالتجاء الى قاضيه بطلب وقف تنفيذ وإلفاء القرار المطعون فيه \_ وذلك لصدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ بشأن الغاء موابع المتقاضى في بعض القرانين ومن بينها المعادة المشار اليها ـ ومن ثم فلا يكون للمدعى مصلحة في الدعوى منذ رفعها . (الدعوى رقم ٦ لسنة ٣ و حلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٣)

# مناط قبهل الدعوس

# اتصال المكبة بالسهس انصارا مطابقا الإهضاع البقربة قانهنا

#### وللبة البعكبة الستهيية الطيأ بالقانون 28 اسنة 1999 ،

17° - وحيث إنه بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية - المادة (٢) والفقرة الأخيرة من المادة (١١) والفقرة (ج) من المادة ١٢ من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض المحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - فانه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا بتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقرر في المادة ٢٩ / ب من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وكانت محكمة الموضوع قد

قصرت نطاق الدفم بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات إذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانونا. ( الدعوى رقم ١٤٥ لسنة ٤ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧ )

١٦١ .. حيث أنه عن طعن المدعى بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٧٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، فإنه لما كانت الأوضاع الاجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـ سواء ما اتصل منها بطریقة رفع الدهوی او بمیعاد رفعها ، تتعلق ـ وعلی ما جری به قضاء هذه المحكمة ـ بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تفيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداهي في المسائل الدستورية بالأجراءات التي رسمها وفي الموهد الذي حدده ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون صواه ، فإن الدهوى الماثلة تكون خير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه إذا لم يتحقق اتصال المحكمة بهذه الشق من الطلبات اتصالا مطابقا للاوضاع المقرر قانونا .

( الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧ )

١٦٢٠ \_ وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن وتتولى المحكمة الرقابة على دستورية القوانين والواثح على الوجه الأتي:

(أ) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدهاوي عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوي وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناه نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية خص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعرى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا . . ومؤدى هذا النص أن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية \_ وعلى ماجري به قضاء المحكمة لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ آنفة البيان ، رذلك إما باحالة الأوراق اليها من احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسائل الدستورية ، واما برفعها من احد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقامة هفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعة فرخصت له في رفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا ،، وهذه الأوضاع الاجرائية \_ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها \_ تتملق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية . بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده .

( الدعوى رقم 20 لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ ) ( الدعوى رقم 28 لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣ )

17" - د بعد بيان العبدأ السابق استطردت المحكمة ، ان المدعى إذا خالف هذه الأوضاع وأقام دعواه طالبا الحكم بعدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم 181 لسنة 19۸۱ في حين أن محكمة الاسكندرية الكلية صرحت له بإقامة الدعوى الدستورية طعنا على القانون رقم 40 لسنة 19۸۰ فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم اتصال المحكمة بها اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانونا.

( الدعوى رقم ١٦ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ )

178 وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1978 ، فأنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر في المادة 177 / ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم المستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم 181 لسنة 1981 ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، إذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا عطابقا للأوضاع المقرر قانونا .

( الدعوى رقم ١٣٤ لُسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٥ )

( اللحوى رقم ١٣٦ لسنة ٤ ق جلَّمة ٢ / ٢ / ١٩٨٥ )

173 \_ وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في الدعوى رقم 174 لسنة ١ ق قيم ، فإنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى المستورية \_ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة \_ لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى أنصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ (ب) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى في تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية ، فإن الدعوى الماثلة تكون عير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذا لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانونا على ما سلف بيانه .

( الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ٣/ /١٩٨٤ )

#### مالية البحكية السايا بالقيار بقانون ٨١ أسنة ١٩٦٩

17٧ من حيث أن ولاية المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا وفقا للمادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ اللتين حلدتا لذلك طريقا معينا هو أن يدفع بعدم دستورية نص أمام احدى المحاكم وتقدر المحكمة جديته فتحدد ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا بعريض تودع قلم كتاب المحكمةموقعا عليها من محام مقبول للمرافعة أمامها .

لما كان ذلك وكانت الدعوى الدستورية الماثلة لم ترفع بالطريق سالف الذكر وإنما احيلت بحالتها من محكمة جنوب القاهرة إلى المحكمة العليا ، وكانت بذلك لم تنصل بالمحكمة إتصالا مطابقا للقانون ، فإنها تكون غير مقبولة .

(الدعوى رقم ١٧ لسنة ١ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٠)

170 \_ ومن حيث أنه يتمين لقبول الدعوى الدستورية أمام هذه المحكمة طبقاً لما تقضى به المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ أن يدفع الخصوم امام محكمة الموضوع بعدم دستورية الفانون فإذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت مبعاداً لرفع الدعوى أمام المحكمة العليا . ومفهوم ذلك أن ولاية المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقاً للأوضاع المقررة قانوناً ، ولما كانت الدعوى بالنسبة إلى من عدا المرحوم الأستاد فتحى المسلمي بصفته الشخصية لم ترفع إلى المحكمة طبقاً لهذه الأوضاع ، إد أمهم بيروا الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ولم ترخص لهم هذه المحكمة في يثيروا الدعوى الدستورية ، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة لهم بصماتهم الشخصية .

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ٧ / ١٩٧٧ )

179 ـ ومن حيث إن ولاية المحكمة ، في نظر الدعاوى الدمتورية والفصل فيها ـ على ما استقر عليه قضاؤها ـ لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقاً للأوضاع المقررة قاتوناً ، وفقاً لاحكام المعادة الرابعة من قانون إنشائها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ ، والتي تتضمن أن الدعوى بعدم المستورية لا ترفع للمحكمة العليا إلا بمناسبة دعوى تقوم امام إحدى المحاكم ، ويدفع فيها بعدم دستورية التشريع الذى يحكم المنازعة ، وتقدر المحكية جدية الدفع وزوم البت فيه للفصل في الدعوى المستورية أمام فتقرر وقف الفصل فيها أي ترفع في هذا الميعاد ، اعتبر الدفع كان لم يكن . الدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٧٦)

۱۷° \_ من حيث إن ولاية المحكمة العليا في الدهاوى الدستورية \_ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ لا تقوم إلا باتصالها بالدهوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر ألى المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا العمادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والعادة الأولى من قانون الإجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث إن محكمة القضاء الإدارى ـ التى أبدى أمامها الدفع بعدم دستورية القرار مقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الخدمة والترقية للقرار والترقية للضباط فى القوات المسلحة ـ قد رأت أنه فير جدى ولم تضمنه ـ من ثم ـ قرارها الصادر بوقف الخصومة الموضوعية الى حين الفصل فى الطمن بعدم الدستورية ، لهذا لا تكون الدعوى فى شقها الخاص بهذا القرار بقانون قد اتصلت بالمحكمة بالطريق الذى رسمه القانون ويتمين لذلك القضاء بعدم قبولها فى هذا الشرط .

( الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ جلسة ٧ / ٢ /١٩٧٦ )

#### قبهل الدمهس الدستهرية البحالة من احدم البحاكم

191 \_ حيث أن المادة 79 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 84 لسنة 1979 \_ بعد أن نصت في صدرها على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواتح على الوجه التالى . حددت في فقرتها ( أ ) الطريقة الأولى لتحقيق هذه الرقابة ، فنصت على أنه و اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نصى في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية . ومؤدى هذه الفقرة أن مناط قبول الدعوى الدستورية المحالة الى هذه المحكمة إعمالا لها هو ان يكون نص القانون أو اللائحة المطلوب الفصل في دستورية \_ الموضوعية التي المطلوب الفصل في دستورية \_ لازما للفصل في النزاع في الدعوى الموضوعية التي

أثيرت المسألة الدستورية بمناسبتها ـ بأن يكون من شأن الحكم في هذه المسألة أن تؤثر في الحكم في دعوى الموضوع .

(الدعوى رقم ١٤١ لسنة غ ق جلسة ٤/٤/١٩٨٧)

### البغو بمدم الستهية أثناء نخار السهم الأساية

۱۷۲ ـ إحالة الى مبادئ، المحكمة فى طريق الدفع امام احدى المحاكم بعدم دمتورية نص قانونى

#### قسر تطاق الداي بمدم الصتهيبة

١٧٣ ـ احالة إلى مبادى المحكمة في نطاق الدعوى .

#### تأمير جنية ألمأن تائحن به معكبة ألهضين د

148 ـ تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وقد خص المشرع به محكمة العوضوع التي اثير امامها الدفع طبقا لما جرى به نص الفقرة (ب) من المادة ( ٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أنه د إذا دفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون او لاتحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا . . » فإن مجرد سماح محكمة الموضوع لمن اثار الدفع برفع دعواه الدستورية يفيد بذاته تقديرها لجدبته دون ما حاجة إلى دليل آخر لا ثبات ذلك ، كما أن وقف المدعوى الموضوعية ليس شرطا لقبول المدعوى الدستوية وإنما هو نتيجة لتقدير جدية المدفع وضرورة الفصل فيه قبل الحكم في المدعوى الأصلية . ( الدعوى رقم ١٩٥٧ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧)

170 وحيث أن النابت من وقائع المدعرى أن المدعى قد أقام المدعوى المستورية رقم المحكمة المستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و١٥٨ مكرر من قانون المرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكة البيزة الإبتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، فان محمة الموضوع إذا تمضى في نظر دعوى الرد الأخيرة منحسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد سائفة الذكر ، تكون قد اعتبرت أن هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حجية مطلقة قبل الكاقة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بالم في ذلك كافة المجهد المحكمة وحجية مطلقة قبل الكاقة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما في ذلك كافة الجهات القضائية وفقا لنصوص المادتين ١٤٥ و١٨٧٨ من الدستور

والمادة 24 / 1 من قانون المحكمة الدستورية العلبا وذلك سواء صدر هذا الحكم بعدم دستورية النصوص المطعون عليها أم انتهى الى دستوريتها . ( الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٤ )

#### وقف الدموس الإصارة ارس شرطة اقبهل الدموس الدمتهرية

 177 ـ وقف الدعوى الموضوعية ليس شرطا لقبول الدعوى الدستورية وانما هو نتيجة لتقدير جدية الدفع وضرورة الفصل فيه قبل الحكم فى الدعوى الأصلية .
 ( الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٨٧ )

١٧٧ \_ ومن حيث إن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل التقرير بوقف الدعوى الموضوعية مردود بأن البند ١ من المادة ٤ من قانون المحكمة العليا المشار إليه ينص على أن: و تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا مادفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم . وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد! للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن ، ويستفاد من هذا النص أن اتصال المحكة العليا بالدعوى الدستورية بكون بإبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم إقامة الدعوى الدستورية امام المحكمة العليا خلال الأجل الذي تحدده محكمة الموضوع لهذا الغرض ، أما وقف الدعوى الموضوعية فليس شرطا لقبول الدعوى وإنما هو نتيجة لتقدير جدية الدفع وضرورة الفصل فيه قبل الحكم في الدعوى الأصلية مما ينتضى وقف السير في هذُّه الدعوى حتى تحسم المحكمة العليا النزاع بشأن الدسنورية ، أما ما أوجبته المادة الثانية من قانون الأجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا المشار إليه من إرفاق صورة رسمية من محضر الجلسة الذي أمرت فيه المحكمة بوقف الدعوى بعريضة الدعوى الدستورية فإنما يقصد به مجرد الاستيثاق من استيفاء الإجراءات التي أوجب القانون استيفاءها قبل رفع الدعوى الدستورية.

(الدعوى رقم ١ لسنة ٣ قى جلسة ٣/١١/١١)

# لا تقبل الدموس لنا وبدت الفحل في مهضوج الدموس الأسلية

١٧٨ ـ وحيث أن المادة ( ٢٥ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا ـ الصادر بالقانون
 رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـ تنص على أن تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما
 يأتي :

أولا: الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . . . » كما تنص المادة ( ٢٩ ) من القانون المذكور على ما يأتي : و تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع على الوجه الأتي : (أ) \_ إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى المحاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) \_ إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دمتورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومقتضى هذين النصين ان المحكمة الدستورية العليا في ممارستها اختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ليست محكمة موضوع وليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع وانما هي جهة قضاء ذات اختصاص أصيل حدده قانون انشائها ، وان الدعوى الدستورية لا ترفع الا بطريق الإحالة إليها من محكمة الموضوع إذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو لائحة يكون لازما للفصل في النزاع أو بناء على دفع يثار أمام محكمة الموضوع تقدر المحكمة المذكورة جديته وذلك للفصل في المسالة الدستورية ، ومن ثم فان الدعوى الدستورية إذا وردت إلى هذه المحكمة للفصل في موضوعها فإنها لا تكون قد إتصلت بالمحكمة إتصالا مطابقا للأوضاع القانونية وبالتالى تكون غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ )

## نطاق الدعوس

179 - وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة المناخلية والسلام الاجتماعي تنص على أنه : 8 لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٣٧ يوليو سنة ١٩٥٧ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ثورة ٣٣ يوليو سنة ١٩٥٧ أو بالاشتراك في قيادة الاحزاب السياسية أو ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي نواب الرئيس أو رحزب مصر الفتاة ) . ويعتبر اشتراكا في قيادة الحزب وادارته تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلاته أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للحزب . ويخطر المدعى العام الاشتراكي مجلس الشعب وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوا من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى . ولصاحب الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك أن يتظلم إلى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد

المناصب المشار اليها في الفقرة الأولى . ويبت المجلس في التظلم باغلبية اعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس ٤ ، كما تنص المادة الخامسة على أن : «يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة على الفئات الأخامسة على أن : «يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة على الفئات التية : (أ) من حكم بادانته من محكمة الثورة في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ . (ب) من حكم المدعى العام الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ . (ب) من حكم بادانته في احدى الجرائم المتعلقة بالمساس بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدى على حياتهم الخاصة أو ايذائهم بدنيا أو معنويا ، المنصوص عليها بالباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وفي المادتين ٢٠٥ مكررا و٢٠٥ مكررا (أ) من القانون المدكور (ج) من حكم بادانته في احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي المبنية في المادة ٨ (د) وفي المواد ٢ ، ٢ ، ٧ ، من القرار بقانون رقم ٢ المناهوص عليها في الباين الأول و الثاني من الكتاب الثاني من قانون المنصوص عليها في الباين الأول و الثاني من الكتاب الثاني من قانون المنصوص عليها في الباين الأول و الثاني من الكتاب الثاني من قانون المفويات . وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره ٤ .

وحيث أنه يبين من استعراض هاتين المادتين أن المادة الخامسة ـ احكاما للصياغة وتجنبا للتكرار ـ أحالت الى المادة الرابعة السابقة عليها في بيان أوجهه الحقوق والأنشطة السياسية المحظور ماشرتها على افراد الفئات المنصوص عليها في كل من المادتين ، الا ان هذه الاحالة لا تفيد ارتباط كل منهما بالأخرى وجودا وعدما أو تفقد أى منهما استقلالها . لما كان ذلك ، وكان البند (أ) من المادة الخامسة هو الذي تقرر بمقتضاه حرمان المحكوم بادائتهم في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام ـ ومن بينهم المدعى ـ من مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية فإن نطاق الدعوى الدستورية الماثلة يتحدد بذلك البند دون غيره بما يتعين معه عدم قبول الدعوى في شقها المتعلق بالطعن على المادة الرابعة سالفة البيان وباقى بنود المادة الخامسة .

( الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧ )

100 - ومن حيث إن ولاية هذه المحكمة في نظر الدعاوى الدستورية ، لا تقوم الا باتصالهما بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانوناً طبقاً لأحكام المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة الأولى من قانون الأجراءات والرسوم اهام المحكمة العليا على نحو ما تقدم ، بحيث لا تقبل الدعوى الدستورية اهام المحكمة العليا الا لمناسبة دعوى قائمة اهام احدى المحاكم ، ويدفع فيهما بعدم دستوريه تشريع يطلب تطبيقه في الدعوى وتقدر المحكمة جدية الدفع وضرورة البت فيه للفصل في الدعوى الموضوعية .

ومن حيث إن محكمة الموضوع ( محكمة الزفازيق الابتدائية ) قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية على القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ دون سواه ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة بالنسبة إلى القوانين والقرارت المطعون فيها عدا القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . ( الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ٧ / ١٩٧٧ ) 1۸۱ ـ من حيث أن نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية المقدم الى محكمة الموضوع

ومن حيث إن القرار الصادر من محكمة القضاء الادارى بوقف السير فى الخصومة الموضوعية بناء على هذا الدفع قد حدد نطاقه وذلك بقصره على ما تضمنته التشريعات المطعون فيها من نصوص تقضى بحرمان المدخى من الطمن فى القرار الصادر بإحالته إلى المعاش أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

ومن حيث إن القرار بقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ وهو التشريع القائم في شأن شروط الخدمة و الترقية لغباط القوات المسلحة لا يتضمن نصا من النصوص المانعة من التقاضي ، ومن ثم يخرج عن نطاق الدفع بعدم الدستورية ولا يشمله نطاق هذه الدعوى ، ولذا يتعين الحكم بعدم قبولها بالنسبة إلى هذا التشريع . (الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦)

# الأثر القانوني ارفع الدعوس أو احالتها وقف الفصل في الدوس الأصلية حتى يفصل في البدأة الدعتورية

1A7 .. تلتزم كل جهة قضائية .. وفقاً للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .. إذا ما دفع خصم امامها بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت بجدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصم أجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وأن تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة إذا ترامي لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أن توقف الدعوى وتحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في النزاع أله الدستورية .

(الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق تنازع جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨٤).

1AP \_ استقر قضاء هذه المحكمة على أن ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقرر قانونا والا كانت الدعوى غير مقبولة ، ذلك أن المشرع قد رسم طريق التداعى في شأن طلب الحكم بعدم دستورية القوانين ، وهو طريق الدفع بعدم الدستورية امام احدى المحاكم عند نظر دعوى موضوعية منظورة امامها ، فاذا قدرت المحكمة التي اثير امامه الدفع بعدم الدستورية جلما اللفع ، حددت ميعادا حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع وذلك تطبيقا للماحة ، من قانون المحكمة العليا رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون المحكمة العليا رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من قانون المحكمة العليا رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ ، وقد أوجب المشرع في

المادة الثانية من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة أن ترفق بعريضة الدعوى صورة رسمية من محضر الجلسة التي أمرت فيها محكمة الموضوع بوقف الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع بعدم الدستورية .

(الدعاوي أرقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق و٧ لسنة ٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٦) (الدعوى رقم ٧ لسنة ١ ق جلسة ١ /٤ / ١٩٧٢).

# الوضاع الإمانية تعلق بالنظام العالم

١٨٤ ـ لما كانت الأوضاع الاجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها ، تتعلق ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة .. بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده.

(الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧ ) .

( الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ ) .

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ ) .

( الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣ ) .

# الطلبات العارضة والتحخل الطلب العارض لا يتصل بالجحكمة اتصالا قانونيا

140 \_ حيث أنه عن الطلب العارض المبدى من المدعى للحكم بعدم دستورية القانون رقم 78 لسنة 197 هي شأن مجلس الشعب وتعديلاته ، وطلبه الثاني للحكم بوقف سريان هذا القانون ووقف انتخابات مجلس الشعب التي كان محددا لها يوم ٢ ابريل سنة ١٩٨٧ إلى حين الفصل في طلبه الأولى ، فإنه لما كانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها باللدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي رسمت سبل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات ، وكان الطلبان المشار اليها قد اثار المدعى أولهما في مذكرته المقدمة في . . وثانيهما في مذكرته المقدمة لجلسة . . كطلبين عارضين ينطويان على طعن مباشر بعدم دستورية القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ كطلبين عارضين ينطويان على طعن مباشر بعدم دستورية القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ كطلبين مارضية معلى ما سلف بيانه ، ومن ثم يتعين الالتفات عنهما . (الدعوى رقم ١٩٢ لسنة ٢ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٨٧) .

1۸٦ ـ لما كانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوي الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادتين ٢٧ و٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعى هي شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعى الحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة ، قد اثاره في مذكرته المقدمة بجلسة ٣ اكتوبر سنة ١٩٨١ كطلب عارض ، وبالتالي لم يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا ، فانه يتعين الالتفات عنه . (١٤٠ (١٩٨١)).

# التحمّل في الدعوس يازم ثبوت صفة الخصم في الدعوس الإصاية لطالب التحمّل

1۸۷ \_ طالب التدخل في الدعوى الماثلة لم يتدخل في الدعوى الموضوعية المقامة من المدعين ولم تثبت له بالتالي صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوى الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها ، ومن ثم يكون طالب التدخل غير ذى مصلحة قائمة في الدعوى المعروضة ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله . ولا وجه لما يثيره طالب التدخل في شأن عدم دستورية المادتين ٢٩ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية العوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وإذا كان ما أوردته المادتان ٢٨ ، ٢٩ من قانون المحكمة الصادر بناء على هذا التفويض من النص على الاحالة في شأن بعض الاجراءات المتبعة أمام المحكمة الى قانون المرافعات المنبعة والتجارية بما لا يتمارض وطبيعة اختصاصها والاوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوى الدستورية اليها ، مما يدخل في هاف الملاممة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أي مساس محق التقاضي ، نطاق المعده .

(الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٧). (الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٧)

۱۸۸ - وحيث أنه عن طلب . . قبول تدخله منضما للمدعية في طلباتها ، فإنه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الأصلية ، فإن اثبات ترك الخصومة في هذه الدعوى ـ على ما أنتهت إليه المحكمة ـ يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل المشار إليه .

(الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٤ ق جلسة ٣/٥/١٩٨٦).

۱۸۹ لما كان الثابت من محضر جلسة ۱۱ اغسطس سنة ۱۹۸۱ فى الدعوى رقم ۲۶۷۹ لسنة ۳۰ ق ـ الذى يركن اليه طالب التدخل \_ أنه وان كان قد طلب قبول تدخله فى هذه الدعوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين وفى الموضوع ببطلان هذا القرار وتعيين حارس على النقابة من كبار رجال المحاماه لادارة شئونها ، الا ان محكمة الموضوع لم تقل كلمتها فى شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالى لم يصبح بعد طرفا فى الدعوى الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعا لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية اللذين تتوافر لهم المصلحة فى تأييدها أو دحضها ، وبالتالى يكون طالب التدخل ـ بهذه المثابة ـ غير ذى مصلحة قائمة فى الدعوى الماثلة ويتعين الحكم بعدم قبول تدخله .

( الدعوى ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣ )

١٩٠ - ومن حيث إن طالب الندخل أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى ولم يثر
 أمامها دفعا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤

المشار إليه وهي الفقرة المطعون بعدم دستوريته ، ومن ثم لم يتح لهذه المحكمة أن تفصل في مدى جدية هذا الدفع بالنسبة إلى دعواه ، فقد ترى أن قرار إنهاه خدمته يقوم على أسباب تبرره ، وأنه لا موجب للحكم بإلغامه أو التعويض عنه ، ومن ثم لا تقوم له مصلحة في الدفع بعدم دستورية ذلك النص فيما قضى به من عدم استحقاق أى فروق مالية أو تعويضات عن الماضى نتيجة الإعادة إلى الخدمة . ومن ثم ينتفى شرط قبول تدخله ـ طبقا لما تقضى به المادة ١٣٦ من قانون المرافعات ـ ويكون طلب التدخل غير قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

(الدعاوى أرقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق و٣ لسنة ٧ ق وجلسية ١١ / ١٢ / ١٩٧٦ ) .

#### يثتبط توافر البحلت اقبهل حالب التحتل الإنضباس

191 \_ يشترط لقبول طلب التدخل الأنضمائي طبقا لما تقضى به المادة 171 من قانون المرافعات أن يتم التدخل طبقا للاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وأن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى ، ومناط المصحلة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدمتورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم المستورية أو يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما ابداه هذا الخصم امام محكمة الموضوع من طلات .

(الدعوى رقم ۲۰ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧). (الدعوى رقم ۲۷ لسنة ۳ ق جلسة ١١ / / / ١٩٨٣).

197 - ومن حيث إنه يشترط لقبول التدخل طبقا لما تفضى به المادة 177 من قاتون المرافعات أن تقوم مصلحة لطالب التدخل في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى ، ولما كان المشرع قد ترك تقدير قيام المصلحة في اللغع بعدم اللمستورية ابتداء للمحكمة المنظورة أمامه الدعوى الموضوعية ، فإذا قدرت قيام هذه المصلحة صرحت لمن أثار المفع بإقامة الدعوى ، وإن رأت انتفاه هذه المصلحة لم تصرح له بذلك ومضت في نظر الدعوى ، وقد يكون من بين أسباب انتفاء المصلحة في تقدير المحكمة أن الفصل في المسألة المستورية غير متج في الفصل في الدعوى الأصلية .

( الدعوى رقم ١٤ لسنة ٥ ق و١٥ لسنة ٥ ق و٣ لسنة ٧ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٦ ) .

## ترك النصومة

197 - حيث أن المدعى قرر ترك الخصومة في الدعوى، وذلك حسبما أورده بمذكرته المؤرخة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤ المقدمة إلى هيئة المفوضين.

وحيث أن المدعى عليهما وافقا على هذا الطلب ، ومن ثم يتعين اجابة المدعى إلى طلبه عملا بالمادتين ١٤١ و١٤٢ من قانون المرافعات . ( الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥ ) .

# عدم صلامية اعضاء البحكبة

198 - حيث أنه يبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - وهي تماثل نص المادة ٨٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ - أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها احكام باته لا يجوز الطمن فيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لعجيتها وبالنظر إلى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة اعضائها وعدم صلاحيتهم وهي يستنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة اعضائها وعدم صلاحيتهم ومي ومن ثم يجوز - وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون ـ إذا وقع بطلان في ومن ثم يجوز - وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون ـ إذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من أسبب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في حكم صادر من المحكمة اللاعوى الترتب على ذلك من وجوب إعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . وإذ عهدت المادة الثائثة من القانون رقم ٨٤ لسنة الدعوى التي مدر فيها ذلك المحكمة الدعورية العليا بالمعكمة دون غيرها ـ ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في احكام المحكمة العليا بسبب عدم صلاحية الفصل في الدعوى المنافة وفقا للإجراءات المقررة قانونا أمامها .

(الدموى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تنفيذ جلسة ٧ / ٤ / ١٩٨٤)

#### الحكم في الدعوس

#### البكبة الستورية رنصة التصص لنص نتصل بالنزاع البطوح عايما

190 - وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى من إعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى لعدم دستورية النص المطعون فيه عملا بالمادة ٢٧ من قانون المحكمة والتى تنص على أن « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لاتحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعلوى الدستورية » ذلك أن اعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فإذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في الدعوى الراهنة والتي انتهت المحكمة الى رفضها ، فإنه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ إعمالها .

( الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧ )

(الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٧ ق جلسة ٢/١/١٩٨٧) (الدعوى رقم ٣١ لسنة ١ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٣)

#### عدم دمتهرية اقص يمتتبع ابطال باقس اقصوص البرتبطة :

197 - وإذ تعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧ - وإذ تعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى الاجتماعي ، وكانت باقي أحكام ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وكانت باقي أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الأولى المشار اليها بما مؤداه ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة وابطال اثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقي فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها برمتها .

(الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦)

19۷ - وإذا كان المقرار بقانون رقم 18 لسنة 19۷۹ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة على ما سلف بيانه ، وكان العيب الدستورى الذي شابه قد عمه بتمامه لتخلف سند اصدراه ، فإنه يتمين الحكم بعدم دستوريته برمته

( الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق جلسه ٤ / ٥ / ١٩٨٥ )

١٩٨ ـ وإذ تعين الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤
 لسنة ١٩٦٤ ، ولما كانت باقى احكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة

المشار اليها بما مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص اللقرة الأولى من المادة الأولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال بافى نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

(الدعوى رقم ٣٢ لسنة ٣ جلسة ٢ /٣ / ١٩٨٥) (الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ٢ /٣ / ١٩٨٥)

199 - وإذا تمين الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم 104 سنة 197 ، وكانت باقى مواد هذا القرار بقانون مترتبة على مادته الأولى ، مما يؤكد مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أن التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الأولى وابطال اثرها يستجم - بحكم هذا الارتباط - أن يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

(الدموي رقم ۳ لسنة ۱ ق جلسة ۲۰ / ۱۹۸۳)

• ٢٠ - وإذ تعين الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ بيعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين . وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الأولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم مستورية نص المادة الأولى وابطال اثرها ، يستتبع - بحكم هذا الارتباط - أن يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم حصورية القانون برمته .

(الدموى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٣)

# المكبة الدستهرية عس البقتصة بالفصل في قبهل أو عدم قبهل الدسوس :

7°1 \_ من حيث أنه يبين من نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع قرن بين طريقة رفع الدعوى المستورية وميعاد رفعها فأرجب على محكمة الموضوع اذا رأت ضرورة الفصل في متعروية التشريع قبل الفصل في الدعوى أن تقرر وقف الفصل في الدعوى الأصلية وان تحدد ميعادا لرفع الدعوى الدستورية امام المحكمة العليا وهذا التلازم بين الأمرين يدل على أن المشرع اعتبرهما من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا يطريق اللعقع ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل المحدد لرفعها ، وقد رتب المشرع على عدم رفع المدعوى في هذا الأجل اعتبار الدفع كان لم يكن ، ويقع هذا الجزاء بقوة القانون دون حاجة الى حكم به ، ومتى اعتبر الدفع كان لم يكن \_ على هذا التحود سقطت الوسيلة الوحيدة لرفع الدعوى الدستورية فاذا اقيمت سواء خلال الميعاد أو بعد انقضائه ،

فان المحكمة العليا ـ دون محكمة الموضوع ـ تكون هي المختصة بالفصل في قبولها او عدم قبولها الله عدم قبولها الله المحدد أو بعد انقضائه . ( الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢) ( الدعوى رقم ٧ لسنة ١ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٢)

#### دورة الأمكام

#### عهة النكام العانبة بمدم المتهيبة مطالة

۲۰۲۷ ـ الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينة توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المعلمون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر ، الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المعطمون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس . (الدعوى رقم ۹۰ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲۷ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ۲ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧)

٢٠٣ ـ وحيث أن الفقرة الأول من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن د تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللؤائع . . . . . كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن د تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية . . . . ونصت المادة ١٩٩ / ١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن د أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية . . . ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة ۽ . ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطمون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت

(الدعوى رقم ۱۰۷ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ /١٩٨٣) هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و١٧٨ من المستور والمادة ٤٩ / ١ من قانون المحكمة المشار اليه ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذة ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان .

```
(اللحوى رقم ١٠٩ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٧)
(اللحوى رقم ١١٠ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٧)
(اللحوى رقم ٢٣ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨٧)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨١)
(اللحوى رقم ١١ لسنة ٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٨١)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٥)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٨٥)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٥ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٨٥)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٥)
(اللحوى رقم ٢ لسنة ٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٥)
```

٢٠٤ \_ وحيث أن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ـ الذي صدر الحكم سالف البيان في ظله ـ كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر في الجريدة الرسمية منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميم جهات القضاء ، ومؤدي ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ـ وهي بطبّيمتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجة مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميم العيوب وأوجه البطلان .

(الدعوى رقم ٢٩ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٢) (الدعوى رقم ١٦ لسنة ٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٧٧)

700 ـ من حيث ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي تمارسها المحكمة الطيا من خلال الفصل في الدعاوى الدستورية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تستهدف حماية الدستور وصونه وذلك عن طريق انهاء قوة نفاذ النص المخالف للدستور ، ولما كانت الدعوى الدستورية دعوى عينية توجه فيها الخصومة الى التشريع ذاته فان مقتضى ذلك ان الحكم الذي يصدر بعدم دستورية نص تشريعي يلفي قوة نفاذ هذا النص ويغدو معدما من الناحية القانونية ويسقط كتشريع من تشريعات الدولة . ولما كان هذا الأثر لا يقبل التجزئة بطبيعته فان حجية الحكم الصادر بعدم دستورية نص تشريعي لا يقتصر على أطراف النزاع في الدعوى التي قضى فيها فقط وانما ينصرف اثر هذا الحكم الى الكافة ويكون حجة عليهم .

(الدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٦)

#### المكم برفض الدموس الدمتورية ليس لم حربة عاس الكافة

٢٠٦ ـ ومن حيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي تمارسها المحكمة العليا من خلال الفصل في الدعاوي الدستورية طبقا للفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تستهدف حماية الدستور وصونه وذلك عن طريق إنهاء قوة نفاذ النص المخالف للدستور ، ولما كانت الدعوى الدستورية دعوى عينية توجه فيها الخصومة إلى التشريع ذاته فإن مقتضى ذلك ان الحكم . الذي يصدر بعدم دستورية نص تشريعي يلغي قوة نفاذ هذا النص ويغدو معدماً من التاحية القانونية ويسقط كتشريع من تشريعات الدولة . ولما كان هذا الأثر لا يقبل التجزئة بطبيعته فإن حجية الحكم الصادر بعدم دستورية نص تشريعي لا يقتصر على أطراف النزاع في الدعوى التي قضى فيها فقط وإنما ينصرف أثر هذا الحكم إلى الكافة ويكون حجة عليهم . والأمر يختلف بالنسبة الى حجية الحكم الذي يصدر من المحكمة العليا برفض الطعن لعدم دستورية نص تشريعي ، فهذا الحكم لا يمس التشريع الذي طعن بعدم دستورية ، فيظل هذا التشريع قائما بعد صدور الحكم ولا يحوز الحكم المذكور سوى حجية نسبية بين اطراف النزاع ، لذلك يجوز أن يرد الطعن بعدم الدستورية على هذا التشريع القائم مرة آخرى ، ولا وجه للقول بأن المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ إذ تنص على نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام مازمة لجميع جهات القضاء ، فإنها تعنى التزام جهات القضاء بالأحكام الصادرة بالفصل في دستورية القوانين كافة ، يستوى في ذلك الأحكام الصادرة بعدم دستورية نص

تشريعي والأحكام الصادرة برفض الطعن، وتكون لهذه الأحكام جميعها حجية على الكافة ، ذلك أن المادة ٣١ المشار اليها بنصها على التزام جميع جهات القضاء بالأحكام الصادرة من المحكمة العليا في الدعاوي الدستورية ، إنما تعنى بحكمها الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بعدم دستورية النصوص التشريعية فحسب ، إذ أن النص على إلتزام جميع جهات القضاء بهذه الأحكام مرده إلى الأثر الذي يترتب على صدورها ، ويتمثل في إنهاء قوة نفاذ النص التشريعي واكتساب الحكم حجية على الكافة نتيجة لإنهاء قوة نفاذ النص المقضى بعدم دستوريته . وأما الأحكام الصادرة برفض الطعن بعدم دستورية نص تشريعي فإنها لا تمس التشريم المطعون فيه ، ولا يكون لهذه الأحكام سوى حجية نسبية بين أطرافها على ما تقدم ، لذلك تنتفى الحكمة والعلة من إلنزام جميع جهات القضاء بها ، ومن ثم فلا يعدو نشر الأحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية برفض الطعن في نص تشريعي في الجريدة الرسمية أن يكون إعلاناً لـمنهج المحكمة في رقابة دستورية القوانين والتعريف بهذا القضاء والتبصير به كي يستهدي : عند إثارة الطعون بعدم الدستورية أمام جهات القضاء ، ولا يترتب عليه أن تكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء . يؤيد هذا النظر أنه من المسلم في دعوى إلغاء القرارات الإدارية ، وهي دعوى عينية تهدف إلى إلغاء القرارات الإداية وإعدام أثارها فهي مماثلة في طبيعتها للدعوى الدستورية ، أن الحجية على الكافة مقصورة على الأحكام التي تصدر في هذه الدعوى بالإلغاء وذلك نتيجة لإعدام القرار الادارى في دعوى هي في حقيقتها اختصام له في ذاته . اما الاحكام الصادرة برفض الطمن فليس لها سوى حجية نسبية بين أطراف النزاع ، وعلى هذا تنص صراحة المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث تقول : ٥ تسري في شأن جميم الأحكام الصادرة بالإلغاء القراعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ، على أن الأحكام الصادر بالإلغاء تكون حجة على الكافة ٤ .

ومن حيث إنه لما تقدم فإن قضاء هذه المحكمة برفض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ وعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقاون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ليس له حجية على الكافة ولا يحول دون الفصل في الدعوى القائمة المرفوعة من مدعيين لم يكن أيهما طرفا في الدعوى التي قضى فيها برفض الطعن بعدم دستورية التشريعيين انفى الذكر.

(الدَّموي رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٦)

## أحكام المحكبة الدستهرية غير قابلة الطعن فيما

٢٠٧ ـ وحيث أن طلب المدعى اعادة النظر في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٥ لسنة ٢ قصائية و مستورية و ليس في حقيقته الا طعنا على ذلك الحكم يطلب الغائه .
 ولما كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة

1949 بما نصت عليه من أن: « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن « قد جاءت ـ بعموم نصها واطلاقه ـ قاطعة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطمن فيها بأى طريق من طوق الطمن ـ عادية كانت أو غير عادية ـ ومن ثم فان الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقبولة .

( الدعوى رقم ٦٦ لسنة ٦ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٨٧ )

7.٨ وحيث أن الوقائع على ماييين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل في ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية أمام المحكمة العليا يطلب فيها الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ونصر الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة الأخيرة من المحافظة على المحافظة المحافظة المحافظة على المحافظة الم

وحيث أن هذه الأسباب لا تعدو في حقيقتها أن تكون طعنا في حكم المحكمة العليا السابق برفض الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق وعودا الى الخوض في موضوعها . ولما كانت احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى طريق من طرق الطعن طبقا لنص المادة ١٣٦٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، فان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق منازعات تنفيذ جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٨٠)

# أثر الحضم فس الدعوس الدستورية

# عدم جواز تطبيق النص البقضس بعدم دمتهيبته غس الباخس والداخم والبمتقبل

٢٠٩ .. تنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية . . ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة . . ويترتب على الحكم بعدم

دستورية نص فى قانون أو لاتحة علم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشره ، ومفاد هذا النص أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية . . وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه المخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى . . تكون لها حجية مطلقة ولا يفتصر أثرها على بالخصوم فى تلك الدعاوى التى صدوت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر ألى الكافة وجميع سلطات الدولة ، كما أن مؤدى علم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - لا يقتصر على المستقبل فحسب، وإنما ينسحب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى او بانقضاء مدة تقادم . ( الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

#### التزام جفأت القضأء بعدم المستهيبة فمعب

• ٢٦ - أن المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة • ١٩٧ - بنصها على ألتزام جميع جهات القضاء بالأحكام الصادرة من المحكمة العليا في الدعاوى الدستورية ، إنما تعنى بحكمها الأحكام الصادرة بعدم دستورية النصوص التشريعية فحسب ، إذ أن النص على التزام جميع جهات القضاء بهذه الأحكام مرده إلى الأثر الذي يترتب على صدورها ، ويتمثل في إنهاء قوة نفاذ النص التشريعي واكتساب الحكم حجية على الكافة نتيجة لانهاء قوة نفاذ النص المقضى بعدم دستورية . اما الاحكام الصادرة برفض الطعن بعدم دستورية نص تشريعي فانها لا تمس التشريع المطعون فيه. ولايكون لهذه الأحكام سوى حجية نسبية بين أطرافها، لذلك تتنفى الحكمة والعلة من التزام جميع جهات القضاء بها.

( الدموى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ /١٢ / ١٩٧٦ )

# اعتبار النصومة منتهية إذا أصبحت غير ذات موضوء

٢١١ ـ لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يشترط لقبول الطمن بعدم الدستورية ان يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها والتى يؤثر الحكم فيه ا ، وكان ما استهدفه المدعى من الطعن بعدم دستورية المدت ١١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن مجلس الشعب معدله بالقرار بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الشعب معدله بالقرار بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ بشأن مجلس الشعب معدله بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ مو نفى الركن الشرعى فى الجريمة المنسوبة اليه توصلا الى براءته منها ومو ما قضت به المحكمة الجنائية بحكم نهائى ، فإن مصلحة المدعى فى دعواه الراهنة تكون قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد اصبحت غير ذات موضوع ، الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية .

(الدعوى رقم ٣١ لسنة ١ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

٣١٧ ـ وحيث أن الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ـ كانت تنص على انه و ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار امام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة وفقا للقواعد التي يضعها المجلس ه ثم عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ المعمول، به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية و ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في للجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم س العيب. وتقضى المادة ٣٨ من قانون حماية القيم من العيب المشار اليه و ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التي يختار من بينها اعضاء المحكمة. ويتم احتيار الاسماء التي تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحس السمعة بشرط الاثقل اعمارهم عن اربعين عاما والا يكونوا من بين اعضاء السلطة التشريعية ، . لما كان ذلك ، وكانت الققرة ١٣ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٨ والتي اشركت اعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الادارية العليا المعلمون بعدم محبلس الشعب عن تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى اعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب ، وكان هذا التعديل قد أحدث اثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره - في هذا الخصوص - من القوانين المنظمة لاجراءات التقاضي التي تسرى بأثر فورى على مالم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من اجراءات قبل تاريخ العمل بها اعمالا لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغي موضوع الطمن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعي في السير في دعواء الراهنة قد ذالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد اصبحت غير ذات موضوع الامر الذي يتعين معه الحكم باعبارها منتهية .

(الدعوى رقم ٨ لسنة ٢ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٨١)

۲۱۳ ـ ومن حيث إن مصلحة الطاعن في الدعوى الدستورية إنما ترتبط بمصلحته في دعوى الموضوع التي اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها ، والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيه!

ومن حيث ان طلبات الطاعن في دعوى الموضوع رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٧٠ كلى الزقازيق تتحدد في ما يخصه من الأراضى الزراعية (بعد استبعاد ما يخص الخاضعين بالتبعية منها ، والعمارات الثلاثة ومحطة البنزين التي كانوا يملكونها عند فرض الحراسة وهي الأراضى التي باعتها الحراسة العامة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي التي قامت بتوزيعها على صغار الزراع اعتبارا من ١ / ١١ / ١٩٦٣ وقبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤.

ومن حيث إن القانون الخاص بتسوية أوضاع الخاضعين للحراسة الصادر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، قد طبق على حالة الطاعن بناء على طلب ورثته فصدر قرار رئيس جهاز تصفية الحراسات رقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ بالتخلى والافراج عن اموال وممتلكات الطاعن وعائلته ، وقد تناولت المحادة الأولى منه بيان عناصر الفئة المالية للطاعن ومنها الاراضى الزراعية موضوع الدغوى المدنية رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٧٠ ونصت المادة الثانية منه على ان يتم التخلى لورثة السيد المرحوم محمد فتحى المسلمى وعائلته عن عناصر فمتهم المالية أصولا وخصوما محققة وغير محققة المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار وترد اليه من الاصول عينا أو نقداً إذا كانت قد بيعت . . ه

ومن حيث إنه يبين مما تقدم ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر هو الذي طبق على الطاعنين بصفاتهم بناء على طلبهم وصدر قرار رئيس جهاز تصفية الحراسات بالافراج والتخلى عن اموالهم بالاستناد الى القانون المذكور الذى يسرى على وضعهم دون القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته والذى الغى تشريعيا كما سلف النيان .

ومن حيث إن ما طرأ من تطور على ظروف الدعوى والتشريعات التي صدرت بعد رفعها والاجراءات التي اتخذت بشأن موضوعها بعد رفعها يترتب عليها انهاء الخصومة . ( الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ٧ / ١٩٧٧ )

٢١٤ - ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الفانون رقم ٥٤ لسنة 19٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية وخاصة ماتضمنته المادة السابعة منه التي تقضى بعدم جواز الطعن فيما تصدره اللجان الزراعية من قرارات امام القضاء . ومن حيث إن المادة السابعة من القانون المذكور والتي وجه اليها المدعى طعنا خاصا

ومن حيث إن المادة السابعة من القانون المذكور والتى وجه اليها المدعى طعنا خاصا تنص على ما يأتى :

ه استثناء من أحكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالغاء أو
 وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنافية
 المنصوص عليها فى هذا القانون أو التعويض عنها .

ويمتنع على المحاكم النظر فى المنازعات التى تدخل فى اختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ وتحال إليها فورا جميع القضايا المنظورة حاليا امام محكمة الدرجة الأولى والتى تدخل فى هذا الاختصاص مادام باب المرافعة لم يقفل فيها ء .

ومن حيث إن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين قد صدر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتى:

و تلفى كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص القوانين الآتى بيانها:
 أولا: قوانين الإصلاح الزراعى:

العادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية .

ومن حيث إنه بإلغاء النص المطعون فيه الذي كان يحظر الطعن في قرارات لجان الفصل في المنازعات الزراعية بالالغاء أو وقف التنفيذ او طلب التعويض عنها يسقط المانع الذي كان يحول دون الطعن فيها وينفسح السبيل لكل ذي مصلحة للطعن في هذه القرارات امام القضاء ويتحقق بذلك هدف المدعى من الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من القانون المتقدم ذكره ويترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية . (الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥)

919 ـ ومن حيث إن المدعية إنما تستهدف من الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر اتخاذه اساسا للطعن بعدم دستورية المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليها ، وذلك فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء استناداً الى ان هذا تمديل قد تم بقرار من رئيس الجمهورية دون تفويض من الهيئة التشريعية أو بتفويض غير مستوف شرائطه الدستورية فهو مخالف لاحكام المادة ١٩٦٣ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر النص المطمون بعدم دستوريته في ظله وكذلك المادة ١٦٦ من الدستور الدائم اذ يوجب كلا النصين ان يكون ترتيب جهات القضاء بقانون ومن ثم فلا يصع اجراؤه بأداة أدنى .

ـ ومن حيث إن ماتستهدفه الشركة من وراء الطمن بعدم دستورية المادة السابعة المشار اليها قد تحقق بعد رفع هذه الدعوى بصدور حكم المحكمة العليا في ٣ من يوليو سنة ١٩٧١ في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية بعدم دستورية المادة ٦٠ من الاتحة نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٧١ فأصبح ملزماً لجميع جهات القضاء من هذا التاريخ اعمالا للمادة ٢١ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فلم يعد للمدعية مصلحة في الدعوى بعد صدور هذا الحكم ونشره ويتعين لذلك الحكم باعتبار الخصومة منتههة .

# مناط الحكم بمصادرة الكفالة

 ٣١٦ ـ اذا لم يقض برفض الدعوى ولا بعدم قبولها فلا محل لمصادرة الكفالة وذلك تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم
 ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٢ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢ ) .

# تأصيل مبادىء الدستور

الدولة المقومات الإساسية المجتمع

المقومات الاجتماعية والخاقية المقومات الاقتصادية

العيات والحقوق والواجبات العامة سيادة القانون نظام الحكم

رنيس الحولة الملطة التشريعية ـ مجلس الشعب الملطة التنفيذية

> رنيس الجحورية الحكومة الإدارة البطية البجائس القومية البتخصصة

اسلطة القضائية المحكمة الدستورية العايا المدعم العام الاشتراكس القوات المسلحة ومجاس الدفاع الوطنس الشرطة

أحكام عامة وانتقالية

# الباب الأول الدولة

#### (مادة (۱))

جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

#### البحكية

٣١٧ - حيث أنه بموجب التعديل المؤرخ ٣٢ مايو سنة ١٩٨٠ للمادة المخامسة للاستور - يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذي اقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى .. وبما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التي أرساها، وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما أقصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهي جوهر الديمقراطية - أو بكفالة المحقوق والحريات العامة - وهي هدفها - أو بالاشتراك في ممارسة السلطة - وهي وسيلتها - كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم اصلا على الحرية ، وإنها تنطلب - لضمان إنفاذ محتواها - تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا

(الدعوى رقم ٥٦ لسنة ق جلسة ٢١/٦/١٩٨٦).

۲۱۸ ـ يبين من نص المواد الاولى والرابعة و ۲۹ و ۳۳ ان الدستور قد أفسح للملكية الخاصة ، وصها رأس المال الخاص المستثمر في التجارة . مجالاً لممارسة نشاطها هي خدمة الاقتصاد القومي دون انحراف او استغلال وفوض المشرع العادي في تنظيم تأدية وظيفتها الاجتماعية على نحو لا يتمارض مع النظام الاشتراكي .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلــة ١ / ٧ / ١٩٧٢ ) .

#### (مادة (٦))

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

#### المحكمة

719 - وحيث انه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور .. بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ - ان المشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة ـ وهى بصدد وضع التشريعات ـ بالالتجاه الى مبدى الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت البه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي اقره المجلس بجلسة ١٩ يوليو سنة ١٩٧٩ واكدته اللجنة التى اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بانها و تلزم المشرع بالالتجاء الى غيرها ، فاذا الحريمة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها من الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، فان وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتي لا تخلف الاصول والمباديء العامة للشريعة .

ولما كان مفاد ما تقدم ، ان سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ - اصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج - في الوقت ذاته عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعة . فهي التي يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذي تباشر من خلالها المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات .

(الدعوى رقم ۷۰ لسنة ۲ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧). (الدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧). (الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥). (الدعوى رقم ۲۰ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥).

γγ - لما كان الزام المشرع واتخاذ مبادى، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع لا ينصرف موى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى اى منها على ما يتمارض مع مبادى، الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة المستورية ، اما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، اى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ، ومن ثم ، فان هذه التشريعات تكون بمناى

عن اعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما اوردته اللجنة المامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من انه و كان دستور سنة ١٩٧١ اول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على ان الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعني ضرورة اعادة النظر اي تشريع في المستقبل يخالف احكام الشريعة الإسلامية ، كما يعني ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع احكام الشريعة الإسلامية واستطرد تقرير اللجنة الى ان و الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى اكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل التي م تكن مألوفة ، او معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المماصر وما يقتضيه الرجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فان تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي ان يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة واحكام المجتهدين من الائمة .

(الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧). (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥).

٧٢٩ ـ وحيث ان ما ذهب اليه المدعى من ان مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مبادىء الشريعة الاسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادئ، ، فإن هذا القول مردود بما سبق إن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو انه قيد استحدثه الدستور على سلطة المشرع في شأن المصادر التي يستقى منها احكامه التشريعية وانه لا يمكن اعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاحقة على فرضه دون التشريعات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من ان المنوط به اعمال القيد المشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجه التحديد او قصد ان يجرى اهمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى افراغها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما اهوزه النص على ذلك صراحة ، هذا فضلا عن ان مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادىء من التشريعات السابقة المنظمة لمختلف النواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل ان الامر لابد وان يقترن بضرورة تقصى المحاكم المباشر لعبادىء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادىء من التشريعات السابقة المنظمة لمختلف النواحى المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل ان الامر لابد وان يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار.

(الدُّعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ قى جلسة ٤/٤/١٩٨٧). (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قى جلسة ٤/٥/١٩٨٧).

۲۲۷ - وحيث ان اعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - وان كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بغلك القيد ، الا ان قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعد الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادى الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من اية مخالفة للمبادى عمالفة الذكر ، تحقيقا للاساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادى وعدم الخروج عليها التشريعات الدروة الناسة المنادى وعدم الخروج عليها التشريعات الدروقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادى، وعدم الخروج عليها .

(الدَّعُوى رقم ٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧).

(الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٥).

(الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ٤/٥/١٩٨٥).

# ( ملحة ( ۵ ) )

يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور وينظم القانون الاحزاب السياسية .

#### المحكمة

٩٧٩ حيث أن تعديل المادة الخاصة من الدستور \_ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ـ تحقق به تغيير جذرى في احدى ركائز النظام السياسى في الدولة \_ على ما كانت تنص عليه قبل تعديلها \_ وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعمية المنظام الديمقراطي الذي اقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من أن و جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى

الشعب العاملة ع . . ويما ردده في كثير من مواده من احكام ومبادي، تحدد مفهوم الديمقراطية التي أرساها ، وتشكل معالم الممجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية . وهي جوهر الديمقراطية ـ او بكفالة الحقوق والحريات العامة ـ وهي هدفها ـ او بالاشتراك في ممارسة السلطة ـ وهي وسيلتها \_ كما جاء هذا التعديل انطلاقا من حقيقة ان المديمقراطية تقوم اصلا على الحرية ، وانها تتطلب ـ لضمان انفاذ محتواها ـ تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

(الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦ ) .

775 ـ لما كان الدستور اذ نص في مادته الخاصة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالنزام الاحزاب جميمها ـ سواء عند تكوينها او في مجال معارستها لعملها ـ بالمقومات والمبادى، الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ، وهو ما لا يعنى اكثر من نقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل الدستور ـ بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على اساسه النظام السياسي في المدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها ، بما يستنبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك انه من خلال ممارسة هذا الحق وبه اساسا ، يشكل البيان الطبيعي للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السيامية ، وبالتألي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله المستور .

العربين لله يستل المستد على المراه ( المراه ) - ( المراه ) -

770 - وإن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق إنها سلطة تقليرية ، وإن الرقابة على دستورية التشريعات ، لا تمتد إلى ملاسة اصدارها ، الا إن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها المستور ، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء إلى الاحزاب السياسية ، وباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغي الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها .

(الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ١٩٨٦).

# ألبأب الأثنى المقومات الأساسية المجتمع المصل المل ، المقومات الإنباسية بالمقية

( v ale )

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي

### البحكبة

777 - شرع المشرع وسيلة الحبس لحمل المحكوم عليه بالنفقة وما في حكمها على الوفاء بها متى كان قادرا على ذلك وامتنع عتنا ومطلا بغير حق ، وهى ديون معتازة ذات طابع حيوى مقلمة على غيرها بل هى قوام الحياة في كل اسرة يقوم بها اودها غذاء وكساء وسكنا ومن ثم يكون التخلف عن ادائها ضارا ابلغ الضرر بالاسرة موهنا روابط التضامن والمودة بين اعضائها ويكون اكراه المسئول عن النفقة وما في حكمها على الوفاء بها بوسيلة الحبس وضعا للامور في نصابها الصحيح يرد للمحكوم عليه المتعنت عن ظلمه وعته فيحل الوقام والوفاق بين اعضاء الاسرة محل الشقاق والبغضاء . وعلى مقتضى ذلك يكون هدف النص المطمون فيه عكس ما ينعاه عليه المدعى دعم للتضامن ذلك يكون هدف النص والتقاليد الرشيدة وارساء الاواصر بين اعضاء الاسرة على دعائم وطيدة من المودة والرحمة .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤ ) .

# ( مادة ۸ )

تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

# المكنة

- ٣٣٧ ـ لما كانت الدولة مسئولة عن كفالة التعليم الذى يخضع لاشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم بان تتيحها للراغبين في الالتحاق بالتعليم المالي مقيلة بامكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في اساسها

الى طبيعة هذا التعليم واهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلال التكافؤ في الفرص والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث أذا استقر لاى منهم الحق في الالتحاق باحدى الكلبات او المعاهد العليا وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

(الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٨٥ ) .

۲۲۸ - من حيث ان النص في احد القوانين على حق الطمن في طائفة من الاحكام التي تصدرها احدى جهات القضاء لا يستوجب دستوريا او أخذا بمبدأ المساواة او تكافؤ الفرص اتاحة ذات الحق بالنسبة الى أحكام اخرى تصدرها تلك الجهة القضائية ، ذلك ان تنظيم القضاء وتنظيم الطمون في الاحكام ، وجعل التقاضى على درجة واحدة في بعض المنازعات ، وعلى درجتين في منازعات اخرى ، امر يدخل في تقدير الشارع مراعاة لظروف المنازعات التي تختلف كثيرا عن بعضها البعض وتحقيقا للصالح العام دون تعقيب عليه من هذه المحكمة .

(الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨).

### ( مادة 1 )

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داعمل المجتمع المصرى .

#### المكنة

۲۲۹ ـ هذا النص الدستورى انما يتعلق بالمقومات الاساسية للمجتمع ، فهو يتضمن توجيه الاسرة الى الاعتصام بالدين والتزام أوامره وتواهيه . ( الدعوى رقم ۱۰ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧٦ ) احالة لعبداً المحكمة فى العادة (٧) سالف البيان ( الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٤ )

### ( مادة ۱۳ )

العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع . ولا يحوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادى .

#### البعكبة

۲۳۰ ـ تعنى هذه المادة توجيه الدولة الى استغلال امكاناتها لانشاء مشروعات تكفل
 تهيئة الظروف لتوفير فرص العمل للمواطنين فى ظل المساواة وتكافؤ الفرص.

مذا الحق لا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام بتحديد الشروط اللازمة لممارسة كل عمل حسب طبيعته مما يكفل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يقتضيه اعمال مبدأ المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص في مجال العمل وبين العاملين.

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق جلسة ١ /٣ / ١٩٧٥).

# ( عادة ١١٨ )

التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

### المحكمة

γγ۱ – ان كفالة الدستور لحق التمليم انما جاء انطلاقا من حقيقة ان التمليم بعد من اهم وظائف الدولة واكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التى تنمى فى النشىء القيم المخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة افضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطئه ، ويتمكن فى كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة وألوانها المختلفة ، والحق فى التعليم – الذى أرسى الدستور أصله – فحواء ان يكون لكل مواطن الحق فى ان يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وان يختار نوع التعليم الذى يراه اكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التى يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته والانتقاص منه ، وعلى الا تخل القيود التى يفرضها المشرع فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نصى عليه فى المادتين ٨ و ٤٠ منه .

وحيث ان التعليم العالى بجميع كلياته ومعاهده يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والغنيين والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسئولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتمين ان يرتبط في اهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ۱۸ من الدستور المشار اليها (الدعوى رقم ۱۰٦ لسنة ٦ ق جلسة ۲۹ / ٦ / ١٩٨٥ ) .

# الغصل الثانى : المقومات الاقتصادية ( مادة ٢٣ )

ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .

### المحكبة

۷۳۷ مالمفهوم الواضح لهذا النص انه يتضمن دعوة للعمل على تنظيم الاقتصاد القومى ، وفقا لخطة تنمية شاملة ، وعلى نحو يكفل تحقيق الاهداف التى اوردها النص ، تحقيقا للمجتمع الاشتراكى ، بنظامه القائم على الكافة في الانتاج والعدالة في التوزيع ، ومن هذه الاهداف ربط الاجر بالانتاج اثارة لحوافز العاملين وتشجيعهم على زيادة الانتاج ، فيزداد بذلك الدخل القومي وتتحقق الكفاية .

(الدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٧٦).

# ( عادة ٢٩ )

تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة انواع : الملكية العامة . والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

### المحكمة

٧٣٣ ـ يبين من نصوص المواد ١ و ٢٩ و ٣٧ ان الدستور قد افسح للملكية الحاصة ـ ومنها رأس المال الخاص المستثمر في التجارة ـ مجالا لممارسة نشاطها في خدمة الاقتصاد القومي دون انحراف او استغلال وفوض المشرع العادى في تنظيم تأدية وظيفتها الاجتماعية على نحو لا يتعارض مع النظام الاشتراكي . (الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٧٢ ) .

# ( مادة ۳۰ )

الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية .

### المحكبة

٧٣٤ - أن المشرع في المادة ٣٠ من الدستور قد خصى القطاع العام بالدور الاعظم في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلاد فالقي عليه عبه المسئولية الرئيسية عنها وجعل له قيادة التقدم في جميع المجالات كما قضى بأن يكون تأكيد الملكية العامة بالدعم المستمر للقطاع العام ومن ثم يمتنع اعمال مبدأ تكافؤ الفرص بين القطاع العام والقطاع الخاص ولا تثريب على الشارع أذا عهد ألى القطاع العام دون القطاع الخاص الاشراف على مرفق من المرافق العامة مثل مرفق النقل البحرى لتنظيمه تنظيما يكفل النهوض به دعما للاقتصاد القومي وضمانا لحقوق العاملين فيه .

( الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥ ) .

# (ملحة ٢٢)

الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال، ولا يجوز ان تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب.

#### ألبدكية

970 ـ لم يقصد الشارع الدستورى ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٧ منه مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة دورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراء محققا للصالح العام

(الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦).

(الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦).

۲۴۳ ـ احالة لعبدا المحكمة فى المادة ٢٩ سالفة البيان .
( الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلسة ١/٧/١٩٧٢) .

# ( عادة ٣٤ )

الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبيئة في القانون وبحكم قضائى ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وحق الارث فيها مكفول .

#### البحكبة

٬۳۴۷ ـ حيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دسنور سنة ۱۹۲۳ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سببل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا ان تلك الدساتير لم تشأ ان تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سبيل تحقيق الصالح العام ، فاجازت نزعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ من التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض كما لم يقصد المشرع الدستورى ان يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام ، فنص الدستور القائم في المادة ٣٦ منه على ان و الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال ، ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خُلَّمة المجتمع وان للمشرع الحق في تنظيمها على الوجه الذي يراه محققا للصالح العام.

(الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٦). (الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٥). (الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٣).

۲۲۸ ـ اقرت قواعد حماية الملكية الخاصة الدساتير التي تعاقبت منذ دستور سنة 19۲۱ ، وآخرها المادة ۳۶ من دستور ۱۹۷۱ القائم والتي جرى نصها بأن و الملكية الخاصة مصونة . ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، ومؤدى هذا النص أن الدستور قد شرط لنزع الملك الخاص جبرا عن صاحبه شرطين اساسين :

اولهما: الا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، وثانيهما: ان يكون ذلك لقاء تمويض ، ثم جاءت عبارة و وفقا للقانون و لتنسحب على ما سبقها من عبارات ولتدل على ان الدستور قد ناط بالسلطة التشريعية تنظيم اجراءات تقرير المنفعة العامة ونزع الملكية وتقرير أسس التعويض وضماناته ، ولم يقيد الدستور السلطة التشريعية في هذا النص الا بالشرطين المتقدم ذكرهما .

ومن حيث انه عن شرط المنفعة العامة فان هذه العبارة لا تعنى بالضرورة تخصيص المقار المنزوعة ملكيته لخدمة مرفق عام أو مشروع عام بحيث يفيد منه جميع المواطنين بطريق مباشر او غير مباشر ، وانما يكفى لتحقق المنفعة العامة أن يكون نزع الملكية قد تم لضرورة عامة او لصالح عام يعلو على الصوالح الخاصة للافراد ، يؤيد هذا النظر نص

المادة ٣٢ من الدستور التي جعلت للملكية وظيفة اجتماعية وقضت بان يكون استخدامها بما لا يتمارض مع الخير العام للشعب ، أما بالنسبة لشرط التعويض فلكي يكون ه مقابلا ٤ للملك المنزوع فانه يتعين ان يكون عادلا وأن يكون تقديره والتظلم منه محاطا مضمانات قضائية .

(الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق جلسة ٢/١ /١٩٧٥).

# ( مادة ٣٥ )

لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض.

### البحكية

٣٣٩ ـ وحيث ان التأميم يقوم على نقل ملكية مشروعات خاصة من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية الجماعية أي ملكية الشعب ـ تحقيقا لضرورات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ـ بقصد ابعادها عن الادارة الفردية واستغلالها لحساب المصلحة المليا للجماعة وذلك مقابل تعويض يؤدى لاصحابها . وليس بالضرورة أن ينصب التأميم على المشروعات الاقتصادية فحسب أذ قد يمتد إلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام متى رأى المشرع في قانون التأميم أن الصالح العام يقتضى ابعادها عن الادارة الخاصة وتأميمها وفاء لهذه الضرورات .

(الدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ ق جلسة ٥/٢/١٩٨٣).

(الدعوى رقم ١٨ لسنة ١ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٨٣).

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٤ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٥ ) .

# (علعة ٢٦)

المصادرة العامة للاموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

# البحكية

٢٤٠ - امعانا في حماية الملكية الخاصة وصونها من الاعتداء عليها بغير حق حظر
 الدستور القائم المصادرة العامة حظرا مطلقا . كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم
 قضائى .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٣ ) .

٢٤١ ـ حيث أن المشرع الدستوري أوسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ،

وحدد الاداة التى تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر الا بحكم قضائى ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتتغى بها مظنة المسف او الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة الفضائية هى السلطة الاصيلة التى ناط بها المستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالامر بالمصادرة .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اليه اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائى قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستورى سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة و عقوبة ، التى كانت تسبق عبارة و المصادرة الخاصة ، فى المادة ٥٧ من دستور ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة المخاصة فى كافة صورها .

(الدعوى رقم ۲۳ لسنة ۳ ق جلسة ۱۰ / ه / ۱۹۸۲).

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٨ ) .

# ( ماحة ٣٧ )

يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

# ألبكبة

٢٤٢٠-١ قرت هذه المادة مبدأ تحديد الملكية الزراعية باعتباره وسيلة القضاء على الاقطاع ودعامة للنظام الاشتراكي الذي اقرته الدساتير المتعاقبة أساسا اقتصاديا للدولة ( المادة الرابعة من الدستور القائم ) وفوضت الشارع العادي في تعيين الحد الاقصى لهذه الملكية دون قيد ولا شرط.

(الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق جلسة ٥/٤/١٩٧٦).

۲٤٣٠ "> ۲٤٣٠ مدرت قوانين الاصلاح الزراعى المتماقبة التى قيدت الملكية الزراعية بحد اقصى لا تجاوزه وقضت بتوزيع مايزيد على هذا الحد من الاراضى الزراعية على العاملين فى الزراعة تحقيقا لاهداف المشرع من توسيع قاعدة السلكية الزراعية وتطبيقا للنظام الاشتراكى الذى يقر الملكية الفردية فى مجال الزراعة فى حدود لا تسمع بالاقطاع.

( الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧١ )

### ( ماحة ٣٨ )

يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

### المكنة

۲۲۶ - الضريبة هى فريضة مائية يلتزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه فى التكاليف والاعباء والخدمات العامة، وقد نظم الدستور احكامها العامة واهدافها وحدد السلطة التى تملك تقريرها بما نص عليه فى المواد ٣٨ و ٦١ و ١١٩ منه. (الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨١)

# الباب الثاث الميات والدقوق والواجبات العامة

#### ( E- inla )

المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

#### المحكمة

٧٤٥ \_ مبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام القانون .

(الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٢)

٣٤٦ ـ ومن حيث أن المساواة التي يكفلها الدستور في المادة ٤٠ منه حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هي المساواة بين من تتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية فهي ليست مساواة حسابية بين المواطنين . ذلك ان المشرع بملك بسلطته التقديرة لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى فيها الافراد امام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب اعمال الساواة بينهم لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها المشرع لهم وليس في ذلك اخلال بشرطي العموم والتجريد في القاعدة القانونية ، متى انتفى تخصيصها بشخص معين أو بواقعة محددة بالذات .

(الدعوى رقم ۹ لسنة ۷ ق جلسة ۱ / ۱۹۷۸) (الدعوى رقم ۱۰ لسنة ۷ ق جلسة ۲ / ۲ /۱۹۷۷) (الدعوى رقم ۲ لسنة ۲ ق جلسة ۷ / ۲ /۱۹۷۲)

٧٤٧ - استقرت هذه المحكمة على أن المساواة التي يوجبها اعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطى العموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق فهي ليست مساواة حسابية ذلك لان الشارع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب اعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ، وإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط في البعض دون البعض الاخر انتقى مناط التسوية بينهم وكان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا

الحقوق التى كفلها الشارع لهم ، والنجاء الشارع الى هذا الاسلوب فى تحديد شروط موضوعية يقتضيها الصالح العام للتمتع بالحقوق لا تخل بشرطى العموم والتجريد فى القاعدة القانونية لانه انما خاطب الكافة من خلال هذه الشروط .

(الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧٥) (الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق جلسة ٣ / ١١ / ١٩٧٣)

### ( ماحة ٤١ )

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته باي قيد أو منعه من التنقل الا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون . ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي .

### المحكية

75٨ - وحيث أن الدستور قد حرص - في سبيل حماية الحريات العامة - على كفالة المحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فاكدت المادة ٤١ من الدستور على ان و الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ٤ كما نصت اللدة ٤٤ من الدستور على أن و المساكن حرمة ٤ ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٤٥ منه بأن و لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ٤ غير أن الدستور لم يكف في تقرير هذه الحصاية الدستورية بايراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تقمل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دور منية المحريات ، ولكن أتي دستور سنة ١٩٧١ ، ١٩٤١ ما المالة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن أتي دستور سنة ١٩٧١ وحرمات ورفعها الى دون قيود في تنظيم هذه الحريات الكواد من ٤١ الى ٤٥ من حريات وحرمات ورفعها الى مربة القواعد المستورية - ضمنها المواد من ٤١ الى ٥٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٤)

729 ـ هذا النصر لا يعنى أن الحرية الشخصية حق مطلق لا ترد عليه القيود ، ذلك أن الانسان لم يعرف هذه الحرية المطلقة الا عندما كان يعيش فردا فى العصور الاولى فلما اقتضت ضرورات الحياة أن ينتظم فى سلك الجماعة أصبح كاثنا اجتماعيا لا يستطيع الميش فردا وقد اقتضاه ذلك أن يلتزم في تصرفاته وافعاله واقواله الاصول والقواعد التي تتواضع عليها الجماعة ومن شأن هذه القواعد وتلك الأصول أن تحد من حريته فتحول تتواضع عليها الجماعة ومن شأن هذه القواعد وتلك الأصول أن تحد من حريته فتحول دون اعتدائه على غيره من أعضاه المجتمع حتى يستطيع التمتع بمثل ما يتمتع به والقانون هو الوسيلة الوحيدة لوضع هذه الحدود وقد قامت تشريعات العقاب على هذا الاساس لانها انما تؤثم صورا من العدوان على الغير حفظا لامن الجماعة ونظام المجتمع ولو ان المحرية اطلقت دون قيد لسادت الفوضى واختل الامن والنظام وارتد المجتمع الى عهود المنابة ، يؤيد هذا النظر أن المشرع الدستورى اذ يقرر الضمانات التي تجب مراعاتها عند والحبس وضرورة استصدار أوامر القبض والحبس وغيرهما من الاجراءات المقيدة للحرية من القاض المختص أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون فأنه يقر تقييد حرية الافراد اذا اقتضت مصلحة المجتمع فرض هذه القيود والحدود أحاطها بسياج من القداسة في صدر النص ليست حرية مطلقة تمتنع عن القيود والحدود . الدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٧)

# ( ماحة ٤٤ )

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون .

#### البكبة

• ٢٥٠ - حيث أن المشرع الدستورى - توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص او المسك كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادي ان يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها على ما جرى به نص الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من الدستور ثم ما نصت عليه العادة ٤٤ منه - وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث انه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ و ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستوري قد فرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التغتيش في الحالين بامر قضائي ممن له سلطة التحقيق او من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المختص او النيابة العامة بالتغنيش ، في حين ان المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق او من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه ام اذن لمأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه او يقيده مما مؤداه ان هذا النص الدستورى يستلزم في جميع احوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحربة الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته لذلك حرص الدستور ـ في الظروف التي صدر فيها ـ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله او بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون ان يستثني من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز ـ وفقا للمادة ٤١ من الدستور ـ سوى القبض على الشخص وتغتيشه أينما وجد. يؤكد ذلك ان مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير ان هذا الاستثناء قد اسقط في المشروع النهائي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيّانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة \_ على ما سبق ذكره \_ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين اوردهما \_ اى صدور أمر قضائى وان يكون الامر مسببا \_ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياما على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائى في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد المبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع المبارة لا تعنى تفويض المشرع العادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للهاتين الشمانتين المتين اشترطهما الدستور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى ، وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة و وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وببان كيفية صدوره الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٤)

# ( عادة ٤٦ )

تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

### المحكية

٢٥١ - ومن حيث انه ببين من استقصاء النصوص الخاصة بحرية العقيدة في الدساتير المصرية المتعاقبة انها بدأت في أصلها بالمادنين الثانية والثالثة عشرة من دستور سنة ١٩٢٣ وكانت اولاهما تنص على و ان حرية العقيدة مطلقة وكانت الثانية تنص على ان وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على ان لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الاداب ، وتفيد الاعمال التحضيرية لهذا الدستور ان النصين المذكورين كانا في الاصل نصا واحدا اقترحته لجنة وضع المبادىء العامة للدمنتور مستهدية بمشروع للدستور أعنه وقتئذ لورد كيرزون وزير خارجية انجلترا التي كانت تحتل مصر وكان يجرّي على النحو الاتي : ١ حرية الاعتقاد الديني مطلقة فلجميع سكان مصر الحق في ان يقوموا بحرية تامة علانية او في غيره علانية بشعائر أية ملَّة او دين او عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام او الأداب العامة ، وقد آثار هذا النص معارضة شديدة من جانب أعضاء لجنة الدستور لانه من العموم والاطلاق بحيث يتناول شعائر الاديان كافة في حين ان الاديان التي تجب حماية شعائرها هي الاديان المعترف بها وهي الاديان السماوية الثلاثة الاسلام والمسيجية واليهودية \_ واستقر الرأى على ان يكون النص مقصورا على شعائر هذه الاديان فحسب فلا يسمح باستحداث اي دين ، وصيغ النص مجزأ في المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة اللذين تقدم ذكرهما وتضمنت الآولي النص على حرية العقيدة وتضمنت الثانية النص على حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد و . . و . . وظل هذان النصان قائمين حتى الغي دستور سنة ١٩٢٣ وحل محله دستور سنة ١٩٥٦ وهو اول دستور للثورة فأدمج النصين المذكورين في نص واحد تضمنته المادة ٤٣ وكان يجرى على النحو الأتَّى وحرية الاعتقاد مطلقة وتحمى المدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية على الا يخل ذلك بالنظام العام او ينافي الأداب ، ثم تردد هذا النص في دستور سنة ١٩٥٨ ثم دستور سنة ١٩٦٤ ( في المادة ٣٤ ) واستقر اخيرا في المادة ٤٦ من الدستور القائم ونصها وتكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم ان المشرع قد التزم في جميع الدساتير المصرية مبدأ حرية المقيدة وحرية اقلمة الشمائر الدينية باعتبارهما من الاصول الدستورية الثابتة المستفرة في كل بلد متحضر في الكل انسان ان يؤمن بما يشاء من الاديان والمقائد التي يطمئن اليها ضميره وتسكن اليها نفسه ولا سبيل لاى سلطة عليه فيما يدين به في قرارة نفسه واهماق وجدانه ، اما حرية اقامة الشمائر الدينية وممارستها فهي مقيدة بقيد أفصحت عنه الدساتير السابقة وأغفله الدستور القائم وهو «قيد عدم الاخلال بالنظام العام وعدم منافاة الأداب » ولا ريب ان اغفاله لا يعنى اسقاطه عمدا واباحة اقامة الشمائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام او منافية للآداب . ذلك ان المشرع رأى ان هذا القيد غنى عن الاثبات والنص عليه صراحة باعتباره امرابدهيا وأصلا دستوريا يتعين اعماله ولو اغفل النص عليه \_ اما الاديان التي يحمى هذا النص حرية القيام بشمائرها فقد استبان من الاعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٧٣ عن المادتين ١٧ و ١٣ منه وهما الاصل الدستورى لجميع النصوص التي رددتها الدساتير المصرية المتماقية ان الاديان التي تحمى هذه النصوص ومنها نص المادة ٢٦ من الدستور الحالى حرية القيام بشمائرها انما هي الاديان الممترف بها وهي الاديان السماوية الثلاثة .

# (ملحة ٥٦)

انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودهم السلوك الاشتراكي بين احضائها وحماية أموالها وهي ملزمة بمساءلة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضائها .

#### البعكبة

٣٥٧ ـ مؤدى هذا النص الذى أورده الدستور فى باب د الحريات والحقوق والواجبات العامة ء ان المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقررا فى الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ و المادة ٤١ من دستور سنة النقابية فأوجب ان يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى وذلك بمعيقا للنظام الديمقراطى الذى اعتنقه الدستور واقام عليه البنيان الاساسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من ان د جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ۽ وما ردده فى كثير من مواده من احكام ومبادىء تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ـ وهى جوهر الديمقراطية ، او بكفالة الحريات والحقوق العامة ـ وهى الديمة المائية ، وو بالمشاركة فى معارسة السلطة ـ وهى وسيلتها ، واذا كانت حرية المرأي

والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التى تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذي خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على ان وحرية الرأى مكفولة ولكل انسان التمبير عن رأيه ونشره بالقول او بالكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التمبير في حدود القانون . . » ( المادة ٤٧ ) وان و انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . » ( المادة ٥٦ ) ، وان و للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » ( المادة ٢٢ ) . كما عنى الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم انفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القرمي في الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القرمي في مجلس الشعبية حسبما جرت به مصوص المواد ٨٧ ، و١٦٧ و١٩٠٦ من الدستور .

وحيث أنه على ملتفنى ما تقدم ، فأن المشرع الدستورى أذ نص فى المادة ٥٦ من المستور على أن د أنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ٤ أنما عنى بهذا الأساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقفى .. من أنما عنى بهذا الأساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراوا بانفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية التي تمبر عن ارادتهم وتنوب عنهم ، الأمر الذي يستبع عدم جواز أهدار هذا الحق بحظره أو تعطيله . وقد افصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقلم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية ، وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواه كانت عمالية أو مهنية . ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيدا يتمين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمة إطلى الذي سلف بيانه .

(الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

### ( مادة ۵۷ )

. ٢٥٣ ـ كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات المامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء .

### البحكية

من حيث أن نص المادة ٥٧ من الدستور على أن يكون تعويض المواطنين الذين يعتدى على حقوقهم تعويضا عادلا دون أن ببين طريقة تقدير هذا التعويض أو مداه أنما يقصد ألى أن يدع ذلك للشارع العادى ، يقدره بما له من سلطة تقديرية في حدود المبدأ العام الذي قدره الدستور بحيث يكون التعويض مناسبا للضرر حسبما يرى ، على ألا يكون ضئيلا ألى حد يصل ألى مصادرة أصل الحق المقرر بنص الدستور . يكون ضئيلا ألى حد يصل ألى مصادرة أصل الحق المقرر بنص الدستور . (الدعوى ارقام ١٤ ا ١٩٧٨ / ١٩٧١)

# (ماحة ٦٠)

الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة اسرار الدولة واجب على كل مواطن.

# البحكمة

708 - وردت هذه المادة في الباب الثالث من الدستور الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة وقد نصت على ان الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن وذلك صونا لامنها وسلامتها في الداخل والخارج وهذا الواجب لا واجب على كل مواطن وذلك صونا لامنها وسلامتها في المنازعات المتعلقة بتلك الاسرار يتعارض مع ولاية القضاء واختصاصه بالفصل في المنازعات المتعلقة بتلك الاسرار وصيانة هذه الاسرار والحفاظ عليها اذا ما عرضت تلك المنازعات على القضاء ، فأجاز المستور وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية وقانون السلطة القضائية نظر الدعاوى التي تتصل بهذه الاسرار في جلسات سرية من اقتضى ذلك النظام المعام وذلك استثناء من مبدأ علانية الجلسات ( المادة ١٠٦ من الدستور والمادة ١٠١ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٢٦لسنة ١٩٧٢ ) يؤيد هذا النظر ان من قانون السلومية القضائية أسرار الدولة وذلك بتوقيع عقوبات رادعة على من ينشيها ( المواد ٥٠ م ١٠ ١٠ ١٠ من الدستور .

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٤ )

# ( عادة ١١ )

اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

# البكبة

1700 - الضريبة هي فريضة مالية يلتزم الشخص بادائها للدولة مساهمة منه في التكاليف والاعباء والخدمات العامة ، وكان الدستور قد نظم أحكامها العامة واهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها ، فنص في المادة ٣٥ منه على ان يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفي المادة ٢١ على ان أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وفي المادة ١١٩ على ان انشاء الضرائب العامة وتعديلها او الغامها لا يكون الا بقانون ولا يعفى احد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

# (ماحة ٦٢)

للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

### ألبعكبة

γογ - مؤدى ذلك النص ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، ومن بينها حق الترشيح الذي عنى الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء الرأى في الاستفاء ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثلهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة للك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به في اكثر مجالات الحياة اهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فان القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذه الحقوق يتعين ان لا تؤدى الى مصادرتها والانتقاص منها ، وان لا تحل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة للى القانون الملذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ و ٤٠ منه .

(الدعوى رقم ۱۳۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦) الباب الرابع سياحة القانون ( عاحة 12 )

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

# (علدة 10)

تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاه وحصانته ضمانان اساسيان لحماية العقوق والحريات

### المحكمة

٧٥٧ - ان مبدأ الشرعة وسيادة القانون ، وهو السبدأ الذى يوجب خضوع سلطات اللولة للقانون والتزام حدوده في كافة اعمالها وتصرفاتها - هذا المبدأ لن ينتج أثره الا بنيام مبدأ آخر يكمله ويعتبر ضروريا مثله ، لان الاخلال به يودى بمبدأ المشروعية ويسلمه الى العدم ، ذلك هو مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين من جهة ، وعلى مشروعية القوارات الادارية من جهة اخرى ، لان هذه الرقابة القضائية هي المظهر العملي الفعال لحماية الشرعية فهي التي تكفل رد هذه السلطات الى حدود المشروعية ان هي تجاوزت تلك الحدود ، وضى عن البيان ان أي تضييق في تلك الرقابة ولو اقتصر هذا التخييق على دعوى الالغاء سوف يؤدى حتما الى الحد من مبدأ الشرعة وسيادة القانون ولذلك يتعين ان تقف سلطة المشرع ازاء حق التقاضي عند حد التنظيم فلا تجاوزه الى الحظر او الاهدار.

(الدعوى رقم ۱۱ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦) (الدعوى رقم ۱٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٧)

# ( عادة ٦٦ )

العقوية شخصية

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

### المحكمة

۲٥٨ - رددت المادتان ٦٦ و ١٨٧ مبدأ أساسا من مبادىء الدساتير الحديثة يقيد الشارع ، فلا يملك ان يصدر تشريعا عقابيا باثر رجعى عن افعال وقعت قبل نفاذه ، والا كان هذا التشريع مخالفا للدستور .

( الدعوى رقم 93 لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧ )

وولا ورحيث ان المادة ١٦ من الدستور الحالى تنص فى فقرتها الثانية على ان و لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون و وهى قاعدة دستورية وردت بذات العبارة فى جميع المساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذى نص عليها فى المادة السادسة منه وحيث انه يبين من الاعمال التحضرية لدستور سنة ١٩٢٣ ان صيافة هذه المادة فى المشروع الذى اعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بانه و لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون و فذلك وعلى ما جاء بتقريرها - و لانه لا يصمح وضع مبدأ يقرر ان لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون عقربة الا بقانون لان العمل جرى فى التشريع على ان يتضمن القانون نفسه تفويضا الى السلطات المكلفة بسن لوائح التنفيذ فى تحديد الجرائم وتقرير المقوبات ، فالاصوب اذن ان يقال لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون و

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المشرع إذ اورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان المستور الحالى قد ردد في المادة ٢٦ منه عبارة و بناء على قانون ٤ - الواردة في المادة المستور الحالى قد ردد في المادة ٢٦ منه عبارة و بناء على قانون ٤ - الواردة في المادة بها السادمة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي افصحت اعماله التحضرية عن المدلول المقمصود بها - في حين انه استعمل عبارة مغايرة في نصوص أخرى اشترط فيها ان يتم تحديد او تنظيم مسائل معينة و بقانون ٤ مثل التأميم في المادة ٣٥ وانشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩ ، فان مؤدى ذلك ان المادة ٢٦ من الدستور تجيز ان يعهد القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات الاتحية تحدد بها بعض جوانب التجريم او العقاب ، السلطة التنفيذية باصدار قرارات الاتحية تحدد بها بعض جوانب التجريم او العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريم وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر

(الدعوى رقم ١٥ لسنة ١ ق جلسة ٩/٥/١٩٨١)

#### (علدة ٦٨)

التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في الفضايا .

و يحظر النص في القوانين على تحصين اي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء .

#### ألبكية

٢٦٠ .. ان المادة ٦٨ من الدستور الدائم تنص على ان و التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء ، ويبين من هذا النص ان المشرع الدستوري لم يقف عند حد تقرير التقاضي للناس كافة \_ كمبدأ دستوري اصيل \_ بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين اي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء ، رغم دخول هذا المبدأ في عموم المبدأ الاول رغبة من المشرع في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن النص المشار اليه جاء كاشفا للطبيعة الدستورية لحق التقاضي ومؤكد لما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة هذا الحق للافراد حين خولتهم حقوقا ١٠ تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيامه باعتبارها الوسيلة التي تكفل حماية تلك الحقوق والتمتع بها ورد العدوان عنها ، وباعتباره حقا من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه .. وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها .. من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق ، وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور ١٩٥٦ ، والمادة ٧ من دستور ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور الدائم.

(الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٢) (الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٧٧) (الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٨٣) (الدعوى رقم ٩٧ لسنة ٤ ق جلسة ٣ / ١٧ / ١٩٨٣) (الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ١ لسنة ٨ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ١٨ لسنة ٨ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧)

771 - أن التقاضى - الغاء وتعويضا - هو حق دستورى أصيل قرره الدستور القاتم بنص صريح - كما قررته الدساتير السابقة ضمنا حسبما سلف البيان ولئن مضى حين من المحركانت فيه قرارات الادارة المحالفة للقانون بمنجاة من الالغاء ووقف التنفيذ ، فإن مرد ذلك إلى أن مبدأ الشرعية لم يكن قد اكتمل له اخص عناصره وهو خضوع هذه القرارات لرقابة القضاء ، أما وقد اكتمل هذا المبدأ - تبعا لنمو النظام القانوني تدريجيا - بانشاء مجلس الدولة واختصاصه بالغاه القرارات الادارية المخالفة للقانون ، ثم بالنص الصريح في المادة ٦٨ من الدستور على حظر النص في القوانين على تحصين اى عمل اوقرار ادارى من رقابة القضاء ، فلا يسوغ - من بعد - أن تهدر هذه الرقابة بنص في قانون سواء شمل المنع دعوى الالغاء ودعوى الالغاء

فحسب والاكان هذا النص مخالفا للمادتين ٦٨ و ٤٠ من الدستور ، ذلك لان التعويض التقدى حما يترتب على القرار المخالف للدستور من ضرر لا يكفى لشفاء نفس من حل به هذا الفسر ما بقى مصدر الضرر قائما نافذا فلا يغنى في هذا الصدد سوى التعويض المينى بالغاء القرار مصدر الضرر والتعويض النقدى معا وهذا قوام مبدأ الشرعية وسيادة القاؤن .

(الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٦ / ١٩٧٧) (الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

٧٦٢ ـ وحيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ ﴿ بِالْغَاءُ مُوانِمُ التَّقَاضَي فِي بِعَضَ القوانين ، لم يتناول بالالغاء كافة موانع التقاضي بل اقتصر على الغاء بعضها تاركا للمشرع سن قوانين اخرى لالغاء ما قد يرى انه مانع للتقاضي في اي نص آخر . يؤيد هذا النظر المذكرة الايضاحية للقانون حيث تقول في هذا الصدد ولا يحول هذا الاقتراح بمشروع قانون دون النظر في اصدار قوانين اخرى لازالة ما قد يرى انه ماتم للتقاضي في اى نص اخر ، كما يؤيده اغفال المشرع عمدا التعرض للقوانين المنظمة لطوائف العاملين الذين تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم وتأديبهم قوانين خاصة تاركا التحقق من توافر الضمانات في الهيئات المشكلة الفصل في منازعاتهم للقوانين الخاصة بهم عند اعادة النظر فيها ، وقد أفصحت المذكرة الايضاحية عن هذا المعنى حيث تقول وكما يلاحظ ان هناك طوائف اخرى من العاملين في الدولة تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم وتأديبهم قوانين خاصة ، مثل رجال الهيئات القضائية وضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة وقلا عهدت هذه القوانين الى هذه الهيئات نفسها ، بالفصل فيما يطرحه عليها اعضاؤها من منازعات تقديرا لطبيعة وظائفهم ، وقد رأى المشروع المفترح ان يدع التحقق من توافر الضمانات في الهيئات المشكلة للفصل في هذه المنازعات للقوانين الخاصة بهم عند اعادة النظر فيها ، ومقتضى ذلك ان تضمين القانون المنظم لطائفة من هؤلاء العاملين النص على منع التقاضي بالنسبة الى منازعاتهم دون ان يمهد بهذه المنازعات الى هيئة قضائية تتوافر فيها كافة ضمانات التقاضى بكون مخالفا للدستور. ( الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٤ )

### (ماحة ۷۰)

لا تقام الدعوى الجنائية الا بامر من جهة قضائية ، فيما عدا الاحوال التي يحددها القانون .

### المحكمة

٣٦٣ - أجاز الدستور القاتم اقامة الدعوى الجنائية بغير امر من جهة قضائية بنص المدة ٧٠ من هذا الدستور . وقد اباح قانون الإجراءات الجنائية اقامة الدعوى الجنائية من غير النيابة العامة فتنص المادة الاولى منه على ان « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها الا في الاحوال المبينة بالمقانون . وقد رددت المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦ )

# ااباب الخامس نظام الدکم الفصل الاول : رئیس الدوات

# افصل الثانى ـ الملطة التشريعية مجاس الثعب

# ( ماحة ٨٦ )

يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه العبين في الدستور .

### البحكبة

778 - وحيث انه يبين من صيفة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور - بعد تعديلها بتاريخ 77 مايو سنة ١٩٨٠ - ان المشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهى بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذى اقره المجلس بجلسة ١٩ يوولية سنة ١٩٧٩ واكدته اللجنة التى اعدت مشروع التعديل وقلمته الى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها دتلزم المشرع بالالتجاء الى احكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الاحكام اللازمة والتى لا الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادي العامة للشريعة ي

ولما كان مفاد ما تقدم ، ان سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ ـ اصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة او معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة ان تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية ويحيث لا تخرج - فى الوقت ذاته - عن الضوابط والقيود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة النشريع فى صدد الممارسة التشريعية . فهى التى يتحدد بها - مع ذلك القيد المستحدث - النطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات .

لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادى، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى اى منها على ما يتعارض مع مبادى، الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة المستورية ، اما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى إنفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله اى فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال . ومن ثم فان هذه التشريعات تكون بمناى عن اعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية .

(الْدَعَوَى رَقَم ٧٠ لَسَنَة ٦ قَى جَلَسَة ٤ / ٤ / ١٩٨٧) (الْدَعَوَى رَقَم ١٤١ لَسِنَة ٤ قَ جَلَسَة ٤ / ٤ / ١٩٨٧) (الْدَعُوى رَقَم ٤٧ لَسِنَة ٤ قَى جَلَسَة ٢١ / ١٣ / ١٩٨٥)

970 - حيث ان سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهبئة الشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور . والاصل ان تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا انه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، فقد اجاز المستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات ان يصدر في شانها قرارات لها قوة القانون . وقد حرص المشرع الدستوري على ان يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحويلها الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة تلك الظروف الطارثة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك .

( الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥ )

٣٦٦ من حيث ان سن القوانين عمل تشريعي تختص به السلطة التشريعية والاصل ان تتولى هذه السلطة بنفسها وظيفة التشريع على مقتضى القواعد الدستورية ، وتطبقا لنص المادة ٨٦ من دستور سنة ١٩٧١ - التي تقابلها المادة ٨٦ من دستور سنة ١٩٧١ - فلا تنزل عنها للسلطة التنفيذية الا انه نظرا لما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي قد تحل بالبلاد من ضرورة مواجهتها في سرعة وحسم بتشريعات عاجلة ، فقد اجازت جميع

الدساتير الصادرة في سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٧١ تفويض السلطة التنفيذية ـ رئيس الجمهورية ـ في اصدار قرارات لها قوة القانون ، وقد حرص الشارع اذ ابلح هذا التفويض على ان يضع له من الضوابط والقيود ما يكفل بقاء زمام التشريع في يد السلطة التشريعية عن اختصاصها ، التشريعية المختص حتى لا يؤدى التفويض الى نزول السلطة التشريعية عن اختصاصها ، وبذلك يوفق بين مقتبات نظام الفصل بين السلطات وكفالة قيام السلطات بوظائفها المستورية وبين الاعتبارات الملحة التى تقتضى تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة وظيفة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية .

٣٦٧ - من حيث أن النص في أحد القوانين على حق الطمن في طائفة من الأحكام التي تصدرها أحدى جهات القضاء لا يستوجب دستوريا أو اخذا بمبدأ المساواة أو تكافؤ الفرص أتاحة ذات الحق بالنسبة إلى احكام أخرى تصدرها تلك الجهة القضائية ، ذلك أن تنظيم القضاء وتنظيم الطعون في الأحكام ، وجعل التقاضي على درجة واحدة في بمض المنازعات على درجتين في منازعات أخرى ، أمر يدخل في تقدير الشارع مراعاة لظروف المنازعات التي تختلف كثيرا عن بعضها البعض وتحقيقا للصالح العام دون تعقيب عليه من هذه المحكمة .

(الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

77A - ان عموم القاعدة القانونية يتوافر بمجرد انتفاء التخصيص بان يسن الشارع قاعدته مجردة عن الاعتداد بشخص معين او واقعة محددة بالذات ، والشارع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد امام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب اعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية فاذا اختلفت هذه الظروف بان توافرت الشمروط في البعض دون البعض الاخر انتفى مناط التسوية بينهم والتجاء المشرع الى هذا الاسلوب في تحديد شروط موضوعية يقتضيها الصالح العام للتمتم بالحقوق لا يخل بشرطى العموم والتجريد في القاعدة القانونية ذلك لان المشرع انما يخاطب الكافة من خلال هذه الشروط.

(الدَّعُوي رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦)

٩٦٩ ـ من حيث فان عموم القاعدة القانونية لا يعنى انصراف حكمها الى جميع الموجودين على اقليم اللبولة او انبساطه على كل ما يصدر عنهم من إعمال بل هو يتوافر بمجرد انتفاء التخصيص وذلك بان يسن الشارع قاعدته مجردة عن الاعتداد بشخص معين او واقعة محددة بالذات ، وغنى عن اليبان انه يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب إعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم

ومراكزهم القانونية ، فاذا اختلفت هذه الظروف بان توافرت الشروط في البعض دون البعض الأخر انتفى مناط التسوية بينهم وكان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم ان يمارسوا الحقوق التي كفلها المشرع لهم والتجاء المشرع الى هذا الاسلوب في تحديد شروط موضوعية يقتضيها الصالح العام للتمتع بالحقوق لا يخل بشرطي العموم والتجريد في المقاعدة القانونية ، ذلك لان المشرع انما يخاطب الكافة من خلال هذه الشروط . (الدعوى رقم ٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٤)

 ۲۷° ـ ان سلطة التشريع في الاصل سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة.

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلسة ١ / ١٩٧٢ ) (الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧١)

771 - من المبادىء الدمتورية المقررة ان للحكومة سلطة مراقبة اعمال الوزارات والمصالح والهيئات التابعة لها وان تلفى او تمدل قرارتها التى ترى انها غير ملائمة على الوجه المبين بالقانون وتلك هى الرقابة الادارية الذاتية ـ كما ان لمجلس الشعب الحق في وقابة اعمال السلطة التنفيذية رقابة سياسية تستند في اساسها الى مبدأ مسئولية الوزراء المام هذا المجلس فاذا ما اسفرت هذه الرقابة بشقيها رقابة السلطة التنفيذية على الجهات التابعة لها ورقابة مجلس الشعب على اعمال السلطة التنفيذية عن ضرورة الغاء قرارات مجالس ادارة الشركات المشار اليها اما لمخالفتها للقانون او لعدم ملامعتها فلكل منها ان يلفيها في حدود اختصاصه فتلفيها السلطة التنفيذية بقرارات تنظيمية عامة ويلفيها مجلس الشعب بقانون وحقه في هذا الصدد مطلق بوصفه صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع بحيث يستطيع تنظيم اي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا باحكام الدستور . الدعوى رقم 11 لسنة 1 ق جلسة 1 / 2 / 1977)

7٧٧ ـ ومن حيث ان الاصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق ان تكون سلطة تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة ولما كان الدستور لم يعرض لاسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع في تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد اقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع فمن ثم تكون سلطته في هذا الصدد سلطة تقديرية في نطاق الحد الاقصى المشار اليه ـ ولا ريب ان ترجيح نظام الشفعة عند قيام اسبابها ومنها الجوار والاشتراك في حقوق الارتفاق على مبدأ حرية التصرف استنادا الى ان الشفعة اذ تجمع بين المقار المشفوع فيه والمقار المشفوع به في ملكية الشفيم وحده في نطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية فانها تؤدى الى تطهير ملكية الشرر عن الجار وتجنب المؤرض من هذه الحقوق فضلا عما يترتب عليها من دفع الهرر عن الجار وتجنب مشكلات المشاركة في حقوق الارتفاق وكافة منازعات الجوار . لا ريب في ان ذلك

الترجيح مما يدخل فى حدود سلطة المشرع التقديرية التى لم يقيدها الدستور فى هذا الصدد .

(اللاعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧١)

7٧٣ - حيث أن الاعلان الدستورى الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا والذي عهد بمقتضى المادة الثالثة منه بسلطة التشريع مؤقتا السياسي لسلطات الدولة العليا والذي عهد بمقتضى المادة الثالثة منه بسلطة التشريع بوافق عليها ذلك المنجلس ، وكانت ولاية التشريع بذلك قد انتقلت كاملة الى مجلس الرئاسة اثناء فترة الانتقال التي بدأت من تاريخ نفاذ هذا الاعلان الدستورى في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤ وانتهت في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بدستور سنة ١٩٦٤ ـ كي يتولاها مجلس الرئاسة كما يتولاها مجلس الامة صاحب الاختصاص الاصيل بممارستها فيكون له سلطاته كافة في مجال التشريع ومنها رخصة اصدار القوانين باثر رجعي .

٣٧٤ ـ من المقرر قانونا وجوب التفرقة بين القرارات بقوانين التي تصدر اثناء قيام الحياة النيابية وتلك التي تصدر اثناء وقفها او تعطيل العمل بالدستور ، فالاولى هي التي تعرض على المجلس النيابي فور انعقاده بحيث يترتب على عدم عرضها او رفضها الاثر الذي ينص عليه الدستور ، اما الثانية فلا تزول قوتها القانونية عند اجتماع المجلس النيابي بعودة الحياة النيابية لمجرد عدم عرضها على هذا المجلس ، ذلك انها تعتبر قوانين عادية لا يمكن الغاؤها الا بقوانين مثلها ، ومن النوع الاخير القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذي صدر في ظل الاعلان الدستوري الذي اصدره في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش التي قامت في ٢٣ من يولية سن ١٩٥٢ متضمنا المبادىء والاحكام الدستورية التي تنظم حكم البلاد بعد ان اصدر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ اعلانا دستوريا بسقوط دستور سنة ١٩٢٣ وتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ، وقد نص في المادة التاسعة من الاعلان الدستورية الذي صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ على ان يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية ، كما نص في المادة العاشرة على ان يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية ، وهكذا جمعت السلطة التنفيذية ممثلة في الوزراء بين وظيفتها الاصلية وبين الوظيفة التشريعية فكانت تتولاها خلال فترة الانتقال المشار اليها والتي حددها اعلان صلر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ بثلاث سنوات .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ اذ خول مجلس الوزراء ولاية التشريع اثناء فترة الانتقال ، فان هذه الولاية تنتقل اليه كي يتولاها الهيئة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل بممارستها فيكون له كافة سلطاتها وحقوقها في مجال التشريع ، ومقتضى ذلك ان ما يضدر من مجلس الوزراء من تشريعات اثناء هذه الفترة ـ وقد كان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ احد هذه التشريعات ـ يعتبر تشريعا بالمعنى الصحيح فلا موجب لعرضه على المجلس النيابي عند عودة الحياة النيابية .

> (الدعوى رقم ١١ لسنة ٧ ق جلسة ١/٤/ ١٩٧٨) (الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ٧/٦/ ١٩٧٥)

# ( ملحة ١٠٨ )

لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة وان تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التي تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في اول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض فاذا لم تعرض او عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

#### البكية

٧٧٥ ـ من حيث ان من القوانين عمل تشريعي تختص به السلطة التشريعية والاصل ان تنولي هذه السلطة بنفسها وظيفة التشريع على مقتضى القواعد الدستورية ، وتطبيقا لنص المادة ٤٧ من دستور سنة ١٩٧١ التي تقابلها المادة ٨٦ من دستور سنة ١٩٧١ فلا تنزل عنها للسلطة التنفيذية الا انه نظرا لما تقتضيه الظروف الاستثنائية التي قد تحل بالبلاد من ضرورة مواجهتها في سرعة وحسم بتشريعات عاجلة ، فقد اجازت جميع الدساتير الصادرة في سنة ١٩٧٦ و سنة ١٩٧١ تفويض السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) في اصدار قرارات لها قوة القانون ، وقد حرص الشارع اذ اباح هذا التنفيذية المختصة حتى لا يؤدي التغويض الى نزول السلطة التشريعية من اختصاصها ، التسريعية المختصة حتى لا يؤدي التغويض الى نزول السلطة التشريعية من اختصاصها ، وبللك يوفق بين مقتضيات نظام الفصل بين السلطات وكفالة قيام السلطات بوظائفها الدستورية وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تقضي تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة وظيفة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية . (المعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧١)

٣٧٦ - يستفاد من نص المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ وتقابل المادة الراهنة من دستور سنة ١٩٦١ وتقابل المادة التفويض وصحته ان تطرأ ظروف استثنائية تبرره

وان يكون محدود المدة معين الموضوعات التى يجرى فيها والاسس التى تقوم عليها ، وهذه كلها قيود على السلطة التنفيذية حتى لا تمارس ذلك الاختصاص الاستثنائي باصدار قرارات لها قوة القانون الاحين تقوم مبرراته ومقتضياته على ان يكون ذلك في المحدود ووفقا للضوابط التى تضعها السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل لوظيفة التشريع .

(الدعوى رقم ۸ لسنة ۳ ق جلسة ۱۱ / ۱۲ / ۱۹۷۱) (الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ٢ / ٣ / ۱۹۷۳) (الدعوى رقم ۱۲ لسنة ٤ ق جلسة ٥ / ٤ / ۱۹۷۵)

۲۷۷ - من حيث أنه بالنسبة إلى شرائط صحة التفويض فأنه يبين أنها ثلاثة : أولها : أن يصدر التفويض لمواجهة ظروف استثنائية والثانى : أن يكون محدد المدة والثالث : أن يعين الموضوعات التي تصدر بشأنها القرارات بقوانين والاسس التي تقوم عليها .

ومن حيث انه هن الشرط الاول فانه يبين من نصوص القانون رقم 10 لمنة 197٧ واحماله التحضيرية انه صدر في ظروف كانت تنذر باندلاع الحرب بين مصر واسرائيل مما يعرض امن البلاد وسلامتها لأخطار جدية ، وقد نشبت الحرب فعلا في الخامس من شهر يونية سنة 197٧ بعد نحو اسبرع من تاريخ صدور ذلك القانون ، ولا جدال في ان هذه ظروف استثنائية يقتضى امن الدولة وسلامتها مواجهتها في سرحة وحسم وتبرر من ثم تفويض رئيس الجمهورية في معارسة سلطة التشريع استثناء تحقيقا لهذا الهدف .

ومن حيث أنه عن الشرط الثانى الخاص بتجديد مدة التفويض وهو القيد الزمنى اللى يحول دون اطلاقه ، فان الشارع قدر أن تحديد هذه المدة بوحدات قياس الزمن العادية كالسنة أو الشهر أمر بالغ الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لان المعركة بين مصر وأسرائيل متأوجحة تتغير من يوم لآخر ، وليس وأضحا ما أذا كانت الظروف الاستثنائية تتهى في سبة أشهر مثلا أو ثلاثة ، ولهذا أتخذ معيارا آخر لتحديد مدة التفويض فربطه بالظروف الاستثنائية ألتى اقتضت أصداره ، وعلى ظروف موقوتة بطيعتها ، بحيث يبقى ما بقيت هذه الظروف وتتهى بانتهائها ، وبهذا يتوفر شرط تحديد مدة التفويض .

فمن حيث انه عن الشرط الثالث المتعلق بتميين الموضوعات التى تصدر فى شأنها قرارات رئيس الجمهورية بقوانين بناء على تفويضه فى اصداره بحيث لا تجاوز هله القرارات نطلق الموضوعات المعينة كى لا ينتهى الامر الى نقل وظيفة التشريع الى السلطة التنفيذية ، فإن المادة الاولى من المقانون رقم 10 لسنة ١٩٦٧ قد حددت فى شطرها الاول موضوعات معينة هي تلك التى و تتعلق بلمن اللولة وسلامتها وتعبئة كل المكانياتها البشرية والمادية ودهم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني » وهي موضوعات الملها حالة الحرب وهي المظرف الاستثنائي اللى اقتضى اصدار قانون التفريض لمواجهة المعالة باداة التشريع العاجل حماية لامن البلاد وسلامتها ودفعا للاخطار عنها ودهما

لقواتها العسكرية في معركتها مع العدو . اما ما تضمنته العبارة الاخيرة من المادة المشار اليها من تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية فانه لا ينفى عن الشطر الاول من المادة استيفاء لشرط تعيين الموضوعات التي تصدر في شأنها تلك التشريعات .

ومن حيث انه بالنسبة الى الاسس التى تقوم عليها موضوعات التفويض فانها تستفاد من العبارة الاخيرة من نص العادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المتقدم ذكرها ، فضلا عن المذكرة الايضاحية والاعمال التحضيرية لهذا القانون . فقد ارسى القانون أساسا عاما يقيد السلطة التنفيذية فيما تصدره من قرارات بقوانين بمقتضى التفويض ، وهو ان تكون هذه القرارات ضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية التى حلت بالبلاد بالسرعة والحسم الواجبين ، وان تكون ممارسة رئيس الجمهورية لهذا الاختصاص الاستثنائي بالقدر الضروري لمواجهة هذه الظروف .

(الدعوى رقم ۸ لسنة ۳ ق جلسة ۲۱ / ۱۲ / ۱۹۷۱) (الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ۳/۳ / ۱۹۷۳) (الدعوى رقم ۱۲ لسنة ٤ ق جلسة ٥ / ٤ / ۱۹۷۰)

7٧٨ - وحيث أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانن - الذي سبق أن اقرت المحكمة العليا دستوريته - ينص في مادته الأولى على أن و يفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الطوف الاستثنائية القائمة ، في جميع الموضوعات التي تتصل بامن اللولة وسلامتها الظروف الاستثنائية ع واذا كان التحديد بالنسبة الى عامة كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية ، واذا كان التحديد بالنسبة الى الموضوعات التي يجرى فيها التفويض قد اتسم بشيء من السعة فان ذلك تبرره جسامة الموضوعات التي يحرى فيها البلاد اثناء المظروف الاستثنائية التي صدر فيها مما حدا بالسلطة الاخطار التي تعرضت لها البلاد اثناء المظروف الاستثنائية التي صدر فيها مما حدا بالسلطة التشريعية الى تخويل رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة تمكنه من اصدار قرارات التشريعية الى ضرورية لمواجهة تلك الظروف ودفع اخطارها.

(الدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٨٣)

۲۷۹ - صدور القرار بقانون بناء على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ - في ظل دستور سنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يستلزم في المادة ١٩٠٠ منه عرض القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بناء على تفويض تشريعي على المجلس النيابي بعد انتهاء مدة التفويض للنظر في اقرارها ، كما هو الشأن في الحكم المستحدث بنص المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ فيما اوجبه من عرض تلك القرارات على مجلس الشعب في اول جلسة له بعد انتهاء مدة التفويض .

(الدّعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٨٣)

# (الدعوى رقم ١ لسنة ٧ ق جلسة ٦/ ١١ / ١٩٧٦)

۲۷۱ - من حيث انه لا يجدى المدعين طعنهم فى القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - بتحديد الملكية الزراعية - المبنى على القول بخروجه عن نطاق التفويض لان مجلس الامة وهى الهيئة صاحبة الحق الاصيل فى التشريع قد اقر احكامه وذلك بموافقته على مشروع قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الذى صدر به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

ويستفاد من نصوص القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ان الشارع عند اقراره هذا القانون قد اقر في صراحة وجلاء النص المطعون فيه من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ وهو نص المادة الاولى من ذلك التشريع فيما تضمنه من تحديد ملكية الفرد من الاراضى الزراحية وما في حكمها من الاراضى البور والاراضى الصحراوية بخمسين فدانا وملكية الاسرة بماثة فدان .

وقد جاءت النصوص الاخرى من كلا القانونين المتقدم ذكرهما مؤيدة لهذا النظر ومن ثم يكون اقرار مجلس الشعب وهو السلطة الاصيلة صاحبة الولاية في التشريع وفي المتفويض فيه بالشروط وبالقيود التي سلف ذكرها \_ يكون اقرار المجلس للنص المطمون فيه من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يقانون مستوف لاوضاعه الدستورية على النحو المتقدم بيانه مسقطا للطمن المبنى على مخالفته للدستور لمجاوزته حدود التفويض الذي تضمنه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

( الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٥ )

٧٨١ - مؤدى نص المادة ١٣٠ من دستور سنة ١٩٦٤ - التي تقابل المادة ١٩٠٨ من اللستور المقائم - ان المشرع الدستورى اجاز للسلطة التشريعية تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة بهذا النص . وانه بصدور هذا التفويض مستوفيا شرائطه ينتقل الاختصاص التشريعي لمجلس الامة الى رئيس الجمهورية في الموضوعات التي قوض فيها ويكون له حق ممارسة صلاحيات هذا المجمهورية بناء على هذا التفويض فيه ومن ثم تكون القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية بناء على هذا التفويض لها قوة القانون وتتناول كل ما يتناوله التشريع الصادر من السلطة التشريعية بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على ان يكون تنظيمها من السلطة التشريعية بما في ذلك ترتيب جهات القضاء وتميين اختصاصها .

(الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٣ / ١٩٧٦) (الدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

۲۸۲ ـ اجاز الدستور القائم اقامة الدعوى الجنائية بغير امر من جهة قضائية ، فتنص المحادة ٥٠ من هذا الدستور على انه لا تقام الدعوى الجنائية الا بامر من جهة قضائية فيما عدا الاحوال التي يحددها القانون ، وقد اباح قانون الاجراءات الجنائية اقامة الدعوى

الجنائية من غير النيابة العامة فتنص المادة الاولى منه على ان « تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها الا في الاحوال المبينة بالقانون. وقد رددت المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ هذا الحكم ، لما كان ذلك وكان القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ - الذي صدر بناء على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ - له قوة القانون ، فان نصه في العادة الرابعة منه على ان يمثل سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة للدعاوى التي تنظرها محكمة النورة الجهة او الشخص الذي يحدده قرار التشكيل لا يخالف الدستور.

# (ماحة ١١٢)

لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها.

### البحكية

٣٨٣ - ومن حيث ان ما ذهب اليه المدعى من ان القانونين المطعون فيهما لم يوقعا من رئيس الجمهورية ، مردود بان القانونين سائفى الذكر نشرا فى الجريدة الرسمية ، والنشر دليل على اصدارهما لانه لا يكون الا بعد الاصدار ، واصدار القانون يعني توقيعه من رئيس الجمهورية ، اذ بغير هذا التوقيع لا يكون القانون قد اصدر ، فنشر القانون فى الجريدة الرسمية دليل على اصداره ويحكم اللزوم على توقيعه من رئيس الجمهورية . ( الدعوى رقم ١١ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

# (عامة 111 )

انشاء الضرائب العامة وتعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعفى احد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

### المحمة

٣٨٤ - الضريبة هي فريضة مالية يلتزم الشخص بادائها للدولة مساهمة منه في التكاليف والاهباء والخدمات العامة ، وكان الدستور قد نظم احكامها العامة ، واهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها في المواد ٣٨ و ٢٦ و ١٦٩ فان المشرع اذ فرض الضوية العامة على الايراد ونظم قواعدها بموجب المقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفا تحقيق المدالة الضريبة التي تقصر عنها الضرائب النوعية وحدها ، واختار النهج الذي

رآه مناسبا لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة الخصم من المجموع الكلى للايراد ، يكون قد اعمل سلطته التقديرية التي لم يقيدها الدستور في هذا الشأن بأى قيد . ( الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨١)

700 - الخلاف واضع بين الضريبة بمعناها المتعارف عليه ، ومن انها فريضة مالية الزامية ، يدفعها الشخص جبرا للدولة ، مساهمة منه في التكاليف والاعباء والخدمات العامة ، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل ادائها ، وبين اشتراكات التأمينات الاجتماعية ، على ما هو واضع من طبيعتها ، ايا كانت طريقة حسابها او تقديرها سواء اساس الاجور الفعلية للعاملين بكل منشأة او على اساس نسبة يقدرها الخبراء لقيمة المعالة من القيمة الكلية لكل نوع من انواع العمليات ، متى كان هذا التقدير مستدا الى واقع ما تحتاجه هذه العمليات من حمالة يلزم لتحقيق انتاجها .

( الدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧١)

# الفصل الثالث ـ السلطة التنفيذية

#### ( عادة ١٣٧ )

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في المستور .

#### أحكمة

۲۸۲ - سلطة الاحالة الى محكمة الثورة التى ناطها نص المادة الاولى من الفرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة - المطعون فيه - برئيس الجمهورية وقصد بها تخويله سلطة وزن الاحتبارات التى تقتضى المحاكمة امام محكمة الثورة بالنسبة لهذا الاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الجنائية والمحاكم المسكرية ، فأن هذه السلطة التى تقررت لرئيس الجمهورية بأداة لها قوة القانون مقصورة على الجرائم التى اوردها النص وتتم في نطاق الاختصاص الذي عينه للمحكمة ومن ثم فلا ينطوى تخويل رئيس الجمهورية هذه السلطة على تمديل اختصاص قضائية اخرى . (المدوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٧٢)

#### ( علمة ١٤٤ )

يصدر رئيس الجمهورية اللوائع اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعقاء من تنفيذها ، وله ان يقوض فيره في اصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

#### المحمة

٢٨٧ - حيث ان الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع وانما يقوم اختصاصها اساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها ، غير انه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتماون السلطات وتسادنها ، فقد عهد الدمتور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاحمال التشريعية ومن ذلك اصدار اللواقع اللازمة لتنفيذ القوانين - المادة ١٤٤ المشار اليها - ومؤدى هذا النص ان المستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص

باصدار اللواتح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية او من يفوضه فى ذلك او من يمينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقع عمله اللاتحى مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار اليها ، كما انه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من هينه القانون دون غيره باصدارها .

(الدموى رقم ٣٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٨٦)

٢٨٨ ـ اجازت الفقرة الاخيرة من العادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ د لوزير العمل بقرار بصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والاوضاع التي تتيم في تحصيل واداء الاشتراكات والعبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون » علمه القرارات بما تضمنته من احكام عامة ، انما تنظم طريقة حساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن العاملين في المقاولات ، فهي من اللوائح التنفيذية اللازمة لتنفيذ القانون ، ولضبط واحكام تطبيقه ، وقد اصدرها الوزير بمفتضى التفويض المخول له من الشارع وفقا لاحكام المادة ١٤٤ من الدستور . ومن ثم فهي من التشريعات الفرعية .

(الدموى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧١)

#### ( ملحة ١٤٧ )

اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الأسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في اول اجتماع له في حالة الحل او وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القاتون دون حاجة إلى اصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القاتون ، الا اذا رأى المجلس احتماد نفاذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

#### البكية

٧٨٩ .. من حيث ان الاصل ان تتولى الهيئة التشريعية.. التي تتمثل في مجلس الشعب. بنفسها سلطة التشريع على مقتضى القواحد المقررة في الدستور ، الا انه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشعب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، فقد اجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات ان يصدر في شأنها

قرارات لها قوة القانون. وقد حرص المشرع الدستورى حلى ان يضع لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحويلها - الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاحتبارات العملية الملحة التي تطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء - لمواجهة تلك الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك - من اجل نصى الدستور في المادة المشار اليها .

وحبث أن المستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جعل لرئيس الجمهورية اختصاصا في أصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غية مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فاوجب لاحمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غالبا وأن تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تبافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرحة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وهلة تقريرها ، وأذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فأن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتذ اليهما للتحقق من فأن رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتذ اليهما للتحقق من شائهما في ذلك شأن الشروط الأخرى التي حديها المادة 187 ، ومن بينها ضرورة شائهما في ذلك شأن الشروط الأخرى التي حديها المادة على الرادات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو حلاج الزورة الورادا .

(الدحوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥) (الدحوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦) (الدحوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦)

• ٣٩ - ما أثارته الحكومة من أن تقدير الفيرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين هملا بالمادة ١٤٧ من المستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باهتبار ذلك من هناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها - ١٤٧ من الدستور القائم - وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارقة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب ، ألا أن ذلك لا يعنى أطلاق هله السلطة في أصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والفحوابط التي نص عليها المستور والتي صبق أن أمرامت المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ - في فيبة مجلس الشعب - ظرف من شأنه أتوفر الحالة الداعية لا متعمال رخصة التشريع الاستثنائية .

۲۹۱ - ومن حيث ان ما ذهب اليه المدعى من ان رئيس الجمهورية اصدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٧ دون ان تكون هناك ضرورة ملحة لاصداره في غيبة مجلس الامة ، مردود بان تقدير الفرورة لا يخضع لمعيار ثابت ، وإنما يتغير بتغير الظروف فما يعتبر ضرورة في وقت من الاوقات قد لا يعتبر كذلك في وقت آخر ، ولما كانت الظروف التي صدر فيها القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٧ - بتشديد عقوبة الراشي والمرتشي - قد اقتضت الاسراع باصدار هذا التشريع حفاظا على أمن الدولة الاقتصادي ، ومن ثم يكون رئيس الجمهورية أذ اصدر التشريع المشار اليه في تلك الظروف غير مجاوز حدود سلطته التعديرية في هذا الصدد .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

٧٨٨ - أن المشرع الدستورى خول رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية سلطة التنفيذية سلطة الصدار قرارات لها قوة القانون لمواجهة حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير والتي تطرأ بين ادوار انعقاد مجلس الامة أو فترة حله وترك له تقدير هذه المحالات ومن ثم تقدير ملاءمة أو حدم ملاءمة استعمال تلك الرخصة التشريعية الاستثنائية المخولة له على أن يكون استعمالها تحت رقابة مجلس الشعب على النحو الوارد بالنص المشار اليه (المادة ١٩٦٤ من دستور ١٩٦٤).

ولما كان تقدير حالة الضرورة الملجئة لاصدار قرارات بقوانين عملا بنص هذه المادة مرده الى السلطة التنفيذية تقدره تحت رقابة السلطة التشريعية بحسب الظروف والملابسات القائمة في كل حالة على حدة فاذا ما عرض القرار بقانون على السلطة التشريعية واقرته فلا معقب عليها فيما تراه بشأن قيام حالة الضرورة التي الجات السلطة التنفيذية الى اصداره في غيبة السلطة التشريعية .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق جلسة ١ / ١٩٧٢)

٧٩٣ - يبين من نص المادة ١٩٩ من دستور سنة ١٩٦٤ ان المشرع المستورى خول رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون لمواجهة حالات الضرورة التى لا تحتمل التأخير والتى تطرأ بين ادوار انعقاد مجلس الامة او فترة حله وترك له تقدير هذه الحالات ومن ثم تقدير ملائمة او عدم ملائمة استعمال تلك الرخصة التشريعية الاستثنائية المخولة له على ان يكون استعمالها تحت رقابة مجلس الشعب على النحو الوارد بالنص المشار اليه .

ومن حيث أنه يبين من المستندات التي قدمتها المحكومة أن القرار بقانون المطمون فيه قد عرض على مجلس الأمة في أول اجتماع له من دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الثاني المنعقد في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ فاقره ، ومن ثم تكون السلطة التشريعية قد أقرت رئيس الجمهورية على قيام حالة المضرورة التي اقتضت أصداره . ولما كان تقدير حالة المضرورة الملجئة لاصدار قرارات بقوانين عملا بنص هذه المادة مرده الى

السلطة التنفيفية تقدره تحت رقابة السلطة التشريعية بحسب الظروف والملابسات القائمة في كل حالة فاذا ما عرض القرار بقانون على السلطة التشريعية واقرته فلا معقب عليها فيما تراه بشأن قيام حالة الضرورة التي الجأت السلطة التنفيذية الى اصداره في غيبة السلطة التشريعية .

(الدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق جلسة ١/٤/١٧)

٢٩٤٣ وحيث ان المادة ٥٣ من دستور سنة ١٩٥٨ كانت تنص على ان لرئيس الجمهورية ان يصدر اى تشريع أو قرار مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الامة أذا دعت الضرورة الى اتخاذه في غياب المجلس على ان يعرض عليه فور انعقاده فاذا اعترض المجلس على ما اصدره رئيس الجمهورية باغلية ثلثى اعضائه سقط ماله من اثر من تاريخ الاعتراض. ويستفاد من هذا النص أنه وإن أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الامة فور انعقاده ، الا أنه لم يفرض جزاء المعمورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الأمة فور انعقاده ، الا أنه لم يفرض المباهة على المستور أو اللاحقة به أذ نصت جميعا على أن القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة المجلس النبايي لدواعي المضرورة يزول مالها من قوة القانون أذا لم تعرض على المجلس . وهذه المغايرة في الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ والدساتير الاخرى تذل على ان المشرع في هذا المستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على مجلس الامة بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عرض القرارات بقوانين على مجلس المه بل أوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عرض في غير محله .

(الدعوى رقم ١٨ لسنة ١ ق جلسة ٥/٢/٢٩٨١)

790 ـ ومن حيث أنه بالنسبة الى القرار بقانون رقم 170 لسنة 1972 أنه أذا صدر استنادا الى المادة ٥٣ من دستور سنة 1908 التى تنص على أن و لرئيس الجمهورية أن يصدر أى تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص مجلس الأمة أذا دعت الضرورة ألى التخافة في غياب المعجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده ، فإذا اعترض المعجلس على ما أصدو وثيس الجمهورية بأغلية ثلثى أعضاته سقط مأله من أثر من تاريخ الاعتراض و فأنه يكون صادرا في ظل نظام دستورى اسند اختصاص التشريع في الى مجلس الأمة ، وإن أجاز لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي حالة غياب مجلس الأمة أن يصدر أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلا في اختصاص المجلس على أن يعرض عليه فور انعقاده ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في شأن هذا النص بأنه يستفاد من نص المادة ٥٠ من دستور سنة ١٩٥٨ أنه وإن أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات تطبيقا له على مجلس الأمة فور إنعقاده الأ أنه لم يترتب جزاء على عدم العرض وفلك خلافا لمسلك الشارع في سائر الدستور الإحدى سواء السابقة على هذا الدستور أو الللاحقة له ( المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٦٣ والمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٦٣ والمادة الا من دستور سنة ١٩٦٣ والمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٦٣ والمادة الم عدم المرض

١٣٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والعادة ١١٩ من دستور سنة ١٩٦٤ والعادة ١٤٧ من دستور سنة ١٩٧١) أذ نصت جميعها على أن هله القرارات بقوانين أذا لم تعرض على المجلس النيابي زال ما كان لها من قوة القانون ، وهذه المغايرة في الحكم بين دستور سنة ١٩٥٨ وسائر المسائير الاخرى تلل على أن الشارع في هذا اللستور قصد الا يرتب ذلك الاثر على مجرد علم عرض القرارات بقوانين على مجلس الامة بل اوجبه فقط في حالة اعتراض المجلس عليها بالاغلية التي نصي عليها وهي اغليبة ثلثي اعضائه ، ومن ثم فان النص على المقانون وقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بعدم المستورية لمجرد عدم عرضه على مجلس الامة يكون غير قائم على اساس سليم .

(الدعوى رقم ۱۱ لسنة ۷ ق جلسة ۲/۱ /۱۹۷۸) (الدعوى رقم ۷ لسنة ۲ ق جلسة ۲/۱ /۱۹۷۰)

797 - وحيث أن أقرار مجلس الشعب للقرار بقانون لا يترتب عليه سوى مجرد استرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار المستورى الذى لازم صدوره. كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون الملكور إلى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها وإصدارها القواعد والاجراءات التي حدها الدستور في هذا الصدور فا هذا العدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون.

(اللحوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق جلسة ٤/٥/٥١٩٥)

٧٩٧ - القرارات بقوانين التى تصدر طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فى ذلك الموضوعات التى نص المستور على ان يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

(اللحوى رقم ١٣٩ و١٤٠ لسنة ٥ ق و١٤٢ لسنة ٥ جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦)

٧٩٨ - القرار بقانون أداة تشريعية لها قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية وله بهذه المثابة تنظيم أي من الموضوعات المحتجزة للقانون بنص المستور ومن ثم فان لهذا القرار بقانون أن يخص المحكمة التي رتبها بأحكام - بالنسبة لاجراءات التحقيق والمحاكمة - تختلف عما هو متبع في التحقيق والمحاكمة أمام الجهات القضائية الاخرى مادام أن هذه الاحكام لا تخالف الدستور.

( اللاعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٦).

## ( عامة ١٤٨ )

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارىء ، على الوجه المبين في القانون ويجب عرض

هذا الاحلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشانه . واذا كان مجلس الشعب متحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في اول اجتماع له . وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارى، لمدة محدودة ، ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب .

#### البكية

۲۹۹ من حيث أن تعديل المادة الثانية من القانون ۱۹۲۱ لسنة ۱۹۵۸ بشأن حالة الطوارىء بالقانون رقم ۳۷ لسنة ۱۹۷۲ قصد به ، على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون النص فيها على الضمانات التى وردت بالمادة ۱٤۸ من المصتور . وقد جامت المادة الثانية من قانون حالة الطوارى، بعد تعديلها متفقة مع الضمانات المذكورة من حيث وجوب تحديد مدة سريان اعلان حالة الطوارى، وعرض هذا الاعلان على مجلس الشعب وفق احكام هذه المادة .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٧)

• ٣٠ - إن نظام الطوارى، نظام اجاز الدستور فرضه كلما قامت اسبابه ودواعيه واهمها تعرض الوطن لخطر يهدد سلامته وامنه او نشوب حرب او التهديد بنشوبها او اضطراب الامن وذلك لمواجهة هذا الخطر بتدابير استثنائية حددها قانون الطوارى، حفظا لسلامة الوطن وامنه .

(اللموى رقم ۸ لسنة ۷ ق جلسة ۷ / ۵ / ۱۹۷۷) (اللموى رقم ۲۲ لسنة ۲ ق جلسة ۵ / ۲ / ۱۹۷۷)

٣٠١ - لم يبين الدستور السلطات التي تخول لسلطة الطوارىء وفوض الشارع المادى منحديد هذه السلطات ، وقد تكفلت قوانين الطوارىء تنظيم حالة الطوارىء منذ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ بنظلم الاحكام العرفية ونصت على التدابير المنوط بسلطة الطوارىء اتحادة ما مما يدل على أن نظلم الطوارىء وان كان نظام استثنائيا الا انه ليس نظاما مطلقا ، بل هو نظام دستورى وضع الدستور أساسه وبين القانون حدوده وضوابطه ، لذلك فان التدابير التي تتخذ استنادا الى هذا النظام يتعين أن تكون متفقة مع أحكام الدستور والقانون فإن جاوزت هذه الحدود والضوابط فانها تكون غير مشروعة وتنسط طيها رقابة القضاء .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣)

#### ( مادة ١٥٢ )

لرئيس الجمهورية إن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد المليا .

#### البحكبة

٧٠٧ - ما نصت عليه المادة ١٥٧ من اللستور لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر اهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء - الذي رخص به اللستور وحدد طبيعته والغرض منه - ذريعة الى اهدار احكامه او مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه العبادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص المقننة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعى ادنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد باحكامه ، وتخضم بالتالى لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

(الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦)

# افرع الثانب ـ المکومة ( مادة ١٥٣ )

الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم .

ويشرف رئيس مجلس الوزراء على اعمال الحكومة .

#### المحكية

٣٠٣- بين الدستور على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ المشار اليها ، وهذا التعريف لا يدخل في مدلوله الازهر باعتباره الهيئة العامة الاسلامية الكبرى التي اثبت لها القانون الشخصية المعنوية . (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥)

افزع الثاث . الدارة البطرة الغزم الباب الجالس التومية المتسمعة

## الفصل الرابع ـ الملطة القضائية

#### ( ملحة ١٦٥ )

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون .

#### البكية

٩٠٩ ـ ان السلطة القضائية هى سلطة اصيلة تقف على قدم المساواة مع السلطنين التشريعية والتنفيذية وتستمد وجودها وكيانها من الدستور ذاته لا من التشريع ، وقد ناط بها الدستور وحدها أمر العدالة مستقلة عن باقى السلطات ، ومن ثم فلا يملك المشرع بتشريع منه ـ اهدار ولاية تلك السلطة كليا او جزئيا ، ولئن نعى الدستور الدائم فى المادة ان 17٧ منه على أن و يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصائها ٥ . فإن المقصود بذلك ان يتولى القانون توزيع ولاية القضاء كلملة على تلك الهيئات ، تنظيما لاداة استعمال السلطة القضائية وتمكينا للافراد من ممارسة حق التقاضى ، دون ادنى مساس بالسلطة القضائية فى ذاتها او عزل لجانب من المنازعات عن ولايتها ، فان تجاوز القانون هذا القسائيد الدستورى وانتقص من ولاية القضاء \_ ولو جزئيا \_ كان مخالفا للدستور

(الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٧) (الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧٦) (الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧١) (الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ١ ٣ / ١٩٧٥)

909 - من حيث أن اللمتور إذ ينص في المادة 170 منه على أن: والسلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجائها . . و واذ ينص في المادة 170 على أن: ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصائها . . و فانه يعهد الى المحاكم بولاية الفصل في المنازعات كاملة شاملة ، كما يفوض المشرع العادي في تحديد الهيئات القضائية وتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة لممارسة عذه الولاية دون مساس بها ، بحيث لا يتخذ من ذلك وسيلة لعزل المحاكم عن نظر منازعات معبنة مما تختص به ، ذلك أن المشرع المستورى أنما يفوض المشرع العادى في تنظيم مما تختص به ، ذلك أن المشرع المستورى أنها يفوض المشرع العادى في تنظيم الهيئات القضائية ، وتحديد اختصاص كل منها ، لا في اهدار هذا الاختصاص الانتقاص منه ، والا كان مجاوزا حدود التفويض مخالفا للدستور .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧١)

(الدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٧١) (الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٧١)

#### ( عادة ١٦٦ )

القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة .

#### المكمة

٣٠٦ ـ ان حق المتقاضين في رد القضاء ليس من الحقوق الدستورية المقررة بنص الدستور وإنما هو مقرر بتشريع عادى اذ نص عليه قانون المرافعات وقانون الاجراءات الجنائية وقد منعه القانون عن المتقاضين اذا قامت دواعي هذا المنع ، ومن ثم فلا يمس منع حق الرد باستقلال القضاء .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦ )

#### ( عادة ١٦٧ )

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم .

#### المحكية

٣٠٧\_ احالة لمبدأى المحكمة فى شأن العادة ١٦٥ من الدستور.
 ( الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٧ )

٣٠٨\_ من المقرر إن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية \_ التي تدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٣ من الدستور \_ الى جهات او هيئات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وإعمالا للتفويض المخول له بالعادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

(الدعرى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٢)

٣٠٩ مؤدى نصوص المواد ١١٢ و ١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٥ و١١٥ و١١٨ و١١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ان مجلس الدولة يشكل من سبعة من اقدم اعضائه ويفصل في خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ،

وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور امامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم الامر فيها بحكم مسبب تتلى اسبابه عند النطق به ، وهي جميعها اجراءات قضائية توفر لمن يمثل امامه من اعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ، وبالتالى فان مجلس تأديب اعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون ما يصدر عنه في هذا الشأن أحكاما وليست قرارات ادارية .

٣١٠ يبين من نصوص المواد ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٢٧ و ٤١ من قانون نظام العاملين بالسلكين الديلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان الشارع قد خلع الصفة القضائية على مجلس ثاديب اعضاء السلكين الديلوماسي والقنصلي وكفل في التقاضي امامه الضمانات القضائية المقررة لحماية الحقوق والدفاع عنها وناط به اصدار احكام واجبة التنفيذ بذاتها مما يعتبر معه هيئة قضائية .

( الدعوى رقم ١٧ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

٣١١ ـ لما كان الشارع قد رأى بسلطته التقديرية ان يسند ولاية الفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بشئون اعضاء ادارة قضايا الحكومة الغاء وتعويضا الى لجنة التأديب والتظلمات التى استحدثت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وهى هيئة تؤلف من كبار اعضاء ادارة قضايا الحكومة باعتبارهم اكثر خبرة ودراية بشئونها وشئون القائمين عليها واقدر من ثم على الفصل فى منازعاتهم وذلك على غرار لجنة التأديب والتظلمات التى انشئت بمجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكفل لاعضاتها من الجهتين ضمانات التقاضى من إبداء دفاع وملاحظات وسماع اقوال وصدور الاحكام بالأغلية وتلك سمات الهيئات القضائية .

ان الشارع اذ فعل ذلك فقد كفل لاعضاء ادارة قضايا الحكومة حتى التقاضى امام جهة خولها سلطة القضاء في منازعاتهم الادارية وذلك في حدود حقه في اسناد مثل هذه المنازعات الى جهات اخرى غير مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام (الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٧٨)

(الدعاوى ارقام من ١ الى ١٨ و٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦)

٣١٢ ـ انتهت هذه المحكمة في قرار التفسير رقم (١) لسنة (١) قضائية أن الشارع لم ينقل الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية كافة اختصاصات الجهات المختلفة القائمة على شئون اعضاء هذه الهيئات بل اجتزأ بنقل الاختصاصات الادارية الهامة وحدها في الفقرات الاربع من المادة الثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ، وترك ماعداها من اختصاصات تمارسه الجهات المختصة بهذه الهيئات التي لم يتناولها الالفاء ، ومن هذه الاختصاصات ولاية الفصل في طلبات اعضاء الهيئات القضائية المتعلقة بشئونهم وولاية

التأديب ، فقد بقيت كلتاهما معقودة للجهات المختصة في مختلف الهيئات القضائية . مما يتعذر على المجلس الاعلى للهيئات القضائية النهوض به بحكم تشكيله كهيئة عليا يشرف اشرافا اداريا على الهيئات القضائية ، مما يدل على ان الجهات المختلفة القائمة على شئون اعضاء الهيئات القضائية التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية تمارس وظيفة قضائية ، اما المجلس الاعلى للهيئات القضائية فهو يمارس حين يفصل في التظلمات من القرارات وظيفة ادارية ومن ثم فان قراراته بشأنها تمتبر قرارات ادارية لا قضائية .

(الدعوى رقم ٢ لسنة ٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٨)

٣١٣ ـ استنادا الى التفويض المخول للمشرع بالمادة ١٨٣ من الدستور انشأ المشرع لجنة ضباط القوات المسلحة و المنعقدة بصفة قضائية » للفصل في المنازعات الادارية الخاصة بأفراد هله القوات بدءا بقرار الحاقه بالخدمة المسكرية ونهاية بقرار انهاء تلك الخدمة ـ بعد ان ضم لاعضائها مدير القضاء المسكري ، وكفل للضباط حق الدفاع امامها باجراءات قضائية توفر الحماية اللازمة لحقوقهم ، وزودها بضمانات تكفل سلامة القرارات الصادرة منها في تلك المنازعات .

ومن حيث انه لامراء فى ان هذا التنظيم ينيء عن حرص المشرع على ان يخلع الصفة القضائية على تلك اللجنة ، ويكفل فى التقاضى امامها الضمانات القضائية الواجبة .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ١٩٧٦)

٣١٤ المعيار الحقيقي لتوفر الصفة القضائية لتلك اللجنة - المنشأة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - يقوم على توفر ضمانات التقاضى لديها عند الفصل في المنازعة ، دون اعتداد بالتأميل القانوني لاحضائها ، فقد يخلع الشارع الصفة القضائية على من لم يكن مجازا في الحقوق متى اقتضت ذلك طبيعة المنازعة .

(الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦)

919\_ أن المشرع سواء في قانون العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم 21 لسنة 1978 أو في القانون رقم 19 باعادة تنظيم النيابة الادارية او غيرها من الاشريعات التي تناولت موضوع تأديب العاملين قد عالج هذا الموضوع علاجا تشريعيا مستهديا في ذلك بالتشريعات الجنائية واستبدل بمقتضى القانون الاخير بمجالس التأديب العاملين ويغلب على تشكيلها المنصر الادارى محاكم تأديبية نظمها تنظيما قضائيا وغلب فيها العنصر القضائي لتوفير الثقة والضمانات للعاملين عند محاكمتهم تأديبيا وقد كان هذا هو الهدف الاصيل من اصدار القانون المذكور لاعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ونظرا لهذا الطابع القضائي الذي اضفاه المشرع على هذه المحاكمات التأديبية ونظرا لهذا الطابع القضائي الذي اضفاه المشرع على هذه المحاكم التي اضفاء

اصبحت ملحقة بالقسم القضائى بمجلس الدولة الذى يتولى اليوم كافة شنونها ، ومن شم ثمتبر المحاكم التأديبية جهات قضائية فى مفهوم المادة ١٥٣ من الدستور . (الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧١)

٣١٦ ومن حيث أن المادة ١٥٣ من الدستور الحالى تنص على أن ديرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصها ، وقد نقل هذا النص عن المادة ١٧٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢١ من دستور سنة ١٩٥٨ ومؤداه ومقتضاه أن يكون ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها بتشريم صادر من السلطة التشريعية وليس بأداة ادنى من ذلك . وليس من شك في أن الأمور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية لا يجوز تنظيمها أو تعديل احكامها أو الغاؤها بأداة تشريعية لدنى من القانون والا كانت مخالفة للدستور .

(الدَّمُوي رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ٣/٧/ ١٩٧١)

٣١٧ - ومن حيث ان العادة ١٦٧ من الدستور تنص على ان و يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم و وقد تردد حكم هذا النص في العادة ١٧٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والعادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والعادة ١٨٠ من المعتور على ان و ينظم القانون القضاء العسكرى وبين اختصاصه في حدود العبادىء الواردة في الدستور ع ومقتضى ذلك ان يكون تحديد اختصاصات الهيئات القضائية والقضاء العسكرى بقانون ، ذلك ان الأمور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون لا يجوز تنظيمها او تعديل احكامها او الغاؤها بأداة تشريعية ادني من القانون والا كانت مخالفة للدستور.

وإذ أجاز المشرع المستورى للسلطة التشريعية تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة بهذا النص ، وانه بصدور هذا التفويض مستوفيا شرائطه يتقل الاختصاص التشريعي لمجلس الامة كاملا الى رئيس الجمهورية في الموضوطات التي قوض فيها ويكون له حق ممارسة صلاحيات هذا المجلس في خصوص ما فوض فيه ومن ثم تكون القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية بناه على هذا التفويض لها قوة القانون وتتناول كل ما يتناوله التشريع الصادر من السلطة التشريعية بما في ذلك الموضوطات التي نص المستور على ان يكون تنظيمها بقانون (المحوى رقم ١٢ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٧٦)

٣١٨ ـ الحظر المستفاد من الحكم في الدحوى رقم ٤ لسنة ١ القضائية دستورية ـ الصادر من هذه المحكمة العليا ـ كما هو موضح من سياقه ، انما يرد على الاداة التشريعية الأدنى مرتبة من القانون ـ وكانت في خصوص الدعوى المذكورة المادة ١٠ من

ذرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨٠ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار جمهورى على في مرتبة أدنى من القانون لم يصدر استنادا الى المادة ١٩٦٠ ولا الى المادة ١٩٦٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذى صدر في ظله حتى يكون له نوة القانون ، وهذا الحظر الذى قرره الحكم لا يعتد بداهة الى قرارات رئيس الجمهورية التى لها قوة القانون طبقا لاحكام المستور والتى لها أن تتناول بالتنظيم الموضوعات التى تدخل في حدود التفويض ولو كانت من الموضوعات التى احتجزها المستور للقانون في حدود الضوابط التى يصدر على أساسها التفويض \_ ويدخل في ذلك ترتيب جهات القضاء وتعين اختصاصها .

(الدعوى رقم ۸ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٦)

٣١٩ - القرارات بقوانين التى تصدر طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور \_ لها بصريح نصها قوة القانون . ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فى ذلك الموضوعات التى نص الدستور على ان يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

(الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق و١٤٠ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦) (الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٦)

•٣٧- القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة. اداة تشريعية لها قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية وله بهذه المثابة تنظيم اى من الموضوعات المحتجزة للقانون بنص الدستور ومن ثم فان لهذا القرار بقانون ان يخص المحكمة التي رنبها باحكام - بالنسبة لاجراءات التحقيق والمحاكمة - امام الجهات القضائية الاخرى مادام ان هذه الاحكام لا تخالف الدستور ، ولما كان القرار بقانون المذكور قد خلا من احكام في هذا الخصوص تخالف الدستور فانه لا يكون متعارضا مع احكامه .

٣٢١- النص على المادة السابعة من القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاه محكمة الثورة نهائية ولا يجوز الطعن فيها الثورة المعلمون فيه انها اذ تنص على ان احكام محكمة الثورة نهائية ولا يجوز الطعن فيها تتضمن تعديلا لاختصاصات محكمة التقض بالنسبة الى الاحكام التى تصدرها محكمة الثورة مردود بانه ليس في احكام الدستور ما يحظر النص على ان تكون الاحكام التى تصدر من جهة قضاء نهائية وغير قابلة للطمن ، وقد جرى الشارع على النص على ذلك . بالنسبة للاحكام التي تصدرها بعض جهات القضاء لاعتبارات تقتضى ذلك .

( الدموى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧١ )

#### ( 179 254 )

جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراحاة للنظام العام او الأداب وفي جميع الاحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

#### البكية

٣٣٢ ـ من حيث ان حاصل هذا الوجه أن نص المادة ٤١ من قانون نظام العاملين في السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ اذ قضت بالنطق بالحكم الصادر من مجلس التأديب المشار اليه في جلسة سرية تكون قد خالفت نص المادة ١٦٩ من الدستور التي توجب النطق بالاحكام في جلسة علنية في جميع الاحوال اى ولو كانت الدعوى قد نظرت مراحاة للنظام العام والأداب في جلسة سرية . ومن حيث ان هذا الوجه مردود بان المادة ١٦٩ من الدستور التي تنص على ان تكون ه جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الأداب . وفي جميم الاحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ، هذه المادة اذ اوردت في الفصل الرابع من الباب الخامس من الدستور تحت عنوان و السلطة القضائية و تكون قد دلت على قصر حكمها على الاحكام التي تصدر من المحاكم بالمعنى الضيق دون سواها من الهيئات القضائية ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير سليم .

(الدعوى رقم ١٧ لسنة ٧ ق جلسة ١/٤/ ١٩٧٨)

#### ( المحدد ١٧٠ )

يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبيئة في القانون .

#### 2.4.

٣٧٣ ـ من حيث ان محكمة القيم المشكلة وفقا لقانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشثت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات محددة وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات التي حددها وكفلت للمتقاضين امام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من سماع اقوال وابداء دفاع وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها. لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة هي الاقدر على الفصل في المنازعات التي خصها القانون بها بالنظر الى تشكيلها من عنصرين احدهما قضائي يمثله قضاة ذو خبرة وتجارب في القضاء والآخر يمثله اعضاء ذو خبرة بشئون الحياة واتصال وثيق بامور الناس ، وهو ما يجد سنده الدستوري فيما نصت عليه المادة ١٧٠ من الدستور في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان السلطة القضائية . ومن ثم وترتيبا على ما تقدم فان محكمة القيم تعتبر بالنسبة للمنازعات التي خصها القانون بنظرها القاضى الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشأن.

(الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٧)

#### (علدة ١٧٢)

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوي التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى .

#### المكنة

974 - وحيث أن المادة ١٧٧ من الليستور افادت تقرير الولاية العامة لمجلس المدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير ان هذا النص لا يعنى غل يد المشرع العادى عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك العمالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها.

(الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٨٤)

970 - تنص المادة ١٧٦ من الدستور على ان و مجلس الدولة . . يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعارى التأديبية . . » وببين من هذا النص انه يقرر الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعارى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة الى هذه الدعاوى وتلك المنازعات ، بمعنى ان اختصاص مجلس الدولة لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، فير ان ذلك لا يعنى خل يد المشرع عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى على ان يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الاصل المقرر بالمادة ١٧٦ من الدستور وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها المسالح العما عمالا للتفويض المخول له بالعادة ١٦٦ من الاستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واحتصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها وعلى هذا جرى قضاء المحكمة العليا

(الدعوى رقم ۱۷ لسنة ۷ ق جلسة ۱/۱/۱۹۷۸) (الدعوى رقم ۲۱ لسنة ٦ ق جلسة ۲/۳/۱۹۷۸) (الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ۲/۲/۱۹۷۱)

٣٢٦ ـ من حيث انه يبين من استفصاء القوانين المنظمة لمجلس الدولة انه انشىء في عام ٢٩٤٦ بالقانون رقم ١٩٢٧ لسنه ١٩٤٦ وكان محدود الاختصاص بمسائل معينة على سبيل الحصر وكان القضاء العادى بوصفه الجهة ذات الولاية العامة يختص بالفصل فيما عدا هذه المسائل الا ما استثنى بنص خاص واسند الى جهة قضائية اخرى . وقد ظل

مجلس الدولة مقيد الاختصاص على هذا النحو رغم تعديلاته المتنالية بالقوانين رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ورغم محاولات بذلت لتعديل المنت ١٩٥٩ ورغم محاولات بذلت لتعديل اختصاصه يشمل المنازعات الادارية بوصفه صاحب الولاية على هذه المنازعات على غرار اختصاص المحاكم الادارية في فرنسا ، وقد تعثرت هذه المحاولات طويلا فلم تؤت شرتها الا في عام ١٩٧١ حين وضع الدستور القائم واستحدث المسرع لاول مرة في تاريخنا الدستورى بابا خاصا بسيادة القانون وهو الباب الرابع تنويها بهذا المبدأ وتقديرا لاثره الجليل في نظام الحكم . وكان حتما تخويل مجلس المولة بنص في المستور اختصاص الفصل في المنازعات الادارية باعتباره صاحب الولاية العامة على هذه المنازعات اعمالا وتطبيقا لمبدأ سيادة القانون . ، ويستفاد من الإعمال التحضيرية المنازعات اعمالا وتطبيقا لمبدأ سيادة القانون . ، ويستفاد من الإعمال التحضيرية المستور التي اسفرت عن اقرار نص المادة ١٧٦ منه ان مناقشات فقهية عميقة ثارت بين الدستور على قيام مجلس المدولة كهيئة قضائية مستقلة باعتباره صاحب الولاية انعامة في المنازعات الادارية وذلك على خلاف ما جرت عليه الدساتير السائفة من اغفال هذا النص فكانت تصدر دون ذكر لمجلس المولة او مجرد الاشارة اليه ، والمسائة الثانية هي تحديد مدى اختصاصه بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية .

وبالنسبة الى المسألة الاولى استقر الرأى فى لجنة نظام الحكم على ضرورة النص فى المستور على مجلس الدولة واختصاصاته كهيئة قضائية تختص برقابة شرحية اعمال الادارة وذلك صونا له من العدوان عن طريق التشريع العادى كلما ثار الخلاف بينه وبين السلطة التنفيذية إذ كان انشاء المجلس وتحديد اختصاصاته يتم بقوانين عادية يجوز المافؤ و تعديلها بقوانين عادية فى مرتبتها فاصبح بنص المادة ١٧٧ من الدستور قائما مستقرا محصنا بقوة النص الدستورى ضد اى عدوان على كيانه او اختصاصه المقرر فى مستقرا محصنا بقوة النص الدستورى ضد اى عدوان على كيانه او اختصاصه المقرر فى عند هذا الحد بل جاوزه الى حماية اختصاصه وذلك بالغاء القيود التى كانت تقف حائلا بينه وبين ممارسته ، فاستحدث فى المادة ١٨٠ نصا يقضى بان و التقاضى حق مكفول للناس كافة وان لكل مواطن حتى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تغريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء a وهكذا سقطت جميع النصوص بلقانونية التى كانت تحظر الطعن فى القرارات الادارية وسقطت بذلك جميع النصوص القانونية التى كانت تحظر الطعن فى القرارات الادارية وسقطت بذلك جميع المواثل الكي كانت تحول بين المواطنين وبين الالتجاء الى مجلس الدولة يطلبون المدل والنصفة.

وفى اكتوبر من عام ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة معدلا اختصاصاته وفقا لاحكام المادة ١٧٣ من الدستور وقد تضمنت المادة العاشرة هذا التعديل اذ نصت في ثلاث عشرة فقرة على المسائل التي كان يختص بها المجلس على صبيل الحصر طبقا لقوانينه السابقة ثم عقبت عليها فى الفقرة الرابعة عشرة بنص على اختصاص المجلس بسائر المنازعات الادارية باعتباره صاحب الولاية العامة فى المنازعات الادارية .

وبالنسبة الى المسألة الثانية التي تناولها اعضاء لجنة نظام الحكم في مناقشاتهم وهي تحديد مدى اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوي التأديبية فقد كان الهدف السائد في هذه المناقشات هو الانتقال بمجلس الدولة من مرحلة الاختصاصات المقيدة على سبيل الحصر الى مجال الاختصاص العام على النحو المتقدم باعتباره صاحب الولاية العامة على المنازعات الادارية والتأديبية ، وأقره الاعضاء ثم استبدل به النص الحالى للمادة ١٧٢ من الدستور وكلا النصين يفيد تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون قاضي القانون العام بالنسبة الى هذه الدعاوى والمنازعات ، فلم يعد اختصاصه مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه . وهذا لا يعنى غل يد المشرع عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية اخرى على ان بكون ذلك على سبيل الاستثناء من الاصل العام المقرر بالمادة ١٧٢ من الدستور وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام. وعلى هذا النحو يعمل المشرع التغويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها مع مراعاة الاصل العام المقرر بالمادة ١٧٢ من الدستور في شأن اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية باعتباره صاحب الولاية العامة على هذه الدهاوي وتلك المنازعات.

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٧٤)

## الفصل الفامس ـ البدكية الدستهرية العليا ( مادة ١٧٥ )

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية . . وذلك كله على الوجه المبين في القانون ويعين القانون الاختصاصات الاخر للمحكمة وينظم الاجراءات التي تتبع امامها

#### المحكمة

٣٢٧ ـ الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العلى في ها المحكمة الدستورية العلى العكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان .

(الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٨٧) (الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٢)

978 - حيث ان هذه المحكمة هي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية اعمالا للمادة ١٧٥ والمثادة ٥٥ اسنة ١٩٧٩ ـ للمادة ١٧٥ والمثادة ٥٥ النقل المحكمة الدستورية العليا ـ رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ـ اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . ( الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٨٥ )

٣٧٩ ـ تستمد هذه المحكمة ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواقع من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على ان تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون على ان ينظم القانون الاجراءات التي تتبع امامها . ( الدعوى رقم ٦٥ و٧٦ و ١٩٨٤ لسنة ٥ جلسة ١ / ١/ ١ / ١٩٨٤ )

٣٣٠ ـ مؤدى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بانقرار بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ والمادة ٢٥ من قانون المحكمة اللمستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ ـ ان المشرع اخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة مستقلة هي المحكمة العليا ـ دون غيرها من الجهات المحكمة العليا ـ دون غيرها من الجهات القضائية ، وجو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره او التي تنصب على مخالفة ، ولان قصر هذا الموضوعية ، وذلك لورود التصوص المشار البها في صيغة عامة مطلقة ، ولان قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية التي ما كان عليه الامر قبل انشاء القضاء الدستورى المتخصص من صدور احكام متارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه محكمة عليا تتولى دون غيرها القصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية احكام الدستور وصونها .

(الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١ ق جلسة ٦/٢/ ١٩٨٢)

#### (عاحة ١٧٨)

تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بنفسير النصوص التشريعية، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من أثار

#### البحكبة

٣٣١ ـ الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ـ تكون لها ـ وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة ـ حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواه اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الى دستورية ورفضي الدعوى على هذا الاساس .

(الدعوى رقم ٩٠ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٧ )

(الدعوى رقم ١٠٩ لسنة ٦ ق جلسة ٣/١/١٩٨٧)

(الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ٥ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٨٤ )

(الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢ ق جلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٢)

٣٣٧ - مؤدى عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم ـ وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ـ لا يقتصر على المستقبل فحسب ، وانما ينحسب على الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم ، على ان يستنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى او بانقضاء مدة تقادم .

(الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٣)

(الدعوى رقم ١٦ لسنة ٣ ق جلسة ٥/٧/١٩٨٢)

٣٣٣ ـ لما كانت الدعوى الدستورية دعوى عينية توجه فيها الخصومة الى التشريع ذاته فان مقتضى ذلك ان الحكم الذى يصدر بعدم دستورية نص تشريعى يلغى قوة نفاذ هذا النص ويغدو معدما من الناحية القانونية ويسقط كتشريع من تشريعات الدولة . (الدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٦)

## الغصل السادس ـ البدعس العام الاشتراكس

# الفصل السابع ـ القهات البساحة ومجاس الدفاع الوطنس ( ماحة ۱۸۳ )

ينظم القانون القضاء العسكرى ، ويبين اختصاصاته في حدود المبادىء الواردة في الدستور .

#### البنكبة

٣٣٤ - ومن حيث انه يبين من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية ــ رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ــ المضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المطعون فيه انها تخول القضاء العسكري اختصاصا واسعا اذ ناطت به اختصاص الفصل في الجرائم كافة سواء التي يعاقب عليها قانون العقوبات او التي يعاقب عليها اي قانون آخر . وجعلت هذا الاختصاص مرتبطا باعلان حالة الطوارىء وموقوتا بقيامها ، ويقوم هذا الاختصاص الذي يقتضيه دواعي امن الدولة وسلامتها خلال فنرة قيام حالة الطوارىء جنا الى جنب مع الاختصاص المخول للمحاكم الاخرى بالفصل في هذه الجرائم بمقتضى التشريعات المحددة لاختصاصها ، واما سلطة الاحالة الى القضاء العسكرى التي ناطها النص برئيس الجمهورية وقصد بها تخويله وزن الاعتبارات التي تقتضى المحاكمة امام المحاكم العسكرية بالنسبة لهذا الاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الاخرى فانها لا تنشىء اختصاصا للقضاء العسكرى ولا يعدو ان تكون هذه السلطة أداة لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ التي خولت القضاء العسكري ولاية الفصل في الجرائم كافة عند قيام حالة العلواريء على النحو المتقدم ذكره ، ولا ينتقص اعمال هذه السلطة من الاختصاص المقرر للمحاكم الاخرى بالفصل في الجرائم مادام هذا الاختصاص مخولا ايضا للقضاء العسكرى بنص له قوة القانون على ما تقدم وان اعمال 'سلطة الاحالة انما تتم تنفيذا لهذا النص ومن ثم فان النص المطعون فيه لا يخالف نص المادتين ١٦٧ و١٨٣ من الدستور .

(الدعوى رقم ١٣ لسنة ٥ ق جلسة ٣/٤/٢١) (الدعوى رقم ١ لسنة ٧ ق جلسة ١/١١/١٩٧٦)

# الفصل الثامن ـ الثرطة

# الباب السادس

# أدكام عامة وانتقالية

#### (ملحة ١٨٧)

لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب .

#### البدكية

٣٣٥ ـ اذا تضمن القانون احكاما تقضى بسريانة باثر رجعى فيتعين توافر ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان احكامه بالنسبة للماضى.

(الدعوى رقم ٥١ لسنة ٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٨٧)

٣٣٦ - رددت المادتان ٦٦ و ١٨٧ من الدستور مبدأ اساسيا من مبادىء الدساتير الحديثة يقيد الشارع ، فلا يملك ان يصدر تشريعا عقابيا باثر رجعى عن افعال وقعت قبل نفاذه والا كان هذا التشريع مخالفا للدستور .

( الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٦ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧ )

٣٣٧- وحيث أن المبدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع قبلها ، وان كان يستهدف اساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستغرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتقاقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستور الحالى اذ اجازت للمشرع استئناء من هذا العبدأ أن يقرر الاثر الرجعى للقوانين - في غير المواد المجنائية - وذلك بشروط محددة تكون قد افترضت بداهة احتمال ان يؤدى هذا الاستئناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وأثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

(الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق جلسة ٦ / ٤ / ١٩٨٥)

٣٣٨ ـ لما كان القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ قد صدر من رئيس الجمهورية في ٩ مارس سنة ١٩٦٤ وثابت من ديباجته موافقة مجلس الرياسة عليه ، وذلك في ظل دستور سنة ١٩٦٧ والاعلان الدستورى الصادر في ٧٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بشأن التنظيم

السياسي لسلطات الدولة العليا والذي عهد بمقتضى المادة الثالثة منه بسلطة التشريع مؤقنا الى مجلس الرياسة بغير قيود وخول رئيس الجمهورية سلطة اصدار الفوانين التي يوافق عليها ذلك المجلس ، وكانت ولاية التشريع بذلك قد انتقلت كاملة الى محلس الرياسة اثناء فترة الانتقال التي بدأت من تاريخ نفاذ هذا الاعلان الدستورى في ٢٧ صبتمبر سنة ١٩٦٤ وانتهت في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بدستور سنة ١٩٦٤ كي يتولاها مجلس الرياسة كما يتولاها مجلس الامة صاحب الاختصاص الاصيل بممارستها فيكون له سلطاته كافة في مجال التشريع ومنها رخصة اصدار القوانين باثر رجمي عطبقا للمادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٥٨ عان القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر بعد موافقة مجلس الرياسة ـ اذ ارتد بتأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٧ لسند ١٩٦٤ الصدرية التي بانون وقت صدوره .

( الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ٣٠ / ١٩٨٢)

٣٣٩ ـ من حيث ان القول بان الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة الموادر المنطقة المعلمون في ظله لم يتضمن نصا على تخويل مجلس الوزراء الذي عهد اليه سلطة التشريع في فترة الانتقال الحق في اصدار الفوانين باثر رجعي ، هذا القول مردود :

اولا: بأن الاعلان الدستورى المتقدم ذكره اذخول مجلس الوزراء في مادته التاسعة ولاية التشريع اثناء فترة الانتقال فان هذه الولاية تنتقل اليه كي يتولاها كما تنولاها الهيئة التشريعية صاحبة الاختصاص الاصيل بممارستها فيكون له كافة سلطتها وحقوقها في مجال التشريع ولما كانت هذه الهيئة وفقا لما استقرت عليه جميع الدساتير المصرية في خصوص هذا المبدأ منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور القائم تملك استثناء من الاصل الدستورى المقرر بشأن عدم رجعية القوانين رخصة اصدار القوانين باثر رجعى متى اقتضى ذلك الصالح العام ولم يستثن الشارع من هذه الرخصة سوى القوانين الجنائية فحظر سريانها باثر رجعى ، لما كان الامر كذلك فان مجلس الوزراء الذي انتقلت اليه السلطة التشريعية كاملة على النحو المتقدم تملك اصدار القوانين باثر رجعى متى اقتضى ذلك الصالح العام .

ثانيا: ان الاعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ قد صدر عقب قيام الثورة لتنظيم الحكم اثناء فترة الانتقال من نظام الحكم الملكى الى النظام الجمهورى ـ ولئن خلا هذا الاعلان من نص يخول مجلس الوزراء الذى عهد اليه ممارسة السلطة التشريعية رخصة اصدار القوانين باثر رجعي فمرد ذلك الى ان الشارع قد راعى مقتضيات المضرورة في اعقاب الثورة فاصدر الاعلان فترة الانتقال تنظيما مجملا موقوتا حتى يتم اعداد نظام دستورى ديمقراطي كامل يعمل به عقب انقضاء هذه الفترة وقد نظم الاعلان

فيما نظم السلطة التشريعية فمهد بها الى مجلس الوزراء دون تفصيل لحدود هذه السلطة وضوابطها فما كان المقام يتيح ذلك التفصيل ـ ولا يعنى خلو الاعلان من النص على تخويل مجلس الوزراء رجعية التشريع باثر رجعي ان الشارع قصد الى العدول عنها فقد خلال الاعلان كذلك من الاصل الدستوري العام المقرر بشأن عدم رجعية القوانين والذي ترد الرخصة المذكورة استثناء عليه\_ وبذلك خلا من القاعدة الاستثنائية كما خلا من القاعدة العامة وذلك اكتفاء بما جاء في الاعلان الدستوري الاول الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ من التزام الحكومة التي تتولى السلطات اثناء فترة الانتقال بالمبادىء الدستورية العامة . ويبين من استقراء نصوص الدساتير المصرية في هذا الخصوص انها استقرت منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور القائم على تقرير مبدأ عدم رجعية القوانين وكانت تقرنه دائما \_ كلما نصت عليه \_ برخصة الاستثناء منه وذلك باجازة اصدار القوانين باثر رجعيُّ كلما كان ذلك للصالح العام ولم تستثن من هذه الرخصة سوى القوانين الجنائية .. المواد ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ و٦ من دستور سنة ١٩٣٠ و١٨٦ من دستور سنة ١٩٥٦ و٦٦ من دستور ١٩٥٨ و١٦٣ من دستور سنة ١٩٦٤ و١٧٧ من الدستور القائم ـ مما يدل على استقرار قاعدة عدم رجعية القوانين ورخصة الاستثناء منها كمبدأ من المبادىء الدستورية العامة التي النزمت بها الحكومة القائمة على شئون الدولة اثناء فترة الانتقال.

#### (الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٦)

• ٣٤ - لئن كان المبدأ الدستورى الذي يقضى بعدم جواز ارتداد اثر القانون الى الماضى ، يستهدف اساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات الا ان المشرع المستورى حين اجاز الاستثناء من هذا المبدأ ، بتقرير الاثر الرجعى للقانون بنص خاص ، افترض بداهة ان هذا الاستثناء قد يؤدى الى المساس بالحقوق المكتسبة ، ومن اجل ذلك احاطت الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٥٦ هذا الاستثناء بالمضمان الملازم فتطلبت لصحة تقريره موافقة الهيئة التشريعية عليه بأغلبية خاصة ، فتقرير الأثر الرجعى للقانون يفترض في الاغلب الاعم ان في اعمال هذه الرخصة مساسا بالحقوق والمراكز التي تمت في الماضى ، ولكن الدستور حول المشرع هذه الرخصة متى اقتضى ذلك الصالح العام .

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٥ )

٣٤١ ـ ان القرار المفسر الصادر من سلطة مختصة باصداره لا ينشىء حكما جليدا بل انه يعتبر جزءا من التشريع الاصلى الذي فسره فيسرى من وقت نفاذ هذا التشريع . وإذ كان التشريع الاصلى ـ بالمعنى الذي تضمنه قرار التفسير التشريعي ـ هو الواجب التطبيق من وقت نفاذه ، فان هذا لا ينطوى على اجراء لاثر رجعى لهذا القرار ولا يمتنع سريان قرار التفسير على الوقائع التي تحدث في الفترة بين صدور التشريع الاصلى والتشريع

المفسر له الاحيث تكون قد صدرت بشأنها احكام قضائية نهائية احتراما لمبدأ حجيتها . (الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٧٢)

#### (علدة ١٩١)

كل ما قررته القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز الفاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

#### المحكمة

٣٤٧ ـ استقر قضاء هذه المحكمة من ان نص المادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ وكذلك نص المادة ١٩١١ من اللستور على ان هذه التشريعات تبقى نافذة . كلاهما لا يعنى سوى مجرد استمرار نفاذ تلك القوانين والاوامر واللواتح دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم دستوريتها شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم فليس معقولا ان تكون التشريعات التي صدرت قبل صدور الدستور بمنأى عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل الدستور وفي ظل واجب .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٧٦)

٣٤٣ - ان المشرع الدستورى لا يعنى بنص المادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٦ سوى ما عناه باصله الوارد فى المادة ١٩٠ من دستور سنة ١٩٥٦ وما عناه بنص المادة ١٩٩ من المستور المادة ١٩٥٠ وما عناه بنص المادة ١٩٩ من الدستور الدائم ، وهو مجرد استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور تجنبا لحدوث قراغ تشريعى يؤدى الى الاضطراب والاخلال بسير المرافق العامة والعلاقات الاجتماعية اذا سقطت جميم التشريعات المخالفة فور صدوره وذلك دون تطهير تلك التشريعات مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطمن بعدم الدستورية شأنها فى ذلك شأن التشريعات التي تصدر فى ظل الدستور القائم مم ان رقابة عن الرقابة التى تخضع لها التشريعات التى تصدر فى ظل الدستور القائم مم ان رقابة دستوريتها اولى واجب.

(الدعوى رقم ١١ لسنة ٥ ق جلسة ٢/٣/ ١٩٧٦) (الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١/٣/ ١٩٧٥) (الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ٤/١٢/ ١٩٧١)

# أسباب الأحكام

القانون المدنى قانون العقوبات قوانين العقوبات الناصة قانون الإجراءات الجنائبة قهانين ايجار الأماكن قوانين الإصلاح الزراعي قوانين الضرائب قوانين العمل والعاماين قوانين التأمينات الاجتماعية قوانين الحراسات قوانين التأسم قوانين الطوارس، قانون حماية الجيمة الداخاية قانهن المحاملة قوانين الميئات القضائية قوانين شرعية قوانين القوات البسلت قهانين خاصة

# القائون البدنس التمويض عن الضرر الإدبس ـ م٢٢٢ >

728 ـ لما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان التعويض عن الضرر الادبى لا تجيزه مبادئ، الشريعة الاسلامية الدستور تأسيسا على ان التعويض عن الضرر الادبى لا تجيزه مبادئ، الشريعة الاسلامية التي جملتها المادة ـ بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ، الشريعة الاسلامية ـ لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ـ وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها اى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم فان النمي عليها ـ وحالتها هذه ـ بمخالفة حكم المادة الثانية من المستور ـ وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ، الشريعة الاسلامية ـ يكون في غير محله . الامر الذي يتمين معه الحكم برفض الدعوى . (الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٢ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧)

## فهائد التأذير م ٢٦٦

750 ـ لما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٦ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان فوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع . وإذا كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة \_ بعد تعديلها بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية \_ لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه \_ وكانت المادة ٢٧٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها اى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم فان النمى عليها \_ وحالتها هذه \_ بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور \_ وإيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية \_ يكون في غير محله . الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى .

(الدعوى رقم ٢٠ لسنة إ ق جلسة ٤/٥/٥١٩)

# الإتفاق على معر أمُ الفهائد م ٢٢٧

٣٤٣ ـ لما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان الفوائد التى اجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من الدستور الرئيسى للتشريع . واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة ـ بعد تعديلها

بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسيما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٧٧ من القانون المدني الصلار سنة ١٩٤٨ لم يلحقها اي تعليل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، قان النمي عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من المستور وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادى المشريعة الاسلامية ـ يكون في غير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها .

# الغوائد القانونية عن ثبن البييع ـ م 20٨

٣٤٧ ـ حيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١١ لسنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ اكتوبر منة ١٩٤٨ ينص فى المادة ٤٥٨ منه محل الطعن على انه و(١) لاحق للبائع فى الفوائد القانونية عن الثمن الا اذا اعذر المشترى او اذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا ان يتج ثمرات او ايرادات اخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغيره (٢) وللمشترى ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف البيع من هذا الوقت ايضا هذا مالم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغيره ».

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن و الأسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الأسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن و الأسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الأسلامية مصدر رئيسي للتشريع » ، والعبارة الأخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٧ وحتى دستور سنة ١٩٣٧ .

وحيث أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة \_ أن الزام المشرع باتخاذ مبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بعد تعديل المادة الثانية من الدستور على نحو ما سلف لا ينصرف سوى الى التشريعات التى تصدر بعد التازيخ الذي فرض فيه هذا الالزام بحيث أذا انطوى اى منها على ما يتمارض مع مبادى الشريعة الاسلامية يكون قد وقع حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى إنفاذ حكم الالزام المشار البه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال . ومن ثم ، فان هذا التشريعات تكون بمناى عن اعمال هذا القيد .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطعن مخالفة الفقرة الاولى من المادة وحيث أنه ترتيبا على أن الفوائد التى اجازت لله المادة اقتضاء البائع لها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية تلك المادة اقتضاء البائع لها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى جعلتها المادة الثانية من المستور المصدر الرئيسي للتشريع ، واذكان القيد المقرح بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه . وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٥٨ من القانون المدنى الصادر سنت ١٩٤٨ لم يلحقها اي تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم فان النعى عليها ، وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور ، وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون في غير محله . الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها .

(الدعوى رقم ۲ لسنة ۸ ق جلسة ۲ / ۲ / ۱۹۸۷)

## حق الشفعة . م ٩٣٥ وما بعدما

٣٤٨ \_ من حيث ان المادة الاولى من دستور سنة ١٩٦٤ تنص على ان « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمغراطية اشتراكية ، كما تنص المادة التاسعة منه على ان ، الاساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي الذي يحظر اي شكل من اشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكي بدعامتيه من الكفاية والعدل، وفي خصوص تنظيم الملكية الزراعية في ظل النظام الاشتراكي الذي يجعل منه الدستور اساسا اقتصاديا للدولة ارسى الدستور في المادة السابعة عشرة مبدأ تحديد الملكية الزراعية كأصل من الاصول التي يقوم عليها هذا النظام واحال الى القانون في تعيين الحد الاقصى لهذه الملكية وقد صدرت قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة التي قيدت الملكية الزراعية بحد اقصى لا تجاوزه وقضت بتوزيع ما يزيد عن هذا الحد من الاراضي الزراعية على العاملين في الزراعة تحقيقا لاهداف المشرع من توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتطبيقا للنظام الاشتراكي الذي يقر الملكية الفردية في مجال الزراعة في حدود لا تسمح بالاقطاع . ولم يعرض المشرع وهو بصدد سن هذه التشريعات الاشتراكية لحق الشفعة الاحيث اقتضى ذلك تحقيق أهداف الاصلاح الزراعي فحظر الشفعة في التصرفات الناقلة للملكية التي تتناول ما لم يستول عليه من الارض الزراعية الزائلة عن الحد الاقصى ( المادة ٤ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ) كما حظرها في توزيع الاراضي على صغار المزارعين تنفيذا لقانون الاصلاح الزراعي ( الفقرة الاخيرة من المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر) وكذلك منع الشفعة في بيع العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة

( الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ) وفيما عدا تلك المحالات الاستثنائية التى الغي فيها المشرع حق الشفعة تحقيقا الاهداف الاصلاح الزراعي الزال هذا الحق قائما كسبب مشروع من اسباب كسب الملكية في الحدود المقررة قانونا .

ومن حيث ان الاصل في سلطة التشريع في موضوع تنظيم الحقوق ان تكون سلطة تقديرية مالم يقيدها الدستور بقيود محددة . ولما كان الدستور لم يعرض لاسباب كسب الملكية ومنها حق الشفعة ولم يقيد سلطة المشرع في تحديدها وتنظيمها اكتفاء بتعيين حد اقصى للملكية الزراعية يحول دون قيام الاقطاع فمن ثم تكون سلطته في هذا الصدد سلطة تقديرية في نطاق الحد الاقصى للملكية الزراعية فانها تؤدى الى تطهير الارض من هذه الحقوق فضلا عما يترتب عليها من دفع الضرر عن الجار وتجنب مشكلات المشاركة في حقوق الارتقاق وكافة منازعات الجوار - لا ريب ان ذلك الترجيح مما يدخل في حدود سلطة المشرع التقديرية التي لم يقيدها الدستور في هذا الصدد .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن فأن المدعى ينعى على النص المعلمون فيه أنه مخالف للمادة الثامنة من الدستور ويقول في بيان ذلك أن الشفعة تخل بمبدأ تكافؤ الفرص لانها تخول الشفيع \_ وحده دون سواه \_ رخصة تجعل منه المحتكر الوحيد لشراء الاوض المشفوع فيها ، وهذا النعي مردود بأن المساواة التي يوجبها أعمال مبدأ تكافؤ الفرص تنحقق بتوافر شرطى المموم والتجريد في التشريعات المنظمة للحقوق ولكنها ليست مساواة حسابية ذلك لان المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح المام وضع شروط تتحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب أعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية وأذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط في البعض دون الأخر ومراكزهم التسوية بينهم ، وكان لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها المشرع لهم \_ والتجاء المشرع الى هذا الاسلوب في تحديد شروط المخقوق التي تقتضيها الصالح العام للتمتع بالحقوق لا يخل بشرطي العموم والتجريد في موضوعية يقتضيها الصالح العام للتمتع بالحقوق لا يخل بشرطي العموم والتجريد في القانونية ذلك لان المشرع أنما يخاطب الكافة من خلال هذه الشروط .

ومن حيث أن شأن حق الشفعة كشأن غيره من الحقوق في هذا الصدد ذلك لأن استعماله منوط بتوافر اسباب حددها المشرع على سبيل الحصر تنظيما لموضوع كسب الملكية عن طريق الشفعة بحيث اذا توافر سبب من اسبابها في فرد من الافراد اصبح في مركز قانوني يخوله رخصة الشفعة في العقار ولا يقاس به غيره ممن لم يتوافر فيه سبب من هذه الاسباب اذ يكون في مركز قانوني مغاير ولم يعد المشرع في تنظيم موضوع كسب

الملكية بسبب الشفعة على الوجه المتقدم جانب المساواة امام القانون ولم يخالف مبدأ تكافؤ الفرص الذي اقره الدستور في المادة الثامنة .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان الدعوى لا تقوم على اساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة.

( الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧١)

## قانون العقوبات

# تشديد عقوبة جرائم تُجس أمن الدولة ق ٣٤ أمنة ١٩٧٠ بتعميل البادة ١٠٢ عقمات

٣٥ - ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الذي صدر
 استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد تضمن تعديل بعض احكام قانون العقوبات
 الخاصة بجرائم تمس امن المدولة ـ ومن بين هذه التعديلات استبدال نص المادة ١٠٢ مكررا الذي تجرى محاكمة المدعى على مقتضاه ـ وقد كانت هذه المادة قبل تعديلها
 تنص على ان :

و يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من اذاع عمدا أخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة او بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام او القاء الرعب بين الناس او الحاق الضرر بالمصلحة العامة \_ ويعاقب بذات العقوبة من حاز بالذات او بالواسطة او احرز محروا او مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة اذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكل من حاز اية وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل او العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع او تسجيل او الخاعة شيء مما ذكر) .

ويمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ استبدل بهذا النص الأتى :

(يماقب بالحبس وبفرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة او بث دعايات مثيرة اذا كان من شأن ذلك تكدير الامن العام او القاء الرعب بين الناس او الحاق الضرر بالمصلحة العامة ـ وتكون المقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه اذا وقبت المجريمة في زمن الحرب ـ ويعاقب بالمقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى كل من حاز بالذات او بالواسطة او احراز محررات او مطبوعات تتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة المذكورة اذا كانت معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكل من حاز او احرز اية وسيلة من وسائل الطبع او التسجيل او العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع او لتسجيل او اذاءة شيء مما ذكر).

وتعديل نص المادة المذكورة على هذا النحو ينطوى على تشديد العقوبة المقررة لجرائم تمس امن الدولة وخاصة اذا وقعت في زمن الحرب ولاشك ان هذا التعديل يدخل في نطاق ما فوض فيه رئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ . (الدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق جلسة ٥ / ٤ /١٩٧٥)

# قوانين العقوبات الخاصة حظر شرب الخبر ق ۱۳ استه ۱۹۷۱

بحظر شرب الخمر للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان شرب الخمر الذي تعاقب بحظر شرب الخمر للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على ان شرب الخمر الذي تعاقب عليه تلك المادة بالحبس او الغرامة \_ يعد من جرائم الحدود في الشريعة الاسلامية التي توجب توقيع عقوبة الجلا طبقا لمبادئ مثلك الشريعة التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة الثانية من تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ والمتضمن الزام المسرع بعدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسلامية \_ لا يأتي اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسيما سلف بيانه ، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر الصادر في المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر الصادر في الماشلار اليه ، ومن ثم فان النجي عليها \_ وحالتها هذه \_ بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور \_ وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية \_ يكون في غير محله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى . (الدعوى رقم ١٤١٤ لسنة ٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٨٧)

# قانون تحابير امن الحواة

#### رقم 119 أسنة 1978

٣٥٧ من حيث أن الطعن ينصب على المادة الأولى من القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة – قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٩ لسنمة ١٩٦٨ وقد بدأ سريان هذه المادة في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦ المديخ العمل بالقانون رقم ١٩٦ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٨ الذي استبدل بالماد الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر نصا جديدا على نحو ما تقدم ذكره ، أي أن فترة سريان هذه المادة تقع خلال العمل باحكام دستور سنة ١٩٥٨ ودستور سنة ١٩٦٨ الذي بدأ سرياته اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨ واستمر سرياته الى أن حل محله دستور سنة ١٩٧١ الذي عمل به اعتبارا من ١١ مستمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه وان كان الاصل ان حماية المحكمة العليا للدستور تنصرف الى الدستور الما كان هذا الدستور ليس له اثر رجعى وقد عدل نص المادة الاولى من القائم الا انه لما كان هذا الدستور ليس له اثر رجعى وقد عدل نص المادة الاولى من القائون رقم ١٩٦٩ المائمين وقد عبيار المنافق ١٩٦٨ المنتفق المقائون القائون رقم ١٩٦٩ المنتفق من المائمين المنتور المنتفق الدستورية وانما يتمين ومن ثم فانه لا يمكن الاحتكام الى احكامه بالنسبة الى الطمن بعدم الدستورية وانما يتمين الاحتكام الى دستور المنتفق المائمين المائمين المائمين المائمين المائمين المائمين المائمين القائون رقم ١١٩٨ السنة ١٩٦٤ وظلا معمولا بهما طوال فترة سريان المائم الاولى من القائون الفائن رقم ١٩ السنة المعلمون فيه ) الى ان عدلت في ٧ من نوفمير سنة ١٩٦٨ بمقتضى القائون رقم ١٩ اسنة

ومن حيث انه ببين من الرجوع الى دستور سنة ١٩٥٨ ان المادة العاشرة منه كانت تنص على ان و الحريات العامة مكفولة فى حدود القانون  $\alpha$  كما ببين من الرجوع الى احكام دستور سنة ١٩٦٨ ان المادة  $\gamma$  منه كانت تنص على انه و لا يجوز القبض على احد او حبسه الا وفق احكام القانون  $\alpha$  كما كانت المادة  $\gamma$  تنص على ان  $\alpha$  حق الدفاع أصالة او بالوكالة يكفله القانون  $\alpha$ .

ومن حيث ان هذه المواد تكفل الحرية الشخصية للافراد كما تكفل حقهم في الدفاع عن انفسهم باعتبارهما اصلين عامين ، وتحيل الى القانون في بيان حدودهما وبدهي ان هذه الحدود تستهدف تنظيم هذين الحقين ، لا الغائهما بحيث لا يبقى منهما شيء ، وظاهر ان المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ كانت تذهب باصل هذين الحقين : حق الافراد في الحرية الشخصية وفي الدفاع عن انفسهم حين خولت رئيس الجمهورية حق اعتقال اي شخص دون ان توجه اليه اى تهمة ودون ان يكون له حق التظلم من قرار اعتقاله او الدفاع عن نفسه لمجرد انه صبق اعتقاله او طبقت في شأنه احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣ او احكام القوانين الاشتراكية او فرضت على امواله الحراسة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ او صدرت ضده احكام من محاكم امن الدولة وقد يظل معتقلا على هذه الصورة طوال حياته ، وقد ادرك الشارع في صنة ١٩٦٨ مدى ما ينطوى عليه النص المطعون فيه من عصف بالحربة الشخصية للافراد وبحقهم في الدفاع عن انفسهم فاستبدل بهذا النص نصا أخر اورد بعض القيود على الحق المطلق الذي كان يخوله النص المطمون فيه لرئيس الجمهورية في شأن الاعتقال ، فقد قيد هذا الحق بان تكون ممارسته عند قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسي او الاجتماعي للبلاد وان تتوافر عند صدور امر الاعتقال اسباب جدية تنبيء بخطورة من سيصدر القرار باعتقالهم ، كما نص على وجوب بيان الاسباب التي بني عليها امر الاعتقال وفرر حق المعتقل في التظلم من

امر اعتقاله الذي كان محروما منه بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله في سنة ١٩٦٨ اما في ظل العمل باحكام الدستور سنة ١٩٧١ فقد اصبح القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ حتى بعد تعديله بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ لا يتفق واحكام الدستور الجديد ولذلك الغاه الشارع برمته بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن ضمان حريات المواطنين وذلك ضمن قوانين اخرى مماثلة . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون وانه كان من المتعين ـ تأمينا لحريات المواطنين ـ ان يعاد النظر في قانون تدابير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يعتبر قانونا دائما لا يرتبط بالظروف الاستثنائية ومع ذلك فهو يتضمن احكاما ذات طبيعة استثنائية فهو يجيز لرئيس الجمهورية سلطة القبض على اى شخص او اعتقاله اذا كان من بين فئات ممن سبق اعتقالهم او طبقت عليهم قوانين تحديد الملكية او سبق الحكم عليهم في جنايات أمن الدولة او من محاكم الثورة او المحاكم او المجالس العسكرية او يجعل للنيابة العامة سلطة واسعة في التحقيق لا تتقيد فيها بأهم الضمانات الاساسية التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية . . وواضع من استعراض احكام هذا القاتون أنه بخالف جملة وتفصيلا احكام الدستور الجديد ألذى يكفل للمواطنين حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي والذي ينص على ان الحرية الشخصية حق طبيعي وانها مصونة لا تمس ولا يجبز في غير حالة التلبس القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته الا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص او النبابة العامة و .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الدعوى فى شقها الخاص بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة قائمة على اساس سليم .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٧٨)

# القانون ٧٤ أسنة ١٩٧٠ بالوضع تحت مراقبة الشرطة

٣٥٣ ـ وحيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ، تنص على أن ديوضع تحت مراقبة الشرطة لملة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباء المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصلا امر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام ، ويطبق فى شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه ـ وهى الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة ـ وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحواله .

وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بمحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ عليقا للتفسير الملزم الذي اصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائيه ـ ان يكون ترافر حالة الاشتباه في حقه ثابتا بحكم قضائي وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك ان هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التي سبق ان حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة اصلية هي عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

وحيث ان ما تصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى .. المطعون بعدم دستوريتها .. من ان مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع المدلالة في ان الشرطة هي الجهة المختصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائي ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا في تفسيرها سالف الذكر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على ان و العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى . . ه ، وكان توقيع عقوبة الا بحكم قضائى . . ه ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كمقوبة اصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتمين معه الحكم بعدم دستوريتها . ( الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٨٢ )

#### قانون مكافحة البخدرات يقم ۱۸۲ اسنة ۱۹۲۰ ـ م ۲۲ منه

\$ 90 - وحيث أن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٢ من القانون رقم المدن المدن المدني المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٦ من القانون رقم المدن المواد المدنة الأولى منه تنص على أن وتعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكامه المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به و وبذلك يكون هذا الجدول جزءا مكملا للقانون وتصبح له ذات قوته التشريعية . وإذا اجازت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة به ، فانها تكون قد خالفت المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة ألا بناء على قانون ، ذلك أن التعديل بإضافة مادة جديدة إلى الجدول يجعل من حيازتها واحرازها والاتجار فيها فعلا مجرما بعد أن كان مباحا الامر الذي لا يجوز اجراؤه بغير القانون تطبيفا لهذه المعتورية . ويستطرد المدعى إلى أنه لا مجال للفول بأن ما يصدره الوزير المختص من قرارات بتعديل الجداول تعد من اللوائع التفويضية أو التنفيذية التي يجيزها المختص من قرارات بتعديل الجداول تعد من اللوائع التفويضية أو التنفيذية التي يجيزها

المستور، لان التفويض التشريعي الذي نصت عليه المادة ١٠٨ مقصور على رئيس الجمهورية وذلك عند الفيرورة وفي الاحوال الاستثنائية ويشروط محددة ، كما ان الماواتح التغيلية للقوانين يجب آلا تتضمن تعديلا لها طبقا لما تقضى به المادة ١٤٤من اللستور . واذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٠ استنادا الى المادة ٣٢ منه التي تخالف المادة ٢٦ من الدستور ، فانه يكون بدوره غير دستورى ، بالاضافة الى مخالفته معاهدة المواد المخدرة لعام ١٩٦١ التي اصبحت قانونا من قوانين الدولة بالتصديق عليها .

وحيث ان المادة ٦٦ من الدستور الحالى تنص فى فقرتها الثانية على انه « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » وهى قاعدة دستورية وردت بهذا العبارة فى جميع البصاتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذى نص عليها فى المادة السادسة منه .

وحيث انه ببين من الاعمال التحضيرية للمستور سنة ١٩٢٣ ان صيافة هذه المادة في المشروع الذي اعدته اللبعنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بانه و لا جريمة ولا عقوية الا المشروع الذي اللبعنة اللبعثشارية التشريعية التي نقحت المشروع الى و لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على فانون » وذلك وعلى ما جاء بتقريرها - و لانه لا يصح وضع مبدأ يقرر ان لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون لان العمل جرى في التشريع على ان يتضمن المقانون نفسه تقويضا الى السلطة المكلفة بسن لواتع التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالاصدب اذن ان يقال لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . . ه

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المشرع اذا اورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان المستور الحالى قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة و بناء على قانون ع ـ الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٧٣ والتي افسحت اعماله التحضيرية عن المعلول المقصود بها \_ في حين انه استعمل عبارة مغايرة في نصوص اخرى اشترط فيها ان يتم تحديد او تنظيم مسائل معينة و بقانون ع مثل التأميم في المادة ٢٥ وانشاء المضرائب وتعديلها في المادة ١٩٧١ ، فان مؤدى ذلك ان المادة ٦٦ من المستور تجيز ان يعهد القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات الاتحية تحدد بها بعض جوانب التجريم او العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها .

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد اعمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقسر ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة او بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها مخاصرها

تعقيقا لصالح المجتمع ، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة اصدارها الى المادة ١٠٨ او المادة ١٤٤ من الدمتور بشأن اللوائح التفويضية او اللوائح التنفيذية وانما الى المادة ٦٦ من الدمتور على ما سلف بيانه ، فإن النعى على المادة ٣٢ المشار اليها بعدم الدمتورية يكون على غير اساس .

وحيث انه وقد ثبت على ما تقدم ان المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ تنفق واحكام المستور ، فإن النعى على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا اليها بمخالفة المادة ٢٦ من المستور يكون بدوره غير سديد ، اما النعى بمخالفة هذا القرار لمعاهدة المواد المخدرة باعتبارها قانونا - إيا ما كان وجه الرأى في قيام هذه المخالفة فإنه لا يعدو إن يكون نعيا بمخالفة قرار لقانون ، ولا يشكل بذلك خروجا على المحكام المستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، مما يتعين معه الالتفات عنه . (المدوى رقم ١٥ لسنة ١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٨١)

# قانون الإجراءات الجنائية البادة ٤٧ في شأن تغتيش البنازل في حالة التابس

الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فاكلت المادة ٤١ من اللمتور على ان الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فاكلت المادة ٤١ من اللمتور على ان والحرية الشخصية حق طبيعى وهي مصونة لا تمس ٤ كما نصت المادة ٤٤ من اللمتور على ان و للمساكن حرمة ٤ ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٥٤ منه بان و لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ٤ غير ان اللمتور لم يكتف في تقريره هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية وما تفرع عنها من حق الامن وعدم القبض او الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها او مراقبتها ( المواد ٨ من دستور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٧٦ ، ٤١ من دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، ولكن أتي دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتغرع عنها من حريات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية \_ ضمنها المواد من ٤١ الى ٤٥ منه \_ حيث لا يجوز للمشرع العادى ان يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والا جاء عمله مخالفا للشرعية الدستورية .

وحيث أن المشرع الدستورى - توفيقا بين حق الفرد في الحربة الشافعية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة أثبات الجريمة ونسبتها البه قد أجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من أجراءات التحقيق بعد أن أخضمه لضمانات معينة لا يجوز أهدارها تاركا للمشرع العادي أن يحدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والأجراءات التي يتم بها . ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة اعمن الدستور على أنه و الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة ولا تسس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل ، الا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من المادة 23 من القانون » ثم نصت المادة 23 من الدستور على أن و للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها ألا بأمر قضائي مسبب من المساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها ألا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون » وهذا النص الاخير وأن كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها ألا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور .

وحيث انه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر ان المسروري قد فرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن فيما يتملق

بضرورة أن يتم التفتيش في الحالين بامر قضائي ممن له سلطة التحقيق او من الفاضي المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاه، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقيض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب امر القاضي المختص او النيابة العامة بالتفتيش ، في حين ان المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور امر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق او من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه ام اذن لمأمور الضبط القضائي باجرائه ، فجاء نص المادة 25 من الدستور المشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه او يقيده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع احوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، لذلك حرص الدستور ـ في الظروف التي صدر فيها ـ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتغتيشه ما لم يصدر امر قضائي مسبب دون ان يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز ـ وفقا للمادة ٤١ من الدستور ـ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد . يؤكد ذلك ان مشروع لجنة الحربات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير ان هذا الاستثناء قد اسقط في المشروع النهائي لهذه العادة وصدر الدستور متضمنا نص العادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة ـ على ما سبق ذكره ـ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردهما ـ اى صدور امر قضائي وان يكون الامر مسببا ـ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا يكون الامر مسببا ـ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا عليه المن الحمل للقياس عند وجود النص عليه عما انه لا محل للقياس عند وجود النص اللمستورى الواضح للدلالة . ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من ان ذلك و وفقا لاحكام القانون و لان هذه المبارة لا تعنى تفويض المشرع المادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما المستور في المادة ٤٤ مالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهناتين المستور وانما تشير عبارة و وفقا لاحكام القانون و الى الاحالة الى القانون المادى في تحديد الجرائم التي يجوز فيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيه الي غير ذلك من الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون وقم ١٥٠ لسنة ١٩٠ ـ المطمون فيها ـ تنص قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون وقم ١٥٠ لسنة ١٩٠ ـ المطمون فيها ـ تنص على ان و لمامور الفبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم على ان و لمامور الفبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم على ان و لمامور الفبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم على ان و لمامور الفبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم على ان و لمامور الفبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم

ويضبط فيه الأشياء والاوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضع له من امارات قوية انها موجودة فيه ع مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى اجراء تفتيش مسكن المتهم فى حالة التلبس بجناية او جنحة دون ان يصدر له امر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم دمتورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . المدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٨٤)

#### قوانين ايجار الإماكن

## الطعن في قرار تحديد الأجرة -م ۱۲ ق ۵۲ امنة ۱۹۲۹

٣٥٦ ـ ومن حيث انه عن تكييف المنازعة التى تثور بين المؤجر والمستأجر بشأن الاجرة فان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجرين. تنص على ما يأتى :

وتكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها وتمتبر نهائية اذا لم يطعن
 عليها في الميعاد .

ويكون الطمن على هذه القرارات امام المحكمة الابتدائية الكاثن في داثرتها المكان المؤجر .

وعلى قلم كتاب المحكمة ان يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره .

ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون فيه »

كما تنص المادة ٤٠ من القانون ذاته على ما يأتى :

و تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تعليق احكام
 هذا القانون ، وترفع المحاوى امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار » .

وقد كان مشرع قانون ايجار الاماكن الذى قدمته الحكومة الى مجلس الشعب يجيز التظلم من قرارات لجان تحديد الاجرة امام لجان المراجعة على ان تكون قرارات هذه اللجان قابلة للطعن امام القضاء الادارى باعتبارها قرارات ادارية وقد شكلت لنظر هذا المشروع لجنة مشتركة من اعضاء لجنة الشئون التشريعية ولجنة الخدمات فعدلت المشروع تعديلا جوهريا في هذا الصدد اذ عهدت بالفصل في الطمون التى تقدم في قرارات لجان تحديد الاجرة الى القضاء المدنى ( المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار المؤجر) بدلا من لجان المراجعة ومحكمة القضاء الادارى وجاء في تقريرها عن المقار المؤجر) بدلا من لجان المراجعة ومحكمة القضاء الادارى وجاء في تقريرها عن الرأى حول موضوع معين يطلب كل منهما الفصل فيه على وجه معين ومن شأن الرأى الماصل في هذه المنازعة ان تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بينهما وكل ذلك من اختصاص القضاء ويدخل في وظيفته الإسامية التى اقيم من اجلها ولذلك رأت

اللجنة ان تمنع ولاية الفصل في هذه الخصومة للمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المقار تيسيرا على المتقاضين » .

ومن حيث أن أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستاجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته الى المسكن وهو كالغذاء والكساء من ضرويات الحياة الاساسية فأرسي الاسس الموضوعية لتقدير اجرة المساكن في المواد ١٠ ، ١٧ ، ١ ، ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وكفل استقرار المستأجر في مسكنه مادام قائما بالوفاء بالتزاماته قبل المؤجر كما سن قواعد واجراءات بسيطة سريعة لتحديد الاجرة بمعرفة لجنة ادارية واجاز الطعن في قراراتها امام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بهذه القرارات وذلك حسما لما يثور من منازعات بين طرفي عقد الايجار بشأن الاجرة .

ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن المنازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الاجرة وإن لابسها عنصر ادارى اضفى عليها شكل المنازعة الادارية وهو قرار تحديد الاجرة الصادر من لجنة ادارية الا أنه ليس من شأنه أن يخلع عنها طابعها الموضوعى الاصيل وهو الطابع المدنى ذلك أن الشكل الادارى للمنازعة لا يلبث أن يزول ليخلفه وجه المنازعة الموضوعى الاصيل وذلك عند الطعن في قرار تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر وقبول هذا الطعن أذ يتعين عندئذ على هذه المحكمة أن تعيد النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون فيه وهو اختصاص مدنى بحت .

ولما كان المشرع يستهدف من اجازة الطعن في القرار الصادر بتحديد الاجرة اعادة النظر في تحديد الاجرة حلى النحو السائف الذكر لحسم المخصومة القائمة حول تحديد الاجرة حسما نهاتيا وهي خصومة مدنية بطبيعتها واصلها ولا دخل لجهة من جهات الادارة فيها ، فقد اسند الفصل فيها الى جهة القضاء المدنى حيث القاضى الطبيعي المختص اصلا بالحكم فيها . ولقد كان التوفيق رائد مجلس الشعب ( اللجنة المشتركة من لجنة المثون التشريعية ولجنة المخدمات ) حين عدل مشروع الحكومة للقانون رقم ٥٣ لسنة المثون التشريعية ولجنة الخدمات ) حين عدل مشروع الحكومة للقانون رقم ٥٣ لسنة بتحديد الاجرة الى القضاء الادارى واسنده الى القضاء المدنى دون القضاء الادارى واسنده الى القضاء المدنى دون القضاء الادارى الذي يقصر اختصاصه عن تناول هذا النوع من الخصومات اذ يقف عند حد الغاء القرارات يقصر اختصاصه عن تناول هذا النوع من الخصومات اذ يقف عند حد الغاء القرارات ذلك . وعلى مقتضى ذلك يكون الطعن في القرار الصادر بتحديد الاجرة من لجنة تحديد ذلك . وعلى مقتضى ذلك يكون الطعن في القضاء المدنى . وقد استقام مع هذا النظر نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ اذ يسند الى المحاكم العادية دون سواها نص الفصل في المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان النص المطعون فيه وهو نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يخالف الدستور ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها مع مصادرة الكفالة والزام المدعى المصروفات .

(الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٤)

## قرار مجاس البراجعة ـ م ۵ ق ٤٦ امنة ١٩٦٢

٣٥٧ - ومن حيث أنه يبين من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد أيجار الاماكن ـ المعدل بالقانون رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٣ - أن تشكيل مجلس المراجعة يغلب عليه العنصر الادارى وأنه لا يتبع الاجراءات القضائية في نظر التظلمات التي تعرض عليه ، ومن ثم فأنه يعتبر هيئة أدارية ذات اختصاص قضائي ، وتكون قراراته ، قرارات أدارية تخضع للطعن بالالغاء أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى ، وذلك طبقا لنص المادة ١١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٩ يؤيد هذا النظر ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ من أن نهائية قرارات مجلس المراجعة لا تحول دون التجاء صاحب الحق الى القضاء الادارى للطعن على هذه القرارات بصفتها قرارات أدارية .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم 29 لسنة 1977 ـ المعدلة بالقانون رقم 1977 لسنة 1977 ـ اذ تقضى بان القرارات السادرة من مجلس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان التقدير غير قابلة للطعن فيها امام اية جهة ، وهي قرارات ادارية ، فانها تكون منطوية على مصادرة لحق ملاك ومستأجري المباني \_ الخاضعة لاحكام ذلك القانون \_ في الطعن في تلك القرارات ، او التقاضي بشأنها ، فضلا عن اهدارها لمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق ، مما يخالف المادتين 2 و 10 من الدستور القائم ، وكذلك الدساتير السابقة \_ المحو المتقدم بيانه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم دستورية شطرها المذكور . (الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧١)

#### مد نطاق سریان القانون باترار هزاران ق 20 امند ۱۹۷۷ و ق ۱۳۱ امند ۱۹۸۱

٣٥٨ ـ وحيث ان الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع وانما يقوم اختصاصها أساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها ، غير انه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور إليها في حالات محددة

أعمالا تدخل في نطاق الأعمال التشريعية ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على أن ديصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها وله ان يفوض غيره في اصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ع ، ومؤدى هذا النص أن المستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون لأصدارها ، بحيث يعتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقع عمله اللاتحى مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار اليها ، كما انه متى عهد القانون دون غيره الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

وحيث أن القانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتمير، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من مادته الأولى من أنه و يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الأولى من أنه و يجوز بقرار من وزير الاسكان اقتراح المجلس المحلى للمحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى . . . وطبقا لهذا النص واعمالا لحكم المادة ١٤٤٤ من الدستور على ما تقدم بيانه - يكون وزير الاسكان والتمير هو المختص دون غيره الدستور على ما تقدم بيانه - يكون وزير الاسكان والتمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة باعمار اليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشويا بعيب دستورى لمعدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر الذي يتمين معه الحكم بعدم دستوريته . (الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٧)

## أيس المحافظين اختصاص وزير الإسكان الزائدس ق ٤٦ اسنة ١٩٨٧ و ق ١٣٦ اسنة ١٩٨١

(الدعوى رقم ٩ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦)

٣٥٩ ـ حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بعد ان نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أن ا تنقل الى الوحدات المحلية ـ كل في دائرة اختصاصها ـ الاختصاصات التي تباشرها

وزارة الاسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات الآتية . . . . تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . . . . ، . نص في الفقرة الثانية منها ـ المطعون عليها ـ على ان دويستبدل بعبارتي وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات السابقة ، ومؤدى هذا الاستبدال \_ وفي نطاق الدعوى المطروحة ـ نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيم الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا . لما كان ذلك ، وكان اختصاص وزير الاسكان في اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه \_ يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، ومن ثم فان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص المستورى الذي سبق وان عين القانون من له الحق في ممارسته ، يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته فيما تضمنته الففرة الثانية من المادة الاولى منه من استبدال عبارة والمحافظ المختص، بعبارة ووزير الاسكان، الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة . 1441

وحيث انه لا ينال مما تقدم ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون نظام المحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ من أن ويتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكام هذا القانون بهميع السلطات والاختصاصات التنفيلية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائع . ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الإجهزة والمرافق المحلية ، ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاه وحدات ادارية تنولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبعة الادارية اللازمة لإدارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة فى دائرتها نقلا اليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ٧٧ المشار اليها أن يباشر المحافظون بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم بالسلطات والاختصاصات المقررة والمرافق العامة التابعة لهم بالسلطات والاختصاصات المقررة والتى تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء والتى لا يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة ٧٧ المشار اليها .

(الدعوى رقم ۳۷ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٧)

## قوانين الإصلاح الزراعس

## قرارات مجاس الإدارة بشأن الأراضس البهر البند ب من البادة الثانية من البسهم بقائهن ۱۷۸ اسنة ۱۹۵۲

٣٦٠ - ٣٦٩ - وحيث أن البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراهي - المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - بعد ان نصر في الفقرة الاولى منه على أنه و يجوز للافراد ان يمتلكوا أكثر من ماثني فدان من الاراضي المبرو والاراضي الصحراوية لاستصلاحها . . . وفي الفقرة الثانية على انه وتصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعي قرارا في شأن الادعاء ببور الارض يعلن الى فوى الشأن بالطريق الادارى . . . ولهم أن يتظلموا منه الى اللجنة العليا رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحلائهم » ، نص في الفقرتين الاخيرتين على انه و يكون قرار اللجنة اللي تصدره بعد فوات الميعاد نهائيا ، وقاطعا لكل نزاع في شأن الادعاء ببور الارض وفي الاستيلاء فوات الميعاد نهائيا » . و و استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء المترتب على ذلك » . و و استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » . هذا وقد حل مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي محل اللجنة العليا للاصلاح الزراعي مجلس ادارة اللهيئة العامة للاصلاح الزراعي عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها .

وحيث ان مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - حال اصداره قراره بشأن الاراضى البور التى كانت مستثناة من الحد الاقصى للملكية الزراعية - ولاية الفصل في أية خصومة تنعقد أمامه بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليه اصدار قراره بشأن الأرض البور بعد فحص طلب استثنائها ثم قراره في التظلم الذي يرفع اليه وذلك لبيان طبيعة الارض موضوع الطلب وما اذا كانت بورا أم ارضا زراعية ، ودون أن يفرض المشرع على مجلس الادارة اخطار ذوى الشأن للمثول أمامه لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو الوجب عليه تسبيب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى يوجب عليه تسبيب ما يصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى

تتحقق بها ضمانات التقاضى ، واذ كانت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من أشخاص القانون العام وتقوم على مرفق عام فان قرار مجلس ادارتها بشأن الأراضى البور يعد قرارا اداريا نهائيا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث أثر قانونى هو اعتبارها من الاراضى البور وخضوعها بالتالى للحد الاقصى للملكية الزراعية من عدمه .

وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن و التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي . . ويحظر النص في القوانين على تحصين اي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وظاهرا هذا النص ان الدستور لم يقف عند حد تقرير حتى التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري اصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توصد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دمتورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار اليه ما اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافراد رُذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها ـ من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

لما كان ما تقدم فان الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الموسلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الخ نصت \_ فيما يخص القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بشأن الادعاء ببور الأرض \_ على انه و استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعريض عنه ء . تكون قد تضمنت حظرا للتقاضي في شأن هذا القرار وانطوت على تحصين له من رقابة القضاء رخم انه من القرارات الادارية النهائية \_ الأمر الذي يخالف حكم كل من المادتين ٤٠ و ١٨٥ من الدستور القائم وما أوردته الدساتير السابقة على ما سلف بيانه . ولا محل لما تثيره المحكومة من انه لا يجوز الاحتكام الى الدستور القائم في النعي بعدم دستورية النص المعلمون فيه للغائه بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦١ قبل نفاذ هذا الدستور ، ذلك أن مذا الدفاع مردود بأن القانون المشار اليه \_ وان كان قد الغي ضمنا الاستثناء الخاص بالاراضي البور من الحد الاقصى للملكية الزراعية قبل نفاذ الدستور الا أن هذا الإلغاء لم يتناول

النص المطعون فيه الذي بقى قائما كنص تشريعي على ما سلف بيانه ومن ثم تخضع رقابته الدستورية لأحكام اللستور القائم .

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ۱٤۸ لسنة ۱۹۵۷.

(الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

# ملكية الإراعية البستواس عايمًا تؤهل اأس الحواة دهن مقابل العالم الراعية البستواس عايمًا الله العالم الحواة دهن مقابل

٣٦٩ - وحيث أنه في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القرار بقانون رقم ١٠٤ السنة ١٩٦٤ المطعون فيه - ونص في مادته الاولى على أن : « الاراضى الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما ، تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل » . وفي مادته الثانية على أن : « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » وانتهى في مادته الثالثة والاخيرة الى النص على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد تم نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ .

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وحرمتها باعتبارها في الأصل ثمرة البنشاط الفردى وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى . ومن أجل ذلك حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا على صاحبها الاللمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا لقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ودستور سنة ١٩٧٣ ، والمادة ١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٦ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٦ ) كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) بل انه امعانا في حماية الملكية الخاصة وصوبها من الاعتداء عليها بغير حق حظر الدستور المصادرة العامة حظرا مطلقا كما لم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٠) .

لما كان ذلك ، وكان استيلاء الدولة على ملكية الاراضى الزراعية الزائدة على المحد الاقصى الذي يقرره القانون للملكية الزراعية يتضمن نزعا لهذه الملكية الخاصة بالنسبة للقدر الزائد جبرا على صاحبها ومن ثم وجب أن يكون حرمانه من ملكه مقابل تفويض والا كان استيلاء الدولة على أرضه بغير مقابل ـ مصادرة خاصة لها لا تجوز الا بحكم قضائى وفقا لحكم المادة ٣٦.

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه المحكومة من أن المادة ٣٧ من الدستور قد سكتت عن النص صراحة على تقرير حق التعويض بالنسبة للاستيلاء على الاراضي الزراعية المجاورة للحد المقرر قانونا ، وذلك أن ما استهدفه المشرع الدستوري من ايراد هذا النص هو تقرير مبدأ تعيين حد اقصى للملكية الزراعية بما لآيسمح بقيام الاقطاع ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ، فكان مجال النص الدستوري مقصورا على تقرير هذا المبدأ ومحصورا في ارساء حكمه ، ولم يكن ايراد هذا النص بصدد تنظيم الاستيلاء على الاراضي الزراعية الزائدة عن الحد الاقصى ، وبالتاني لم يكن ثمة مقتض في هذا الصدد لتأكيد مبدأ التعويض على الاستيلاء على الاراضى الزراعية الزائلة عن هذا الحد اجتزاء بما تغنى عنه المبادىء الاساسية الاخرى التي يتضمنها الدستور والتي تصون الملكية الخاصة ، وتنهى عن نزعها الا لمنفعة عامة مقابل تعويض ، ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي . كما لا ينال من ذلك ما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد جاء استجابة من المشرع لما يقرره الدستور في مادته الرابعة من أن الأساس الاقتصادي للدولة يهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات وفي مادته السابعة من أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع ، ذلك أن التزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادى، لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمنتها مبادىء الدستور الأخرى ومنها صون الملكية الخاصة وهدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها تصوصه .

وحيث انه تمشيا مع هذا المفهوم الصحيح لأحكام الدستور ، فان تشريعات الاصلاح الزراعى المتعاقبة التي صدر بها المرسوم بقانون رقم 1977 لسنة 1997 والقرار بقانون رقم 1979 سنة 1979 والتي وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية وقررت الاستيلاء على ما يزيد عن هذا الحد لم تففل حق الملاك في التعويض عن اراضيهم المستولى عليها وانما قررت حقهم في التعويض عنها وفقا للمقواعد والاسس التي نصت عليها تلك القوانين \_ بل أن القرار بقانون رقم 10 لسنة 1977 في شأن حظر تملك الأجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها قد اعتنق هذا النظر فنص في المادة الرابعة منه على أن يؤدي الى ملاك تلك الاراضي تعويض يقدر وفقا للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 190 لسنة 1907

وحيث انه على مقتضى ما تقدم ، فان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ المعلمون فيه \_ اذ نص في مادته الأولى على أيلولة ملكية الأراضى الزراعية ـ التي تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعي والقرار بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ المعدل له \_ الى الدولة دون مقابل ، يكون قد جرد ملاك ثلك الاراضى المستولى عليها عن ملكيتهم لها بغير مقابل ، فشكل بذلك اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٧١ التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة والمادة ٣٢ منه التي تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

لما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القرار بقانون مترتبة على مادته الأولى ، مما يؤكد مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها يستنبم \_ بحكم هذا الارتباط \_ ان يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القرار بقانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

(الدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

## تنظيم العلاقة بين مستأم الأرض الزراعية ودائنيه ق ٥٢ امنة ١٩٦٦

٣٦٧ ـ وحيث أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعي ، تضمنت نصوصه تعديل بعض مواد المرسوم بقانون المشار اليه ، كما أوردت أحكاما جديدة منها ما نصت عليه المادة الثالثة ـ المطعون بعدم دستوريتها ـ من أنه : « يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سندا بدين على مستأجر أرض زراعية كالكمبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين وقيمته وسبه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل اقامته واسم المدين وصفته ومحل اقامة المدين ، هذا الاخطار الى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة المدين ، ويشقط كل دين لا يخطر الدائن عنه خلال الموعد المحدد لذلك » .

وأوضحت المذكرة الايضاحية للقانون في خصوص هذه المادة ، أن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي كشف عن صور مختلفة من الاستغلال أبرزها قيام الملاك بتحرير كمبيالات لصالحهم موقعة من المستأجرين على بياض تمثل ديونا غير منظورة وغير مشروعة الغرض منها حصول المالك على قيمة ايجار تزيد على سبعة أمثال الضريبة أو تمثل ديونا وهمية يستغلها المالك للتخلص من مزارعيه في أي وقت يشاء ، وعلاجا لذلك استحدث القانون الحكم الوارد في المادة الثالثة المشار اليها والمادتين التاليتين لها بقصد القضاء على هذا النوع من الاستغلال . ولما كانت ملاءمة الشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات السلطة التشريعية ما لم يقيدها الدستور بحدود وضوابط معينة ، وكان ما يقرره المدعى بشأن اغفال النص المطعون فيه تنظيم طريق لاشهار صفة المستأجر للأرض الزراعية حتى يتبين من تعامل معه التزامه بالاخطار عن دينه ، لا يعدو أن يكون جدلا حول ملاءمة التشريع وما قد يترتب عليه من اجحاف بحقوق طائفة من الدائنين ، فان ما ينعاه المدعى في هذا الشأن لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به النص المطعون فيه وتمتد اليه الرقابة على دستورية القوانين . لما كان ذلك وكان حق الملكية الخاصة التي نصت المادة ٣٤ من الدستور على أنها مصونة ولا تنزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض ، والمصادرة التي تحظرها المادة ٣٦ من الدستور اذا كانت عامة ولا تجيزها الا بحكم قضائي اذا كانت مصادرة خاصة ، يؤدى كلاهما الى تجريد المالك عن ملكه لينول الى الدولة بتعويض في حالة نزع الملكية وبغير مقابل عند مصادرته ، وكان ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ أسنة ١٩٦٦ لا يتضمن مساسا بالملكية الخاصة أو نزعا لها جبرا عن مالكها ، كما لا يقضى باضافة أية أموال مملوكة للافراد الى ملك الدولة ، ذلك أنها اقتصرت على تنظيم العلاقة بين مستأجر الارض الزراعية ودائنيه ورتبت على عدم الاخطار بالدين في الاجل المحدد بها سقوطه لمصلحة المستأجر وحده ، فان ما أثاره المدعى بصدد عدم دستورية هذه المادة وبشأن اعتبار ما نصت عليه من سقوط الدين عدوانا على الملكية ومصادرة للأموال ، يكون على غير أساس .

(الدعوى رقم ۱۳ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۰/۲/۱۱

#### حظر الطعن فى قرار اللجنة القضائية م 9 ق 10 اسنة 1977 قبل تعديلما بالقانهن 17 اسنة 1971

٣٦٧ ـ من حيث أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بحظر تملك الاراضى الزراعية وما في حكمها كانت تنص ـ عند صدور القرار في الاعتراض رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٨ المطعون فيه \_ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ على أن و تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها في العادة ١٩٧١ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بالفصل في المنازعات

الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطمن بالالغاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجان أو التعويض عنها ه .

ومن حيث ان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي تشكل وفقا لحكم المادة التاسعة المشار اليها أنها تخالف أحكام المادة ٦٨ من المدستور لان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي لا يجوز حظر الطعن في قراراتها الادارية .

ومن حيث أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي تشكل وفقا لحكم المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ برئاسة مستشار من المحاكم وعضو بمجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للاصلاح الزراعي وآخر عن الشهر المقارى وثالث عن مصلحة المساحة . كما نصت العادة ١٣ مكررا العشار اليها على أن تبين اللجنة التغيذية الاجراءات التي تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها . وتنص المادة ٢٧ من هذه اللاتحة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ على أن و تقوم اللجنة القضائية و في حالة المنازعات بتحقيق الاقرارات وفحص الملكية والحقوق المينية واجراءات التوزيع ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وفحص الملكية والحقوق المينية واجراءات التوزيع ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم وتكليف المستولي لديهم أو من وزعت وسماع المالية منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موصى عليه بعلم وصول ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موصى عليه بعلم وصول قبل الجلسة بأسبوع على الأقل ، ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيوا عنهم محاميا في الحضور . . . ولا يكون انمقاد اللجنة صحيحا الا بحضور أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسبة » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي أنه و نظراً لأهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها لتكفل الموى الشأن من الضمانات ما يكفله لهم القضاء العادى a .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة ومن المذكرة الايضاحية للقانون رقم المدال المشار اليه وحسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي هي جهة خصها المشرع بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها وفلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة صمات اجراءات التقاضي وضماناته . ومن ثم ففراراتها تعتبر بحسب طبيعتها احكاما قضائية وليست قرارات ادارية ويكون ما ينعاه

المدعيان على نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم على أساس سليم ، ذلك أن هذا النص لا ينطوى على مصادرة لحق التقاضى الذى كفله المستور في المادة ١٩٦٨ منه فقد عهد هذا القانون الى جهة قضائية بالاختصاص بالفصل في منازعات تطبيق أحكامه وتلك الجهة هي اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، كما أن النص المذكور لا ينطوى على تحصين لقرار ادارى من رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ١٩٦ من المستورلان ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا اداريا وانما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالفصل في خصومة كاشف لوجه الحق فيها بعد اتخاذ الإجراءات القضائية التي تكفل سلامة التقاضى.

(الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١)

#### الطعن في قرارات اللجان القضائية السابقة ق 19 اسنة 190

٣٦٤ ـ من حيث أن المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه ويجوز لاطراف النزاع الطمن في قرارات اللجان القضائية المنصوص عليها في الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٥٦ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها والمصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون وذلك بتوافر الشروط الآتية :

 ان یکون القرار قد صدر فی احدی المنازعات المتعلقة بتطبیق أحکام المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ المشار الیه أو القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۹۱ بتعدیل بعض أحکام قانون الاصلاح الزراعی .

لا يكون القرار قد صدر في شأنه قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة
 للاصلاح الزراعي .

ومن حيث أن المدعيين ينعيان على هذا النص أنه حين أغفل جواز الطعن في القرارات الصادرة ـ قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ـ من اللجان القضائية للاصلاح الزراعي في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بينما نفى على جواز الطمن في القرارات الصادرة من ذات اللجان ، في شأن المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ والقانون ١٧٦ لسنة ١٩٦١ فانه يكون قد خالف المستور وأهدر منه مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين اذ جاز للبعض الطعن في بعض قرارات اللجان القضائية وحظره في البعض الأخر .

ومن حيث أن المساواة التي يكفلها الدستور في المادة ٤٠ منه حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هي المساواة بين من تتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية فهي ليست مساواة حسابية بين المواطنين . ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى فيها الافراد أمام القانون بحيث اذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها المشرع لهم وليس في ذلك اخلال بشرطى العموم والتجريد في القاعدة القانونية ، متى انتقى تخصيصها بشخص معين أو بواقعه محددة بالذات .

ومن حيث أن الشروط التى حددتها المادة السادسة من القانون رقم 14 لمنة المعلون بعدم دستوريته هي المروط عامة مجردة خالية من التخصيص بالمعنى المتقدم ومن ثم فانها لا تخل بمبدأ المساواة كما رسمه الدستور. ولا يعتبر عدم اجازة الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية قبل العمل بالقانون رقم 10 لسنة 1971 أو المنازعات الخاصة بالقانون رقم 10 لسنة 1972 اختلالا بهذه المساواة بين المواطنين الذين صدرت هذه القرارات في اعتراضاتهم والمواطنين الآخرين الذين صدرت هذه القرارات المخاصة بالقانون اعتراضاتهم والمواطنين الآخرين الذين صدرت قرارات اللجان في المنازعات الخاصة بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في شأنهم ، لاختلاف الطائفة الأولى عن الطائفة الأولى التي في ظروفها ومراكزها القانونية خاصة فيما يتعلق بأن القرارات الصادرة للطائفة الأولى التي لم يجز القانون 197 لسنة 1971 الطعن فيها كانت عند صدور هذا القانون نهائية واستقرت بها أوضاعهم القانونية دون الحاجة للتصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وفقا لأحكام القانون رقم 14 لسنة 1917 في حين أن القرارات الصادرة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي عليها وفقا لأحكام القانون رقم 14 لسنة 1907 ومن ثم لم تكن قد استقرت بها اوضاعهم القانونية .

ومن حيث أن النص في أحد القوانين على حق الطعن في طائفة من الاحكام التي تصدرها احدى جهات القضاء لا يستوجب دستوريا أو أخذا بمبدأ المساواة أو تكافؤ الفرص اتاحه ذات الحق بالنسبة الى أحكام أخرى تصدرها تلك الجهة القضائية ذلك أن تنظيم القضاء وتنظيم الطعون في الأحكام ، وجعل التقاضى على درجة واحدة في بعض المنازعات وعلى درجنين في منازعات أخرى ، أمر يدخل في تقدير الشارع مراعاة لظروف المنازعات التي تختلف كثيرا عن بعضها البعض وتحقيقا للصالح العام دون تعقيب عليه من هذه المحكمة .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الشرط الأول الذي نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لا ينطوى على اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص أو بمبدأ المساواة الذي كفله الدستور وتكون الدعوى بشقيها غير قائمة على أساس سليم وينمين لذلك رفضها ومصادرة الكفالة والزام المدعيين المصروفات.

( الدعوى رقم ٩ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ )

## قرارات لجان فض المنازعات الزراعية يطعن عليما أمام جمة القضاء المختصة ق ٥٤ استة ١٩٦١

970 - ومن حيث انه بالنسبة الى طعن المدعى الموجه الى القانون رقم 10 لسنة المائن الفصل في المنازعات الزراعية على وجه عام فإنه يقوم على أن هذا القانون إذ أنشأ لجانا إدارية تابعة للسلطة التنفيذية ووكل اليها وحدها سلطة الفصل في منازعات تدخل في اختصاص السلطة القضائية ، فانه يكون قد خالف نصوص الدستور التى تخول السلطة القضائية اختصاص الفصل في المنازعات ، كما تحرم على أي سلطة التدخل في المناقضايا أو في شئون العدالة ، يؤكد هذه المخالفة أن قرارات هذه اللجان نهائية وغير قابلة القضاية .

ومن حيث أن الدستور أذ ينص فى المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة 
تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وأذ ينص فى المادة ١٦٧ على أن 
يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ، فأنه يعهد الى المحاكم بولاية الفصل فى 
المنازعات كما يفوض المشرع العادى فى تحديد الهيئات القضائية وفى توزيع 
المنازعات كما يفوض العشرع العادى فى تحديد الهيئات القضائية وفى توزيع 
الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة لممارسة هذه الولاية دون مساس بها ودون 
اهدار لحق التقاضى أو الانتقاص منه .

ومن حيث انه يبين من استقصاء التشريعات المتعاقبة الصادرة بانشاء لجان فض المنازعات الزراعية وتنظيمها أن المشرع كان يستهدف بانشاء هذه اللجان تحقيق مصالح الزراع بالعمل على حسم منازعاتهم عند منبعها بالسرعة التى تتطلبها طبيعتها وتصفيتها بطريقة أشبه ما تكون بالمصالحات منها بالخصومات القضائية ، مع تقريب لجان الفصل في المنازعات من مواقع النزاع ومن المتنازعين تيسيرا لهم ، واشراك عناصر واعية بطبيعة المنازعات في عضوية اللجان . وهذا الأسلوب في تنظيم فض المنازعات ليس غريبا على المشرع ، فكثيرا ما يلجأ الى انشاء نظم معينة لفض المنازعات في مراحل سابقة على الالتجاء الى المحاكم توخيا للتيسير وسرعة فض المنازعات في مراحل سابقة التى يقدرها ويقدر وسائل تحقيقها ولا نزاع في حق المشرع في ذلك مادام التنظيم الذي يقدرها ويقدر وسائل تحقيقها ولا نزاع في حق المشرع في ذلك مادام التنظيم الذي يقدمه لا يحول دون بسط رقابة القضاء على المنازعة ، ومادام يترك الباب مفتوحا أمام نوى الشأن اذا شاءوا أن يطرحوا منازعتهم على الجهة القضائية المختصة ، سواء حددها المشرع بالنص أو ترك أمر تحديدها للقواعد العامة في تحديد الاختصاص بين الجهات القضائية .

ومن حيث ان القانون المطعون فيه ، وبعد أن الغى المشرع النص المانع من التفاضى في المادة السابعة منه ، بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ قد أصبح مجرد قانون منظم لفض المنازعات بالطريقة التي ارتآها المشرع محققة لمصالح المتنازعين ، فاذا انتهى نظر المنازعة أمام اللجان ، كان لكل ذى مصلحة فيها أن يطمن في قراراتها أمام جهة القضاء المختصة ، وبذلك تنسط رقابة القضاء على هذه المنازعات . ( الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١)

## قوانين الضرائب

## الضريبة العامة على الإيراد م ۷ ق ۹۱ امنة ۱۹۶۹

٣٦٦ ـ حيث أن البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ كان ينص على أن ويخصم من الايراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١) . . (٢) . . (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابعة غير الضريبة العامة على الايراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات ۽ ثم صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ واستبدل بنص البند الثالث المشار اليه نصا يقضى بخصم وجميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الآيراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات والفوائد . وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الاراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها ، وجاء بمذكرته الايضاحية ان التعديل الذي أدخله المشرع على هذا البند في شأن اعتبار الضرائب المربوطة على الاراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم الضريبة المدفوعة قد اقتضته و ضرورات عملية تتصل بربط الضريبة حتى لا يعلق ربطها على اثبات المسدد من هذه الضرائب وما يصاحب هذا الاثبات من صعوبات a . ومؤدى ذلك أن المشرع اشترط كأصل عام لخصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الايراد أن يكون الممول قد دفعها بالفعل ، وجعل العبرة في دين الضريبة الذي يخصم هو بالأداء لا بالاستحقاق ، وبالتالي فان الضريبة المستحقة التي لم تدفع لا تخصم من الوعاء العام . وخروجها على هذا الاصل اعتبر المشرع ربط الضريبة على الاراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها وذلك نزولا على مقتضيات العمل التي أفصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف البيان ، ومن ثم فان هذا الحكم الاستثنائي يقتصر بالنص الصريح على هاتين الضريبتين بالذات ولا يمتد الى غيرهما ، بحيث لا يستقيم ما ذهب اليه المدعى من تفسير مغاير لهذا النص . أما ما يثيره من ان الممول الذي يحقق ربحا عن نشاطه التجاري أو الصناعي يلزم بدءا من سنة 1970 بدفع ضرائب يبلغ مجموع عبنها ـ بالنسبة لما زاد على عشرة الاف جيه ـ ١٣٤٪ من الايراد فغير سديد ، ذلك ان سعر الضريبة العامة على الايراد طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يصل الى ٩٥٪ على الشريحة الاخيرة وحدها التى تزيد على عشرة ألاف جنيه ، كما أن مجموع عبه ضريبة الارباح التجارية والصناعية وما كان يحصل الى جانبها من ضرائب اضافية آنذاك يبلغ ٢٠٩٠٪ من الربع الخاضم للضريبة ، وعلى ذلك فأن المعمول اذا ما أدى الضريبة النوعية وملحقاتها فان ما يسدده يخصم من وعاه ايراده العام ويبقى له ٨٠ •٧٪ من صافى ربحه ، وهذا الصافى هو الذي يخضع للضريبة العامة على الايراد بنسب متزايدة لا تبلغ ٩٥٪ الا على ما زاد على عشرة ألاف جنيه . اما اذا تقاعس المعمول عن اداء الضريبة النوعية المستحقة عليه فانها لا تخصم من الوعاء المام ويخضع بالتالى ربحه بالكامل للضريبة العامة على الايراد وفق شرائحها المتصاعلة التى ويخضع بالتالى ربحه بالكامل للضريبة المامة على الايراد وفق شرائحها المتصاعلة التى لا تصل الى ٩٥٪ الا على الشريحة الاخيرة على ما سلف بيانه ، ويبقى للمول حتى بالنسبة لتلك الشريحة ٥٠ من أرباحه ونظل الضريبة النوعية التى استحقت عليه ولم يشدها دينا ضريبيا في ذمته يخصم عند اداته ، وبالتالى فانه صواء أدى الممول الضريبة العامة على الايراد لا تستغرق الوعاء بستحقة عليه أو لم يؤدها فان الضريبة العامة على الايراد لا تستغرق الوعاء برعه .

لما كان ذلك ، وكانت الضريبة هى فريضة مالية يلتزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه فى التكاليف والاعباء والخدمات العامة ، وكان اللستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التى تملك تقريرها ، فنص فى المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفى المادة ١٦ على ان اداء الفيرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون ، وفى المادة ١٩٤٩ على أن انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الغامها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من ادائها الا فى الاحوال المبنية فى القانون ، وفى المادة ١٩٤٩ يعلى أن انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الغامها لا يكون الا يقانون ولا يعفى أحد من ادائها الا فى الاحوال المبنية فى القانون فإن المشرع اذ فرض الضريبة العامة على الايراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفا تحقيق العدالة الضريبية التى تقصر عنها الفيرائب الزعية وحدها ، واختار النهج الذى رآه مناسبا لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة المخصم من المجموع الكلى للايراد ، يكون قد لتحمل سلطته التقديرية التى لم يقيدها الدستور فى هذا الشأن بأى قيد ، وبالتالى فان النمى على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس .

( الدعوى رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٩ )

## قوانين العمل والعاملين

#### العاملون بخينة قناد السويس ق 17 استة 1910

٣٦٧ - حيث أن العاملين بالشركة العالمية لقناة السويس البحرية قبل تأميمها كانت تربطهم بها علاقات تعاقدية تحكمها قواعد قانون العمل والنصوص الواردة بعقود عملهم وبلوائح الشركة الصادرة في شأن تنظيم أوضاعهم . وإذا كانت هذه الشركة قد منحت النزام ادارة واستغلال مرفق المرور بالقناة لمدة تسم وتسعون عاما تنتهى في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ فان لازم ذلك أن تكون حلاقات العمل التي عقدتها الشركة مع العاملين بها علاقات موقوتة بطبيعتها ومحددة بمدة الالتزام الممنوح لها ومنقضية ببلوغ نهايته .

وحيث أنه في ٣٦ يوليو سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالمية لقناة السويس البحرية وانتقلت الى الدولة جميع ما للشركة المذكورة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتولت الدولة ادارة المرفق بالطريق المباشر وانشأت لذلك هيئة عامة مستقلة هي هيئة قناة السويس وقد نص في المادة الرابعة من هذا القانون على أن و تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في اداء أعمالهم ولا يجوز لاى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الاسباب الا باذن من الهيئة ۽ مما مفاده بقاء عقود عمل للعاملين بالشركة المؤممة قائمة رغم التأميم وانتقالها الى هيئة قناة السويس التي عمل للعاملين بالشركة المؤممة قل ادارة العرفق دون أن تنشأ بينهما علاقات جديدة .

لما كان ذلك ، وكانت هيئة قناة السيس هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق عام ولها اختصاصات أشخاص القانون العام وسلطته ، فإن العاملين بها المعينين بشركة القناة قبل التأميم والذين استمروا في العمل بعده يعتبرون في حكم الموظفين المموميين بحكم تبعيتهم لتلك الهيئة ، وتصبح علاقتهم بها علاقة تنظيمية تحكمها قواعد النظام اللاتحى المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في عقود عملهم التي ابرموها من قبل مع الشركة المؤممة أو في اللوائح المنظمة لاوضاعهم الصادرة من الشركة قبل تأميمها ، اذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من اعتبار هذه العلاقة لائدية أن يكون العامل مرتبطا

من قبل التأميم مع الشركة المؤممة بعقد العمل ذلك أن هذا العقد يصبح بعد التأميم قاعدة تنظيمية من قواعد النظام اللائحى الذى ينظم العلاقة بينه وبين الهيئة ، ولذلك نصت الفقرة التاسعة في المادة ٦٦ من لائحة موظفى الهيئة المعمول بها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٩ على أن من بين أسباب انتهاء الخدمة و نهاية الخدمة المنصوص عليها في العقود وخطابات التعيين بين الشركة المؤممة والموظفين بالمرفق قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ع .

وحيث أنه متى كان العاملون بهيئة قناة السويس المعينيين قبل ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ - تاريخ تأميم شركة قناة السويس - في مركز لالحي على النحو السائف بهانه - فان للهيئة أن تتمسك بانتهاء حلاقتهم بها في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ - التاريخ الذي كان مقررا لاتقضاء الامتياز الممنوح للشركة وذلك استنادا الى تأقيت هله العلاقة بطبيعتها وهو ما أكدته الفقرة التاسعة في المادة ٢٦ من لالحة موظفي الهيئة المشار اليها ، كما أن للهيئة أذا استبقت هله العلاقة بعد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أن تقيمها على قراعد لالتحية جديدة ، ومن ثم فان ما نصت عليه المادتان الأولى والرابعة من القرار بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٨ - في هذا الصدد - لا يكون منطويا على ترخيص للهيئة بفصل بعض العاملين لليها بغير الطريق التأديبي على خلاف حكم المادة ١٤ من الدستور ، ويكون النعي عليهما بهذا السبب بدوره غير سديد .

( الدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ )

## الطعن فس قرار مجاس ادارة الشركة أمام القضاء العادس نظام الماملين بالقطار المام . ق 11 اسنة 1941

٣٦٨ - ومن حيث ان المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن : و يخطر العامل الذي قدرت كفايته بتقرير متوسط فأقل بأوجه الضعف في مستوى أدائه لعمله ، ويجوز له أن يتظلم من هذا التقدير كتابة خلال أسبوعين من تاريخ إخطاره به الى رئيس مجلس الادارة على أن يفصل في التظلم في ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره فيه نهائيا ه .

ومن حيث أنه يستفاد من هذا النص أن نهائية القرار الصادر بالبت في التظلم من تقدير حسب قصد الشارع من عبارته ـ لا يعنى سوى وضع حد لمدارج التظلم من تقدير الكفاية ، وأن هذا التقدير قد استفد جميع مراحله في درجات السلم الرئاسي بحيث لم يمد قابلا للتظلم أمام أي جهة رئاسية ، وذلك لا يفيد حظر الطمن فيه قضائيا بطلانا وتعويضا أمام الجهة القضائية المختصة إن كان لذلك وجه مادام تقدير الكفاية غير مقترن بما يقيد حظر الطمن فيه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن شركات القطاع العام ليست جهات ادارية بل انها تعتبر من أشخاص القانون الخاص وأن العاملين بها ليسوا موظفين عموميين فلا تعتبر القرارات الصادرة في شئونهم قرارات ادارية ، ومن ثم فان تقارير كفاية هؤلاء العاملين لا تعتبر قرارات ادارية مما يخضع لرقابة القضاء الادارى الغاء وتعويضا بل هي مجود أعمال قانونية غير ادارية مما تختص جهات القضاء العادى بالفصل فيه بطلانا وتعويضا وكلاهما صورتان من صور التعويض ، الاولى تعويض عينى ، والثانية تعويض بمقابل ، فيكون للمحكمة المختصة سلطة تقديرية في الجمع بين الأمرين أو الحكم بأحدهما دون الأخر ، حسبما تراه ملائما في تعويض الضرر المترتب على التقرير المخالف للقانون .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ المشارة اليها فيما نصت عليه من أن و يكون قرار مجلس الإدارة الصادر بالفصل في التظلم من تقدير الكفاية نهائيا و لا يعنى حظر الطعن في هذا القرار أمام جهة القضاء العادى المختصة التي تملك سلطة الفصل في هذا الطعن بطلانا وتعويضا على النحو المتقدم ذكره ، مما يكفل سيادة الفانون وكفالة حق التقاضى للكافة دون تفرقة أو تمييز في هذا الحق ، ومن ثم تكون الدعوى اذ قامت على مخالفة النص المذكور للمواد ١٤و٤٤ و ٢٥ و ٢٨ من الدستور غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(الدعوى ٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ )

#### تسوية حالت العاملين بالحولة ق ٢٥ اسنة ١٩٦٧

٣٦٩ من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ مـ بشأن تسوية حالات العاملين بالدولة ـ تنص على أن تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم المخلمة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات أيهما أقرب على ألا ترتب على ذلك تعديل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة ، ويسرى هذا الحكم على العاملين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم .

ولما كان النص المطعون فيه يقضى بعدم جواز تعديل المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة تبعا لتعديل الاقدمية فهو لا يعد تمييزا ولا تفرقة في معاملة من يسرى عليهم حكمه ممن تماثلت مراكزهم القانونية اذجاء النص على عدم جواز تبديل المرتبات تبعا لتعديل الاقدمية عاما مجردا شاملا كافة العاملين الذين ينطبق عليهم هذا النص ومن ثم يكون غير مخالف للدستور يؤيد هذا النظر ان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر قد رتب فى المادة الرابعة أقدمية اعتبارية أفاد منها المدعى برد أقدميته فى الدرجة المقررة لمؤهله الجامعى الى تاريخ الحصول على المؤهل أثناء الخدمة وقد صدر هذا التشريع اعمالا للمادة ٧٣ من دستور سنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ظله وهى تفضى بأن و يعين القانون قواعد منع المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافأت التى تقرر على خزانة المدولة وتنظيم حالات الاستثناء منها والسلطات التى تتولى تطبيقها » وقد رددت المادة ٢٢١ من الدستور القائم هذا النص ، ومن ثم فان تقييد اثر الاقدمية الاعتبارية بألا يترتب عليها تعديل فى المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه على نحو ما ذهب اليه النص المطعون فيه مما يملكه الشارع تطبيقا لأحكام الدستور.

( الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١ )

# عدم جهاز الاستناد الس أحكام اللائدة رقم 109۸ اسنة 1971 للبطالبة برفع البرتبات أو اعادة التسوية أو صرف الفروق ق ۵۱ اسنة 191۸

φγ۰ . . . . من حيث ان المدعين يطلبون الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ استنادا الى أربعة أسباب : أولها يأن القرار بقانون المذكور قد صدر بمقتضى التغويض الصادر لرئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ وقد حدد هذا القانون مجال التغويض فقصره على الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبقه الامكانيات البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني ومن ثم فان ما تضمنه القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ يخرج على نطاق هذا التغويض .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون ينص في مادته الأولى على أن و يفرض رئيس المجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية . وينص القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بناه على قانون التفويض المشار اليه في المادة الاولى منه على انه ومم عدم الاخلال بالاحكام

القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لاثحة نظام موظفي وعمال الشوكات الصادرة بقرار رئس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى الحد الادبى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو اعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي » كما نص في مادته الثانية على أن يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه و وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقرار بقانون عن مبررات اصداره فأشارت الى أن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري لمجلس الدولة رأت بجلستها المنعقدة في ٧٧ من يناير صنة ١٩٦٥ أنه ليس من شأن العمل بأحكام هذه اللائحة أن يستحق العاملون راتبا شهريا مقداره عشرون جنيها ، بداية مربوط وظائف الكادر العالى لأن مناط استحقاق هذا المرتب أن تكون الوظيفة التي يشغلها العامل من وظائف الكادر العالى وفقا للجدول الذي يضعه مجلس ادارة الشركة بالتطبيق للمادة الثالثة من اللائحة المشار اليها ، وأنه بدون وضم هذا الجدول لا يتسنى اعتبار وظيفة ما من وظائف الكادر العالي ، الا أن بعض الماملين رفعوا دعاوى طلبوا فيها منحهم الحد الأدنى المشار اليه وقد أجابهم القضاء الى طلباتهم وتأييد هذا القضاء استثنافيا وأن من شأن ذلك اذا طبق على العاملين الذين يتساوون في مراكزهم القانونية مع العاملين الذين حصاوا على أحكام قضائية نهائية و أن يثقل بعض شركات القطاع العام بأهباء مالية قد لا تسعفها ظروفها الى الوفاء بها ، لذلك فقد أوصت اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة في ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٨ باعداد مشروع يؤيد وجهة النظر التي انتهت اليها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة . . . ع

ومن حيث انه يبين من ذلك أن المشرع أصدر هذا التشريع تأييدا لوجهة النظر التي التهت اليها الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة خشية أن يترتب على الاسترسال في الاخد بوجهة النظر ألمخالفة أن تثقل بعض شركات القطاع العام بأعباء مالية قد لا تسعفها ظروفها في الوفاء بها ، فكشف بذلك عن أن هدف هذا التشريع هو دهم الاقتصاد القومي باعتبار أن شركات القطاع العام من أهم أجهزة اللولة التي تضطلع بالمستولية الرئيسية في تنفيذ خطة التنمية ( المادتان ١٣ من دستور سنة ١٩٦٤ و٣٠ من المستور القائم) وأن ما يصيبها من اختلال في توازنها المالي ينعكس أثره على الاقتصاد القومي ومن ثم يكون القرار بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ قد صدر في النطاق الذي حدده القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ قد صدر في النطاق الذي حدده القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ قد صدر في النطاق الذي

( الدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٣ )

## احالة الموظفين الى المعاش أو الإستيماع أو فصلهم بغير الطريق التأميبس القرار بقائهن ١٦ اسنة ١٩٦٢

φγγ ـ ومن حيث أن دفاع الحكومة القائم على أن النص المطعون فيه يقضى بنقل الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالقرارات المشار اليها من جهات القضاء الى لجنة تتوافر فيها أقرى الضمانات ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون تشريعا معدلا لاختصاص القضاء مما يملكه المشرع طبقا لأحكام الدستور هذا الدفاع مردود.

أولا : بأن الدستور اذ ينص في المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواهها ودرجاتها و وذ ينص في المادة ١٦٧ على أن د يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها . . و فانه يعهد الى المحاكم بولاية الفصل في المنازعات كاملة شاملة كما يغوض المشرع المادى في تحديد الهيئات القضائية وتوزيع الاختصاص بين جهات القضاء المختلفة لممارسة هذه الولاية دون مساس بها بحيث لا يتخذ ذلك وسيلة لعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة مما تختص به ، ذلك أن المشرع الدستورى انما يفوض المشرع العادى في تنظيم الهيئات القضائية وتحديد اختصاص كل منها لا في اهدار هذا الاختصاص أو الانتقاص منه والا كان متجاوزا حدود التفويض مخالفا للدستور .

ثانيا: بأن اللجنة التي آل اليها الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي قد أنشتت ابتداء بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٧ الذي نص على تشكيلها من بعض أعضاء مجلس الرياسة ثم عدل هذا التشكيل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٥ الذي قضى بتشكيلها من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وأخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٦ ـ بتشكيلها من وزير العدل رئيسا ورئيس مجلس الدولة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عضوين وقد كان صدور هذه القرارات الثلاثة تمديلا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الاداري وطريقة الفصل فيه \_ ويستفاد من ذلك أن هذه اللجنة كإنت تشكيل تشكيلا داريا محضا في مرحلتها الاخيرة وظلت مرحلتها الاخيرة وظلت المنابية للمنصر القضائي الا في مرحلتها الاخيرة وظلت المراحل بل نشأت وظلت ذات طابع اداري ولا تتبع الاجراءات القضائية في نظر المراحل بل نشأت وظلت ذات طابع اداري ولا تتبع الاجراءات القضائية في نظر المراحل بل نشأت وظلت ذات طابع اداري ولا تتبع الاجراءات القضائية في نظر المراحل بل نشأت وظلت ذات طابع اداري ولا تتبع الاجراءات القضائية في نظر

التظلمات التي تعرض عليها ، كما أن قراراتها لم تكن واجبة التنفيذ بذاتها ، لانها لم تعد أن تكون مجرد توصيات ترفع الى رئيس الجمهورية مصدر القرارات المنظلم منها للبت نهائيا في التظلم حسبما يرى وكان ذلك مسايرة لمنطق القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المطعون فيه الذي اعتبر تلك القرارات من أعمال السيادة التي لا تحفضع للطعن أمام جهات القضاء وعلى مقتضى ذلك فلا يسوغ اعتبار التظلم أمامه تلك اللجنة الادارية بديلا لحق الموظفين في الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي للطعن في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي حيث تنظر الدعوى طبقا لاجراءات قضائية مقررة قانونا لحماية الحقوق وكفالة الدفاع عنها ثم تصدر فيها أحكام واجبة التنفيذ بذاتها .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ اذ يقضى باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة بينما هي بطبيعتها أعمال إدارية فإنه ينطوى على مصادرة لحق هؤلاء الموظفين في الطعن في تلك القرارات أو التقاضي بشأنها فضلا عن اهداره مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور ، وكذلك الدساتير السابقة على النحو المتقدم ذكره ولا يطهره من هذا العيب ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ذلك أن نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها ومراعاتها واهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها اسمى القواعد الأمرة ومن ثم فان ذلك النص لا يعنى سوى مجرد استمرار نفاذ هذه القوانين واللواثح دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها من الطعن بعدم الدستورية ، شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم فليس معقولا أن تكون تلك التشريعات بمنأى عن الرقابة التي تخضع لها التشريعات التي تصدر في ظل هذا الدستور ونظمه وأصوله المستحدثة مع أن رقابة دستوريتها أولى واوجب .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصنادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مخالفا للدستور فيما نصت وتحسب في المعاش أو المكافأة دون أي مقابل ، المدة من تاريخ انهاء خدمة العامل حتى وفاته أو بلوغه سن التقاعد مخصوما منها المدد المحسوبة قبل نفاذ هذا القانون ، وتتحمل الخزانة العامة كافة العبالغ المستحقة عن حساب هذه المدة وأخيرا نص في المادة الثامنة على أن « يصرف الى العامل أو للمستحقين عنه المرتب والمعاش أو الفرق

بين المرتب أو المعاش الذي يستحق بالتطبيق للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، والمرتب أو المعاش الحالي ، اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء ستين يوما على تقديم الطلب الى الوزير المختص خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لم يهدر حق العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي في التعويض عما أصابهم من أضرار بسبب فصلهم بل قلر لهم تعويضا عينيا يتمثل في اعادتهم الى وظائفهم ، وهذا هو الاثر الاساسي لاعتبار قرارات الفصل مخالفة للقانون أي يتمثل في حساب مدد فصلهم في تحديد أقدمياتهم أو ملد خبراتهم أو استحقاقهم العلاوات أو الترقيات بالاقلمية وحسابها كذلك في المعاش ، ويكون مفهوم ما نصت عليه المادة ١٠/١ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ من عدم صرف تعويضات عن الماضي لمن فصلوا بغير الطريق التأديبي ، هو عدم صرف تعويضات غير ما ينص عليه هذا القانون ، من تعويضات سبق بيانها ، لا حرمانهم من حق التعويض .

ومن حيث ان نص المادة ٥٧ من الدستور على أن يكون تعويض المواطنين الذين يعتدى على حقوقهم تعويضا عادلا دون أن يبين طريقة تقدير هذا التعويض أو مداه انما يقصد الى أن يدع ذلك للشارع العادى ، يقدره بما له من سلطة تقديرية في حدود المبدأ العام الذى قدره الدستور بحيث يكون التعويض مناسبا للضرر حسبما يرى ، على ألا يكون ضئيلا الى حد يصل الى مصادرة أصل الحق المقرر بنص الدستور .

ومن حيث ان التعويضات السابق بيانها والتي قررها الشارع في المادة السادسة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ للمواطنين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي في المنتوة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦ المنت ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ هي تعويضات مناسبة قدرها الشارع بسلطته التقديرية في حدود المبدأ الذي قرره الدستور في المادة ٥٦ منه » وقد أفصح الشارع في المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن ذلك المعنى ، اذ قال انه يرى في اعادة هؤلاء العاملين الى وظائفهم طبقا للقواعد التي قررها التعويض الميني والنقدى المناسب لجبر ما لحقهم من ضرر مادى وأدبي بمراعاة ظروف الخزانة العامة وأعباء المعركة التي مازالت تتحملها المدولة .

ومن حيث انه لذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن غير سديد قانونا . عليه هذه المادة من اعتبار قرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم بغير الطريق التأديبي من أعمال السيادة ومن ثم يتعين الحكم بعدم دستوريته .

```
( الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦ )
( الدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦ )
```

## جبر اضرار الم<mark>فصولين بغير ال</mark>طريق التأديبس ق ٢٨ امنة ١٩٧٤

٣٧٣ ـ من حيث أن هذا السبب يقوم على أن الوظيفة العامة حق من الحقوق العامة للمواطنين وفقا لمادة ١٤ من الدستور ، فاقدام السلطة التنفيذية على فصل شاغل الوظيفة العامة على خلاف القانون ينطوى على اهدار لحق عام يستوجب التعويض العادل وفقا لنص المادة ٥٧ من الدستور ، ويكون لذلك نص الفقرة الثانية من المادة العاشر من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٤ المطعون فيه ، بشأن اعادة العاملين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديي الى وظائفهم قد خالف نص هذه المادة من الدستور ، عندما تضمن عدم التزام الحكومة بكافة التعويضات العادلة عن فصلها المواطنين بغير الطريق التأديبي على خلاف القانون .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الشارع بعد النص في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على أن يعاد الى وظائفهم ، المواطنون المدنيون الذين فصلوا من الخدمة في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ حتى العمل حتى بالقانون ملى أن و تحسب الملة من تاريخ انهاء خدمة العامل حتى تاريخ الاعادة اليها في تحديد الأقدمية وملة الخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات بالأقدمية التى تتوفر فيه شروطها بافتراض عدم ترك الخدمة . وتحسب للعامل في المعاش بدون أي مقابل ، المدة من تاريخ انهاء خدمته حتى اعادته اليها مخصوصا منها المدد المحضومة قبل العمل بأحكام هذا القانون ـ وتتحمل الخزانة العاملة كافة المبالغ المستحقة عن حساب هذه المدد كما نص في المادة السابعة على أن و تعاد تسوية معاشات ومكافآت المستحقين ممن توفي من العاملين المشار اليهم في المادة الاولى ، وعماشات ومكافآت من بلغ منهم سن التعاقد قبل العمل بهذا القانون ، أو عند الاعادة ومعاشات ومكافآت من بلغ منهم سن التعاقد قبل العمل بهذا القانون ، أو عند الاعادة الى الخدمة ، على أساس مرتب الدرجة أو الفئة الوظيفية ، التي يتقرر أحقيته في العودة اليها طبقا للقواعد والاجراءات الواردة في هذا القانون لولا الوفاة أو بلوغ سن التقاعد ،

( الدعوى رقم ١٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٤ )

( الدعاوي أرقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق و٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١١ )

## قبارات اعادة تعيين اعضاً، السلكين الدباوماسس والقنصاس قرار بقانون ٧٤ اسنة ١٩٥١

٣٧٣ ـ وحيث ان القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في مادته الأولى على أن ديصدر قرار جمهوري بناء على

عرض وزير الخارجية باعادة تميين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الحاليين السوريين والمصريين. . وفي مادته الخامسة على أن ويتضمن القرار الجمهورى باعادة تميين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلي ترتيب أقلميتهم ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه ، ويكون تحديد أقلمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وفقا لتاريخ القرار الجمهورى الصادر بتميينهم أو ترقيتهم . . . »

وحيث ان القرار الجمهورى باعادة تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر تنفيذا للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لأقدميتهم يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها سلطة بمقتضى القرانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا .

وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن و التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي . . ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، . وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد وذلك حين خولتهم حفوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها ، وياعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه \_ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها \_ من اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ اذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذى يتضمنه القرار الجمهورى باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ـ وهو قرار ادارى على ما سلف بيانه يعتبر نهائيا وغير قابل للطمن بأى وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار ـ فى خصوص ترتيب الأقدمية ـ من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بعبداً المساواة بين المواطنين فى هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و١٥ من الدستور . الامر الذى يتمين

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي دنهائيا وغير قابل للطمن بأي وجه من الوجوه » . ( الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٥ )

## تأديب العاملين بالقطاع العام الأنم 1979 عنم 1931

٣٧٤ ـ من حيث انه فى ظل نص المادة ١٥٣ من الدستور الحالى سنة ١٩٦٤ فى الدساتير المتعاقبة ـ المادة ١٧٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢١ من دستور سنة ١٩٥٨.

صدر قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وخول العاملين الخاضعين له حق الطعن أمام المحاكم العادية في الجزاءات التي يوقعها أرباب الأعمال عليهم وهذه المحاكم تختص ببحث شروط الجزاء وتراقب سلطة رب العمل في توقيعه وكافة ما تنبني عليه صحته وإعمال أثره أو تجاوزه لحدوده ورده اليها أو بطلانه ومحوه . وغير صحيح بعد ذلك القول بأن اختصاص هذا القضاء يقتصر على المنازعة في الحقوق المالية المترتبة على هذا الجزء لأن تلك المنازعة لا تكون الا في الجزاءات المالية والفصل فيها يستلزم وجوبا الفصل أولا في ماهية الجزاء وكنهه وحدوده حتى يمكن تحديد ما يترتب عليه من آثار مالية تصفى على أساسها حقوق الطرفين ، هذا بالاضافة الى اختصاص هذا القضاء صراحة بالغاء جزاء الفصل من العمل ان ثبت أنه كان بسبب النشاط النقابي .

ومن حيث ان المشرع نظم بعد ذلك وبالقوانين أرقام ١١٧ سنة ١٩٥٨ و ١٩ سنة ١٩٥٩ و ١٩ سنة ١٩٥٩ و ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٩٥٩ المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة وموظفى الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهوية وموظفى الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح وذلك في الأحوال المبينة في تلك القوانين وأجاز لهؤلاء العاملين الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التاديبية أمام المحكمة الادارية العليا . هذا بالإضافة الى ما هو مقرر للعاملين في المؤسسات والهيئات المعامة من حق الطعن أمام القضاء الادارى في الجزاءات التي توقع عليهم من الجهات الادارية في غير تلك الاحوال .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام صدرت بعد ذلك بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠٩ سنة ١٩٦٧ الذي عدل بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠٩ سنة ١٩٦٧ الذي عدل بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٠٩ سنة ١٩٦٧ وفست في المادة ٦٠ منها . . (رابعا) في جميع الحالات السابقة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التاديبية نهائية وغير قابلة لأى طمن ماعدا الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من

الفتة السادسة وما يعلوها فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ احلان العامل بالحكم .

ومن حيث انه يبين من مقارنة هذه النصوص بالنصوص المتعلقة بموضوع تأديب العاملين الواردة في القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وبنصوص قانون مجلس المدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ما يأتى :

أولا: أنه طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان قانون النيابة الادارية المشار اليه على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة كان اختصاص الجهات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مقصورا على توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وذلك بالنسبة الى العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ، أما العقوبات الاشد فانها تدخل فى اختصاص المحاكم التأديبية دون غيرها ، وقد عدلت اللائحة من اختصاص المحاكم في هذا الصدد بان نقلت هذا الاختصاص الى السلطة الرئاسية فى الحدود المبينة بالمادة ١٠ المشار اليها .

ثانيا : أسندت المادة ٦٠ من لاتحة نظام العاملين بالقطاع العام الى المحاكم التأديبية الاختصاص بنظر الطعون في بعض القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية بالنسبة الى هؤلاء العاملين ، وقد كان هذا الاختصاص منوطا بجهتى القضاء العادى والادارى ـ وأيا كان الرأى في شأن الجهة القضائية المختصة بنظر تلك الطعون فإن تعديل اختصاص الجهات القضائية يجب أن يكون بقانون .

ثالثا: منع البند ورابعاه من المادة ٦٠ سالفة الذكر الطعن في القرارات الصادرة بالبت في تظلمات العاملين في أحكام المحاكم التأديبية (عدا الأحكام الصادرة بعقوبة الفصل) وبذلك تكون قد ألفت اختصاص جهات القضاء بنظر الطعون في القرارات التأديبية النهائية للسلطات الرئاسية ، كما ألفت اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في أحكام المحاكم التأديبية في هذا الخصوص وهو الاختصاص الممنوح لها طبقا لنص المادة ٣ من قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

من حيث انه يبين مما سلف ان المادة ٦٠ من لاتحة العاملين بالقطاع العام قد عدلت اختصاص جهات القضاء سالفة الذكر ( المحاكم التأديبية والفضاء الادارى والمحكمة الادارية العلما) بقرار جمهورى ولما كان هذا التعديل لا يجوز اجراؤه بغير القانون تطبيقا للمادة ١٩٦٣ من الدستور ـ سنة ١٩٦٤ ـ ومن ثم يكون نص العادة ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر مخالفا للدستور على الوجه المتقدم بيانه . ( الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٧/٣ )

## قوانين التأمينات الاجتماعية

## قرابى وزير العمل رقم 19 اسنة 1970 ورقم 9 اسنة 1979 بربط اللم بالانتاج وضبان حد أدنس اللجور عاب اشتراكات التأميات الانباعية

970 - من حيث ان الطعن مبنى على مخالفة قرارى وزير العمل رقم 40 لسنة 1970 ورقم 40 لسنة 1970 لحكم المادة ٢٣ من الدستور فيما تضمنته من النص على ربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للاجور ، وهذا الوجه مردود بأن المادة ٣٣ من المستور تنص على أن و ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للمعيشة . . »

والمفهوم الواضح لهذا النص أنه يتضمن دعوة للعمل على تنظيم الاقتصاد القومي ، وفقاً لخطة تنمية شاملة ، وعلى نحو يكفل تحقيق الاهداف التي أوردها النص ، تحقيقا للمجتمع الاشتراكي ، بنظامه القائم على الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزّيع . ومن هذه الآهداف ربط الاجر بالانتاج اثارة لحوافز العاملين وتشجيعهم على زيادة الانتاج، فيزداد بذلك الدخل القومي، وتتحقق الكفاية. ولما كان ما تضمنه القراران المطعون فيهما من تحديد نسبة معينة من القيمة الاجمالية لكل مقاولة ، يحسب على أساسها اشتراك التأمينات الاجتماعية للعاملين بالمقاولة ، باعتبار أن هذه النسبة تمثل قيمة العمالة التي يحتاجها تنفيذ المقاولة ، أمر يخرج تماما عن مجال مفهوم نص المادة ٢٣ من الدستور على النحو السابق بيانه ذلك أن ما هدف اليه القراران المطعون فيهما ، ليس تحديد نصيب كل عامل من الأجر مقابل انتاجه ، وانما هو تحديد قيمة اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن عمال المقاولات ، وتحصيلها بطريقة منضبطة تمنم التحايل والتهرب، بعد أن تبين صورية وعدم دقة البيانات التي يقدمها المقاولون على عدد العاملين لديهم وحقيقة أجورهم . واستحال حصر هؤلاء العاملين في كل حالة حصرا دقيقا وتتبع حركات التحاقهم بالعمل وتركهم له ( وبعد أن تشكلت لجان قدرت بالخبرة الفنية الحد الأدنى لقيمة العمالة في كل نوع من أنواع المقاولات ، كانت هي التي اتخذها القراران المطعون فيهما أساسا لأحكامها). ومن حيث انه عن الرجه الثالث من أوجه الطعن المبنى على أن القرارين المطعون فيهما ، اذ نصا على حساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن عمال المقاولات ، على أساس نسب معينة من الفيمة الاجمالية للعمليات الداخلة في المقاولات ، وليس على أساس قيمة الاجور الحقيقية للعاملين فعلا ، يكونان بذلك قد فرضا على المقاولين ضريبة بمقدار الفرق بين الاشتراكات محسوبة على الأساس الأول وبينهما محسوبة على الأساس الثاني تجبى وتستأدى منهم بغير القانون ، وهو الأداة التشريعية التي نصت الماماتان ١١٩ ، ١٢٠ من الدستور على أن يكون هو أداة انشاء الضرائب العامة وجبابتها .

وهذا الوجه مردود ، بأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو المصدر المباشر لالتزامات العامل وصاحب العمل في تحمل أعباء التأمينات الاجتماعية . ونظام التأمينات الاجتماعية بما تضمنته أحكام القانون المشار اليه والقراران المطعون فيهما الصادرين استنادا اليه ، وتنفيذا له ، وضبطا واحكاما لطريقة تنفيذه ، نظام متكامل يقوم على أساس اشتراك أرباب العمل والعمال في ادخار تأميني يعود على العمال وأسرهم بالنفع الخاص ، أثناء وبعد انتهاء خدماتهم . فالتزامات رب العمل في التأمينات الاجتماعية تمتبر مقابلا وبديلا لالتزاماته القانونية طبقا لقانون العمل بتعويض العامل ومكافأته ماليا ، عقب انتهاء خدمته ، يؤديه على أقساط شهرية لهيئة التأمينات الاجتماعية ، لتولى هي اعتما للشروط المقررة في القانون .

والخلاف واضح بين الضريبة بمعناها المتعارف عليه ، ومن أنها فريضة مالية الزامية ، يدفعها الشخص جبرا للدولة ، مساهمة منه في التكاليف والاعباء والخدمات العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل أدائها ، وبين اشتراكات التأمينات الاجتماعية ، على ما هو واضح من طبيعتها ، أيا كانت طريقة حسابها أو تقديرها سواء أساس الاجور الفعلية للعاملين بكل منشأة أو على أساس نسبة يقدرها الخبراء لقيمة العمالة من القيمة الكلية لكل نوع من أنواع العمليات ، متى كان هذا التقدير مستندا الى واقع ما تحتاجه هذه العمليات من عمالة يلزم لتحقيق انتاجها . ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير سديد .

من حيث انه لكل ما تقدم تكون الدعوى غير قائمة على أسس سليمة ، ومن ثم يتعين رفضها ، مع مصادرة الكفالة ، والزام المدعى المصروفات . ( الدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦ )

#### قوانين الماسات

#### رفع الماسة ـ ق ١٥٠ أسنة ١٩٦٤

٣٧٦ ـ حيث أن المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على أن و ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا الأحكام قانون الطوارى، ، وتنص المادة الثانية منه على أن ، تؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة . على أنه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالي السابق بيانه . . ويؤدى التعويض بسندات اسمية عن الدولة لمدة خمس عشر سنة بفائدة ٤٪ سنويا . . و وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن و تسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى. ٠ ، وتؤكد المادة الاولى من قانون تسوية هذه الاوضاع انتهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة ، ثم تردد الفقرة الأولى من المادة الثانية منه الحكم باستثناء الخاضعين بالتبعية من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لما آل أنيهم عن غير طريق الخاضم الاصلى ، وهو ما كان ينص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتنص فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للاسرة اذا كانت هذه الاموال والممتلكات قد آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الاصلى ، وتحدد المادة الثالثة مقدار ما يتم التخلى عنه من عناصر الذمم المالية للاشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية بما لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه وماثة ألف جنيه للاسرة ، كما تنص المادة الرابعة منه على أنه ، اذا كانت الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الاصلى وكان صافي فمته المالية بزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من أفراد أسرته وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة . . ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من أفراد الأسرة طبقا للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين الف جنبه للفرد ولا يجاوز مائة ألف جنيه للاسرة . . . .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة قد تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الاصليين وللخاضعين بالتبعية فيما آل اليهم من أموال وممتلكات عن طريق الخاضع الاصلى ، وأن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ على تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الاشخاص فاستحدث أحكاما تسوى بها كل حالة ، دون أن يتفسمن أى تعديل في الاساس الذي قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٤ وهو ايلولة أموالهم وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

وحيث أن جميع الدساتير المصرية المتعاقبة حرصت على تأكيد حماية الملكية المخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض .

ولما كانت أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذي لا يرد الا على عقارات معينة بذاتها في حين شملت الإيلولة الى ملكية الدولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات ، ولم تتبع في شأنها الاجراءات التي نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتي يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصبا لا يعتد به ولا ينقل الملكية الى الدولة وكانت هذه الايلولة لا تعتبر تأميما ذلك أنها تفتقر الى أهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال المؤمم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة ، بينما امتدت الحراسة ـ وبالتالي الايلولة الى ملكية الدولة \_ الى كافة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ، كما أن المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الاراضي الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي لادارتها ٤ . . حتى يتم توزيعها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ۽ بشأن الاصلاح الزراعي ، وبالتالي فان مأل هذه الاراضي أن تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبغي في ملكية الشعب لتحقق ادارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام. لما كان ذلك فان أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليه الحراسة الى ملكية الدولة التي تقررت أول الامر بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على ما سلف بيانه ، تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التَّي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

لما كان ما تقدم وكان لا يحاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما قد تضمنا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملاءمات السياسية التي يستقل بها المشرع، ذلك ان كلا من هذين التشريعيين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي يحتم اخضاعهما لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ، وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضى بتحديد مبلغ جزافي بحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدى الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشرة عاما ، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ الذي نص على أيلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعي مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعين ، واستبدل بها احكاما تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد وماثة ألف جنيه للاسرة ، فانه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الاموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لاحكام دستور سنة ١٩٧١ الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه الامر الذي يتضمن يدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان .

وحیث انه لما تقدم یتعین الحکم بعدم دستوریة المادتین المطعون علیهما . ( الدعوی رقم ۵ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۱/۵/۱۲ )

## تصغية الهضاع الناشئة عن فرض الدراسة السخناء من قاسة البد السنس ـ ق 131 اسنة 1941

٣٧٧ ـ وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه بعد ان نصت على ان و تعتبر كأن لم تكن الاوامر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعاثلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارى، وتتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون . . . ، مقتنة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها فاقدة لسندها في امر يتضمن اعتداء على الماكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجردها من شرعيتها على المحدوم الاثر قانونا . جاءت

المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمي لحكم المادة الاولى ولازمه القانوني فنصت في صدرها على ان « ترد عينا الى الاشخاص الطبعيين وعائلاتهم وورثهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم « غير ان المشرع رأى ان يستثى من اطلاق هذه الاموال القاعدة بعض الاموال والممتلكات لظروف قدرها وحاصلها ان جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كانت قد ببعت من الحراسة العامة لمشترين حسنى النية وبعضها أراضى بعضها عقارات كانت قد ببعت من الحراسة العامة لمشترين حسنى النية وبعضها أراضى بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية وراكز الإضاع الناشئة عن فرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك أوضاع ومراكز رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية ، فضمن العادة الثانية سالفة الذكر هذا الاستثناء بالنص على انه « وذلك ما لم يكن قد تم ببعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيمها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الاتي :

(أ ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .
 (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ، ب، ج بمقدار النصف.

(هـ) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعريض المستحق وفقاً للبنود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ الممل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لممنة لا تجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه انه و وليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طلما ان هذا التنظيم لا يتضمن اى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وانه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب الشأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لأى من الحاجتين على حساب الاخرى . ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها عقارات واراضى زراعية وأوراق مالية ومنشآت تجارية) تبلغ ٣٦ مليون مقدرة على المقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى اساس ١٢٠ مثل الضريبة المقارية والمغروضة على العقارات فى سنة ١٩٦٠ وعلى

الاطيان في سنة ١٩٤٩ ولاشك أن قيمتها الحالية تبلغ أضعاف أضعاف القيمة المشار اليها».

وحيث ان النساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزه الى الانطلاق التقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتردى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سبيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) وأباح الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستوري ان يجعل من حق الملكية حقا عصرا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن و الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون أنحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب، مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام .

وحيث أن تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بان استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المميشية أمر يتعارض مع مقتفيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الالتجاء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ الميني على ما سلف بيانه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه بقولها و من المستقر عليه أن تنفيذ الاحكام القضائية التي تقضى بالغاء القرار الادارى أو التي تقرر انعدامه الاصل أن يتم عينا فاذا ما تعلق الامر بقرار فرض الحراسة فأن مؤدى الغاء هذا القرار أو تقرير انعدامه أن ترد عينا ألى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من أموال . فاذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترتب عليه من المساس بمراكز قانونية أو حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه . إذا ما استحال التنفيذ المعيني تعين اعمالا للمباديء العامة في القانون المدنى الالتجاء الى التنفيذ الميني ه . التنفيذ الميني ه . ومؤداه تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من أضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ الميني ه .

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيما لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا أن صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تمليه المبادىء الاساسية في الدستور التي تصون الملكية المخاصة وتنهي عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكي يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهي في الدعوى الماثلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقرم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا حنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض اللي قررته المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاحوال والممتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والممتلكات والتي زادت ـ على ما أقرت به المدكرة الايضاحية للقرار بقانون سالف الدكر ـ اضعافا مضاعفة الامر الذي يزايله وصف التعويضي بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والممتلكات بغير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على ان الملكية الخاصة مصونة معا يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة مصونة المواد والممتلكات التي اشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددة .

- ( الدعوى رقم ۱۳۹ لسنة ٥ ق جلسة ٢١/٦/٦٨١ )
- ( الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ )

### اماحة البشري لتنظيم الأوضاع الناشئة عن فرض المراسة وأثرها ق 19 أسنة 1902

٣٧٨ من حيث ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد قرر الأحكام الخاصة بأيلولة أموال الاشخاص الطبيعيين الذين أخضعوا لحراسة الطوارىء الى ملكية الدولة وحدد مقدار التعويض وحده الاقصى وطريقة ادائه، وهي الاحكام المطعون عليها بعدم الاستورية في الدعوى الماثلة.

ومن حيث ان هذه الاحكام قد تناولتها يد المشرع في تشريعات متلاحقة فقد صدر القانون رقم 29 لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٦٤ وقد نص على تحديد موعد محدد تتم خلاله التصفية ، وعلى احترام التفسيرات التي تقررت لمن رفعت عنهم الحراسة وعنى

أساسا بتشكيل لجان خاصة تنولى تحديد المراكز المالية للخاضعين وقزاعد وأسس هذا التحديد، ولم يمس هذا القانون الحد الاقصى للتعويض المقرر بالقانون رقم 10 لسنة المعريض المعريض بأيلولة سندات المعويض المستحقة للخاضعين للحراسة طبقا للقانون 100 لسنة 1978 الى بنك ناصر المعتمدي وتعويضهم عنها بمعاشات يحددها وزير الخزانة ويؤديها اليهم بنك ناصر الاجتماعي، وقد الني هذا القانون بعد ذلك بالقانون رقم 70 لسنة 1978 باصدار قانون بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. وقد نشر هذا القانون في 70 يوليو سنة المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين المائة المناقف التي لا يسرى عليها من الخاضمين لاحكام القانون رقم 107 لسنة الطوائف التي لا يسرى عليها من الخاضمين لاحكام القانون رقم 107 لسنة احترام الطاعن من بين هذه الطوائف المستثناة كما نص في المائة الرابعة مه على احترام الخاضيرات التي تقررت للخاضمين قبله وقضت المائة السابعة بالغاء كل نص احكامه.

ومن حيث انه يتضح من أحكام قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المرفق بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ آنف الذكر أن الشارع أعاد تنظيم هذه الأوضاع فنص في المادة الأولى منه على إنهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة وتصحيح الاوضاع الناشئة عن فرضها وفقا لأحكامه وقد غير من أحكام القوانين السابقة بصفة جذرية خاصة فيما يتعلق برد الأموال عينا أو بطريقة تحديد التعويض أو حده الأقصى أو فيما يتبع نحو التصرفات التي جرت على هذه الأموال. فقد نص بالنسبة للخاضعين بالتبعية على أن ترد اليهم أموالهم عينا اذا لم تكن آبلة إليهم عن طريق الخاضع الأصلي ، وأما الأموال والممتلكات التي آلت إليهم عن طريقه فيرد اليهم منها عينا ما قيمته ٣٠ ألف جنيه لكل خاضع بالتبعية وفي حدود ماثة ألف جنيه للأسرة ، أما اذا كانت هذه الأموال قد بيعت فيعوضون عنها نقدا (المادة ٣) كما قضى في حالة ما اذا كانت الاموال والممتلكات مملوكة للخاضع الاصلى وتزيد على ٣٠ ألف جنيه أن يرد منها عينا الى الاسرة في حدود ثلاثين ألف جنيه للفرد وماثة ألف جنيه للاسرة على النحو المبين في نصوص الفانون أو يعوضون عنها نقدا اذا كانت قد بيعت (المادة ٤) وبصفة عامة فقد نص القانون على أن الرد يكون عينا فاذا كانت الأموال قد بيعت ولا يجوز الغاء عفود بيمها طبقا لأحكام هذا القانون فيكون التعويض نقدا ، وفي حدود ثلاثين ألف جنيه للفرد وماثة ألف جنيه للأسرة (م ٤) ونص القانون كذلك على الغاء سندات التعويض بعد أن قرر رد الأموال أو قيمتها نقدا (م ١٤) . كما تناولت باقى نصوص القانون أحكاما متعددة تتعلق بتقدير قيمة الأموال والممتلكات وأسس التقدير والحالات التي يجوز فيها رد الأموال عينا بدلا من رد قيمتها نقدا وغير ذلك من الأحكام التي اقتضاها اعادة الننظيم الشامل لتسوية الأحوال الناشئة عن فرض الحراسة .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة الأحكام المتقدمة بأحكام المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ان المشرع قد نظم من جديد الموضوعات التي سبق أن قرر قواعدها نص المادة الثانية آنفة الذكر ، وبالتالي فانها تعتبر ملغاة ، وأن حالة الطاعن تخضع في تنظيمها للنصوص الجديدة .

( الدعوى رقم ٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٢ )

٣٧٩ - بينت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على مقتضاها . وجاء في البند السادس من هذه الأسس و أن الرد العيني للأراضى الزراعية يكون في نطاق قانون الاصلاح الزراعي الأخير رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي وضع حدا أقصى للملكية الزراعية قدره خمسون فدانا للفرد ومائة فدان للأسرة ٤ كما جاء بتقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الاقتراحات والشكاوي بمجلس الشعب عن مشروع قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحواسة ، الذي أحيل اليها لنظره وتقديم تقرير عنه الى المجلس أنها و لاحظت بعد اطلاعها على مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية أنه يقوم على أسس سردتها في تقريرها ومن بين هذه الاصس ما أوردته في البند رقم ٢ من تقريرها من أن تصحيح الأوضاع لابد أن يتم في ظل قانون الاصلاح الزراعي والأنظمة القانونية القائمة في البلاد ولا يمس اطلاقا من قريب أو بعيد المكاسب التي تحققت لقطاعات عريضة من الجماهير وخاصة اطراد الميني ما يلي :

#### تعيف الأسة :

تضمن المشروع تعريفا للاسرة في تطبيق أحكام هذا القانون وقد أحال فيه إلى القرار الجمهوري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ ولكن اللجنة استحسنت أن يسترشد في تعريف الأسرة بالحكم المقرر في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراض الزراحية وأن يعتد بالحالة المدنية للأسرة وقت العمل بأحكام هذا المقانون دون اخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩.

#### الهامد البدن

قرر المشروع قواعد أساسية للرد النزم فيها بقوانين الاصلاح الزراعي والتأميم والحفاظ على حقوق صغار الفلاحين والعمال واحترام المراكز القانونية التي استقرت

#### اليد السيتس ،

وتقوم قواعد الرد العيني في الاراضي الزراعية على ما يأتي :

١ - الالتزام في الرد بأحكام قانون الاصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي
 يحدد الحد الاقصى لملكية الفرد والاسرة .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم أن الشارع عند اقراره القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قد أقر في صراحة وجلاء النص المطعون فيه من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ وهو ١٩٦٨ استنادا الى مجاوزته حدود التفويض الواردة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ وهو نعى المادة الأولى من ذلك التشريع فيما تضمنه من تحديد ملكية الفرد من الاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والاراضى الصحراوية بخمسين فدانا وملكية الاسرة بماثة فدان .

وقد جاءت النصوص الأخرى من كلا القانونين المتقدم ذكرهما مؤيدة لهذا انتظر ومن ثم يكون اقرار مجلس الشعب وهو السلطة الأصيلة صاحبة الولاية في التشريع وفي التفويض فيه بالشروط والقيود التي سلف ذكرها \_ يكون اقرار المجلس للنص المطعون فيه من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بقانون مستوف لأوضاعه الدستورية على النحو المتقدم بيانه مسقطا للطعن المبنى على مخالفته للدستور لمجاوزته حدود التفويض الذي تضمنه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

( الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٥ )

### عدم سباع الدعوس فس أس عبل الجمات القائمة على تنفيذ أوامر فرض الدراسة ق 19 اسنة 1931

٣٨٠ - ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالفانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه : « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو اجراه وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، وذلك سواء أكان للطمن مباشرا بطلب الفسخ أو الالفاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطمن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو صبيه .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن : « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى ضد رقابة القضاء » . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى ضد رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك توكيدا للرقابة القضائية وحسما لما ثار من خلاله فى شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن ، وقد ردد النص نامشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقدم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتبار الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتم بها ورد العدوان عليها ؛

ومن حيث ان التصرفات والقرارات والتدابير والاجراءات والاعمال التي تأمر بها أو لتولاها الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ آنف الذكر ، وهي طبقا للتكييف القانوني الصحيح ، مجرد قرارات وأعمال عادية ، ولا تعتبر من أعمال السيادة على ما تقدم ، لذلك فان النص على تحصينها ضد الطعن أمام القضاء ينطوى على مصادرة لحق التقاضى بما يخالف نص المادة ٦٨ من الدستور وكذلك الدساتير السابقة على النحو المتقدم .

ومن حيث ان دفاع الحكومة مردود بما يأتى :

أولا: أنه لا وجه للاستناد ألى ما كان يجيزه دستور سنة ١٩٢٣ أو دستور سنة ١٩٣٠ فى المادتين ١٥٥ و١٤٤ منهما من جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية للقول بجواز اسقاط حكم من أحكام الدستور فى فترة قيام حالة الطوارىء ، ذلك أن اغفال الدساتير المصرية الصادرة منذ دستور سنة ١٩٥٦ حكم هاتين المادتين ، وقد كانت تحت نظر واضعى هذه الدساتير يدل على أنهم نبذوا هذا الحكم ولم يجيزوا اسقاط أى حكم من أحكام الدستور حتى فى حالة قيام حالة الطوارىء ، وذلك تأكيدا لمبدأ سيادة الدستور واحترام أحكامه فى الظروف العادية والاستثنائية على السواء .

ثانيا: ان الدستور اذ ينص في المادة ١٦٥ منه على أن السلطة الفضائية مستقلة «تولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . . . » واذ ينص في المادة ١٦٧ على أن: « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصائها . . » فإنه يعهد الى المحاكم بولاية الفصل في المنازعات كاملة شاملة ، كما يغوض الشارع في تحديد الهيئات القضائية وتوزيم الاختصاص بين جهات القضائية وتوزيم الاختصاص بين جهات القضائية لممارسة هذه الولاية

دون مساس بها بحيث لا تتخذ ذلك وسيلة لعزل المحاكم عن نظر منازعات معينة بما يختص به ، ذلك أن الدستور يفوض المشرع في تنظيم الهيئات القضائية وتحديد اختصاص كل منها لا في اهدار هذا الاختصاص أو الانتقاص منه والا كان متجاوزا حدود التفويض مخالفا للدستور.

ثالثا: لأن تخويل جهة الادارة نظر تظلم صاحب الشأن والفصل فيه لا يعتبر بديلا عن حق المواطنين في الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي حيث تنظر الدعوى طبقا لاجراءات قضائية مقررة قانونا لحماية الحقوق وكفالة الدفاع ثم تصدر فيها أحكام واجبة التنفيذ بذاتها.

رابعا: ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ما نصت عليه العادة ١٦٦ من دستور سنة ١٩٦٤ من أن كل ما قررته القوانين والأوامر واللوائح من أحكام قبل صدور. هذا الدستور يبقى نافذا وكذلك ما جاء بالمادة ١٩٦١ من الدستور القائم من أن هذه التشريعات بقى نافذة وصحيحة كلاهما لا يعنى صوى مجرد استمرار نفاذ تلك القوانين والأوامر واللوائح دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم الدستورية شأتها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم فليس معقولا أن تكون تلك التشريعات بمنأى عن الرقابة التي تصدر في ظل هذا الدستور ونظمه وأصوله المستحدثة مم أن رقابة دستوريتها أولى وأوجب.

خامسا: ان اغفال القانون رقم 11 لسنة 19۷۲ بالذاء مواقع التقاضى في بعض القوانين النص على الفاء مانع التقاضى في القرار بقانون المطعون فيه لا ينهض دليلا على مطابقة أحكامه للدستور ، ذلك أن المناط في تقرير دستورية التشريع أو مخالفته عدم دستوريته عند اعمال الرقابة القضائية هو مدى اتفاق التشريع أو مخالفته لأحكام القانون الأسمى وهو الدستور وان القانون رقم 11 لسنة 19۷۳ كما يبين من عنوانه ، لم يتناول بالالفاء موانع التقاضى كاقة ، بل اقتصر على الفاء يعضها تاركا للمشرع سن قوانين أخرى لالفاء ما قد يرى أنه مانع للتقاضى في أي نص آخر ، يؤيد ذلك المذكرة الايضاحية للقانون حيث تقول في هذا الاقتراح بمشروع قانون دون النظر في اصدار قوانين اخرى لازالة ما قد يرى أنه ماتم دوري النظر في اصدار قوانين اخرى لازالة ما قد يرى أنه مانم للتقاضى في أي نص آخر ه .

ومن حيث انه لما تقدم يكون نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره مخالفا للمادة ٦٨ من الدستور. ( الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣ )

## قوانين التأميم

#### تأميم بعض الشركات والمنشآت ة ١١٧ أمنة ١٩٦١

٣٨١ - وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على تأميم الشركات والمنشآت المبينة بالجلول المرفق به ومن بينها الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية ، حرص في مادته الثانية على تمويض أصحاب المشروعات المؤممة وبين كيفية اداء التعويض اليهم فنص على ان « تتحول اسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى سندات اسمية على الدولة لملة خمس عشرة سنة . . . ٤ كما أقصع المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصده واعتبارات المصلحة العامة التي تغياها من اصداره فأشار الى الهدف من التأميم هو « توسيع قاعدة القطاع المام بحسبانه ضرورة قومية لتوجيه الاقتصاد القومي توجيها مؤثرا ومفيدا لخطة التنمية بما يكفل المضى بها قلما نحو الغايات المقصودة منها مما يقتضى حشد القوى الفنية والامكانيات المادية اللازمة لها دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده وفق دون ترك أعبائها وتمويل احتياجاتها للقطاع الخاص الذي قد يتجه بجهوده وفق الاحتياجات التي تمليها مصالحه الخاصة وفي ذلك ماقد يقيم المثرات أمام خطة التنمية المملوكة لهم لم يستهدف الصالع المام وأن تأميمها قد تم بغير مقابل بما ينظوى على مصادرة للملكية الخاصة التي كفلها الدستور يكون غير سديد.

وحيث انه لا ينال من ذلك ما أثاره المدعون بشأن الاجراءات التنفيذية اللاحقة على تأميم الشركة وأيلولة ملكيتها الى اللمولة سواء ما تعلق منها بصدور قرار جمهورى بادماجها في شركة أخرى ثم العدول عن هذا الادماج أو بصدور قرار بتصفيها ذلك أن هذه المطاعن .. ايا كان وجه الرأى فيها .. لا تعلو أن تكون نعيا على كيفية تطبيق القانون واجراءات تنفيذه ، وجدلا حول مدى مشروعة هذه الاجراءات مما لا يجوز التعرض له أمام هذه المحكمة أذ لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابتها . كما لا يقدح في ذلك ما ذهب اليه المدعون من أن تصفية شركتهم المؤممة اسفرت عن عدم استحقاقهم لأى تعويض ، ذلك أن العبرة في بيان ما أذا كان التأميم قد تم بمقابل أو بدونه هو بما تقرره نصوص قانون التأميم بغض النظر عما قد ينتهى اليه تنفيذ أحكامه في مجال

تقويم المشروع المؤمم وتحديد ماله من حقوق وما عليه من النزامات قد تستغرق هذه الحقوق فلا يبقى لاصحابه ما يعوضونه عنه .

لما كان ما تقدم ، فان ما ينعاه المدعون على القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من مخالفته للدستور سواء من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية يكون على غير أساس ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

( الدعوى رقم ١٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥ )

#### قرارات لجان التقويم قابلة الطس فيما ق ١١١ است ١٩٦١

٣٨٣ ـ حيث أن مؤدى نصوص المواد الاولى والثانية والثالثة من القرار بقانون رقم المرا المشرع لم السنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ـ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعلو تحديد اسعار اسهم بعض الشركات الخاضمة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد قيمة التمويض الذي قد يستحق قانونا للصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يفرض على تلك للحائد اخطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أقوالهم وتقديم اسانيدهم وتحقيق الماجراءات القامهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضي ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية .

وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن و التقاضى حق مصون ومكفول للناس كاقة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي . . . ويحظر النص في القوانين على تحصين اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص ان المستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن علم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطمن في هذه القرارات وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته المساتير السابقة ضمنا من كفالة حق القاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم المساتير السابقة ضمنا من كفالة تحق التقاضى للافراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم

ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدوان عليها .

وحيث انه من ناحية اخرى فان المساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في المعتور القائم هذا النصر في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق المامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق لما كان ذلك ، فان المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٩٩ لمنة ١٩٩٦ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ـ المشكلة طبقا لأحكامه ـ قرارت نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وهي قرارات ادارية ـ على ما سلف بيانه ـ تكون قد حسنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و١٨ من الدستور ، والأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

( الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٦ )

#### مشبة أجـأن أأتقــويم ق ١١٧ و ق ١١٨ و١١٠ أسنة ١٢٧١

٣٨٦ - مؤدى نص المواد الاولى والثانية والثالثة والرابعة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لأحكام القرار بقانون سالف البيان - ولاية الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تعدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات التى تتخذ شكل شركات مساهمة لتحديد قيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لأصحابها ، دون أن يفرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمثول أملها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دفاعهم أو وجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم فان هذه اللجان لا تعلو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قرارات الى قارات قضائية .

وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن : ٥ التفاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالنجاء الى قاضيه الطبيعي . . . . ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ع. وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدا دستورى أصيل ، بل مجاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات . وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدسائير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتم بها ورد العدوان عليها .

وحيث انه من ناحية أخرى فان الدساتير سائفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القاتون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة • ٤ منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق ، مع تحقق مناطه . وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها . ينطوى على المدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لما كان ذلك ، فان المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ـ المشكلة طبقا لأحكامه ـ قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية ـ على ما سلف بيانه ـ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و٦٨ من الدستور ، الأمر الذي يتمين معه الحكم بعدم دستوريتها .

( الدعوى رقم ١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤ )

٣٨٤ ـ ذات المبدأ من مؤدى نصوص المواد الاولى والثانية والثالثة من القرار بقانون رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة .

( الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٦ )

700 ـ ذات المبدأ من مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة من القرار بقانون رقم 1117 لسنة 1971 بتأميم بعض المشركات والممنشآت .

( الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ ).

### الضمان الاستثنائس الدائنين اعتداء على الملكية الخلصة ق ١١٨ اسنة ١٩٦١

٣٨٦ ـ وحيث ان القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشأت بعد أن نص في المادة الأولى منه على أنه و يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون (ومن بينها شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط سليم نخله وشركاه ) شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ، ، وأوجب في المادة الثانية على الشركات والمنشأت المشار اليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال المهلة التي حددها وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الأولى من المادة الثالثة بأن تحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم في الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة في البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخلة شكل شركات مساهمة . ثم نص في الفقرات الثلاثة الأخيرة من المادة المذكورة ـ والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ـ على الأتي : الفقرة الرابعة : ه ولا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشأت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، الفقرة الخامسة : ووبالنسبة الى الشركات والمنشأت المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت ، الفقرة السادسة والأخيرة : و ويكون للدائنين حق امتياز على جميم هذه الاموال ، .

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشأت وقوانين التأميم اللاحقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، ان المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات ـ جزئيا أو كليا ـ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى اللولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها ـ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم ـ إلى اللولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم ، بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستغلتين عن شخصية وفعة الدولة وتستمر مباشرة

نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم . ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت ـ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرآ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ صالف البيان ـ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن التزاماتها الاعند التصفية وفي حدود قيمة أسهمه ثم جاوز المشرع ذلك \_ بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل مساهمة ـ الى النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوفاء بالتزاماتها الزائدةعلى أصولها ، فانشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا .. هو محل الطعن في الدعوى الماثلة ـ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع - المسئول اصلا عن التزاماته مسئولية كاملة - كافية للوفاء بها . وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الأصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي. ومن أجل ذلك ، حظرت النساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابب تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ) . كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ( المادة ٣٥ ) وحظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ( المادة ٣٦ ) .

وحيث انه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٦٢ ـ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزمات الشركات والمنشآت ـ المشار اليها في هذه الفقرة ـ الزائدة على أصولها ، حال انه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى

حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال. واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

( الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

## ق ۷۲ اسنة ۱۳ بتأميم بعض الشركات والبنشآت

٣٨٧ \_ وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت بعد أن نص في مادته الاولى على أن و تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة . . . . ، وفي مادته الثانية على أن و تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة . . . ٤ وفي المادة الثالثة على أن و يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال لبورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون فاذاكم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء . . . كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، قضى في المادة الرابعة بأن و لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى الا في حدد ما آل اليها من أموالها وحقوقهافي تاريخ التأميم . فاذا لم تكن أسهم هذه الشركات والمنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت . ويكون للدائنين حق امتياز على هذه الاموال. .

وحيث انه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تعيثها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وإنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ـ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقي بالتالى مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل

التأميم . ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشات ـ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٢٧ لمنة ١٩٦٣ سالف البيان قرر مسئولية المدولة عن الزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال فمة المساهم عن فعة المشروعات المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة أسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو التي مضى على أخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخلة شكل شركة مساهمة \_ الى النص على أن تكن أموال زوجات وأولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة لموفاه بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخرا استثنائيا \_ هو محل الطعن في الدعوى المائلة \_ على أمودي مقتضاه لمدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع \_ المسئول أصلا عن التزاماته المشروع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع \_ المسئول أصلا عن التزاماته المشروع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع \_ المسئولة كاملة \_ كافية لموفاه بها .

وحيث ان الدساتير المصرية المتماقبة قد حرصت جميعها منذ دستور 1977 على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وعدم المساس بها الا على سبيل الاستئاء ، وفي الحدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تمويض وفقا للقانون ( المابة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٥٦ ، والعادة ١٦ من والعادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والعادة ١٦ من دستور سنة م١٩٥٨ ) كما نصر دستور القائم صراحة على حظر التاميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل الدستور القائم صراحة على حظر المصادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المصادرة العامة الا بحكم قضائي ( العادة ٣٤ ) .

وحيث انه لما كان مقتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ حسيما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال انه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، فضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والأولاد ولو كانت في مصدرها منيتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائى الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والأولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استفراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة .

( الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

#### استيزاً، الدولة دون مقابل على الزائد عن الدد من السندات الإسبية ق ١٩٦٤ اسنة ١٩٦٤

٣٨٨ ـ وحيث ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٢٤لسنة ١٩٦٤ـ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشأت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و١١٨ و١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ـ المطعون عليه والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ تنص في فقرتها الأولى على أن جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوآنين أرقام ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليها وأحكام القوانين التالية لها ، يعوض صاحبها عن مجموع ما يمتلكه من أسهم ورؤوس أموال في جميع هذه الشركات والمنشآت بتعويض اجمالي قدره ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك ، فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع ، وفي فقرتها الثانية على أن ه وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الادخار والتأمين والمعاشات وصناديق التوفير والتأمين بالشركات وبالهيئات المختلفة من الحد الاقصى للتمويض المشار اليه بالفقرة السابقة » وتنص المادة الثانية منه على أن « يتم التعويض المشار اليه في المادة السابقة بسندات على الدولة وفقا لأحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة ، . كما تنص مادته الثالثة والأخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره a وقد تم هذا النشر في ٧٤ مارس سنة ١٩٦٤ .

وحيث أنه يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه به ابتداء من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - أن المشرع التزم فيها جميعا - بالنسبة لتقدير المعريض المستحق الأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا - نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات بعد تقويمها وفقا للقواعد المحددة بالقوانين المذكورة ، ويستغاد ذلك

مما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت من أن و تتحول أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون السندات المالة للتداول في البورصة .. وما نصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الدولة في بعض الشركات والمنشآت من أن و تؤدى الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول ... وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائلة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ... و وقد رددت الحكم عشرة سنة بفائلة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول ... و وقد رددت الحكم عشرة سنة بفائلة ٤٪ سنويا وتكون الشندات قابلة للتداول ... و وقد رددت الحكم الوارد في هذه النصوص جميع قوانين التأميم الاساسية التالية ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٣ المادة ٢٤ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ (مادة ٢) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٧ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٧ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٧ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٠ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٠ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٠ (مادة ٢) ورقم ٢٧ السنة ١٩٣٠ (مادة ٢) ورقم ١٩٢٠ السنة ١٩٣٠ (مادة ٢) ورقم ١٩٠٠ المناد ٢٠٠ المناد ١٩٠٠ المناد ١

وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا النهج الذي التزمه في تحديد التعويض المستحق الصحاب المشروعات المؤممة في مختلف قوانين التأميم بما أورده في المذكره الايضاحية للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ـ وأشار اليه في المذكرات الايضاحية للقرارات بقوانين اللاحقة عليه \_ من أن و هذا التأميم اتخذ صورته المادلة ، فلم تؤل ملكية أسهم الشركات أو روؤس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا ، اذ التزمت الدولة بأن تدفع قيمة أسهم تلك الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأميم في شكل سندات أسمية على الدولة . . . ، وبذل تكون الدولة قد عوضت المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال عن حصصهم وأنصبتهم التى كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نحو روعيت فيه العدالة المطلقة . . . . ه كما استطردت تلك المذكرة الى القول و ثم ان هذه السندات تدفع عنها فاثلة قدرها ٤٪ وتكفل ثبات قيمتها طبيعتها كسندات على الدولة ، وبذلك لا تكون تلك السندات معرضة للتغييرات التي تطرأ عادة على قيمة الأسهم ورؤوس الأموال تبعا للتيارات الاقتصادية التي تسود المشروعات المستثمرة فيها تلك الأموال . . . . ، ، وهو ما يكشف عن وجه آخر لما رآه المشرع من رعاية لأصحاب الأسهم ورؤوس الأموال في المشروعات المؤممة ـ الى جانب تعويضهم الكامل عنها ـ بما ينم عن حرصه على الناى بسندات التعويض عن كل ما من شأنه انتقاض قيمتها أو المساس بها .

وحيث أن مفاد ما تقدم ، أن السبيل الذي ارتآه المشرع محققا للعدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالفة البيان .. بوجه مضطرد وبغير استثناء .. من أن

يكون التعويض المستحق لأصحاب أسهم ورؤوس أموال المشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها وأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض ، وهو المبدأ الذي لم ينجد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتأميم بعض الشركات والمنشأت الذي أصدره بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ مما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تعديل أسس أو قيمة التعويض الذي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميعها ، ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ المعاصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه حسبما سلف بيانه .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى ، وحافزه الى الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خلمة الاقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك حظرت الدساتير نزع الملكية جبرا عن صاحبها الالمنتفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ( المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ، ودستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٢٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٢٥ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ٢٥ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ١٩٠١ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ١٩٠٥ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ١٩٠٥ من دستور المادة ١٩٠١ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ٢٠ من دستور المادة ١٩٠٥ من دستور المادة المادة ١٩٠٥ من دستور المادة ١٩٠٥ من دستور المادة ا

لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكاملة الاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة قد استقرت الاصحابها بموجب قوانين التأميم ، بما تخوله لهم ملكية هذه السندات من حقوق ، كالتصرف فيها بالبيع بتداولها في البورصة أو كوسيلة للوفاء بالتزاماتهم قبل اللولة بقدر قيمتها أو الانتفاع بما تغله من ربع ، فإن مفتضى تطبيق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه من وضع حد أقصى للتعويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه ، واستيلاء اللولة دون بقابل على السندات الاسمية المملوكة لهم والزائدة على هذا الحد ، وتجريدهم بالتالى من ملكيتها ، الأمر الذي يشكل اعتداء على الملكية المخاصة ومصادرة للأموال بالمخالفة لمحكم المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٢٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، فضلا عن أن النص

التشريعي .. محل الطعن .. بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب المشروعات المؤممة من السندات الاسمية التي تحولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات . وان تمددت .. يكون قد انطوى على مخالفة لأحكام اللمستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٤ منه ، الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان .

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ، ما ذهبت اليه المحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ودؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٨ سنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، قصد به تعديل التعويض المستحق لأصحاب المشروهات المؤممة ، وأن تقدير التعويض ابتداء أو تعديله يعد من الملامعات السياسية التى يستقل بها المشرع دون تعقيب ، ذلك أن المحكمة لا تتقيد ـ وهى بصدد إحمال رقابتها على دمتورية التشريعات ـ بالوصف الذى يخلعه المشرع على القواعد التى يسنها . تى كانت بطيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التى كفلها المستود ، وإذ كانت المحكمة قد انتهت على ما سلف بيانه ـ الى أن النص التشريعي المعلمون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات التى تزيد قيمتها على الحد مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات التى تزيد قيمتها على الحد وضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الأمر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث انه لا وجه أيضا لما أثارته الحكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة المعلمون عليه - بما تضمنه من إضافه القدر الزائد من السندات الاسمية على الحد الاقصى للتعويض الإجمالي عن التأميم الى ملكية الشعب - قد سعى الى الحد من تضخم ثروات الأفراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من مبادىء في شأن التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وحدالة التوزيع وتذويب الفوارق بين الطبقات ، ذلك أنه نفسلا عن أن هذبت اليه الحكومة في دفاعها - تبيانا لقصد المشرع من اصدار القرار بقانون عليه - يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن هذا التشريع قد تغيا أساسا استيلاء المولة - بغير مقابل - على ما زاد من سندات التعويض على الحد الأقصى المقرر به ، فان التزام المشرع بالعمل على تحقيق تلك المبادىء لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تضمتها مبادىء الدستور الأخرى ، ومنها صون الملكية والخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها المخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها نصوصه ، وفضلا عن ذلك فان المشرع الدستوى قد عنى - في التعديل الصادر بتاريخ نصوصه ، وفضلا عن ذلك فان المشرع الدستوى قلدولة في المادة الرابعة من المدور ، بأن يستبدل بعبارة و ويهدف الى تذويب الفوارق بن الطبقات وعبارة و ويهدف الى تذويب الفوارق بن الطبقات وعبارة و ويهدف الى تذويب الفوارق بن الطبقات وعبارة و ويؤدى

الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة ع . وهى ذات العبارة التى أوردها فى المادة ٢٣ منه والتى تنص على أن و ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للاجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول ع .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ نسنة ١٩٦٤ ، ولما كانت باقي أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة المشار اليها بما مؤداه ارتباط نصوصه بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى وابطال أثرها يستبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقي نصوص القرار بقانون المطعون عليه ، بما بستوجب الحكم بعدم دستوريته برمته .

( الدعوى رقم ٢٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢ ) ( الدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢ )

### استحقاق أصحاب البستشفات البؤمية التسويض القيار بقانون ١٣٥ اسنة ١٩٦٤

٣٨٩ - وحيث أنه وإن كان المشرع الدستورى لم يضمن الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ نصا خاصا في شأن مبدأ التأميم الا أن هذا العبدأ يجد سنده في النص العام الذي ورد في المادة الخاصة من هذا الدستور التي تقضى بأن و الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون ي - مما مقتضاه جواز تقييد حق الملكية الخاصة نزولا على مقتضيات الصالح العام باعتبارها وظيفة اجتماعية ينظم القانون اداءها في خدمة الجماعة باسرها . وهو ما ردده دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٣٧ منه التي جعلت للملكية الخاصة وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب وفي المادة الجماعة العامة عقابل تعويض وفقا للقانون ، وما أكده ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه و لا يجوز ومقابل تعويض وقا للقانون ، وما أكده ذلك الدستور في المادة ٣٥ من أنه و لا يجوز التأميم الا لا لاعتبارات الصالح العام ويقانون ومقابل تعويض 2 .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات العلاجية بعد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الاولى منه على أن تؤول الى الدولة ملكية المستشفيات المبينة في الكشف المرفق به ومن بينها مستشفى جماعة التعاون الاسلامي ، حرص في مادته المخاصة على النص على استحقاق اصحاب المستشفيات المؤممة للتعويض عن هذا التأميم ، كما أفصح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون عن مقاصله واعبارات الصالح العام التي تغياها من اصداره فأشار الى أن الهدف من التأميم هو منع السيطرة والاستغلال اللذين يسودان قطاع المؤسسات الملاجية الخاصة مما اقتضى تذخل الدولة حماية للمواطنين باعادة المستشفيات المؤممة لخلمتهم متجردة من سوء الادارة والاستغلال . لما كان ذلك ، فان القرار بقانون المطعون فيه يكون فيما تضمنه من تأميم مستشفى جماعة التعاون الاسلامي قلد جاء مستوفيا لشرائط التأميم منطويا على اعتداء على الملكية الخاصة التي كفل الدستور صونها وحمايتها بحسبانها وظيفة اجتماعية ينظم المقانون اداءها في خلمة الجماعة . ولا ينال من ذلك ما أثاره وظيفة اجتماعية ينظم المقانون اداءها في خلمة الجماعة . ولا ينال من ذلك ما أثاره المستشفى المؤممة الى مخازن ومكاتب للجهة الادارية المشرفة عليها ، ذلك أن هذا المستشفى المؤممة الى مخازن ومكاتب للجهة الادارية المشرفة عليها ، ذلك أن هذا الطعن - أيا كان وجه الرأى فيه - لا يعلو أن يكون نميا على كيفية تطبيق قانون ادأميم واجراءات تنفيله ، ولا يشكل عبيا دستوريا يوصم به هذا القانون وتمتد اليه رقابة هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا الشبب بدوره غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان ما ينعاه المدعى على القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ من مخالفته للدستور سواه من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية ، لا يقوم على أساس ، الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

( اللاعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥ )

#### قوانين الطوارس،

#### ضمانات دستوریة فی تعدیل المادة الثانیة ق ۱٦٢ اسنة ١٩٥٨ ق ۲۷ اسنة ۱۹۷۲

• ٣٩ - من حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء كان ينص في المادة الثانية منه على أن يكون اعلان حالة الطوارىء وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارىء ما ماتر. :

أولا: بيان الحالة التي أعلنت بسببها.

ثانيا: تحديد المنطقة التي تشملها.

ثالثا : تاريخ بدء سربانها .

وقد عدل هذا النص بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ عل النحو الآتي : « ويكون اعلان حالة الطوارىء وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار اعلان حالة الطوارىء ما يأتي :

أولا: بيان الحالة التي أعلنت بسببها.

ثانيا: تحديد المنطقة التي تشملها.

ثالثا : تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار اعلان حالة الطوارىء على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه . وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له . وإذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميماد المشار اليه أو عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارىء منتهية . ولا يجوز مد المدة التي يحددها قرار اعلان حالة الطوارىء الا يموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارىء منتهية من تلقاء نفسها إذا لم تتم هذه الموافقة .

ومن حيث ان تعديل المادة الثانية من التشريع المطعون فيه بالقانون رقم ٣٧ لمنة ١٩٧٢ قصد به ، على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، النص فيها على الضمانات التي وردت بالمادة ١٤٨ من المستور التي تنص على أن و يعلن رئيس المجمهورية حالة الطوارىء على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأته . واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ـ وفي جميع الأحوال يكون اعلان حالة الطوارىء لمدة محددة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب ه .

وقد جاءت المادة الثانية من قانون حالة الطوارى، بعد تعديلها متفقة مع الضمانات المذكورة من حيث وجوب تحديد مدة سريان اعلان حالة الطوارى، وعرض هذا الاعلان على مجلس الشعب وفق أحكام هذه المادة .

ومن حيث ان القول بأن التعديل الذي ورد بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ لا يصحح التشريع المطمون فيه لصدوره بعد سقوطه بقوة الدستور ، مردود بأن المادة ١٩٦١ من الدستور تنص على أن كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على استمرار نفاذ القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بالدستور حتى تلغى أو تعدل دون تطهيرها مما قد بشوبها من عبوب ودون تحصينها ضد الطعن بعدم دستوريتها ، شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم .

( الدعوى رقم ٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٧ )

#### قرارات الجمة القائمة على تنفيذ شنون الرقابة قرارات ادارية أمر رئيس الجمورية رقم ١ اسنة ١٩٦٧

٣٩١ ـ وحيث أنه بيين من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة أنه صدر استنادا الى حكم البند الثانى من المادة الثائمة من القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ـ بشأن حالة الطوارى - الذى يجيز لرئيس الجمهورية اصدار الأوامر سراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والمحررات وكافة وسائل التعبير قبل نشرها وصطها ومصادرتها - وذلك عند اعلان حالة الطوارى - التى تم اعلانها بموحب القرار الحمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ مى مادته الاولى على أنه وتفرض من الأن والى حين صدور أوامر أخرى من أحل سلامة الوطن

رقابة عامة في جميم أنحاء البلاد ومياهها الاقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترّد آلي مصر أو ترسل منها الي الخارج أو تمر بها أو تتداول داخل البلاد . . ، وفي مادته الثانية على أن ويتولى الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين . في سبيل الذفاع الوطني والأمن العام . فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التي تسرى عليهاً أحكام الرقابة وفقا لما نص عليه في المادة (١) وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفها أو يمحو ما فيها أو يصادرها أو يعدمها أو يتصرف فيها على أي وجه اذا كان من شأنها الأضرار بسلامة الدولة . . . ، كما نصت مادته الثامنة \_ محل هذه الدعوى \_ على أنه ولا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو أحد. مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أي موظف تابم له أو أي شركة أو أي فرد بسبب أي اجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الامر ، ومؤدى ذلك أن المشرع قصد بحكم هذه المادة الأخيرة أن يحصن كافة القرارات والأعمال التي يتخذها القائمون على شئون الرقابة - في حدود اختصاصاته - ضد أي طعن بالغاثها أو أي مطالبة بالتعويض عن الاضرار المترتبة عليها ولو كانت هذه القرارات والأعمال معيبة \_ فجاء النص باعفائهم هم والحكومة والجهات التي يتبعونها اعفاء مطلقا من كل مسئولية تترتب عليها ، فحظر قبول أية دعوى بشأنها ، كاشفا بذلك عما تغياه المشرع من هذه المادة برمتها من اغلاق باب كل منازعة في تلك القرارات والأعمال وحجب ح*قّ التقاضي* بصددها .

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ... ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ه . وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك رغبة من المشرع في توكيد الرقابة القضائية على القررات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدسائير السابقة ضمنا من كفائة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تزتي ثمارها الا بقيام هذا الدق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتم بها ورد المدوان عليها .

وحيث أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وإنهم متساوون في الدحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدسائير المساواة بين المواطنين فيها، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع

تحقق مناطه ـ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

وحيث أن القرارات والأعمال التي تتخذها المجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة ـ المنصوص عليها في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ـ انما هي قرارات واعمال تصدر من تلك الجهة باعتبارها سلطة عامة بقصد احداث مركز قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة ، فتكون لها صفة القرارات والأعمال الادارية وتنبسط عليها رقابة القضاء ، ومن ثم فان المادة الثامنة من هذا الأمر اذ تقضى بعدم ترتيب أية مسئولية وعدم قبول أية دعوى على الحكومة أو موظفيها أو الرقيب العام بسبب أى اجراء اتخذ تنفذا لأعمال الرقابة المشار اليها ـ وهي أعمال وقرارات ادارية على ما سلف الميان ـ تكون قد انطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بعبداً المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المداورة من الدستور .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .

( الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥ )

### اختصاص محکجة أمن الحولة العایا د طوارس، » ق ۵۰ امند ۱۹۸۲

٣٩٧ - وحيث أن محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي جهة قضاء اقتضى انشاؤها قيام حالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية . فقد رأى المشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه المحاكم ـ فضلا عن اختصاصها بالقصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عن الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ذلك على الوجه المبين بأحكام ذلك القانون - الاحتصاص بالفصل في كافة التغلمات والطمون من الاوامر الصادرة بالقيض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارى» ، فنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة الاعتقال وفقا لقانون رقم ٥٠ لسنة غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكروا غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكروا من القانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٨ المشار اليه و . وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة أقدر على الفصل في التظلمات والطمون التي ترفع عن أولمر القبض أو الاعتقال التي يتخدها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير من من التدابير من تقيد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا تنطوى عليه هذه التدابير من تقيد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا تنظوى عليه هذه التدابير من تقيد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا تنظوى عليه هذه التدابير من تقيد الحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها حقا

طبيعيا لكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المصلحة العامة من الحيلولة دون تعريض الأمن أو النظام العام للخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارىء ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور ترى في الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدولة تعويضا عادلا لمن يقم عليه هذا الاعتداء. واذكان المشرع في المادة ٣ مكررا من قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ـ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضي من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراتها الأربعة الأولى ـ تنظيما لحق التظلم ـ على أنه و يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا وللمعتقل ولغيره من ذوى لشان أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه . ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون . وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه فوراً » . وهو ما يتفق ونص المادة ٧١ من الدستور الى تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل وخصومة قضائية، تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانون حالة الطواريء وبين المعتقل ـ أو غيره ـ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الأمن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية ـ باعتباره المسئول عن الأمن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ــ أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ . كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على انه و في جميع الاحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم وذلك لمواجهة تغير الظروف التي تبرر استمرار الاعتقال من عدمه . لما كان ذلك جميعه ، فإن التظلم من أمر الاعتقال يعد و تظلما قضائيا ، اسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقاً لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، ومن ثم يكون القرار الذي تصدره محكمة من النولة العليا وطوارى ، في هذا التظلم . وما يثو في شأنه من نزاع .. قرارا قضائيا نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر فيه على ما سلف بيانه .

وحيث انه يبين مما تقدم ان المشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله له من العملام المسلام المسلام عن الأمر الصادر باعتقاله أمام جهة قضائية وذلك فى حدود ما يملكه المشرع - وفقا لنص المادة ١٦٧ من المستور - من اسناد الفصل فى بعض المناوعات الادارية الى جهات قضائية أخرى غير مجلس المولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، فانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من المستور . ومن جهة اخرى فان محكمة أمن الموكة العليا و طوارى » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل فى التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد اضحت هى القاضى الطبيعى الذي يحق لكل معتقل - أو لغيره من ذوى الشأن - الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس فى اسناد الفصل فى هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى» ) أى تحصين لامر الاعتقال - وهو محكمة أمن الدولة العليا (طوارى» ) أى تحصين لامر الاعتقال - وهو محكمة أمن الدولة العليا (طوارى» عدم التظلم منه أمام جهة قضاء هى محكمة أمن المدود .

وحيث انه لما تقدم فان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

( الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ )

# قانون حماية الجبكة الداخلية (٣٣ اسنة ١٩٧٨) الانتماء الى الاحزاب أو مباشرة الحقوق السياسية

٣٩٣ ـ وحيث انه مما ينعاه المدعى على المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن جماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى أنها اذا قضت في البند (أ) منها بحظر الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية على من حكم عليه في سنة ١٩٧١ في الجناية المشار اليها تكون قد فرضت عقوبة عن فعل سابق على نفاذ القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في ٣ يونية سنة ١٩٧٨ وذلك بالمخالفة لنص المادتين ٢٦ ، ١٨٧٧ من اللستور.

وحيث ان المادة ٦٦ من المستور تنص في فقرتها الثانية على أنه: و ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون و . كما تنص المادة ١٨٧ من المستور على أنه: ولا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية اعضاء مجلس الشعب و . وقد رددت هاتان المادتان مبدأ أساسيا من مبادى المساتير الحديثة يقيد الشارع ، فلا يملك أن يصدر تشريعا عقابيا بأثر رجعى عن أنمال وقعت قبل نفاذه والا كان هذا التشريع مخالفا للمستور .

وحيث ان ما نصت عليه المادة الخامسة من الفانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في البند (أ) منها من حظر الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من حكم بادانته في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧١ مكتب المدعى العام الخاصة بعن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٣٣ يوليو ١٩٥٦ ينطوى على عقوبة جنائية قررها الفانون المشار اليه لتلحق حتما المحكوم بادانتهم في تلك الجناية تحقيقا لما تفياه المشرع من هذا القانون وأفصح عنه في مذكرته الايضاحية وهو استبعاد مراكز القوى التي أدانتها محكمة الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صورة الحكم في الجناية رقم ١ لسنة ١٩٧٧ مكتب المدعى العام المرفقة بالأوراق أن الأفعال التي حكم بلاانة المتهمين فيها وقعت خلال سنة ١٩٧١ قبل صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداحلية والسلام الاجتماعي الذي عمل به من تاريخ نشره في ٣ يونية سنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فأن المعقوبة الجنائية التي تضمنتها المادة الخامسة من القانون المشار اليه في البند (أ) منها تكون قد فرضت عن فعل سابق على نفاذ القانون الذي قررها ، بالمخالفة للمادتين ٦٦ و ١٨٠٧ من الدستور ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية هذا البند .

( الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤ )

#### مية تكوين الأمزاب وحق الأنضام إليها

٩٩٧ - وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الحبهة الداخلية والسلام الاجتماعي - المطعون عليها - تنص على أنه و لا يجوز الانتماء ألى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٣٣ يوليو سنة ١٩٥٧ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية متتميا الى الاحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٧ أو بالاشتراك في قيادة الاحزاب أو ادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة).

ويعتبر اشتراكا في قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلاته أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة المليا للحزب .

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، بيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها في الفقرة الأولى .

ويبت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لأعضاء المجلس .

وحيث أنه مما ينعاه قرار الأحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الأحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث ان المادة ٥ من الدستور ـ المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ـ تنص على أن و يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في

اطار المقومات والمباديء الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية ، وقد تحقق بهذا التمديل تغيير جذري في احدى ركائز النظام السياسي في الدولة ، ذلك ان هذه المادة كانت تنص قبل تعليلها على أن و الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية ، تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وأداة هذا الحالف في تعميق قيم المنيموقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهداقه المرسومة » . وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبي الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذي أقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص في مادته الأولى من أنّ وجمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . . . و ويما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادئ، تحدد مفهوم الديمقراطية التي ارساها ، وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية \_ وهي جوهر المهمقراطية \_ أو بكفالة المحقوق والحريات العامة \_ وهي هدفها \_ أو بالاشتراك في ممارسة السلطة .. وهي وسيلتها .. كما جاء ذلك التعديل انطلاقًا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلا على الحرية ، وانها تتطلب \_ لضمان انفاذ محتواها \_ تعددا حزبيا ، بل هي تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص في مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كاساس للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالنزام الاحزاب جميعها ـ سواء عند تكوينها أو في مجال ممارستها لعملها ـ بالمقومات والمبادى الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في المستور ، وهو ما لا يمني أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل في ظل المستور ـ بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فإن المستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسي في المعولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها في الاطار الذي رسمه لها ، بشكل البنيان الطبيعي للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ، أساسا ، يشكل البنيان الطبيعي للحزب وتتأكد شرعية وجوده في واقع الحياة السياسية ،

( الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ )

## العصف بالحقوق السياسية غير دستورس

٣٩٥ ـ وحيث أن المادة ٦٦ من المستور ـ التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ـ تنص على أن : و للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني ه ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة ، احتبرها اللمستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم في اختبار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف المستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك ومن ثم فان اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لأحكام الدستور ممثلة في المادة ٦٢

وحيث انه لما كان مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الأحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤيدا ، بما ينطوى على اهدار لأصل تلك الحقوق ، وشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٢ من الدستور .

وحيث انه لا يقدح في هذا النظر ، مما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسائده ما قدره المشرع من استبعاد من أفسلوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أي نشاط سياسي وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له اعمالا للتفويض الدستوري الذي تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما أحالتا تنظيم الأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دمتورية التشريعات لا تمتد الى ملاممة اصدارها ، الا أن هذا لا يعني اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم السلطة في سن المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الأحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغي ألا يعمض بهذه الحقوق أو يؤثر على بقاتها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين المنص

منها حرمانا مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم نلك الحقوق . الأمر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث انه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الفاتون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الأولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباط لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان علم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها ،

( الدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق لسة ٢١/٦/٦٨٢١ )

#### قانون المحاماة

## الخال بجبدأ الدرية النقابية ق ١٢٥ اسنة ١٩٨١

٣٩٦ - وحيث أن المادة ٥٦ من المستور تنص على أن و انشاه النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حتى يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين اعضائها وحماية أموالها . وهي ملزمة بمساءلة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية وباللفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضائها » .

ومؤدى هذا النص الذي أورده الدستور في باب ه الحريات والحقوق والواجبات العامة » أن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقررا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤ ) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقاسة فأوجب أن يقوم تكون النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذي اعتنقه الدستور وأقام عليه البنيان الاساسي للدولة بما نص عليه في مادته الأولى من أن وجمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ع وما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تحدد مفهوم الديمقراطية التي ارساها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ، ما أتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ـ وهي جوهر الديمقراطية ، أو بكفالة الحريات والحقوق العامة ـ وهي هدفها ، أو بالمشاركة في ممارسة السلطة ـ وهي وسيلتها . واذا كانت حرية الرأي والاختيار هما من الحربات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطي سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذي خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على أن وحرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون . . . ه ( المادة ٤٧ ) وأن و انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . . ، ( المادة ٥٦ ) وأن ، للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني ٥ ( المادة ٦٢ ) . كما عني الدستور بتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم أنفسهم فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى فى مجلسي الشعب والشورى أو على النطاق المحلى فى المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و١٦٢ و١٩٦ من اللستور .

وحيث انه على مقتضى ما تقدم ، فان المشرع الدسترى اذ نص فى المادة ٥٦ من المستور على أن و انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون و انما عنى بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذي يقضى \_ من بين ما يقضى به \_ أن يكون لاعضاء النقابة الحق فى أن يختاروا بأنفسهم وفى حرية قيادتهم النقابية التى تعبر عن ارادتهم وتنوب عنهم ، الامر الذى يستتبع عدم جواز اهدار مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب \_ عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك فى التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون الاقابات المعالية . وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية . وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية أو مهنية . يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطى الذى سلف بيانه .

لما كان ذلك ، فان المشرع اذ نص فى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة المحامين ـ على أن ١ تتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجالس النقابة الحاليين ٤ ـ من تاريخ نفاد هذا القانون ـ وهم اللذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل أعضاء النقابة ، يكون قد أقصاهم من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن طريق هيئة الناخبين المتمثلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، فعطل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب اعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٦ الى ١٩ من قانون المحاماة السارية حيثلا والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقب واعضاء مجلس النقابة \_ وذلك الى حين باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقب واعضاء مجلس النقابة \_ وذلك الى حين الحولى المسئار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطى الذي أرساء هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي .

ولا ينال من ذلك ما اشارت اليه المذكرة الإيضاحية لاقتراح مشروع القانون المطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية و المختصة و بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماة ـ القائم وقتثاً ـ في مادته السادسة من

ضرورة حضور نصف عدد المحامين ، اذ أن الوسيلة المستورية لعلاج ذلك هي تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملائما لتمكين الجمعية العمومية لاعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص المنوط بها . كما أنه لا يقدح في هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من أن النقابات المهنية \_ ومنها نقابة المحامين \_ تعد من المرافق العامة التي تخضع لا شراف الدولة على النحو الذي يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة حل مجلس النقابة ، ذلك أن تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وان كان يدخل في اختصاص الدولة \_ بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة \_ الا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢٥ على ما سبق ذكره .

وحيث انه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم الاحكام الخاصة بنقابة المحامين . لما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطاط لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وابطال أثرها ، يستتبع ـ بحكم هذا الارتباط ـ ان يلحق ذلك الابطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته .

( الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١١ )

## قوانين الهيئات القضائية

#### طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجاس الدولة ق 21 اسنة 1947 و ق ٤٧ اسنة 1947

٣٩٧ حيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة ـ الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ـ والتي تنص على أن « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية المهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال

السلطة ع فانها تماثل في حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن و تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القصاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية التهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة و الأمر الذي دعا المحكمة الى إعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا للمادة ٧٧ من قانونها قيما يتعلق بهذه المادة الأخيرة لاتصالها بالنزاع المعلووح عليها على ما سلف

ولما كان من المقرر أن من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الادارية \_ التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص الماده ١٧٣ من الدستور \_ الى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام زاعمالا للتقويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأنه تحديد الهيئات القضائية و ١/١٥ من الدستور في شأنه تحديد الهيئات القضائية و ١/١٥ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن يتنزع ولاية الفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة المامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات يتنزع ولاية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات وأسندها الى دوائر المواد المدينة والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة المامة ، والى احدى دوائر المحكمة الادارية المليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة \_ دون غيرها \_ باعتبار أن هاتين المحكمةين هما قمة جهتى بالنسبة لرجال مجلس الدولة \_ دون غيرها \_ باعتبار أن هاتين المحكمةين هما قمة جهتى القضاء العادى والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل في كافة المنازعات الإدارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها بالقصارة على الاحاطة بشئون اعضائها وكفاية للبت في أمرها .

لما كان ذلك وكان المشرع في المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة المتعلقة والنبابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون بنقل وندب رجال القضاء والنبابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهم الطبيعي الذي حدده في صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن و التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حتى الالتجاء الى قاضيه الطبيعي . . . ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة المقضاء » .

وحيث انه لا يحاج في هذا الشأن بما قررته ادارة قضايا الحكومة من أن التشريعات المنظمة للسلطة القضائية ومجلس اللولة قد اضطردت على علم اجازة الطعن في قرارات النقل والنلب لتعلقها بتنظيم سير القضاء ، ذلك أن النص في المادة ٦٨ من الدستور على علم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه ياستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى طلب الغاتها - طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و١٠٤ من قانون مجلس الدولة - هو عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة . كما أنه لا وجه لما أثير بشأن الاثار التي قد تترتب على ما يصدر من أحكام بالفاء قرارات النقل والندب بعد اباحة الطعن فيها ، ذلك أن هذه الأثار - وهي اصلا طبقا للمادتين ١/٨٣ و١٠٤ المشاد اليهما - لا يمكن أن تحول دون اعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح التي عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حماية له وصونا لأحكاه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ونص المادة ١/١٠٤ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قد خالفا نص المادة ٦٨ من الدستور على ماسلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم دستورية ما تضمناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل أو ندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر التي ناط بها المشرع دون غيرها الفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم .

( الدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ )

## مجلس التأديب يعتبر هيئة قضائية ق 20 لمنة 1407 بشأن مجلس الدولة

٣٩٨ \_ حيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من الترن مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أنه ويكون الحكم الصادر في المدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، فقد أفرد هذا القانون الفصل السابع من بابه الرابع للأحكام المخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، وعهد بذلك في المادة ١٩٢١ منه الى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب اقدمياتهم ، وأوضحت المادة رئيس مجلس الدورة رفع الدعوى التأديبية فنصت على أن تقام من نائب رئيس مجلس الملولة

لادارة التغتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو تحقيق ادارى يتولاه أحد نواب رئيس المعجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقى الأعضاء ، كما أوجبت أن تشتمل عريضة اللدعوى التأديبية على التهمة والأدلة المؤيدة لها ، وأجازت المادة 112 لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات أو يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة 110 اجراءات المحاكمة التأديبية بحيث اذا رأى المجلس محلا للسير فيها عن التكليف بالحضور على بيان كاف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الأقل أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام ، كما نصت المادة 11A على أن يكون الحكم في الدعوى بعد سماع رأى ادارة التغتيش الفنى ودفاع العضو الذي يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة 119 في فقرتها الأولى أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بني عليها وأن تتلى عذه الأسباب عند النطق به .

وحيث أن مؤدى جميع هذه النصوص أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفصل في خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والأدلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم الأمر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهي جميعها اجراءات قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ، وبالتالى فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يمتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائي، محدد ، ويكون ما يصدر عنه في هذا الشأن أحكاما وليست قرارات ادارية .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية ، وقصر التقاضي بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاءمات التي يستقل بتقديرها المشرع الذى ارتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن في أحكامه أو اعتبار التقاضي أمامه من درجة واحدة ، وكان مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعني المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١٩٦٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فأن النعي على المفرة اثانية من المادة 119 المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و١٦٨ من الدستور بمقولة أنها مضمنت حظرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين

## لجنة التأديب والتظلمات هيئة قضائية ق ٧٥ امنة ١٩٦٢ بتنظيم هينة قضايا الدواة ( ادارة قضايا الدكومة )

٣٩٩ ـ استقر قضاء هذه المحكمة شأن نص المادة ١٧٢ من الدستور والتي تقضي بأن مجلس الدولة: ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوي التأديبية . . . ، قد استقر على أن هذا النص انما يفيد تخويل مجلس الدولة الولاية العامة للفصل في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون قاضي القانون العام بالنسبة الى هذه الدعاوى والمنازعات ، فلم يعد اختصاصه مقيدا بمسائل محددة على صبيل الحصر كما كان منذ انشائه ۽ . وهذا لا يعني غل يدالمشرع عن اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى على أن يكون ذلك على سبيل الاستثناء من الاصل العام المقرر بالمادة ١٧٢ من الدستور وبالقدر وفي الحدود التي يقتضيها الصالح العام ، وعل هذا النحو يعمل المشرع التفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها . . . ه . ولما كان الشارع قد رأى بسلطته التقديرية أن يسند ولاية الفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء ادارة قضايا الحكومة الغاء وتعويضا الى لجنة التأديب والتظلمات التي استحدثت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وهي هيئة تؤلف من كبار أعضاء ادارة قضايا الحكومة باعتبارهم أكثر خبرة ودراية بشئونها وشئون القائمين عليها وأقدر من ثم على الفصل في منازعاتهم وذلك على غرار لجنة التأديب والتظلمات التي أنشئت بمجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكفل لأعضائها من الجهتين ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وملاحظات وسماع أقوال وصدور الأحكام بالأغلبية وتلك سمات الهيئات القضائية .

ان الشارع اذ فعل ذلك فقد كفل لأعضاء ادارة قضايا الحكومة حق التقاضى أمام جهة خولها سلطة القضاء في منازعاتهم الادارية وذلك في حدود حقه في اسناد مثل هذه المنازعات الى جهات أخرى غير مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام.

وغنى عن البيان أن مثل هذه الهيئة التى تقوم بالفصل قضاتيا فى منازعات أعضاء ادارة قضايا الحكومة تكون هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى منازعاتهم.

ومن ثم فلا يكون ثمة حرمان من حق التقاضي الذي كفلته المادة ٦٨ من الدستور ولا مخالفة لنص المادة ١٧٢ من الدستور . ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن الدعوى لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفضها .

( الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤ )

• • • • من حيث ان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا المحكومة ينص في المادة ٧٥ منه على أن و تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الاعلى منضما اليهم ستة مستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الادارة وبالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل اصلا في اختصاص القضاء وقفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبديه من ملاحظات وقصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا ولا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أما ما أية جهة ٩٠٠٠

ومن حيث انه يبين من استقصاء اصل هذا النص وحكمته ان الشارع استحدث بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بانشاء مجلس الدولة نظام القصاء الاداري فخول محكمة القضاء الادارى بهذا المجلس ولاية الغاء القرارات الادارية، ولما كانت هذه الولاية تشمل فيما تشمل منازعات أعضاء الهيئات القضائية بشأن القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم فقد رأى الشارع رعاية لكرامتهم ودعما لاستقلالهم أن يجنبهم حق التقاضي أمام تلك المحكمة حيث تنظر منازعاتهم في حلسات علنية فعهد بالفصل فيها الى كبار أعضاء الهيئات القضائية من ذوى المناصب الكبرى لأنهم لما تتوافر فيهم من خبرة ودراية بشئون زملائهم أقدر على الاحاطة بها وتحرى وجه الحق والصُّواب عندما تعرض عليهم ظلاماتهم فيجلسون كأعضاء أسرة واحدة للفصل فيها على هدى من هذه الخبرة والدراية، ولقد أرسى الشارع هذه السنة ابتداء في المادة ٢٣ من قانون القضاء الصادرة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي نقلت الاختصاص بالفصل في طلبات الغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بشئون رجال القضاء والنيابة وفي طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة عليها من محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة الى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية تحضرها على الأقل أحد عشر مستشارا. وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقا على تلك المادة أن والشارع زاد على الضمانات المقررة لرجال القضاء ضمانة أخرى توكل أمر الفصل في هذه الطعون لأعلى هيئة قضائية في البلاد منعقدة بهيئة جمعية عمومية امعانا منه في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم. . . . . . . . . ولعل في تشكيل المحكمة على الوجه سالف الذكر ما يغني عن ضمانة تعدد درجات التقاضي، وقد نهج المشرع هذا النهج بالنسبة الى اعضاء مجلس الدولة حيث نشأ بمقتضى المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة لجنة سماها لجنة التأديب والتظلمات وعهد اليها تأديب أعضاء المجلس فضلا عن ولاية

الفصل بصفة قضائية في طلبات الغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما كان يدخل أصلا في اختصاص القضاء ويكون قرارها في هذه الطلبات نهائيا لا يقبل الطعن أمام أي جهة وقد ردد الشارع هذا الحكم في المادة ٦٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة. وفي عام ١٩٦٣ استحدث الشارع نظام لجنة التأديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكرها وأصبح نصها على غرار نص المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة سالفة الذكر، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لذلك القانون تعليقا على المادة ٢٥ منه المطعون فيها ان الشارع واستحدث أوضاعا جديدة في شأن تأديب أعضاء الادارة والنظر في قضايا الالغاء والتعويض المتعلقة بشئونهم فجعل هذا وذاك من اختصاص لجنة يطلق عليها لجنة التأديب والنظلمات تشكل من أحد عشر عضوا هم اعضاء المجلس الاعلى منضما اليهم ستة من المستشارين حسب ترتيب أقدميتهم والنظام مستمد في جوهره مما هو متبع في مجلس الدولة، وقد صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بانشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية متضمنا نقل اختصاصات مجالس الهيئات القضائية ومن بينها المجلس الاعلى لادارة قضايا الحكومة الى المجلس الاعلى للهيئات القضائية ـ الا ان لجنة التأديب والتظلمات بهذه الادارة ظلت تمارس اختصاصاتها المشار اليها.

ومن حيث أنه يخلص ممَّا تقدم ان الشارع اذ انشأ الهيئات الثلاث المتقدم ذكرها وألفها من كبار اعضاء الهيئات القضائية بنصاب يبلغ اضعاف النصاب العادى للمحاكم العليا وعهد اليها الفصل في منازعاتهم بصفة قضائيَّة بعد سماع أقوالهم والاطلاع على مايدون من ملاحظات وذلك بقرارات حاسمة للخصومة تصدر بالاغلبية وتلك جميعها اجراءات قضائية. ان الشارع اذ نهج هذا النهج انما يستهدف كما افصحت عن ذلك المذكرات الايضاحية لقوانين الهيئات الثلاث توفير ضمانة جديدة لأعضاء هذه الهيئات تكفل بث روح الثقة والطمانينة في نفوسهم. كما رأى الشارع أن تشكيل الهيئات الثلاث بالنصاب المذكور ومن كبار رجال الهيئات القضائية تغنى عن تعدد درجات التقاضى فجعل أحكامها نهائية حاسمة للخصومة، وإذ كان ذلك هو هدف الشارع من انشاء الهيئات الثلاث ومنها لجنة التأديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة فليس معقولا أن ينقل الاختصاص بنظر منازعاتهم من جهة قضائية وهي محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حيث الضمانات والاجراءات القضائية مكفولة الى هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي وعلى مقتضى ذلك تكون لجنة التأديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة هيئة قضائية تمارس اختصاصا قضائيا ومن ثم يجوز ابداء الدفع امامها بعدم دستورية قانون مطلوب تطبيقه في احدى القضايا المطروحة عليها وذلك تطبيقا للمادة الرابعة من قاتون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم القبول. ومن حيث ان ما أثير بشأن صلاحية أعضاء اللجنة الخماسية بادارة قضايا الحكومة للفصل في منازعات أعضائها بمعرفة لجنة التأديب والتظلمات التي يشتركون في عضويتها لسبق ابداء رأيهم في المسائل مثار هذه المنازعات، مردود بأن هذا القول يفرض صحته انما يعنى تعارض بين النص المطعون فيه وبين نصوص قانون المرافعات في شأن صلاحية القضاة للفصل في الخصومات ولا يرقى الى حد مخالفة المستور. (الدعاوى أرقام من ١ الى ١٥ و٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٦).

## محكبة القيم جمة قضأ،

#### قانون حباية القيم من العيب رقم 10 أسنة -118

٤٠١ \_ وحيث أن مؤدى المواد من ٢٧ الى ٥٨ من قانون حماية القيم من العيب بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أن محكمة القيم المشكلة وفقا لقانون حماية القيم من العيب المشار إليه هي جهة قضاء أنشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيط بها من اختصاصات محددة وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات التي حددها وكفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من سماع أقول وابداء دفاع وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها. لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة هي الأقليراعلى الفصل في المنازعات التي خصها القانون بها بالنظر الى تشكيلها من عنصرين احدهما قضائي يمثله قضاه ذوو خبرة وتجارب في القضاء والآخر يمثله أعضاء ذوو خبرة بشئون الحياة واتصاله وثيق بأمور الناس، وهو ما يجد سنده الدستوري فيما نصت عليه المادة ١٧٠ من الدستور في الفصل الرابع من الباب الخامس منه تحت عنوان السلطة القضائية من أن ديسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي المحدود المبينة في القانون دومن ثم وترتيبا على ما تقدم فان محكمة القيم تعتبر بالنسبة للمنازعات التي خصها القانون بنظرها القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من المستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء إليه في هذا الشأن، يكون النعي على قانون انشائها بمخالفته هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض. (الدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨).

2013 \_ وحيث أن محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم 40 لسنة 1940 باصدار قانون حمابة القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما بيط بها من اختصاصات حددتها المادة 78 من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم 78 لسنة 1971 بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المهاد من 18 الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب

سالف الذكر والتي كفلت للمتقاضين امام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بالقانون المطعون عليه اذ عهدت إلى المحكمة المذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وقد 18 المنازعات الاحترى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض احكامها، تكون قد أسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات إلى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء إليه في هذا الشأن، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض. (الدعوى رقم 179 لسنة ٥ ق ١٩٨١/١/١١).

(الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٢١/٦/٦٨١).

## مجاس تأديب أعضاء ااسلكين الدبلوماسي والقنصان هيئة قضائية ق 111 اسنة 1908

٣٠٥ - من حيث أن حاصل ماينعاه المدعى أن النصوص العطعون فيها \_ المواد من ٣٠ ألى ٩١ من قانون نظام العاملين بالسلكين المباوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٥٤ \_ إذ أسبغت الصفة القضائية على مجلس تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ودون أن تتوافر لأعضائه صفة القاضى تكون قد خالفت المواد ٦٥ الارعان عن الدستور.

ومن حيث أنه يتعين للرد على هذا الوجه تحديد الطبيعة القانونية لمجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٠ من قانون نظام العاملين بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ـ هل يعتبر هذا المجلس هيئة قضائية تصدر أحكاما بالمعنى الصحيح أم أنه هيئة ادارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات ادارية مما يقبل الطعن بالالغاء أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري.

ومن حيث أنه يبين من نصوص المواد ٣٠، ٣٤، ٣٤، ٤٦ من قانون نظام العاملين بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي سالفة الذكر أن تشكيل مجلس تأديب أعضاء مدنين السلكين يغلب عليه الطابع القضائي كما أن الشارع قد كفل بهذه النصوص توفير ضمانات التقاضي أمام المجلس المذكور عند الفصل في المنازعة المطروحة عليه، يدل على ذلك:

أولا: ان المادة ٣٠ من القانون المشار اليه قد نصت على تشكيل مجلس التأديب المذكور من خمسة أعضاء \_ إذا كانت التهمة موجهة إلى سفير فوق العادة مفوض أو مندوب فوق العادة أو وزير مفوض \_ ثلاثة منهم من أعضاء الهيئات القضائية هم رئيس محكمة استثناف القاهرة والنائب العام ورئيس شعبة الشئون المداخلية والسياسية بمجلس المدولة، وعلى تشكيله من ثلاثة أعضاء \_ إذا كانت النهمة موجهة إلى من تقل وظيفتهم عمن ذكروا \_ عضوان منهم من أعضاء الهيئة المذكورة، هما نائب من شعبة الشئون الداخلية والسياسية بمجلس المدولة ورئيس نيابة.

ثانيا \_ ان المادة ٣٣ من القانون سالف الذكر قد أوجبت تنحى رئيس المجلس أو أحد أعضائه إذا قام به سبب من الأسباب المنصوص عليها في قانون المرافعات في شأن علم صلاحية القضاء للقصل في اللحوى، وخولت العضو المحال إلى المحاكمة الحق في طلب تنحيته، فقد نصت المادة على انه وفي حالة وجود سبب من أسباب التنحى المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس المجلس أو أحد أعضائه وجب عليه التنحى عن نظر الدعوى التأديبية، وللعضو المحال إلى المحاكمة حق طلب تنحيته.

ثالثا \_ ان المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر قد خولت مجلس التأديب المذكور الحق في استيفاء التحقيق فيما نسب إلى العضو المحال إلى المحاكمة كما خولت العضو المذكور الحق في الاطلاع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها، إذ تنص المادة المذكورة على أن ولمجلس التأديب من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يعهد بذلك إلى أحد أعضائه، وللعضو المحال إلى المحاكمة التأديبية في جميع الأحوال أن يظلع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم التقارير السنوية عن كفايته إلى ملف الدعوى التأديبية».

رابعا ـ ان المادة ٢٧ من ذلك القانون قد خولت العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية أو أمام مجلس التأديب المذكور في حضور جلسات المحاكمة وفي الدفاع عن نفسه كتابة أو شفها أو بواسطة محام، فقد نصت المادة المذكورة على أن دللعضو المحال إلى المحاكمة التأديبية أن يحضر جلسة المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه كتابة أو شفها وله أن يولل محاميا عنه.

خامسا \_ ان المادة ٤١ من القانون المشار إليه قد وصفت القرارات التى يصدرها مجلس التأديب المذكور بالفصل فى الدعارى التأديبية المحالة إليه بأنها أحكام وأوجبت اشتمال الحكم الصادر من المجلس المذكور على الأسباب التى بنى عليها، فقد جرى نص هذه المادة على أن ويكون حكم مجلس التأديب نهاتيا ويجب أن يشتمل على الأسباب التى بنى عليها».

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الشارع قد خلع الصفة الفضائية على مجلس تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وكفل فى التقاضى أمامه الفسمانات القضائية المقررة لحماية الحقوق والدفاع عنها وناط به اصدار أحكام واجبة التنفيذ بذتها مما يعتبر معه هيئة قضائية.

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون مجلس نأديب أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى سالف الذكر هيئة قضائية تتوافر فيها كل مقومات الصفات القضائية لا مجود هيئة ادارية ذات اختصاص قضائى ومن ثم يكون ما يثيره المدعى في هذا الوجه من أوجه الطعن فير قائم على أساس، أما استناده إلى المادتين 70، 71 من الدستور فلن يجديم ذلك أن كلتيهما منبته الصلة بالدعوى إذ أن المادة 70 من الدستور تنص على أن وتخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصائته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات، كما أن المادة 7/17 من الدستور تنص على أنه ولا جريمة ولا حقوية إلا بناء على قانون ولا توقع عقوية إلا بحكم قضائى، ولا حقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون، وعلى مقتضى ذلك يتعين طرح هذا الوجه من أوجه الطعن.

#### لجنة ضباط القوات البسلت عينة قضائية القرار بقانون 11 اسنة 1991

\$ \* \$ أمر حيث ان المصلحة العامة وطبيعة الأوضاع في القوات المسلحة تستلزم وضع المنازعات الادارية الخاصة بأفراد هذه القوات المسلحة تستلزم وضع المنازعات الادارية الخاصة بأفراد هذه القوات ألمسلحة تستلزم وضع المنازعات الادارية الخاصة بأفراد هذه القوات في يد أسرتهم العسكرية باعتبارها القاضى الطبيعي لتلك المازعات بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين أداء الضباط لمهام وظيفته العسكرية وبين ما يصدر في شأنه من قرارات ادارية بدءا بقرار الحاقه بالخدمة العسكرية ونهاية بقرار انهاء الملك الخدمة، واستجابة لذلك واستنادا إلى التفويض المخول للمشرع بالمادة ١٨٣ من المدور التي تنص على أن وينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود المبادىء الواردة في المستورة - أنشأ المشرع لجنة ضباط القوات المسلحة دالمنعقدة بصفة هيئة قضائية قضائية ولفصل في المنازعات سالفة البيان بعد أن ضم لأعضائها مدير القضاء العسكري، وكفل للضباط حتى الدفاع أمامها واجراءات قضائية توفر الحماية اللازمة لحقوقهم، وزودها بضمانات تكفل سلامة القرارات الصادرة منها في تلك المنازعات. فضائية من هذا القرار بقانون - رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ - على أن دينضم إلى ضفوية تلك اللجنة - عند انعقادها بصفة هيئة قضائية - مدير القضاء المسكري، ونصت الفقرة الأولى من المادة السادمة منه على وجوب اعلان الضابط المتظلم بتاريخ انعقاده المقدرة الأولى من المادة السادمة منه على وجوب اعلان الضابط المتظلم بتاريخ انعقاد

اللجنة ومكانها قبل انعقادها بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما لابداء دفاعه , وأجازت الفقرة الثانية من ذات المادة منع الضابط المتظلم أجلا لتقديم دفاعه كتابة , وأوجبت المادتان الثامنة والتاسعة منه اصدار قرارات تلك اللجنة مسببة من واقع التقارير المودعة وما تجريه من تحقيقات وبعد المداولة سرا ، سواء صدر قرارها بتأييد القرار المطعون فيه أو بالغائه أو باستبداله أو بإيقاف تنفيذه ، على أن تصدر تلك القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

ومن حيث انه لا مراء في أن هذا التنظيم ينبىء عن حرص المشرع على أن يخلع الصفة القضائية على تلك اللجنة، ويكفل في التقاضى أمامها الضمانات القضائية الواجبة، ولم يغب هذا المفهوم عن الهيئة التشريعية عند مناقشة ذلك التشريع على ما يبين من الأطلاع على مضبطتى الجلسة الثالثة عشرة لدور الانعقاد العادى الأول المعقودة في يوم الأثين ٧ من فبراير سنة ١٩٧٧، والجلسة الرابعة والثلاثين لهذا الدور المعقودة يوم الاحد ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٧، وما أثير فيهما من مناقشات بشأن دستورية هذا القرار بقانون انتهت إلى اقراره بالاجماع، ومتى تقررت لتلك اللجنة الصفة القضائية فليس ثمة ما يمنع من النص على حظر الطعن فيما تصدره في المنازعات الادارية المتعلقة بالضباط من قرارات قضائية، اذ يعتبر التقاضى لدى تلك اللجنة حينئذ من درجة واحدة. (الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق من جلسة ١٩٧٧/١٧).

## القرار بقانون ترتيب جمات القضاء: القرار بقانون ٤٨ امنة ١٩٦٧ بانشا. ممكمة الاورة "

ه ، ع - ومن حيث أن دستور سنة ١٩٦٤ الذى صدر القرار بقانون المطعون فيه في ظله إذ نص في المادة ١٩٧٠ منه آنفة / الذكر على أن ولرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لملة محدودة وأن يعين موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليهاء فان مؤدى ذلك أن المشرع المستورى أجاز للسلطة التشريعية تفويض رئيس المجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة بهذا النص، وأنه بصدور المجمهورية في المرفضوعات التي فوض فيها ويكون له حق ممارسة صلاحيات هذا المجمهورية في الموضوعات التي فوض فيها ويكون له حق ممارسة صلاحيات هذا المجمهورية بناء على هذا التفويض لها قوة القانون وتتناول كل ما يتناوله التشريع الصادرمن السلطة التشريعية بما في ذلك الموضوعات التي نص المستور على أن يكون تنظيمها السلطة التشريعية بما في ذلك الموضوعات التي نص المستور على أن يكون تنظيمها المقانون

ومن حيث أن استناد المدعى إلى قضاء المحكمة العليا في الدعوى رقم ٤ لسنة ١

القضائية دستورية لا يسانده في التدليل على حظر التفويض التشريعي في الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون، فقد قضت المحكمة بحكمها الصادر في الدعوى المذكورة بعدم دستورية المادة ٦٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل قواعد اختصاص جهات القضاء استنادا الي أن هذا التعديل الذي تم بموجب قرار جمهوري لا يجوز اجراؤه بغير القانون طبقا للمادة ١٥٣ من الدستور لأن الأمور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية لا يجوز تنظيمها أو تعديل أحكامها أو الغاؤها بأداة تشريعية أدنى وإلا كانت مخالفة للدستور. والحظر المستفاد من هذا الحكم، كما هو واضع من سياقه، انما يرد على الأداة التشريعية الأدنى مرتبة من القانون وكانت في خصوص الدعوى المذكورة المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢ ٨٠ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار جمهوري عادي في مرتبة أدنى من القانون لم يصدر استنادا إلى المادة ١١٩ ولا إلى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر في ظله حتى يكون له قوة القانون، وهذا الحظر الذي قرره الحكم لا يمتد بداهة إلى قرارات رئيس الجمهورية التي لها قوة القانون طبقا لاحكام الدستور والتي لها أن تتناول بالتنظيم الموضوعات التي تدخل في حدود التفويض ولو كانت من الموضوعات التي احتجزها الدستور للقانون في حدود الضوابط التي يصدر على أساسها التفويض.

ومن حيث أن استناد المدعى إلى الفترى الصادرة من مجلس الدولة الفرنسى في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ كأبيد دفاعه القائم على عدم دستورية التفويض التشريعى في المسائل التي احتجزها المستور للقانون استنادا في غير موضعه، ذلك أنه ببين من تقصى المملابسات التي صدرت فيها هذه الفتوى أنها تتعلق بتفسير المادة ١٣ من دستور فرنسا الصادرة في سنة ١٩٤٦ والتي تنص على أن تصوت الجمعية الوطنية وحدها على القانون وأنها لا تملك أن تفوض في هذا الحق، ومؤدى هذه الفتوى أنه لا يجوز للبرلمان أن يعهد للحكومة في قانون التفويض بالتشريع في مسائل محجوزة له بموجب المستور أو بمقتضى المرف المستورى وإنما يجوز التفويض في الموضوعات التي حجزها البرلمان لنفسه وتلخل في تنظيمها فأصبحت محجوزة له طبقا للقانون، وقد كشفت هذه الفترى حكم الموضوعات المحجوزة للبرلمان، وواضع من ذلك أن الفترى المذكورة صدرت في ظل الموضوعات المحجوزة للبرلمان، وواضع من ذلك أن الفترى المذكورة صدرت في ظل الذكر وهو وضع يختلف عن الوضع في التشريع بحظر صريح تضمنته المادة ١٣ آنفة الذكر وهو وضع يختلف عن الوضع في التظام المستورى المصرى الذي صدر في ظلم الذكر وهو وضع يختلف عن الوضع في التظام المستورى المصرى الذي صدر في ظلم قانون التفويض وقم ١٥ المنة ١٩٦٧ حيث أباح دستور سنة ١٩٦٤ في المادة ١٣ منه التغويض التشريعي ومن ثم يكون الاستدلال بهذه الفتوى في غير موضعه. وقد فقلت

هذه الفتوى سندها الدستورى بعد الناء الدستور الصادر في سنة ١٩٤٦ في فرنسا وحلول الدستور الصادر سنة ١٩٤٨ في فرنسا وحلول الدستور الصادر سنة ١٩٥٨ محله فقد أجازت المادة ٣٨ منه تفويض الحكومة في اصدار قرارات لها قوة القانون خلال مدة معينة على أن يتم التفويض بقانون. والتفويض المقصود بنص المادة المشار إليها هو الذي ينص على الموضوعات المحتجزة للقانون يموجب الدستور إذ أن الموضوعات غير المحتجزة في الدستور للقانون اصبحت طبقا للمادة ٣٧ من هذا الدستور ذات صفة لاتحية واصبح تنظيمها يتم بقرارات لاتحية دون حاجة الى تفويض في ذلك يصدر من السلطة التشريعية.

ومن حيث أنه متى كان لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 18 لسنة ١٩٦٧ المطعون فيه واللى صدر بناء على قانون التفويض قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية على ما تقدم فإن لهذا القرار بقانون أن يتناول بالتنظيم الموضوعات التى عينها قانون التفويض اللدى صدر بالاستناد اليه ولو كانت من الموضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون، ويدخل في ذلك ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصها، ومن ثم فان ما تنص عليه المادة الأولى من القرار بقانون المطعون فيه من انشاء محكمة الثورة وتعيين اختصاص لها لا يخالف المادة 10٣ من الدستور آنفة الذكر.

من حيث أنه لا وجه لما يثيره المدعى من أن ما تنص عليه المادة الأول من القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة المطمون فيه من تخويل رئيس الجمهورية سلطة احالة الجرائم المنصوص عليها فيها إلى محكمة الثورة مقتضاة تعديل اختصاص جهات القضاء الاخرى، ذلك أن الشطر الأول من المادة المذكورة ينص على أن وتختص المحكمة بالفصل فيما يحيله إليها رئيس الجمهورية من الدعاؤى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون المقوبات أو في قانون الأحكام المسكرية أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذي ينص عليها .....

وقد تضمن هذا الشطر من المادة بذاته تحديد اختصاص محكمة الثورة بالفصل في المجرائم التي عينها فنص على فتين من الجرائم أولاهما حدها النص بأنها تلك التي نفس عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات وعنوانه والجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتهاء، وما نص عليه قانون الأحكام المسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من هذه الجرائم، وتشمل الفئة الثانية أي جريمة تمس سلامة المدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذي ينص عليها وهي الأخرى جرائم متميزة محددة بأوصافها ولها مجال محدد ومدلول خاص استقر في الفقه والقضاء وبذلك يقوم الاختصاص لمحكمة الثورة بالفصل في الجرائم المحددة السالف بيانها بأداة تشريعية لها قوة القانون تملك تقرير هذا الاختصاص طبقا لأحكام الدستور، ويقوم هذا الختصاص جنبا إلى جنب مع الاختصاص المخول في هذا الشأن للمحاكم الجنائية

وللمحاكم المسكرية. وأما سلطة الاحالة إلى محكمة الثورة التى ناطها النص المشار إليه برئيس الجمهورية وقصد بها تخويله سلطة وزن الاغتبارات التى تقتضى المحاكمة أمام محكمة الثورة بالنسبة لهذا الاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الجنائية والمحاكم العسكرية، فان هذه السلطة التى تقررت لرئيس الجمهورية باداة لها قوة القانون مقصورة على الجرائم التى أوردها النص وتتم فى نطاق الاختصاص الذى هينه للمحكمة، ومن ثم فلا ينطوى تخويل رئيس الجمهورية هذه السلطة على تعديل اختصاص جهات قضائية أخرى.

ومن حيث أن النمي على المادة الرابعة من القرار بقانون المطعون فيه بأنها إذ تخول رئيس الجمهورية تحديد من يمثل سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة للدعاوي التي تنظرها محكمة الثورة في قرار التشكيل تكون قد خولت رئيس الجمهورية انتزاع اختصاص التحقيق والادعاء من النيابة العامة وهي جهة قضائية واسناده الى جهة اخرى. هذا النعي مردود بأن دستور سنة ١٩٦٤ الذي صدر القرار بقانون المطعون فيه ظله خلا من نصوص تقضى بأن تكون اقامة الدعوى الجنائية بأمر من النيابة العامة أو أي جهة قضائية، وقد أجاز الدستور القائم اقامة الدعوى الجنائية بغير أمر من جهة قضائية، فتنص المادة ٧٠ من هذا الدستور على أنه لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون، وقد أباح قانون الاجراءات الجنائية اقامة الدعوى الجنائية من غير النيابة العامة فتنص المادة الأولوب منه على أن وتختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفُّم ثلن غيرها إلا في الأحوال المبينة بالقانون» وقد رددت المادة ٢١ من قانون السلطة القضَّائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم، لما كان ذلك وكانَّ القرار بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ له قوة القانون فان نصه في المادة الرابعة منه على أن يمثل سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة للدعاوى التي تنظرها محكمة الثورة الجهة أو الشخص الذي يحدده قرار التشكيل لا يخالف الدستور. (الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ جلسة ١٩٧٦/٣/٦).

## قرارات المجاس الأعاس المينات القضائية قرارات ادارية قرار بقائهن ۸۲ امنة ۱۹۲۹

2° 1 - ومن حيث أن القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية، قد ألغى مجلس القضاء الأعلى اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بالقرار بقانون سالف الذكر، وخلفه في ممارسة الاختصاصات التي كانت مخولة له طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية، وقد خلت المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ التي خولت المجلس الأعلى للهيئات الفضائية الاختصاصات التي كانت مقررة لمجلس القضاء الأعلى من النص على نهائية

قرارات هذا المجلس الصادر في التظلمات من قرارات التخطى في الترقية ومن تحصين هذا القرارات من الطعن فيها أمام أي هيئة قضائية على غرار ما كانت تقضى به المادتان ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية بالنسبة الى قرارات مجلس القضاء الاعلى، واقتصرت على مجرد النص على مباشرة المجلس الأعلى للقضاء، وهذا للهيئات القضائية للاختصاصات التي كان يباشرها المجلس الأعلى للقضاء، وهذا الحلول في الاختصاصات لا يستنبع بالضرورة أن تكون للقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى المعتلس الأعلى المعتلس الأعلى على قرارات مجلس القضاء الاعلى، لأن هذه الحصائة لا تقرم إلا بنص صريح ومن ثم على قرارات مجلس القضاء الاعلى، لأن هذه الحصائة لا تقرم إلا بنص صريح ومن ثم فلا تنسحب أو تمتد تلقائيا إلى قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية بغير نص. يؤيد هذا النظر:

أولا: ما انتهت إليه هذه المحكمة في قرار التفسير رقم (١) لسنة ١ القضائيه في شأن مدى تأثير انشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية على بقاء أو زوال لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة \_ حيث قررت أن الشارع لم ينقل إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائبة كافة اختصاصات الجهات المختلفة القائمة على شئون أعضاء هذه الهيئات بل اجتزأ بنقل الاختصاصات الادارية الهامة وحدها في الفقرات الأربع من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩، وترك ما عداها من اختصاصات تمارسه الجهات المختصة بهذه الهيئات التي لم يتناولها الالغاء، ومن هذه الاختصاصات ولاية الفصل في طلبات أعضاء الهيئات القضائية المتعلقة بشئونهم وولاية التأديب، فقد بقيت كلتاهما معقودة للجهات المختصة في مختلف الهيئات القضائية، ومن هذه الجهاب الدائرة المدنية بمحكمة النقض التي تختص طبقا للمادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة العامة المتعلقة بشئونهم عدا التعيين والندب والنقل والترقية ومجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من هذا القانون -ثم لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة المنصوص عليها في الماهة ٦٦ من قانون مجلس الدولة والتي تختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة وبالفصل في الطلبات المتعلقة بشئونهم مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء، وأن الشارع إذ لم ينقل اختصاصات لجنة التأديب والتظلمات بمجلس الدولة إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية فقد صدر ذلك عنه ـ بالنسبة اليها وإلى غيرها من الجهات التي سلف ذكرها ـ بقصد الابقاء عليها كي تظل قائمة على شئون رجال الهيئات القضائية من تأديب وفصل في طلباتهم وغير ذلك مما يتعذر على المجلس الأعلى للهيئات القضائية النهوض به، بحكم تشكيله كهيئة عليا يشرف اشرافا اداريا على الهيئات القضائية، مما يدل على أن الجهات المختلفة القائمة على شنون أعضاء الهيئات القضائية التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجلس الأعلى للهيئات القضائية تمارس وطيفة قضائية، أما المجلس الأعلى للهيئات القضائية فهو يمارس ـ حين يفصل في التظلمات من القرارات وظيفة ادارية ومن ثم فان قراراته بشأنها تعتبر قرارات ادارية لا قضائية.

ثانيا: ما جاء بالمذكرة الايضاحية للاقتراح بمشروع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، حيث قالت في تبرير الغاء حظر الطعن في قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي كان منصوصا عليه في المادتين ٨٣، ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن اللجنة التشريعية لاحظت أن الفصل السابع الذي ينظم التظلمات والطعن في القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية في شئون رجال القضاء قد انتهى الى الابقاء على عدم جواز الطعن في القرارات التي تصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية شئون رجال القضاء، ومع تقدير اللجنة لما يتوافر من ضمانات في المجلس الاعلى للهيئات القضائية وهو ينظر في شئون رجال القضاء الا أنه لا يعتبر جهة قضائية بالمعنى الذي قصدت اليه المادة ٦٨ من الدستور التي تحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء، وقد سبق لهذه اللجنة أن اشارت في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالغاء موانع التقاضي في بعض القوانين الى أنها رأت أن تدع التحقق من توافر الضمانات في الهيئات المشكلة للفصل في المنازعات الخاصة برجال الهيئات القضائية الى القوانين الخاصة بهم عند اعادة النظر يغيها ومن ثم فقد استحسنت النص على اختصاص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب وقد اقتضى ذلك التعديل اعادة صياغة احكام الفصل السابع الخاص بالتظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاء.

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه لا يوجد ثمة منع من التقاضى بمقتضى المادتين . 
٩٨، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن القرارات الصادرة من الممجلس الاعلى للهيئات القضائية في التظلمات من قرارات التخطى في الترقية، وأن المبغ من التقاضى بالنسبة إلى هذه القرارات الذي أوردته المادتان ٩٨٣ ٨٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ تأسيسا على أن قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية هي قرارات ادارية لا يجوز طبقا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور تحصينها من رقابة القضاء، وقد مفتح بالغاء هذه النصوص لمخالفتها لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور \_ باب الطعن فيما صدر منها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧.

ومن حيث أنه لما تقدم تكون دعوى المدعى غير ذات موضوع . (الدعوى رقم ٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٤).

# ضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى ادارة قضايا الحكومة قد 180

200 ـ من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن وتكون القرارات الصادة السابعة نهائية وتكون القرارات الصادة بالتعيين أو تحديد الأقدمية وفقا لأحكام المادة السابعة نهائية وغير قابلة لأى طعن أو مطالبة أية جهة قضائية، وهذا النص انما يحصن هذه القرارات وذلك بسلب جهات القضاء ولاية النظر في الطعون التي توجه اليها بينما هي بطبيعتها من صميم الأعمال الادارية التي تجريها الحكومة في اشرافها على المرافق العامة.

ومن حيث أن المادة ٦٨ من الدستور القائم تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى... ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء، وظاهر من هذا الند ، أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى ضد رقابة القضاء. وقد خص المشرع الدستورى هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة وذلك توكيدا للرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن عدم دو تورية التشريعات التى تحظر حق الطعن فى هذه القرارات وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولهم حقوقا لا تقرم ولا تؤتى ثماي ها إلا بقيام من كفالة حق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بما ورد العدوان عليها.

ومن حيث أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة (المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ و ١٩٥٨ و ١٩٥٨ من دستور سنة ١٩٦٤) كما ردد الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه وهو قيام المنازعة في حق من حقوق افرادها ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق.

ومن حيث أنه لما تقدم يكون نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على أن وتكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الأقدمية نهائية وغير قابلة لأى طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية يكون مخالفا للدستور ومن ثم يتعين بعدم دستوريته.

(الدعاوي أرقام من ١ إلى ١٨ و٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١).

#### قوانين شرعية

## بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية قرار بقانون ٤٤ اسنة ١٩٧٩

٤٠٨ ـ وحيث أنه يبين من الأعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المطعون عليه . بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية . ان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من وأن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاصين ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد مضى على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ فيها على المجتمع كثير من التغيير المادى والأدبى التي انعكست آثارها على العلاقات الاجتماعية الأمر الذي حمل القضاة عبئا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض احكام القوآنين القائمة مما دعا إلى البحث عن أحكام الأحوال التي العجدت في حياة المجتمع المصرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الاسرة بل الهدف من المشروع وو تنظيم استعمال بعض هذه الحقوق. . . € كما أنه عند عرض القرار بقانون ومحل الطعن، على مجلس الشعب للنظر في اقراره، أفصح وزير الدولة لشتون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى اصداره بقوله دولا شك ان الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية. . وقد طال الامد على استصدار هذه القوانين، وطول الامد واستطالة المدة هي حالة الضرورة، بل هي حالة الخطورة فالاسرة المصرية تنتظر هذا الاصلاح منذ عام ١٩٠٥، واللجان تنعقد وتتعثر اعمالها ولكن دون جدوى ولاثحة ترتيب المحاكم الشرعية، والقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج الى تعديل منذ صدورهما، أي منذ عامي ١٩٢٠ و١٩٢٩. أليس في هذا كله مدعاة لَضَرورة يقدرها ولي الأمر ليصدر قراراً ثوريا باصلاح الاسرة؟ لو ترك الأمر لاقتراح بقانون أو لمشروع بقانون وثارت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين فأين هي الحاجة التي تدعو الى تحفيق اصلاح الاسرة بقرار ثورى مثل القرار بقانون المعروض.

لما كان ذلك، وكانت الأسباب سالفة البيان. وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الأحوال الشخصية بعد أن طال الأمد على العمل بها رغم ما استجد من تغييرات في

نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والأهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية إلى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لاصلاح مرتجى إلا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور، ذلك أن تلك الأسباب \_ تفيد أنه لم يطرأ \_ خلال غيبة مجلس الشعب \_ ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ المشار اليها ومن ثم فان القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ \_ إذ صدر استنادا إلى هذه المادة، وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها، يكون مشوبا بمخالفة الدستور.

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية، ذلك أنه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تمليه المخاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشعب، إلا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطراً في غيبة مجلس الشعب ـ ظرف من شانه توفر الحالة المداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة شائسة للقرار بقانون المطعون عليه الأمر الذي يحتم اخضافه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

وحيث أنه من ناحية أخرى فان اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره. كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار في ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور إلى عمل تشريعي جديد يدخل في زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع في كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حدها الدستور في هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون.

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكان القرآر بقانون رقم £ 2 لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بالاسرة على ما سلف بيانه، وكان العيب الدستورى الذي شابه قد عمه بتمامه لتخلف سند اصداره، فانه يتعين الحكم بعدم دستوريته برمته.

(الدعوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ۱۹۸۵/۵/٤)

#### الوصية لوارث ة ۷۱ امنة ۱۹۶۱

٩٠ - وحيث أن المدعى ينعى على الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية المشار إليه أنها إذ قضت بصحة الوصية بالثلث للوارث وغيره ونفاذها من غير اجازة الورثة تكون قد انطوت على مخالفة لمبادىء الشريعة الاسلامية وهى المصدر الرئيسى للتشريع عملا بالمادة الثانية من الدستور.

وحيث ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية والمعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ ينص في الفقرة الأولى من المادة (٣٧) منه ـ محل الطعن ـ على أنه وتصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير اجازة الورثة، وتصح بما زاد على الثلث، ولا تنفذ في الزيادة، إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونهه.

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن والاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغنها الرسمية ومبادى، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ علي أن الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغنها الرسمية ومبادى، الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في هاى من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٢٣ حتى دستور سنة ١٩٢٣ حتى دستور سنة ١٩٢٠.

وحيث أنه لما كان من المقرر \_ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع \_ بعد تعديل المادة الثانية من الدستور على نحو ما سلف \_ لا ينصرف سوى إلى التشريعات التى تصدر بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالزام بحيث إذا انطوى أى منها على مايتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلا من قبله ، أى فوقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما ، واجب الاعمال ، ومن ثم فإن هذه الشريعات تكون بمناى عن هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية .

وحيث انه ترتيبا على ما تقدم، ولما كان مبنى الطعن مخالفة الفقرة الأولى من المادة الاستور ٣٧ من قانون الوصية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٩٤٦ للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن المادة المطعون عليها تخالف قواعد الميراث طبقا لمبادى، الشريعة الاسلامية جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع، وإذ كان القيد

المقرر بمقتضى هذه المادة ـ بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠، والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادىء الشريعة الاسلامية ـ لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه، وكانت الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية المشار اليه لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه، ومن ثم، فإن النعى عليها، وحالتها هذه ـ بمخالفة المادة الثانية من الدستور ـ وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية ـ يكون في غير محله، الامر الذي يتمين معه الحكم برفض الدعوى.

(الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦).

#### الوصية الواجة ق ۷۱ اسنة ۱۹٤٦

81 مكرر - وحيث أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية، والمعول به ابتداء من أول اغسطس صنة ١٩٤٦ ينص في المادة ٧٦ منه - محل الطعن - على أنه وإذا لم يوص الميت لفرع والده الذي مات في حياته، أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته، أو كان حيا عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وان كانٍ لما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله.

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الاولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولَّاد الظهور وان نزلوا على ما يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وان نزل قسمه الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم كترتيب الطبقات».

وحيث أنه يبين من تعديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن والاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع، والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ حتى دستور سنة ١٩٣٠.

(رددت المحكمة المبدأ السابق)

وحيث أنه كان ترتيبا على ما تقدم، ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٧٦ من الفانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن المادة المطعون عليها تخالف قواعدالميراث طبقا لمبادئ، الشريعة الاسلامية التى جعلتها م... وإذ كان القيد المصدر المصدر الرئيسي للتشريع، وإذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية - لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه، وكانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار إليه، ومن ثم، فان النعى عليها وحالتها هذه - بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور - وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادى، الشريعة الاسلامية - يكون في غير محله، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى.

#### لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية والبرسوم بقانون ٧٨ اسنة ١٩٣١

٤١٦ - ومن حيث إنه بالنسبة إلى ما تنعاه المدعية - في الوجه الأول من أوجه الطعن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية \_ وحاصله مخالفة تلك المادة لنص المادة الثانية من الدستور فهو مردود بأن هذه المادة تقضى بأن مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ـ فهي تستهدف توجيه الشارع إلى استلهام قواعد التشريع من مبادىء الشريعة الغراء، أما تخير المشرع مذهبا دون مذهب أو أرجح الأقوال في مذهب من المذاهب والزام القضاً التقيد به ـ فهو من المسائل التي يترخص فيها بسلطة تقديرية وفقا لما يراه ملائما لظروف المجتمع بلا معقب عليه في تقديره، وليس صحيحا ما تقوله المدعية ال أن ولى الامر لا يملك تقييد القضاء بمذهب دون سواه. إذ يسوغ للشارع \_ بما له من سلطان . أن يجمع الناس على رأى واحد يرفع به الخلاف ويقيد به القاضى، كي ينزل الجميع على حكمة ويأثم من يخالفه، لأن طاعة ولى الأمر واجبة فيما ليس فيه مخالفة للشرع ولا معصية، وأساس هذا المجتمع هو تيسير تعريف القاضي والمتقاضي على السواء بما يحكم أعمال الناس من قواعد، تحقيقا لاستقرار العلاقات وثبات الأحكام وارساء للحق والعدل والمساواة، وعلى أساس هذا النظر اصدر المشرع الأمر العالى المؤرخ في ٢٧ من مأيو سنة ١٨٩٧ مشتملا على اللائحة الأولى لترتيب المحاكم الشرعية متضمنة تقنينا تشريعيا لبعض الأحكام الشرعية وقد نص في المادة ٣٨٠ من تلك اللاتحة على وجوب صدور الأحكام ـ فيما لم يرد في شأنه نص فيها ـ وفقا لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ومذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر، ثم أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في شأن النفقة والمفقود والتفريق بالعيب، والمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن الطلاق والشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر ولغيبة الزوج أو لحبسه وتحديد أقصى سن لحضابة النساء للصغير، ثم استعاض عن اللائحة المشار اليها باللائحة الجديدة للمحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تتضمن تقنينا تشريعيا لبعض أحكام الأحوال الشخصية أخصها ما يتعلق بسماع

الدعوى عند الانكار والمادتان ٩٩، ٩٩، وبالادلة الخطية والمادة ١٩٧، وبالشهادة والمادتان ١٧٩، ١٩٨، وقد نصت المادة ٢٨٠ منها على وجوب صدور الأحكام فيما لم المادتان ١٧٩، ١٩٩، وقد نصت المادة ٢٨٠ منها على وجوب صدور الأحكام فيما لم يرد في شأنه نص في هذه اللاتحة أو في قوانين الأحوال الشخصية وفقا لارجع الأقوال في مذهب أبي حنيفة، ثم قنن الشارع بعض الأحكام الشرعية الأخرى بتشريعات عدة منها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٦ في شأن المواريث، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٦ في شأن الوصية، والمرسوم بقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بأحكام الولاية على المال وثم الشرعية فلم يتناوله بالالغاء ضمن ما ألغاه من نصوصها بالقانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالغاء المحاكم الشرعية من نوجه الطعن.

ومن حيث إن ما تنماه المدعية ـ في الوجه الثاني من أوجه طعنها في المادة ٢٨٠ من اللاتحة المذكورة وحاصله وإن إلزام القضاء التقيد بمذهب دون سواه من مذاهب الشريعة الغراء من شأنه اغلاق باب الاجتهاده مردود بأنه فضلا عن أن ذلك الوجه لا ينطوى على مخالفة لنص من نصوص الدستور فإن هذه المادة لا تغلق باب الاجتهاد بل إنها إذ تنص مخالفة لنص من نصوص الدستور فإن هذه المادة لا تغلق باب الاجتهاد بل إنها إذ تنص على وجوب إصدار الاحكام ـ فيما لم يرد فيه نص وضعى ـ وفقا لأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة ـ تكون قد تركت للقاضى باب الاجتهاد مفتوحا لاستظهار أرجع هذه الاقوال، وليس من شأن هذه المادة منع الشارع من أن يستلهم من المذاهب الاربعة ومن غيرها من المذاهب الاحرى ـ ما يراه ملائما لزمانه وبيثها ولم يغب هذا المعنى عن الشارع: فقد جاء في المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بعض أحكام الاحوال الشخصية أنه ومن السياسة التشريعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها وأن يرجع إلى آراء العلماء لمعالجة الأمراض الاجتماعية كلما استعصى مرض منها حتى يشعر الناس بأن في الشريعة مخرجا من الضيق. وليس هناك مانع شرعى من الاخذ بأقوالهم مانع شرعى من الاخذ بأقوالهم المؤدى إلى جلب صالح عام أو رفع ضرر عامه.

ومن حيث إنه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن في المادة '٢٨٩ من الاتحة ترتيب المحاكم الشرعية وحاصله أن الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الدستور إذ نصت على أن والأسرة أساس المجتمع قوامها الدين». فإنها تعنى أن تهيمن على تنظيم الأسرة مبلدىء الشريعة الاسلامية بكل ما فيها من سعة وشمول، لا أن يهيمن على هذا التنظيم مذهب واحد من مذاهب الشريعة الغراء هو المذهب الحنفى ـ هذا القول مردود بأن ذلك النص الدستورى إنما يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع، فهو يتضمن توجيه الأسرة إلى الاعتصام بالدين والتزام أوامره ونواهيه ولا شأن له بدستورية القوانين. (اللدعوى رقم ١٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣).

# النكم بمس المنكوم عايه بالنفقة ايس عقوبة جنائية

817 - من حيث أن المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ استنادا إلى أن ما تقضى به هذه المادة من حبس المدين بدين النققة لاكراهه على أدائه يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية ويتنافى مع كرامة الفرد وهي الانعكاس الطبيعي لكرامة الوطن على ما أكدته وثيقة اعلان الدستور.

ومن حيث أن المادة المطعون فيها تنص على أنه وإذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما، أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية، وهذا النص مستمد من أحكام الشريعة الاسلامية، التي توجب على المدين الوفاء بديونه من تلقاء نفسه ابراء لذمته فان امتنع عن ذلك رغم قدرته على الوفاء يكون ظالما ويبجوز زجره وردعه عن التمادي في ظُلَّمه، وقد شرعت لذلك وسائل تكفل للدائنين الحفاظ على حقوقهم ولو بطريق الاكراه، وذلك بالتهبيق على المدين بالحبس أو بالملازمة أو بالحجر لمنعه من التصرف في ماله ببيعه جبرا عمليه لسداد ديونه، ولا تبرأ ذمة المدين من الدين إلا بالوفاء أو ما يقوم مهامه، وفي خصوص شرعية الحبس كوسيلة لاجبار المدين على الوفاء باللين فالرأى المتفق عليه بين أثمة المسلمين هو جواز حبس المدين الموسر الممتنع من أداء الحق الى مستحقه حملا له على أدائه ولهم في ذلك أدلة من السنة أو الاجماع آذ جاء في الحديث الشريف هلى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته، واللي هو المطلّ الواجد هو الغنى واحلال العرض هو اغلاظ القول للمدين وشكايته. وروى عن الخليفتين عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وكثير من الصحابة والتابعين وقضاة المسلمين أنهم كانوا يحبسون المدينين المماطلين وقد كانت هذه المبادئء معمولا بها في مصر في الديون كافة قبل سن القوانين الحديثة فنص البند رقم ٥٠ من لاثحة ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠، وهي أول تشريع منظم للمحاكم الشرعية على ما يلي:

وحيث إن الأحكام الشرعية تقتضى فى بعض الأحيان سجن بعض اشخاص على حقوق شرعية بحسب ما تقتضيه الاصول المرعية شرعا فيلزم انه اذا وجد رئيس المحكمة من يقتضى سجنه بحسب الكيفيات المطلوبة شرعا أن يجرى سجن من ذكر بسجنها المختص بها بموافقة الشرع وان لم يتيسر ذلك فترسل من يقتضى سجنه الى محل الادارة القريب منها ليسجن بالسجن الموجود بشرط أن يكون سجنه واطلاقه تحت إذن المحاكم

الشرعى الموجود بتلك المحكمة اجراء للاحكام الشرعية مجراها وأيصالا للحقوق المستحقة في اوقاتها ووقد ظل هذا النص معمولا به حتى صدرت لائحة ترتيب المحاكم . الشرعية بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ وقصرت الحبس على ديون النفقة وما في حكمها فنصت في المادة ٣٤٣ على أنه وإذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن نزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما أما إذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فإنه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية، وقد رددت المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الحالية الصادرة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والتي تقدم ذكرها نص المادة ٣٤٣ من اللائحة السابقة الصادرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ مع تعديل يسير لم يجاوز تخويل المحكمة التى اصدرت الحكم ذات الاختصاص المخول للمحكمة الجزئية التى يقع بدائرتها محل التنفيذ وهو الحكم بحبس المحكوم عليه الممتنع عن تنفيذ الحكم رغم قدرته على ذلك. وحاصل ما تقدم أن المشرع انما قنن في النص المطعون فيه والنصوص السابقة عليه حكما من الأحكام المتفق عليها في الشريعة الاسلامية، كما نقل في كثير من مسائل الأحوال الشخصية باعتبارها القانون العام المنظم لهذه المسائل. وقد حرص الدستور على النص في مادته الثانية على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع تقريرا للامر الواقع الذي جرى عليه العمل حتى في عهدهالدساتير السابقة التي أغفلت النص على ذلك وهكذا جاء النص المطعون فيه متفقا مع الدستور.

ومن حيث ان المشرع لم يقف في اقرار الاكراه البدني كوسيلة لاستيفاء الليون عند حد ديون النفقة وما في حكمها المبينة في النص المطعون فيه بل جاوزها الى غيرها من المين التي تقتضى طبيعتها وتبرر هذه الوسيلة فخصص المشرع في قانون الإجراءات المجاثية بابا مستقلا للاكراه البدني والمواد من ٥١١ الى ٣٥٣، وقد أجازت المادة ٥١١ تحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة بطريق الاكراه البدني ويكون الاكراه بالحبس البسيط وتشمل هذه المبالغ فضلا عن الغرامات ما يجب رده والتعويضات والمصروفات كما أجازت المادة ٥١٩ لمحكمة الجنع التي يقيم بدائرتها المحكوم عليه بالاكراه البدني اذا امتنع عن تنفيذ الحكم رغم قدرته على ذلك ولا تزيد مدته على ثلاثة اشهر ولا يخصم أيء من التعويض نظير الاكراه في هذه الحالة. وفضلا عن ذلك فقد استحدث المشرع في قانون العقوبات نصا في المادة ٣٩٣ يقضى بأن وكل من صدر عليه حكم قضائي واجب للنفاذ بدفع نفقة الزوجة أو أقاربه أو اصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع من الدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ويغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين ـ ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن ـ واذا رفعت بعد المقوبتين ـ ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن ـ واذا رفعت بعد المقوبتين ـ ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن ـ واذا رفعت بعد

الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وفى جميع الاحوال اذا أدى المحكوم عليه ما تجمد فى ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذه المادة عند اضافتها الى قانون العقوبات وأنها مادة جديدة أضيفت للمعاقبة على جريمة هجر العائلة التى تعاقب عليها القوانين الحديثة وظاهر من هذا النص أن المشرع يستهدف حمل المحكوم عليه على الوفاء بما حكم به بحيث اذا قام بذلك أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة . (الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩).

## حل المحافل البشائية القرار بقانون رقم ٦٦٣ اسنة ١٩٦٥

٤١٣ ـ ومن حيث أن العقيدة البهائية على ما أجمع عليه أثمة المسلمين ليست من الأديان المعترف بها ـ ومن يدين بها من المسلمين يعتبر مرتدا ـ وببين من استقصاء تاريخ هذه العقيدة أنها بدأت في عام ١٨٤٤ حين دعا اليها مؤسسها ميرزا محمد على الملقب بالباب في ايران عام ١٨٤٤ معلنا أنه يستهدف بدعوته اصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج من امور الاسلام والمسلمين ـ وقد اختلف الناس في أمر هذه الدعوة وعلى الخصوص في موقفها من الشريعة الاسكامية \_ وحسما لهذا الخلاف دعا مؤسسها الى مؤتمر عقد في بادية وبدشت؛ بايران في عام ١٨٤٨ حيث أفصح عن مكنون هذه العقيدة، وأعلن خروجها وانفصالها التام عن الاسلام وشريعته كما حفلت كتبهم المقدسة وأهمها كتاب البيان الذي وضعه مؤسس الدعوة ثم الكتاب الأقدس الذى وضعه خليفته ميرزا حسن على الملقب بالبهاء أو بهاء الله وقد صيغ على نسق القرآن الكريم بما يؤيد هذا الاعلان من مبادىء وأصول تناقض مبادىء الدين الاسلامي وأصوله، كما تناقض سائر الأديان السماوية، وشرعوا لأنفسهم شريعة خاصة على مفتضى عقيدتهم تهدر أحكام الاسلام في الصوم والصلاة ونظام الأسرة وتبتدع أحكاما تنقضها من أساسها ولم يقف مؤسسو هذه العقيدة عند حد ادعاء النبوة والرسالة معلنين انهم رسل يوحى اليهم من العلى القدير منكرين بذلك ان محمدا عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين كما جاء في القرآن الكريم وماكانٍ محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتُم النبيين، بل جاوزوا ذلك فادعوا الألوهية \_ ثم خرجوا من مجال العقيدة الدينية الى مجال السياسة المعادية للأمة العربية فضلا عن الاسلام والمسلمين فبشروا في كتبهم بالدعوة الصهيونية معلنين أن بني اسرائيل سيجتمعون في الارض المقدسة حيث تكون أمة اليهود التي تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمعة.

من حيث أن القانون المطعون فيه وهو القرار بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية يقضى في مادته الأولى بحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة في الجمهورية وبوقف نشاطها كما يقضى في المادة الثانية بأيلولة أموالها وموجوداتها ومراكزها الى الجهات التي يعينها وزير الداخلية، وتعرض في المادة الثالثة عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه \_ ويبين من هذه النصوص أن الشارع لم يتعرض لحرية العقيدة البهائية ولم يسسمها من قريب أو بعيد وانما عرض لمحافلهم التي يجتمعون فيها وعيارسون نشاطهم وشعائرهم ويشون دعوتهم المخلة بالنظام العام فقضى بحلها وقاية للمجتمع من شر هذه الدعوة.

ولم يخالف الشارع في هذه النصوص احكام الدستور وبيان ذلك:

أولا: ان الحماية التى يكفلها الدستور لحرية إقامة الشعائر الدينية مقصورة على الأديان السماوية الثلاثة المعترف بها كما تفصح عن ذلك الأعمال التحضيرية للمادتين ١٢ و١٣ من دستور سنة ١٩٣٣ التى تقدم ذكرها وهما الاصل التشريعي الذي ترجع اليه النصوص الخاصة بحرية المقيدة وحرية اقامة الشعائر الدينية في الدسائير المصرية التي تلت هذا الدستور ولما كانت العقيدة البهائية ليست دينا سماويا معترفا به فان الدستور لا يكفل حرية اقامة شعائرها.

ثانيا: ان اقامة الشعائر الدينية لأى دين ولو كان دينا معترفا به مقيدة بألا تكون مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب. ولما كانت اقامة شعائر العقيدة البهائية مخلة بالنظام العام في البلد الذي يقوم في اصله واساسه على الشريعة الاسلامية فان الدستور لا يكفل حمايتها.

ثالثا: ان المحافل البهائية وفقا للتكييف القانونى السليم هى جمعيات خاصية تخضع لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة... وقد حظر الدستور انشاء هذه الجمعيات متى كان نشاطها معاديا لنظام المجتمع (المادة ٥٥ من الدستور). ونظام المجتمع هو النظام العام الذى تقدم ذكره.

ومن حيث إنه لا تعارض بين القرار بقانون المطمون فيه وبين مبدأ المساواة ذلك أن الملمدأ لا يعنى التماثل من جميع الوجوه بين جميع الأفراد وان اختلفت مراكزهم القانونية والمساواة بينهم مساواة حسابية مطلقة وانما يعنى هذا المبدأ عدم التمييز والتفرقة بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت بينهم هذه المراكز ولم يتضمن القرار بقانون المعلمون عليه أى تمييز من هذا القبيل ومن ثم فلا سبيل للنعى عليه بالاخلال بمبدأ المساواة.

ومن حيث انه عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقعته مصر فانه لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة وليست له قيمة المعاهدات الدولية المصدق عليها وحتى بالنسبة إلى هذه المعاهدات فإن صدور قانون داخلي بأحكام تغايرها لا ينال من دستوريته ذلك أن

المعاهدات ليست لها قيمة الدساتير وقوتها ولا تجاوز مرتبتها مرتبة القانون ذاته، هذا فضلا عن أن القرار بقانون المطمون فيه لا يناهض الاعلان العالمي لحقوق الانسان فقد نصت المادة ٢٩ منه في فقرتها الثانية على أن الكرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديموقراطي ومن ثم فانه متى اقتضت موجبات النظام العام في البلاد والذي يستمد حلوهه أساسا من الشريعة الاسلامية حظر المحافل البهائية ووقف نشاطها فلا تثريب على هذا الوجه غير المحظر ولا تنافر بينه وبين الاعلان العالمي لمحقوق الانسان. ومن ثم يكون هذا الوجه غير الماس سليم.

(الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١).

#### قوانين القوات البسلحة

#### أدالة أفراد البخابرات العامة إلى البعاش ق 101 أسنة 1912

٤١٤ ـ من حيث أن المدعين ينعون على المادة ١٩٣٤ من قانون المخابرات العامة السابق رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٦٤ مخالفة المادة ٦٨ من الدستور التي كفلت حق التقاضى للناس كافة وحظرت النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء، ويقولون ـ بيانا لذلك ـ أن المادة ١٩٣٤ من ذلك القانون إذ نصت على منم سماع دعاوى أفراد المخابرات العامة إلا في حدود طلبات التسوية والتعويضات تكون قد حصنت القرارات الصادرة في ظلها باحالة هؤلاء الأفراد إلى المعاش من الطعن بالغاء هذه القرارات وذلك بالمخالفة لنص المادة ٨٦ من اللستور.

ومن حيث إن المادة ١٣٤ من قانون المخابرات العامة السابق رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن ولاتسمع دعاوى أفراذ المخابرات العامة إلا في حدود طلبات التسوية والتعويضات القانونية على أن تنظر في جلسة سرية».

ومن حيث إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي، ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء، ويبين من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء \_ رغم دخول هذا المبدأ في عموم المبدأ الأول \_ رغبة في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشويعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات، وقد استقر قضاء المحكمة العليا على أن النص المشار إليه جاء كاشفا للطبيعة الدستورية لحق التقاضي ومؤكدا ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة هذا الحق للأفراد حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيامه باعتباره الوسيلة التي تكفل حماية تلك الحقوق والتمتع بها ورد العدوان عليها وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر إلى ما يترتب على حرمان طائفة معينة منه مع تحقق مناطه \_ وهو المنازعة في حق من حقوق أفرادها \_ من إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا هذا الحق، وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣١ من دستور '١٩٥٦، والمادة ٧ من دستور ١٩٥٨، والمادة ٢٤ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدستور القائم.

ومن حيث إن الحكومة ذهبت في دفاعها إلى أن المادة ١٣٤ من قانون المخابرات العامة السابق رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيها بمخالفة الدستور لا تحظر حق التقاضى حظرا كاملا مطلقا، وانما هي تمنع - فحسب - دعوى الالغاء، وهو منع يملكه المشرع لأن دعوى الإلغاء هي دعوى، ذات طبيعة قانونية بالنظر إلى أن المشرع هو الذي استحدثها بقانون ولذا فهو يملك منعها بنص في القانون دون أن يعتبر هذا المنع مصادرة لحق التقاضى بل تنظيما لهذا الحق.

ومن حيث إن هذا الدفاع مردود بما يأتي:

أولا : أن التقاضى \_ الغاء أو تعويضا \_ هو حق دستورى أصيل قرره الدستور القائم بنص صريح كما قررته الدساتير السابقة ضمنا حسبما سلف البيان، ولئن مضى حينا من اللهر كانت فيه قرارات الادارة المخالفة للقانون بمنجاة من الالغاء ووقف التنفيذ، فمرد ذلك إلى أن مبدأ الشرعية لم يكن قد اكتمل له أخص عناصره وهو خضوع هذه القرارات لوقابة القضاء، أما وقد اكتمل هذا المبدأ بانشاء مجلس الدولة واختصاصه بالغاء القرارات الادارية المخالفة للقانون ثم بالنص الصريح في المادة ١٨ من الدستور على حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء، فلا يسوغ \_ من بعد \_ أن تهدر هذه الرقابة بنص في قانون، سواء شمل المنع دعوى الإلغاء ودعوى التعويض معا أم اقتصر المنع على دعوى الالغاء فحسب وإلا كان هذا النص مخالفا للمادتين ١٨٠، عن ضرر لا يكفي لشفاء نفس من حل به هذا الضرر ما بقى مصدر الضرر \_ وهو القرار من ضرر لا يكفي لشفاء نفس من حل به هذا الضرر ما بقى مصدر الضرر \_ وهو القرار مصدر الضرو والتعويض النقدى معا وهذا الصدد سوى التعويض العنى بإلغاء القرار مصدر الضرر والتعويض النقدى معا وهذا قوام مبدأ الشرعية وسيادة القانون.

ثانيا: أن السلطة القضائية سلطة أصيلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية وتستمد وجودها وكيانها من الدمتور ذاته لا من التشريع، وقد ناط بها الدمتور - وحدها - أمر العدالة مستقلة عن باقى السلطات، ومن ثم فلا يملك الشارع اهدار ولاية تلك السلطة كليا أو جزئيا، ولئن نص الدمتور فى المادة ١٦٧ منه على أن ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصهاه فان المقصود بذلك أن يتولى القانون توزيع ولاية القضاء كاملة على تلك الهيئات تنظميا لأداة استعمال السلطة القضائية وتمكينا للأفراد من ممارسة حق التقاضى دون أدنى مساس بالسلطة القضائية فى ذاتها أو عزل الجانب من المنازعات عن ولايتها، فإن تجاوز القانون هذا القيد الدستورى وانتقص من ولاية القضاء - ولو جزئيا - كان مخالفا للدستور.

ثالثا مرأن مبدأ الشرعية وسيادة القانون، وهو المبدأ الذي يوجب خضوع سلطات الدولة للقانون واحترام حدوده في كافة أعمالها وتصرفاتها، هذا المبدأ لن ينتج أثره إلا بقيام مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين من جهة وعلى مسروعية القرارات الادارية من جهة اخرى، لأن هذين المبدأين يكمل أحدهما الآخر، ولأن الاخلال بمبدأ الرقابة القضائية من شأنه اهدار مبدأ الشرعية، ولأن الرقابة القضائية هي الوسيلة الحاسمة لحماية الشرعية فهي التي تكفل تقييد السلطات العامة بقواعد القانون كما تكفل رد هذه السلطات إلى حدود المشروعية إن هي تجاوزت تلك الحدود، وجلى أن أي تضييق في تلك الرقابة ولو اقتصر هذا التضييق على دعوى الإلغاء \_ سوف يؤدى حتما إلى الحد من مبدأ الشرعية وسياحة القانون.

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القانون السابق للمخابرات العامة رقم 104 لسنة الإدارة نص في المادة ١٣٤ منه على أن ولا تسمع دعاوى أفراد المخابرات العامة إلا 1978 إذ نص في المادة ١٣٤ إنه على مصادرة لحق هؤلاء في حدود طلبات التسوية والتعويضات القانونية و القراري على مصادرة لحق هؤلاء الأفراد \_ وهم موظفون عموميون \_ في الطعن في القرارات الادارية المتعلقة بشئونهم الوظيفية أو التقاضى بشأنها بدعوى الالغاء فضلا عن اهداره مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق الأمر المخالف للمادتين ٦٨ ، ٤٠ من الدستور، وعلى مقتضى ذلك تكون هذه المادة مخالفة للدستور ويتمين القضاء بعدم دستوريتها.

(الدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٦).

# أوامر الاستغناء عن خدمة الانتحاومين ق ١٠٦ امنة ١٤ مسل بالقانون ٢١ امنة ١٩٦٨

1913 - ان القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ - في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة \_ إذ يقضى في القرة الثانية من المادة ١٩١٩ منه باعتبار أوامز الاستغناء من خلمة المتطوعين في القوات المسلحة الصادرة بالاستناد الى الفقرة الأولى من تلك المادة نهائية لا تقبل الطعن أو المراجعة بينما هي في طبيعتها قرارات ادارية لا تمتنع على حظر الطعن، انما ينطوى على مصادرة لحق هؤلاء المتطوعين - وهم موظفون عموميون - في الطعن، انما ينطلق على مصادرة لحق هؤلاء المتطوعين وهم موظفون عموميون - في الطعن في تلك القرارات أو التقاضي بشأنها بدعوى الالفاء مما يخالف المادة ١٦ من الدستور وذلك فضلا عن المداره مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق، مما وبخالف المادتين على محادرة بالاستناد الى حكم الفقرة تضمنته من اعتبار أوامر الاستغناء عن خلمة المتطوعين الصادرة بالاستناد الى حكم الفقرة تضمنته من اعتبار أوامر الاستغناء عن خلمة المتطوعين الصادرة بالاستناد الى حكم الفقرة الاولى من تلك المادة نهائية لا تقبل الطعن أو المراجعة ومن ثم يتمين القضاء بمدم دستوريتها.

(الدعوى رقم ۱۱ لسنة ٥ق جلسة ١٩٧٦/٤/٣).

# تقدير درجات العجز الكلس أو الجزئس وتعويض الإصابة أو الوفاة بسبب الندمة أو العمليات المربية ق ١١٦٨ أو ١٩٦٨

213 - ومن حيث إن المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ معدلة بالقانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن تقدر درجات المجز الكلى أو المجزئي التي يستحق عنهما معاش أو تأمين أو تأمين اضافي أو تعويض في حالات المجز المنصوص عليها في المواد ٢٩ و٣٠ و٣٠ و٣٥ و٤٥ و٣٣ و٥٣ و٧٢ و٤٧ لجنة مشكلة على الوجه الآتي:

(أ) مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة أو نائبه بالنسبة للضباط أو مدير السجلات العسكريين أو مدير ادارة السجلات العسكريين أو مدير ادارة شئون العاملين المدنيين أو من ينوب عنهم بالنسبة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة.

(ب) مندوب من ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

(ج) مندوب من هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة.

(د) مندوب من شعبة التنظيم والادارة المختصة.

 (هـ) طبيبان من ادارة الحكيمات الطبية المختصة لم يسبق لهما إبداء الرأى في الحالة المعروضة على أن يكون احدهما إخصائيا فيها.

هذا ولا يجوز أن تعرض على هذه اللجنة إلا الحالات التى استقرت ولمرة واحدة وتصدر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص والاطلاع على نتيجة التحقيق العسكرى إن وجد، ويتضمن قرار اللجنة تقدير درجات العجز وما إذا كان هذا العجز نهائيا أم قابلا للشفاء.

ولا يصبح قرار اللجنة نافذا إلا بعد تصديق رئيس أركان حرب القرات المسلحة بالنسبة لحالات الضباط ورئيس هيئة أو شعبة التنظيم والادارة المختصة بالنسبة لحالات باقى العسكريين ورئيس هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة بالنسبة للعاملين المدنسين.

وتعتبر اقرارات اللجنة نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأى من طرق الطعن.

وتنص المادة ١١٧ المشار إليها معدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على أنه ولا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الاصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الخدمة أو المعليات الحربية أو بسبب إحدى الخالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون».

ومن حيث إن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن والتفاضي حق مصون ومكفول الناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي...، ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري ضد رقابة القضاء، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة وذلك توكيدا للرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات والاعمال، وقد ردد هذا النص ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم الا بقيام حق التقاضي باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها ورد العدوان عليها، كما أن حرمان طائفة معينة من هذا الحق \_ مع تحقيق مناطه \_ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها يتنافى مع مبدأ المساواة الذي كفلته هذه الدساتير إذ تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة (المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤) كما ردد الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه. ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة فيها فإن حرمان طائفة معينة من هذ الحق ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق.

ومن حيث إن تشكيل اللجنة على النحو المبين بالمادة ﴿ من القرار بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو تشكيل اداري بحت يقوم على عناصر ادارية، وقد ناط بها المشرع تقدير درجات العجز الكلى أو الجزئي التي يستحق عنها معاش أو تأمين أو تأمين اضافي أو تعويض للخاضمين لأحكام القانون رقم ١١٦٦ لسنة ١٩٦٤، وهي أعمال بطبيعتها من صميم الأعمال الادارية التي تجريها الادارة في اشرافها على المرافق العامة تنفيذا لأحكام القانون، وقرارات اللجنة بشأنها لا تكون نافذة بذاتها، بل يتعين لنفاذها تصديق الجهات الادارية الرئاسية عليها على النحو المبين بالمادة ٦٩ المتقدم ذكرها. لذلك فان ما تنص عليه الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة من اعتبار قرارات هذه اللجنة نهائية لا يجوز الطمن فيها بأي طريق من طرق الطمن، هو تحصين لقراراتها ضد رقابة القضاء رغم أنها لجنة ادارية وقراراتها قرارات ادارية، وقد حظر الدستور في المادة ٦٨ منه تحصينها ضد هذه الرقابة، كما أن ما تنص عليه المادة ١١٧ من القرار بقانون المتقدم ذكره من حظر التقاضي في منازعات التعويض الناشئة عن اصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعير لأحكام هذا القانون عندما تكون الاصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون ينطوى على عزل جهات القضاء عن نظر هذه المنازعات، ومن ثم فإن كلا النصين المشار إليهما ينطويان على مصادرة لحق التقاضي فضلا عن إهدار مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق العامة مما يخالف المادتين ٤٠ و٦٨ من الدستور وكذلك الدساتير السابقة على النحو المتقدم. (الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١٣).

### الإحالة إلى القضاء العمكرس

#### قانهن الإمكام السكيية يقم ٢٥ أسنة ١٩٦٦ وتعديله بالقرار بقانهن ٥ اسنة ١٩٧٠

٤١٧ \_ سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ الذي أضاف فقرة ثانية إلى المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية ـ رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ـ تخول رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء أن يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، قد صدر بناء على تفويض مستوف لشرائطه الدستورية، وفي مجال تنظيم اختصاص القضاء العسكري، وهو أمر يتصل \_ عند قيام ظروف استثنائية تقتضى اعلان حالة الطوارىء \_ بأمن الدولة، ويدخل من ثم في نطاق الموضوعات التي عينها قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧، وأنه يبين , من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية المضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠، أنها خولت القضاء العسكري اختصاصا واسعا إذ ناطت به الفصل في الجرائم كافة سواء تلك التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو التي يعاقب عليها أي قانون آخر، وجعلت هذا الاختصاص مرتبطا باعلان حالة الطوارىء موقوتا بقيامها ويقوم هذا الاختصاص الذي يقتضيه أمن المدولة وسلامتها خلال فترة قيام حالة الطواريء بـ الله الله جنب مع الاختصاص المخول للمحاكم الاخرى بالفصل في هذه الجرائم بمقتضى التشريعات المحددة لاختصاصها، وأما سلطة الاحالة الى القضابهالمسكرى التى ناطها القرار رقم ١١٤٤ برئيس الجمهورية وقصد بها تخويله وزن الاعتبارات التي تقتضي المحاكمة أمام المحاكم العسكرية بالنسبة الى هذا الاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الاخرى، فانها لا تنشىء اختصاصا للقضاء العسكري ولا تعدو أن تكون أداة \_ لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية المضافة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ التي خولت القضاء العسكرى ولاية الفصل في الجرائم كافة عند قيام حالة الطوارىء على النحو المتقدم ذكره، ولا ينتقص إعمال هذه السلطة من الاختصاص المقرر للمحاكم الاخرى بالفصل في الجرائم مادام هذا الاختصاص مخولا أيضا للقضاء العسكرى بنص له قوة القانونّ على ماتقدم، وأن إعمال الاحالة إنما يتم تنفيذا لهذا النص، وخلصت المحكمة إلى دستورية تُص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية المضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠.

(الدعوى رقم ۱ لسنة ۷ ق جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۲). (الدعوى رقم ۱۲ لسنة ٥ ق جلسة ۴/۶/۱۹۷۲).

#### قهانين خاصة

### يجوز الطعن في قرارات لجنة المعارضات ق ٢ أمنة ١٩٦٢ بتحيل أيض المياض إلى الس الدائم

١٨٨ ـ حيث أن القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل اراضي الحياض الى نظام الرى الدائم وبعد أن نص في مادته الأولى على اعتبار المشروعات الخاصة بتحويل اراضى الحياض الى نظام الرى الدائم من أعمال المنفعة العامة وما يستتبع ذلك من آثار، وفي البنود الأربعة الأولى من مادته الثانية على اجراءات نزع ملكية الاراضي والمنشآت اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات وأخصها اعلان بيانات هذه العقارات وموقعها وأسماء الملاك والتعويضات المقدرة لهم، وعلى حق ذوى الشأن وأصحاب الحقوق في الاعتراض على هذه البيانات وعلى قيمة التعويض لدى لجنة المعارضات بموجب طلب يقدم إلى رئيس اللجنة أو مفتش المساحة المختص، قضى في البند وخامساء من المادة الثانية بأن وتكوم بالفصل في المعارضات الخاصة بالملكية وساتر الحقوق العينية الأخرى والتعويض وكذلك في المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق التي أغفل تقدير تعويض عنها، لجنة أو أكثو يرأس كل منها قاضى من المحكمة الابتدائية الكاثنة بدائرتها العقارات تنتدبه الجمعية العمومية وعضوية موظف فني من كل وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأشفال ومصلحة المساحة ومصلحة الشهر العقاري. وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس. وتخطر اللجنة صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الاعتراض بكتاب موصى عليه ومصحوب بعلم الوصول قبل موعد الجلسة باسبوعين من تاريخ الاخطار على الاقل. وتفصل اللجنة في المعارضات على وجه السرعة. ولا يجوز الطمن بأى طريق من الطرق في القرار الصادر بتقدير التعويض،

وحيث أنه يبين مما تقدم أن اللجنة التى خصها المشرع بالفصل فى المعارضات الخاصة بالملكية وسائر الحقوق العينية الاخرى والتعويض وفى المعارضات الخاصة بالممتلكات والحقوق الاخرى التى أغفل تقدير تعويض عنها ـ طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان ـ يغلب على تشكيلها العنصر الادارى ولم يتضمن المقانون الزامها باتباع الاجراءات القضائية التى تتحقق بها ضمانات التقاضى أمامها عند نظر المعارضات التى تعرض عليها، ومن ثم فان هذه اللجنة لا تعدو أن تكون مجرد لجنة ادارية، وتعتبر قرارات ادارية وليست قرارات قضائية، ولا يغير من ذلك ما قد يئار من أن

تشكيل هذه اللجنة برئاسة احد القضاة يضفى على أعمالها الصفة القضائية، ذلك أن مشاركة أحد رجال القضاء في تلك اللجان التي يفلب على تشكيلها العنصر الادارى ـ لا يخلع بذاته عليها الصفة القضائية طالما أنها لا تتبع في مباشرة غملها اجراءات لها سمات اجراءات المقاضى وضماناته على نحو ما تقدم.

وحيث أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن دالتقاضى حق مصون ومكفول لناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى . . . ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء. وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستورى أصيل، بل جاوز ذلك إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء. وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الأول الذى يقرر حق التقاضى للناس كافة، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف فى شأن علم دستورية التشريعات التى تحظر حق الكلمن فى هذه القرارات. وقد ردد النص المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للأفراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها إلا بقيام مذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها.

وحيث أنه من ثاحية اخرى فان الدساتير سالفة الذكر تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سوابه وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما وود في الدستور القائم هذا النص في المادة ، ع منه . ولما كان حق التقاضى من الحقوق العامة الثي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها، فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ـ وهوقيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها ـ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

لها كان ذلك فان البند وخامساء من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ إذ نص على عدم جواز الطمن بأى طريق من الطرق في قرارات تقدير التعويض الصادرة من لجنة المعارضات . المشكلة وفقا لأحكامه .. وهي قرارات ادارية على ما سلف بيانه .. يكون قد حصن تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوى على مصادرة لحق التقاضي واعلان بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق معا يخالف المادتين ٤٠ ، ١٨ من الدسترو، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته.

اللاعوى رقم ۱۸ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦).

#### حق الترشيج اعضوية مجاس الشعب ق ۲۸ اسنة ۱۹۷۲ مسل بالقانون ۱۱۶ اسنة ۱۹۸۳

٤١٩ ــ وحيث أن مما ينعاه الطاغن على المواد الخامسة مكرر والسادسة وفقرة أه

والسابعة عشر وفقرة آ) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . . إنها قصرت حتى الترشيع لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب من السياسية فانها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين الى الأحزاب من حتى كفله لهم الدستور في المادة ٢٢ منه وأخلت بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في المادتين ٨ و٤٠ من المستور.

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن وللمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمة في الحياة العامة واجب وطني، ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، ومن بينها حق الترشيح الذي عني الدستور بالنص عليه صراحة مع حقى الانتخاب وابداء الرأى في الاستفتاء، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، غممان اسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجبا وطنيا يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية، ومن ثم فان القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذه الحقوق يتعين ألا تؤدى الى مصادرتها أو الانتقاص منها، وأن لا تحل القيود التي يفرضها المشرع فرهمجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وفي المادة ٤٠ من أن والمواطنون لذي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وحيث أنه لما كان مؤدى المواد الخامسة مكررا والسادسة وفقرة 1) والسابعة عشرة وفقرة 1) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدون عليها أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذي يتمى اليه المرشع المبت بها ادراجه فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه يكون قد قصر حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الاحزاب السياسية المدرجة اسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك المثلى دون مقتضى من طبيعته ومتطلبات مباشرته.

لما كان ذلك وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين في المادة ٦٢ منه وفقاً لما سبق بياته، ومن ثم فان حرمان طائفة معينة من هذا الحق على ما سلف ينطوي على اهدار الأصله واخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالي مخالفة للمواد ٨ و ٤٠ و ٢٦ من الدستور.

وحيث انه لا يقلح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن المشرع يملك بسلطته التقديرية وضع شروط يحدد بها العراكز القانونية التي يتساوى فيها الأفراد أمام المقانون وأنه وقد جعل الانتماء إلى الأحزاب السياسية شرطا لممارسة حتى الترشيح فانه يكون قد استعمل سلطته التقديرية المدخولة له اعمالا للتقويض اللمستورى الذي تضمنته المادة ١٧ من المستور جين أحالت في تنظيم مباشرة المواطن للحقوق الدستورية الواردة فيها إلى عند تنظيم الحقوق أنها سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة التشريع على دستورية القوانين لا تمتد الى ملامة اصدارها، إلا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في من القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها المستور ومن ثم على نحوما سلكته النصوص المطعون فيها اذ حرمت غير المنتمين الى الإحزاب من حتى على نحو ما سلكته النصوص المطعون فيها اذ حرمت غير المنتمين الى الإحزاب من حتى الترشيح . ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها المستور وحرمت منها طائفة من المواطنين، فجاوز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الامر الذي يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

وحيث أنه لا ينال كذلك مما تقدم ما أثارته الحكومة من أن مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح اصبح غير جائز الا من خلال الانتماء الى الاحزاب السياسية بعد تعديل المادة الخامسة من النظيتور ونصها على أن النظام السياسي يقوم على أساس تعدد الأحزاب، ذلك أن المستور أنما يستهدف من النص على تعدد الاحزاب العدول عن صيغة التنظيم السياسي الوحيد المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يضطلع بمسئوليات المعل الوطني في المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك الى المساس بالحقوق والحريات العامة التي كفلها المستور ومن بينها حق المواطن في الترشيح المنصوص عليها في المادة ٢٢ منه باعتبار أن النصوص المستورية لا تنفصل عن اهدافها ويتعين تعليفها مترابطة متكاملة.

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المواد الخامسة مكور والسادسة وفقرة 1ء والسابعة عشرة وفقرة 1ء من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣.

(الدعوى رقم ۱۳۱ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٦).

#### لياهة الادوية والمستمضرات إلى المؤسمة العامة الأدوية دون مقابل قرار بقانون ١٢ اسنة ١٩٦٤

وج علما كان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تجفير
 الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها، أيلولة
 هذه الادوية والمستحضرات ـ والسابق تسجيلها بوزارة الصحة ـ الى المؤسسة العامة

للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الأموال بالمخالفة لحكم المادة ٣٦ من الدستور، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعر عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها انما جاءت تطبيقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة والتي تجيز لوزير الصحة بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية \_ أن يصدر قرارات بحظر التداول لأى مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دفاتر الوزارة ومصادرة الكميات الموجودة منه اداريا دون أن يكون الأصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعويض، ذلك أن المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وان كانت قد أشارت الى ان استمرار انتاج الصيدليات للأدوية بهدف تحقيق أقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدّد صناعة الدواء بوجه عام، إلا أنها افصحت من ناحية اخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة في قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع العام تديره وتشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب أتساقا مع القوانين التي نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص المصانع الصغيرة فضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الأدوية والمستحضرات السابق تسجيلها إلى المؤسسة العامة للأدوية \_ وليس شطب هذا التسجيل \_ ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج، بما يهدر دفاع الشركة الدعى عليها في هذا الشأن.

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم، فإن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ إذ نصت حمى ايلولة ملكية الأدوية والمستحضرات ـ التي يتم تصنيعها بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة ـ الى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات العلبية بدون مقابل، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التي تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تجيز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها. (الدعوى رقم ۸ أسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١).

## البساواة فى القبول بالتعليم العالس قانهن تنظيم البامعات رقم ٤٦ امنة ١٩٧٢ والقهانين البَلْحَة به

٢٦ عـ حيث ان مبنى الطَّمن يقوم على تعارض النصوص التشريعية المطَّمون عليها ــ وهي المادة ٧٦ من اللاثحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الأولى من كل من قراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٧ و٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات

المجلس الأعلى للجامعات بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق الناثية ومحافظات الحدود مع كل من مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ المساواة لدى المناون في حق التعليم ، بما يخالف المواد ٨ و١٨ و٢٠ من الدستور .

وحيث ان المادة ١٨ من الدستور تنص على ان والتعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الألزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج . وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من حقيقة ان التعليم يعد من آهم وظائف الدولة واكثرها خطرا ، وانه اداتها الرئيسية التي تنمى في النشء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة افضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آفاق المعرفة والوانها المختلفة . والحق في التعليم ـ الذي ارسى الدستور اصله ـ فحواه ان يكون لكل مواطن الحق في ان يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وان يختار نوع التعليم الذي يراه اكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدي الى مصادرته او الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من ان وتكفل الدولة تنافؤ الفرص لجميع المواطنين، ، وفي المادة ٤٠ من ان والمواطنون لدى القانون سُواً. ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل او اللغة او الدين او العقيدة.

وحيث ان التعليم العالى .. بجميع كلياته ومعاهده . يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الدين تقع على عواتقهم مسئولية العمل فى مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط فى اهدافه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته العادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند تحديدها لرسالة الجامعات بان يكون التعليم فيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به المورد بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج . لما كان ذلك وكانت المولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع والانتاج . لما كان ذلك وكانت الموادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص الذي يخضع تتيحها لمراغين في الالتحاق بالتعليم العالى مقينة بلمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم المناسيم وتنافسهم وميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم استعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم المناسة المهورية ورداه المهورة المهورة المناسبة المهورة المهورة المهورة المهورة المهورة السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم وميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل الى فض تزاحمهم وتنافسهم وتنافسه المهورة ال

على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى إلا بتحديد مستحقيها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هذا التعليم واهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتفضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاى منهم الحق في الالتحاق باحدى الكليات او المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد ان يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، وإلا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وحيث انه بناء على ما تضمته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ من تخويل رئيس الجمهورية اصدر لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ احكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥ باللاتحة التنفيذية للقرار بقانون سالف البيان التى تنص المادة ٧٤ منها على ان ويحدد المجلس الأعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد اخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كلية او معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين المواشية النانوية العامة أو على الشهادات المعادلة . . . . .

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللاتحة على انه ويشترط في الد الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس او البكالوريوس ، ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة الارزيع المجذرافي وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد اخذ رأى مجالس الجامعات ومجلس الكليات . . . .

ومؤدى هذين النصين ان فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي \_ وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالى ـ لا تنهياً لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الأمر الذي من شأنه تزاحم الناجحين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي . وقد تكفلت المادة ٧٥ من اللاتحة المشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققه لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشهادة ، باعتبار ان هذا الامتحان يتم في اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تناح فيها الفرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجمل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق للحصول على تلك الشهادة بما يجمل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذائية .

وحيث انه يبين من النصوص التشريعية المطعون عليها ان المعاملة الاستثنائية التي خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها لقبولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على اسس منبته الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، فتقوم هذه المعاملة في اسسها ودوافعها على تقرير مزيه استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، او قائما باعبائها في جهة بذاتها ، او متوليا مستوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد او توفي او فقد او اصيب بسبب اداء مهامها ، أو من كان حاملا لوسام ، واما ان يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد او الاقامة او الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، واما ان يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة انفسهم من اصابه في العمليات الحربية او حصول على وسام معين .

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها ـ وإيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها \_ تستتبع ان يحل افراد الفئات المستثناه محل من يتقدمونهم في درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها فى الانتفاع بحق التعليم فى مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظمتهم جميعا الأسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورفم ما اسفرت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين في التمتم بذلك الحق ، الأم الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلبات الدرآسة فيه على ما سلف بيانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح قمي هذا التعليم ، والاخلال بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٤٠ من الدستور .

والدموى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢٩/٥/٦/٥٩

#### تنظيم تماك غير المصريين العقارات المبنية والماضم الفضأء

#### ة ١٨ أسنة ١٩٧١

٤٢٧ \_ مؤدى نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضي الفضاء ـ ان المشرع بعد أن أورد في المادة الأولى منه حكما جديدا يسرى من يوم نفاذه - حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء إلا في حدود الاستثناءات والضوابط الى تكفلها نصوصه وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر إلى الماضي ، عمد في المادة الخامسة منه

الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد اشهرت حتى هذا التاريخ . فأبقى على الصرفات الأولى صحيحة ومتجة لأثارها القانونية وفقا لمّا قررته الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، ذلك ان هذه التصرفات هى القانونية وفقا لمّا قررته الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، ذلك ان هذه الحقوق المكتسبة التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون . اما بالنسبة للتصرفات غير المشهرة قبل تاريخ العمل به ، فإنه لا يترتب عليها اكتساب الملكية المقارية - وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في مادته التاسعة من ان يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في مادته التاسعيل ولا يكون حق الملكية العقارية لا يتقل سواء بين المتعاقلين او غيرهم إلا بالتسجيل ولا يكون لتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فإن المشرع - إعمالا للأثر القورى لحكم الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى سالفة الذكر - نص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على علم الاعتداد بتلك التصرفات وعدم جواز شهرها .

لما كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار المه في المادة الأولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نقاذه دون ان ينطوى على أى اثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي ثبتت لاصحابها الاجانب قبل بدأ العمل به .

ولا يقدح في ذلك ما ذهب اليه المدعى من ان ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة انما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتعموف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد الالتزام بنقل الملكية اليهم ، ويحول بالتالى دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالتزام مما يشوبها برجعية الأثر ، ذلك أنه اذا كان المحظور قانونا طبقا لنعى المادة الأولى هو اكتساب الاجانب ملكية المقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالمقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكويته إلا بتوافر عنصرين المسجلة قبل تاريخ المعل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية المالكية المالكية المالكية المالكية المالكية المالكية المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية خصوص هذه الملكية حتى يترتب على اعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالى لا يصم ان ترمى تلك الفقرة برجعية الاثر ـ كما لا يغير من ذلك ما تضمنته الفقرة اسالفة للا يصم المنار من استثناء الحالات الثلاثة التى نصت عليها ـ وعى التصرفات التى جرى بشأنها البيان من استثناء الحالات الثلاثة التى نصت عليها ـ وعى التصرفات التى جرى بشأنها تقليم طلبات شهر او اقامة دعاوى صحة تعاقد او استخراج تراخيص بناء قبل ١٩ ديسمبر منذك ١٩ ـ تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذي اعقبه الاعلان عن اقرار مشروع القانون حذلك ان استثناء هذه الحالات ـ لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رآما المشرع جديرة ذلك ان استثناء هذه الحالات ـ لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رآما المشرع جديرة ذلك ان استثناء هذه الحالات ـ لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رآما المشرع جديرة

بالرعاية ـ هو فى واقع الأمر اخراج لها من نطاق الحظر الذى فرضه القانون بمقتضى نص المادة الأولى منه ليسرى عليها حكم الاباحة الذى كان قائما من قبل ـ وهو ما يملكه المشرع بما له من سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلا معقب عليه فى تقديره مادام ان الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور .

لما كان ذلك ، فإن ما اثاره المدحى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخاسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعيه عليه تبعا لذلك بمخالفة الدستور لعلم موافقة مجلس الشعب عليه بالأغلبية الخاصة التى تتطلبها المادة ١٨٧ منه ـ يكون على غير اساس .

وحيث انه لما كان من المقرر ان التصرفات غير المشهرة لا تنقل بذاتها حق الملكية المقارية ، وان المتصرف اليه بعقد غير مشهر لا يعتبر في نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصوف إلا اذا تم شهر التصرف او الحكم النهائي المثبت له بطريق التسجيل .. على ما سلف بيانه .. فإن ما ينعاه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستور بمقولة ان ما نصت عليه من ان التصرفات غير المشهرة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها . ينطوى على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٣٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النمى بدوره غير صديد .

وحيث انه لما تقدم جمنهه يتعين رفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

والدعوزيُّ رقم ٢٦ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/١/١

## المصادرة الإدارية غير جائزة ق 9 امنة 1801 ض شأن الاستبياد

وحيث ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد- قبل الفائه بالقانون رقم ١٩٥٩ في شأن الاستيراد- والتصدير - تناول في المواد السابعة والثامنة والثامنة والتاسعة منه العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمحالفة لهذه الاحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على انه ولا يجوز رفع المدعوى الجنائية أو اتخذ اجراءات في هذه الجرائم إلا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد او من ينيبه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد او من ينيبه الاكتفاء بمصادرة السلع معفاة من المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من ادائه . . »

وحيث ان المشرع الدستورى ارسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في

المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من ان «المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي» فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الاداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب ان تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من ان تصادر إلا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العسف او الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على اساس ان السلطة القضائية هى السلطة الأصيلة التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اذ حظر تلك المصادرة إلا بحكم قضائى قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد ان عمد المشرع الدستورى سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة وعقوية التي كانت تسبق عبارة والمصادرة الخاصة ، في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فإن النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد او من ينيه ان يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الدى يتعين معه القضاء بعدم دستوريته .

والدعوى رقم ٢٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٥ .

## حظر البصادرة الغلصة إلا بعكم قضائس ق ٨٠ امنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عباية النقع

873 - ومن حيث أنه يبين من اسبقراء النصوص الدستورية في شأن المصادرة ان المادة الأموال المادة الأموال المادة المادة الأموال معظورة» وقد رحدت المادة العاشرة من دستور سنة ١٩٣٠ هذا النص ثم جاء دستور سنة ١٩٣٠ هذا النص ثم جاء دستور سنة ١٩٥٠ وقد نصت المادة ٥٧ منه على ان والمصادرة العامة للأموال معظورة ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، ولم يتضمن دستور سنة ١٩٥٨ ولا دستور سنة ١٩٥٨ ولد دستور سنة ١٩٥٨ فقد نصت على ١٩٦٨ أي نص في شأن المصادرة ، اما المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ فقد نصت على المصادرة الغامة للأموال معظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي،

ومن حيث انه يستفاد من هذه النصوص ان دستورى سنة ١٩٢٣ ، وسنة ١٩٢٣ لم ينصا على المصادرة الخاصة ووصفا المصادرة العامة بأنها عقوبة وأن دستورى سنة ١٩٥٨ ، وسنة ١٩٧٦ أى نص فى شأن المصادرة سواء العامة او الخاصة وان دستورى سنة ١٩٥٦ ، وسنة ١٩٧١ نصا على نوعى المصادرة العامة والخاصة ولكن دستور سنة ١٩٥٦ ذكر المصادرة الخاصة كقفوبة بينما اسقط دستور سنة ١٩٧١ وصف المقوبة واقتصر على تعبير والمصادرة الخاصة» .

ومن حيث إنه وان كان النص التشريعي المطعون فيه والمانة التاسعة من القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد معدلة بالقوانين ارقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ١٩١ لسنة ١٩٥٧ قد صدر قبل نفاذ الدستور الحالى في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، إلا انه ظل معمولا به بعد صدور هذا الدستور حتى الغي بمقتضى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجتيى .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم وعلى أن المدعى لا ينمى على المادة التاسعة من المادة التاسعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٧ سالفة الذكر انها صدرت غير دستورية حتى تجرى رقابتها وفقا للأوضاع والأحكام المستورية التى كانت نافلة وقت صدورها ، وانما ينمى على هذه المادة انها اصبحت منذ نفاذ المستور الحالى في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ غير دستورية لمخالفتها لما تقضى به المادة ٣٠ من المستور من حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم لمضائل ، فإنه يتعين لذلك الاحتكام في شأن دستوريتها الى ما تقضى به هذه المادة الاخيرة .

ومن حيث انه لا محل لما أثارته الحكومة في دفاعها من ان المصادرة التي نعبت عليها المادة التاسعة من القانون رقم \* ٨ لسنة ١٩٤٧ دالنص التشريعي المطعون بعلم دستوريته ليست عقوبة جنائية وإنما هي تعويض للخزانة العامة لانه أيا كان الرأى في تكيف المصادرة التي نصت عليها المادة سالفة الذكر ، فإن هذا التكييف لا تأثير له على القاعلة الدمتورية التي نواتها المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ وهي حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي - بعد ان عبد الشمرع المستوري في سنة ١٩٧١ الى طرح هذا التفسيم المصادرة على سبيل العقوبة ومصادرة على سبيل التعويض بحلفه كلمة عقربة التي كانت تسبق كلمة المصادرة في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ التي كانت تردد ذات الكم ، فجاء نص المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧٦ – في تحريم المصادرة الخاصة ذات الكم ، فجاء نص المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٥٦ – في تحريم المصادرة الخاصة الإ بحكم قضائي .. مطلقا غير مقيد بأن تكون هذه المصادرة على سبيل العقوبة او على سبيل التعويض .

ومن حيث انه لا يستقيم ما تردده الحكومة في دفاعها من ان المصادرة التي قررتها المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٧ ليست في حقيقتها إلا تقرير حق الجهة الادارية في اقتضاء التعويض المستحق للمخزانة العامة بطريق التنفيذ المباشر وان الشارع أطلق بهلي هذا الحق تجوزا وصف المصادرة ، لا يستقيم ما تردده الحكومة في هذا الصد أمام إصرار الشارع على استعمال هذا الوصف وهو لا شك يعني المعني المحقيقي له ويجب ان ينزه عن انه يعني سواه - عند اصداره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المحقيقي التعامل بالنقد الاجنبي ، فقد نصت المادة ١٤ من هذا القانون - التي حلت محل المادة الناسعة من القانون م ٨ لسنة ١٩٤٦ الذي الغي حلى ضبط المبالغ محل الدعوى ومصادرتها تماما كما كان ينص الشارع عند اصداره القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ولو كان

هذا الوصف قد اطلق تجوزا على اجراء ليس فى حقيقته مصادرة ـ كما تردد الحكومة فى دفاعها ـ لتدارك الشارع الأمر عند إصداره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ وعدل عن استعمال هذا الوصف الذى لا يدل على حقيقة الاجراء الذى قصد الى تقريره ولكنه لم يفعل .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم يكون ما قررته المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٣ من انه الهجوز لوزير المالية او لمن يندبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة، قد أضحى مخالفا للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ التى تقضى بحظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى ، ويتمين لذلك القضاء بعدم دستورية نص المادة التاسعة من الفانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فيما تضمنه من إجازة المصادرة الادارية ، وذلك ما لم تكن هذه المصادرة قد تمت بالاتفاق بين الجهة الادارية والمحالف مقابل تنازل الجهة الادارية عن الدعوى على النحو الذي أجازه الذار عند إصداره القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنى بنصه في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة على ان للوزير المختص او من ينيبه في حالة عدم الطلب او في من المادة الرابعة عشرة على اما قبل صدور الحكم فيها ان يصدر قرارا بالتصالح مقابل مصادرة المبالغ او الاشياء موضوع الجريمة .

والدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤

# أيلواة ملكية اراض البرك والبستُنقعت الى الدواة بتعويض عادل

#### قيار بقلهن ١٧ أمنة ١٩٦٤ والقانهن ٧١ أمنة ١٩٤٦

873 - ومن حيث إنه بالنسبة الى الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ ، وهو التشريع الأول المطعون فيه فقد صدر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٣ أبتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض ، وباستقراء نصوصه يتضح جليا انه لم يقض في أى منها بنزع ملكية هله المقارات جبرا عن ملاكها ، وقصارى ما سنه في هذا الشأن هو تخويل وزير الصحة سلطة الاستيلاء على عقارات البيئات الصالحة لتوالد البعوض إذا لم يتعهد ملاكها او واضعو اليد عليها بردمها او تجفيفها او تعهلوا بذلك ولم ينفذوا تعهداتهم في مواعيد محددة والمادتان ٢ و٣٥ وهذا الاستيلاء الذي شرعه الأمر العسكرى يختلف عن نزع الملكية من حيث طبيعته وخصائصه ونطأقه ، فبينما يؤدى نزع الملكية للمنفعة العامة الى مراكز قانونية دائمة تتمثل في تجريد المالك من ملكه ليؤول نهايا وبصفة مطلقة الى الدولة ، فإن الاستيلاء على العقار لا يترتب عليه إلا مجرد رفع بد المالك او الحائز عن العين المستولى عليها لتنتقل هذه الحيازة الى الدولة لفترة محدودة المالك او الحائز عن العين المستولى عليها لتنتقل هذه الحيازة الى الدولة لفترة محدودة

نتهى بانتهاء الغرض من الاستيلاء ، ويبين هذا النظر واضحا في القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسينات والذي يفرق في احاكمه بين نزع المملكية والاستيلاء المؤقت على العقارات والمواد ١٦ و١٧ و١٥ من القانون سالف الذكرى .

ومن حيث انه ولتن كان الأمر العسكرى المتقدم ذكره يخول الجهة الادارية سلطة الاسيتلاء على اراضى البرك والمستنقعات على هذا النحو إلا انه لم ينف او يمنع بقاء الاراضى المستولى عليها على ملك اصحابها ، إذ نصر فى المادة الخامسة منه على ان ديجرى تحصيل المصاديف التى تنفقها الحكومة من ارض الغير بطريق الحجز الادارى إلا اذا اختار صاحب العقار دفع المصاديف واسترداد العقار او التنازل عنه للحكومة ، وواضح من هذا النص ان المشرع يصف الارض المستولى عليها بأنها ارض الغير وينظر اليها حتى بعد صدور قرار الاستيلاه - باعتبارها لا تزال على ملك اصحابها بحيث ينفذ عليها في مواجهتهم بطريق الحجز العقارى الادارى ، وبحيث يجوز لهم التنازل على ملكتها للحكومة ، ومؤدى ذلك كله ان المشرع لم يتجه أصلا الى حرمان اصحاب الاراضى المستولى عليها من ملكيتها ومن ثم لا يكون ثمة مساس بحرمة الملكية الخاصة الاركون الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ المطعون فيه مخالفا للدستور .

ومن حيث انه بالنسبة الى قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وبالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ إلمعدل له ، فإن التأصيل التاريخي لنصوصهما وأحكامهما يقتضى الرجوع الى القانون رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر الذي صدر في ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ الذي خول وزارة الصحة الحق في نزع ملكية البرك والمستنقعات لتباشر ردمها او تجفيفها بشرط ان تتبع في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة . وأجاز للمالك المنزوعة ملكيته على هذا النحو استردادها مقابل الوفاء بتكاليف الردم او التجفيف ورد الثمن الذي يكون قد قبضه ، على ان يسقط هذا الحق إذا لم يستعمل في ميعاد غايته سنة واحدة من تاريخ الاعلان عن اتمام الردم او التجفيف، وفي ٥ يونيو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردمها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ونص في مادته الأولى على ان وتؤول الى الدولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالة يُون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل ان تتم إجراءات نزع ملكيتها، وقد ثار اللبس حول تحديد مدلول العبارة الأخيرة من النص وهل توجب لأيلولة ملكية هذه الاراضى الى الدولة ان تكون مسبوقة باجراءات نزع الملكية لم تتم فأصدر الشارع في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل النص السابق لرفع هذا اللبس بما مؤداه ان تؤول الملكية الى الدولة بحكم القانون وودون حاجة الى اتخاذ اجراءات نزع ملكيتها، كما نص في هذا التعديل على صريان حكم الأيلولة الى الدولة

على أراضى البرك التى ردمت بالتطبيق لاحكام الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ ولم تسلد تكاليف ردمها بعد او لم يتنازل عنها اصحابها للحكومة والمذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤».

ومن حيث ان مقطع الفصل في دستورية التشريعين الأخيرين المطعون فيهما هو في بيان مدى موافقتهما او مجافاتهما لقواعد حماية الملكية الخاصة كما أقرتها الدساتير التي تعاقبت منذ دستور سنة ١٩٧٦ ، وآخرها المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ القائم والتي جرى نصها بأن دالملكية الخاصة مصونة . . . ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، ومؤدى هذا النص أن الدستور قد شرط لنزع الملك الخاص جبرا من صاحبه شرطين أساسيين : اولهما ألا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ، وثانيهما : ان يكون ذلك لقاء تعويض ، ثم جاءت عبارة دوفقا للقانون التنسحب على ما سبقها من عبارات ولتدل على ان الدستور قد ناط بالسلطة التشريعية تنظيم اجراءات تقرير المنفعة العامة وتقرير أسس التعويض وضماناته ، ولم يقيد الدستور السلطة التشريعية في هذا النص إلا بالشرطين المتقدم ذكرهما .

ومن حيث انه عن شرط المنفعة العامة فإن هذه العبارة لا تعنى بالضرورة تخصيص العقار المنزوعة ملكيته لخدمة مرفق عام او مشروع عام بحيث يفيد منه جميع المواطنين بطريق مباشر او غير مباشر ، وانما يكفى لتحقق المنفعة العامة ان يكون نزع الملكية قد تم لضرورة عامة او لصالح عام يعلو على الصوالح الخاص للأفراد ، يؤيد هذا النظر نص المادة ٣٢ من الدستور التي جعلت الملكية وظيفة اجتماعية وقضت بأن يكون استخدامها بما لا يتعارض مع الخير العام للشعب ، أما بالنسبة لشرط التعويض فلكى يحون ومقابلاء للملك المنزوع فإنه يتمين ان يكو عادلا وان يكون تقديره والتظفم منه محاطا بضمانات قضائة .

ومن حيث أنه بإنزال هذه المعاير على القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ ، يتين أنه قد صدر على هذى من المبادىء التى ارستها المادة ٣٤ من الدستور ، فهو ينص في مادته الأولى المعدلة على أن تؤول إلى الدولة بحكم القانون ملكية اراضى البرك والمستنقعات التى ردمتها أو جففتها الحكومة أو ستقوم بردمها أو تجفيفها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ، وقد شرع هذا الحكم لمنفعة عامة تتمثل في ضرورة تحقيق الرعاية الصحية للمواطنين بإزالة البرك والمستنقعات وبيئات توالد البعوض التى يتخلف اصحابها عن ازالتها سنوات طويلة رغم تعاقب التشريعات التى تهدف الى إجبارهم على ذلك ، الأمر الذي يتعارض مع حسن استخدام الملكية ومع دورها الاجتماعى وعلى الخير العام للجماعة ، ولم يغفل المشرع تقرير المعويض العادل لقاء أيلولة الأرض الى الدولة ، إذ نص في جميع الاحوال على أن يكون انقلال ملكية هذه الأراضى الى الدولة مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها أو تحفيفها . وأجرى هذا الحكم على الاراضى التى كانت قد استولت عليها الدولة بالتطبيق تحفيفها . وأجرى هذا الحكم على الاراضى التى كانت قد استولت عليها الدولة بالتطبيق

لاحكام الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ ثم فتح القانون باب التظلم والطعن فى تقدير التعويضات امام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار وفقا لاجراءات معينة ومواعيد محددة .

ومن حيث انه لا يقلح في هذا النظر ما ينعاه الطاعن على القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ من انه قد اعفى جهة الادارة من اتخاذ اجراءات نزع الملكية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين مع القانون رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين مع ان هذا المقانون دون سواه هو الذي عناه المشرع اللمستورى بعبارة ووفقا للقانون الواردة بالمادة ٣٤ ، وقد ترتب على ذلك كما يقول الطاعن ان اهدرت كافة الضمانات المنصوص عليها في القانون المذكور وأخصها ان يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الملاك الوزير المختص يعلن بطريق النشر واللصق مع تنظيم حق ذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق في الاعتراض على ما نشر من بيانات عن العقارات واسس وأصحاب الحقوق في الاعتراض على ما نشر من بيانات عن العقارات واسس التمويض ، وناص بعهة القضاء الفصل في هذه المعارضات ، لا يقدح هذا القول في وجهة النظر المتقدم ذكرها وذلك للأسباب الآتية :

أولا : ان عبارة ووفقا للقانون، الواردة بالمادة ٣٤ من الدستور لا تعنى قانونا محددا بذاته بل تعنى كل قانون تصدره السلطة التشريعية في شأن نزع الملكية للمنفعة العامة ، وآية ذلك ان القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٤ يخضع كأى قانون آخر للتعديل ، كما انه ليس القانون الوحيد الذي ينظم أجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ، بل ان هناك قوانين اخرى عديمة قد سنت لهذا الغرض مثل القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الاحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها ، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن حماية المؤسسات الكهربائية والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ في

ثانيا: انه إذا كان تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص يعتبر بعد نشره ضمانا للوى الشأن من الملاك وأصحاب المحقوق ، فإن تقرير هذه المنفعة بقانون تسنه السلطة التشريعية ويستكمل إجراءات إصداره ونشره ، يعد في صدد هذا الضمان أداة أقوى ، ولقد نهج القانون المعلمون فيه هذا النهج اذ قرر المنفعة العامة لارضى البرك والمستنقمات بطريقة ضمنية ، ولم يكن في حاجة الى تقريرها صراحة بعد ان تكفل بلكك المهانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات الذي أحال إليه القانون المعلمون فيه في ديباجته ونصوصه ومذكراته الايضاحية .

ثالثا: انه بالنسبة الى حقوق وضمانات ذوى الشأن فقد ذهب القانون المطعون فيه فى هذا الخصوص إلى آفاق أبعد من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ الذى يستمسك الطاعن بأهدابه ذلك انه لم يقف عند حد إلزام وزير الاسكان بإصدار قرار بتحديد مواقع وحدود الاراضى ينشر بالجريدة الرسمية ، وتنظيم طرق التظلم والطعن فى التقديرات والتعويضات أمام جهة القضاء ، بل زاد على ذلك رعاية اخرى للمالك بتقرير نظام

الاسترداد العينى الذى كان استحدثه الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ٩٩٤٠ فى شأن الاراضى التى الاراضى التى المستولى عليها ثم شرعه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الاراضى التى تنزع ملكيتها وهو نظام مقتضاه منح المالك الحق فى حق استرداد ملكية ارضه التى آلت الى الدولة خلال ميعاد محدد ومقابل أداء قيمة الارض او تكاليف ردمها أيهما أقل ، فإذا كان المالك قد تراخى عن استخدام هذا الحق ، فإن هذا التراخى ينهض قرينة ، على انه قد اختار التخلى عن ملكه مقابل التعويض .

«الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق جلسة ٢/١/١٥٥١

#### حظر شفر افلاس شركات القطاع العام

#### ة ٦٠ اسنة ١٩٧١

274 - ومن حيث ان المشرع في تنظيمه للنشاط التجارى وللروابط التي تنشأ بين التجار قد شرع نظما لدعم الاثتمان منها نظام الافلاس كوسيلة للتنفيذ الجماعي على الموال المدين التاجر الذي يتوقف عن الوفاء بديونه في مواعيد استحقاقها وذلك لتصفية هذه الاموال وبيعها وتوزيع ثمنها على الداثنين توزيعا عادلا وفقا لاحكام القانون ـ وقد رأى المشرع بسلطته التقليرية التي لم يقيدها الدستور في هذا الخصوص بأى قيد ان نظام الافلاس الذي شرع لتنظيم النشاط التجارى الخاص هم الاثتمان بين التجار بتنافر في طبيعته وقواعده مع نظام شركات القطاع العام التي تملك الدولة رأس مالها كله او بعضه وتخضع لنظام قانوني خاص يلاثم طبيعة نشاطها في خدمة الصالح الهام ومن شأن نظام الافلاس ان يغل هذه الشركات عن ممارسة نشاطها العام ويصفي أموالها التي تعتبر مثقلة بنوع من الارتفاق لصالح الجمهور ويحول من ثم دون تحقيق اهداف الخطة الاقلاس تحقيق الهداف الخطوع الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن اجل هذا استثناها المشرع بنص صريح من الخضوع لنظام الافلاس تحقيقا للأهداف المشار اليها ، وفيما عدا هذه الحالة لا يزال نظام الافلاس قائما نافذا على التجار متى توافرات شروط تطبيقه وهو نظام لا يخالف أي نص من نصوص الدستور .

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من وجهى الطعن المبنى على مخالفة نظام الأفلاس لمبدأ المساواة واخلاله بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليها فى الدستور ، فإنه فى المحقيقة موجه الى نص المادة ٧٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المسادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ التى استثنت بحق شركات القطاع العام من الخضوع لنظام الأفلاس مع بقائه نافذا على التجار وشركات القطاع الخاص والطعن فى هذا النص يخرج عن نطاق الدعوى التى تقتصر على الطعن بغدم دستورية المواد د١٩٥ الى ١٤٩٩ من القانون التجارى التى تنظم موضوع الافلاس ولا تنضمن استثناء من احكامها على ان نص المادة ٧٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

الصادر بالقانون رقم ٢٠ لسة ١٩٧١ لا ينطوى على مخالفة لمبدأ المساواة ولا لمبدأ تكافؤ الفرص فكلا المبدأين يتهتقق في التشريع بتوافر شرطى العموم والتجريد فهما لا يعنيان المساواة الحسابية ذلك ؛ لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد امام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الافراد وجب اعمال المساواة بينهم لتماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية - فإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت المشروط المذكورة في البعض دون البعض الأخر انتفى مناط التسوية بين الفريقين - والتجاء المشرع الى هذا الاسلوب لا يخل بشرطى العموم والتجريد الواجب توافرهما في القاعدة القانونية لانه انما يخاطب الكافة من خلال هذه الشروط .

وعلى مقتضى ذلك فإذا كان المشرع قد رأى للاعتبارات التى تقدم ذكرها حظر شهر افلاس شركات القطاع العام فإنه لم يخالف بذلك مبدأ المساواة ولا مبدأ تكافؤ الفرص اللذين قررهما الدستور في المادة الثامنة والمادة الأربعين منه . والدعوى رقم ٢ لسنة ٢ق جلسة ١٩٧٢/٧/١

# منطوق الأحكام

#### الاكام الصادرة بعدم دستورية النص

٤٢٧ ـ البند «خامسا» من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل اراضى الحياض الى نظام الرى الدائم فيما نص عليه من انه ولا يجوز الطعن بأى طريقة من طرق الطعن في القرار الصادر بتقدير التعويض».

«الدعوى رقم ۱۸ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦».

873 - العواد الخامسة مكررا والسادسة وفقرة ١٥ والسابعة عشرة وفقرة ٥١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . والمدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ .

٤٢٩ - المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

والدعوى رقم ١ لسنة ٨ ق جلسة ٤/٤/ ١٩٨٧ .

973 - العادة الثانية من القرار بقانون رقم 121 لسنة 19۸۱ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من ووذلك ما لم يكن قد تم بيمها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم 79 لسنة 19۷٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى :

- (أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية . المفروضة عليها حاليا .
  - (ب) بالنسبة للعقارات الاخرى بقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقدالبيع.
  - (ج) بالنسبة للأموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .
  - (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ، ب، ج. بمقدار النصف.
  - (هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة

ربع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد.

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تجاوز ثلاث صنوات .

والدعوى رقم ۱۳۹ لسنة ٥ ق و۱۶۰ لسنة ٥ ق جلسة ۱۹۸٦/٦/۲۱ . والدعوى رقم ۱۹۸۲/۱۲۸ لسنة ٥ ق جلسة ۱۹۸۲/٦/۲۱ .

271 - المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

والدعوى رقم ٥٦ لسنة ٦ ق جلسة ٢١/٦/٦٨٢١ .

٤٣٢ ـ أولا: قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا: الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة والمحافظ المختص، بعبارة ووزير الاسكان، الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من الفانون رقم 28 لسنة ۱۹۷۷ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ۱۳۷۱ لسنة ۱۹۸۱.

والدعوى رقم ۲۷ لنگة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٧ .

مهوع \_ المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الأدوية والمستمقّدات بالصيدليات تحت أسماء تجارية او بقصد الاتجار فيها .

والدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١ .

\$٣٤ ـ المادة ٧٦ من اللاتحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ سنة ١٩٧٥ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٩٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الأولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٣ لا٣٥ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن ابناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود ، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول افراد الفئات المجلو في الكليات او المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها .

والدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٠٨٥/٦/٨٥١

 ٤٣٥ ـ القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض احكام قوانين الاحوال الشخصية . والدعوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٤

٤٣٦ ـ القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ و١١٨ و١١٩ لسنة ١٩٦١ والأحكام التالية لها تعويضا اجمالية .

«الدعوى رقم ٣٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢» والدعوى رقم ١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢

٤٣٧ ــ المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

دالدعوى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٦.

٤٣٨ ـ الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص على ان تكون اموال زوجات وأولاد اصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت.

والدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢/٢/٥١٩٥٠ .

- ٢٣٩ ـ الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون قم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ـ المعدا الماقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٧ ـ فيما تضمنته من النص على ان تكون أموال زوجات وأولاد أصحابي الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

والدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٥).

٤٤٠ ـ المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه .

والدعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٥ .

٤٤١ ـ المادة ٤٧ من قانون الاجرِاءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة . 190.

والدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢ .

٤٤٧ ــ الفقرة الاخيرة من البند «ب» من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه ـ خاصا بالقرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للاضلاح الزراعي في شأن الادعاء ببور الأرض ـ من انه ولا يجوز طلب الغاء القرار المذكور آو وقف تنفيذه او التعويض

عنه

والدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٣.

287 - القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ بأيلولة ملكية الأراضى الزراعية ـ التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل له ـ الى الدولة دون مقابل .

ه الدعوى رقم ۳ لسنة ۱ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥. دالدعوى رقم ٤ لسنة ۱ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥. دالدعوى رقم ۲۳ لسنة ۱ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥.

دالدعوى رقم ۲۵ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۳/۲/۲۸ .

دالدعوى رقم ۲۷ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۳/٦/۲۵.

والدعوى رقم ٣٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٧٥. . والدعوى رقم ٨٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٥٥.

٤٤٤ القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين .
 ١٤٤ دالدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١١ .

١٩٤٥ - المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على ان تكون قرارات لجان التقويم ونهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أيجه الطعن.

والدعوى رقم ٥ لسنة ٢ في جلسة ١٩/٥/١٩٨٤.

والدعوى رقم ١٦ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ .

دالدعوى رقم ٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ .

والدعوى رقم ٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٩ .

والدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠.

٤٤٦ ـ المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة .
دالدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق جلسة ٥٩٩٨٣/٢/٥ .

25۷ - الفقرة الأولى من المادة ۸۳ من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقرار بقانون رقم 21 لسنة ۱۹۷۳ والمعدل بالقانون رقم 29 لسنة ۱۹۷۳ ، والفقرة الأولى من المادة ۱۹۷۳ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم 2۷ لسنة ۱۹۷۳ والمعدل بالقانون رقم ۵۰ لسنة ۱۹۷۳ فيما تضمناه من عدم اجازة الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقا لهاتين المادتين بالفصل في طلبات الغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم والدعوى رقم ۱۰ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸۲/۰/۱۲ .

٤٤٨ ـ المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد وقبل الغائه

بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ـ فيما نصت عليه من انه ويجوز لوزير الاقتصاد او من بنيبه الاكتفاء بمصادرة السلم المستوردة ادارياه .

والدعوى رقم ٢٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٥.

229 ـ المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

والدعوى رقم ٣٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٥/١٥/١٥ .

• ٤٥ ـ حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ .

دالدعوى رقم ٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ .

801 - أولا: المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارىء الى ملكية الدولة.

ثانيا: المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الاشمخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم .

«الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٦<del>ه •</del>

٢٥٤ ـ المادة الأولى من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابي الخاصة
 بأمن الدولة ـ قبل تعديله بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ .

دالدعوى رقم ٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ .

20٣ ـ العادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد معدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ فيما نصت عليه من انه في حالة عدم الاذن برفع الدعوى يجوز لوزير المالية او لمندويه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الدستور في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ .

والدعوى رقم ٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٤ .

٤٥٤ ـ المادة ١٣٤ من قانون المخابرات العامة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من عدم سماع دعوى الالغاء بالنسبة الى أفراد المخابرات العامة .

والدعوى رقم ١٤ لسنة ٧ ق جلسة ١٦/١٩٧٧. .

800 ـ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 99 لسنة 1977 بعدم قبول الطعن فى الأعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص وذلك فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار او تدبير او اجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات .

والدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٧/٣ .

203 - المادة 119 من القانون رقم 107 اسنة 1978 المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة 1978 في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود في القوات المسلحة فيما نصت عليه من اعتبار اوامر الاستغناء عن خدمة المتطوعين الصادرة استنادا الى أحكامها نهائية لا تقبل الطعن او المراجعة .

«الدعوى رقم ۱۱ لسنة ٥ جلسة ١٩٧٦/٤/٣ .

80٧ ـ أولا: الفقرة الاخيرة من المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة فيما نصت عليه من اعتبار قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

ثانيا : العادة ١١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار ليه .

والدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١٣ .

20۸ ـ المادة الخامسة مُرَّه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧ بتحديد ايجار الأماكن ـ المعدلة بالقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٣ ـ فيما نصت عيه من عدم جواز الطعن في قرارات مجلس المُّراجعة الصادرة بالفصل في التظلم من قرارات لجنة التقدير .

والدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/١٣/٤.

204 ـ القرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فيما نصت عليه من اعتبار القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش او الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التاديبي من أعمال السيادة.

والدعوى رقم ۲ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦. والدعوى رقم ٦ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۱/٦.

• ١٤٦٠ العادة • ٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٨ سنة ١٩٦٧ المعمدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠٨ سنة ١٩٦٧ فيما تضمنته من تعديل في قواعد اختصاص جهات القضاء على الوجه المبين بأسباب هذا الحكم.

«الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧١/٧/٣».

#### الاحكام الصادرة برفض الدعوس

٤٦١ ـ الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى .

والدعوى رقم ۲ لسنة ۸ ق جلسة ۲/۱/۱۹۸۷.

877 ـ الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . والدعوى رقم ١٢٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦ .

٣٦٣ ـ العادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضربية .
 والدعوى رقم ٥١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٦ .

٤٦٤ ـ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ بشأن حماية القيم من العيب.

والدعوى رقم ٦٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٦/٥/١٦.

870 ـ المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

والدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤.

٤٦٦ ــ المادة ٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بـ﴿ر شرب الخمر . والدعوى رقم ١٤١ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤.

٤٦٧ مَ المادةُ ٢٢٧ من القانون المدنى .

والدعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ .

٤٦٨ ـ المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

«الدعوى رقم ۲۰ لسنة ۱ ق جلسة ۱۹۸٥/٥/٤».

279 .. الفقرة الثانية من البند 200 من المادة 17 من القانون ٩٣ لسنة 19٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة 19٧٥ فيما تضمنته من سريان تعديل المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعي بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ .

والدعوى رقم ١١٤ لسنة ٥ ق جلسة ٢/١٩٨٥/٤، .

٤٧٠ ـ المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم.
 ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل حالة الطوارىء.

والدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ ق جلسة ٢١/٦/١٩٨٤).

٤٧١ ـ المادتان الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية التي وافق

عليها مجلس الدفاع المشترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥. والدعوى رقم ٤٨ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢١.

8۷۲ ـ القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين بهيئة قناة السويس المعينين قبل ٢٦ من يوليو ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٩ .

والدعوى رقم ٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٩).

٤٧٣ ـ القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

والدعوى رقم ١٨ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥ .

٤٧٤ - القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم المؤسسات العلاجية .
 والدعوى رقم ٣٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٥ .

8٧٥ ــ الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

«الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١ ق جلسة ١٩٨٣/١/١ .

٤٧٦ ـ الفقرة الثانية ن المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ .

والدعوى رقم ١٠ لسنة ١ ق جلسة ١٦/٥/١٦ .

۷۷۷ ـ القانون رقم ۴۴ لسنة ۱۹۷۷ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع . والدعوى رقم ۲۸ لسنة ۲ ق جلسة ۱۹۸۲/٤/۳ .

٤٧٨ ـ المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

«الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١ ق.جلسة ١٩٨١/٥/٩».

879 ــ المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي .

والدعوى رقم ١٣ لسنة ١ ق جلسة ١٦/١/١٨٠١

• 48 - الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بعظر تملك الاجاني للأراضى الزراعية وما في حكمها . الشرط الأول الوارد بالمادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعد أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ .

والدعوى رقم ١٧ لسنة ٩ ق جلسة ٤/٨١٩٧٨.

٤٨١ ــ المواد من ٣٠ الى ٤١ من قانون نظام العاملين بالسلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

والدعوى رقم ١٧ لسة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ .

847 ـ المرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل احكام قانون العقوبات .

والدعوى رقم ١١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ .

2AT ـ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ بشأن إعادة العاملين المفصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائقهم .

«الدعرى رقم ١٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٤/١٩٧٧)».

والدعاوي أرقام ١٤ و١٥ لسنة ٥ ق و٣ لسنة٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١١ .

٤٨٤ ـ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى لملكية الأسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها .

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون .

والدعوى رقم ٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١١ .

الدعوى رقم ٩ لسنة ٤ ق جلسة ٥/٤/٥/١١.

«الدعوى رقم ١٣ لسنة ٤ ق جلسة ٥/٤/٥١٥.

8A3 ــ المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة 19۷۱ .

والدعوى رقم ٤ لسنة ٧ ق جلسة ٧٦/١١/٢٧أ، .

2A3 ـ قرارى وزير العمل رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٩ لسنة ١٢٨٩ . والدعوى رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ١١٧٦/١١/٦ .

۷۸۷ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن إحالة جرائم جلب الجواهر المخدرة الى القضاء العسكرى.

والدعوى رقم ١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٦ .

٨٨٤ - الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون
 رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠.
 والدعوى رقم ١٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٣.

٨٩٤ ـ قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ .

وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة . والدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٦ .

٩٦ - القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء لجنة الضباط بالقوات المسلحة .
 (الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧)

٤٩١ ـ القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء قرار وزارة التربية والتعليم بمعادلة شهادة مدرسة المساحة بشهادة الفنون والصنايع نظام حديث

والدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٧).

89. - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات .

والدعوى رقم ١٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٥ .

٤٩٣ - القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن المحافل البهائية . والدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١ .

£93 ـ القانون رقم £0 لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية . والدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١ .

890 ـ القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات العاملين بالدولة . والدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١

٤٩٦ ـ المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقانون

المادة الرابعة من القانولُه وقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب . والدعوى رقم ٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١ .

٤٩٧ ـ أالمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي .

والدعوى رقم ٣ أسنة ٥ ق جلسة ٢/١/١٩٧٥).

1970 ـ الأمر العسكرى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٤٣ والقرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ بأيلولة الملكية الخاصة لبعض الأراضى الى الدولة .

والدعوى رقم ١ لسنة ٤ جلسة ٢/١٠ ١٩٧٥.

899 ـ المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

الدعوى رقم ١٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٨ الدعوى رقم ١ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩

 ٥٠٠ ــ الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين .

. .

والدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ .

٥٠١ ـ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ .

والدعوى رقم ٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٩ .

٥٠٢ ـ القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ .

والدعوى رقم ١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٣ .

٥٠٣ - المعادة ٧٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

والدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/٧/١.

٥٠٤ ـ القرار بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ .

والدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ .

٥٠٥ ـ الحالة الثانية من الفقرة هـ من المادة ٩٣٦ من القانون المدنى . والدعوى رقم ٣ لسنة ١ ق جلسة ٩٩٧١/٣/٦ .

# فهـــرس تحــــليلى ولاية المحكمة

	اريح الرقية المسورية
	نصوص الدستور تمثل القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام
٤	المحكم في الدولة.
	ليس للدستور اثر رجعي ويحتكم للدستور الذي صدر القانون في
	ظله .
٥	الميثاق الوطني ليس دستورا ولكن مجرد دليل للعمل الوطني .
٧	الرقابة الدُّستورية تُستهدف صون الدستور القائم .
	ما ينأى عن الرقابة الدستورية .
A	المسائل السياسية ،
4	ما لا يعد أعمالا سيألية .
11	أعمال السيادة .
	ما يُعد من أعمال السيادة .
17	القرار الجمهورى باعلان حالة الطوارىء
14	اتفاقية الدفاع المشترك
۱۸	ما لا يعد من أعمال السيادة
۲.	التشريعات التي حماها دستور ١٩٥٦ .
۲۲	ما لا يشكل عيبا دستوريا
37	التمارض أو التنازع بين القوانين
17	ما يتعلق بقضاء المشروعية .
	G
	المحكمة تستمد ولايتهما من الدستور .
۲۷	الرقابة تنبسط على التشريعات كافة اصلية او فرعية
27	ما يعد من التشريعات الفرعية
۲1	امتداد الرقابة للتشريعات السابقة على الدستور .
41	لايمما بالتعديا الدستوري بالنسبة للتشريعات السابقة عليه

44	الزام المشرع بعدم مخالفة مبادىء الشريعة الاسلامية
37	الاحتكام لللستور القائم اذا استمر نفاذ التشريعات السابقة عليه .
40	ملاممة ألتشريع والبواعث على اصداره من اطلاقات السلطة التشريعية
	نطاق الرقابة الدستورية .
	رقابة سلطة التشريع
77	رقابة سلطة التشريع بعد التمديل الدستوري .
44	رقابة السلطة الاستثنائية في التشريع لرئيس الجمهورية في غيبة مجلس الش
	رقابة توفر الشروط المستورية لصحة تفويض رئيس الجمهورية في ممارسة وظ
	ربه فوم اسرود المستوري طبعه تنويس رئيس البسهوري في سارسه ود التشريع ق ١٥ لسنة ١٩٦٧
43	السريح في التشريع رقابة الانحراف في التشريع
£0	رقابة الاثر الرجعي للتشريع رقابة الاثر الرجعي للتشريع
£¥	رقب أدمر الرجعي مستويع رقابة استيفاء الشكل المستوري للتشريع
٥٠	رفية السحاء السحري للسريع ولاية المحكمة على تشريعات الطواريء
	ردیه استخداد علی طریعات الطواری
	التداعى أمام المحكمة
	الاختصاص
٥٧	اختصاص المحكمة وحدها بنظر الدعوى الدستورية
øA.	اختصاص المحكمة اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية
حية∧ه	اختصاص المحكمة وحدها بنظر الطعن في احكامها بسبب عدم الصلا
7.	لا تختص المحكمة بطلب إعمال اثر الحكم بعدم الدستورية .
7.7	اختصاص المحكمة لايكون محلا للتنازع الايجابي على الاختصاص
وع۲۲	المحكمة ذات اختصاص أصيل وليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموض
	طبيعة الدعوى الدستورية
7.8	عينية الدعوى والخصومة فيها
78	استقلال الدموي الدستورية عن دعوى الموضوع
	كيفية اتصال المحكمة بالدعوى الدستورية
	طريقة رفع المدعوى
77	طريق اللقع أمام احدى المحاكم بعدم دستورية نص قانوني
77	رفع الدعوى بطريق الاحالة من احدى جهات القضاء استثناءا

رقم الصفحة

الصف	رقم
\A	لأتقبل الدعوى الدستورية بطريق الدعوى الأصلية
141	الاحالة طبقا للمادة ١١٠ مرافعات ليست طريقا لاتصال الدعوى بالمحكمة
	صحيفة الدعوى .
٧٠	البيانات الجوهرية ءالنص التشريعي المخالف والنص الدستوريء
٧٤	يجوز أبداء اسباب اضافية لم تتضمنها صحيفة الدعوى
٧٤	الايداع في قلم كتاب المحكمة
	ميعاد رفع الدعوى
٧o	حساب المواعيد
٧o	ميعاد المسافة
٧٦	ميعاد الثلاثة أشهر ميعاد حتمى
٧٨	اعتبار الدفع كأن لم يكن اذا لم ترفع الدعوى في الميعاد
٧A	طبيعة ميعاد رفع الدعوى الدستورية
<b>V4</b>	تأجيل دعوى الموضوع لايمنح اجلا آخر لرفع الدعوى الدستورية
	الخصوم في الدعوى
<b>V</b> 4	يلزم أن يكونوا خصوما أمام محكمة الموضوع
A*	الحكومة من ذوى الشأن
۸۰	النيابة من ذوى الشأن إذا تناولت الدعوى نصا عقابيا
	الصفة في الدعوى "ع
۸۱	المحكمة الدستورية تقضى من تلقاء نفسها بعدم القبول.
	المصلحة في الدموي
AY	دعوى الدستورية ليست دعوى حسبة
AY	مناط المصلحة ارتباطها بمصلحة المدعى في دعوى الموضوع
۸¥	توافر المصلحة المصلحة الأدبية تكفى
A4	المصلحة الادبية تحقى توافر المصلحة ولو ألفي النص المطعون فيه
<b>A</b> 4	انتفاء المصلحة
10	المات المستنب مناط قبول الدعوي
	سات بيون المحكمة بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا
1.5	ولاية المحكمة الدستورية العليا بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩
1 · T	ولاية المحكمة العليا بالقرار بقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩
	قبول الدعوى الدستورية المحالة من احدى المحاكم
1.4	برق العامون الناء نظر الدعوى الاصلية وإحالة»
۱۰۸	قصر نطاق الدفع بعدم الدستورية وإحالة»
1.4	سر سی بین بین در در

الصف	رقم
۱۰۸	تقدير جدية الدفع تختص به محكمة الموضوع
1.4	وقف الدعوى الاصلية ليس شرطا لقبول الدعوى الدستورية
1-4	لاتقبل الدعوى اذا وردت للفصل في موضوع الدعوى الاصلية
11.	نطاق الدموي
	الاثر المقانوني لرمع الدعوى او احالتها
111	وقف الفصل في الدعوى الاصلية حتى يفصل في المسألة الدستورية
117	الاوضاع الاجرائية تتعلق بالنظام العام
	الطلبات العارضة والتدخل
	الطلب العارض لا يتصل بالمحكمة اتصالا قانونيا
118	التدخل في الدعوي
112	يلزم ثبوت صفة الخصم في الدعوى الاصلية لطالب التدخل
113	يشترط توافر المصلحة لقبول طلب التدخل الانضمامي
***	
117	ترك الخصومة
117	عدم صلاحية اعضاء المحكمة
	الحكم في الدعوي
114	للمحكمة الدستورية رخصة التصدى لنص متصل بالنزاع المطروح عليها
114	عدم دستورية النص يستتبع ابطال باقى النصوص المرتبطة
114 6	المحكمة الدستورية هي المختصة بالفصل في قبول او عدم قبول الدعوى
•	حجية الاحكام
14.	حجية الاحكام الصادرة بعدم الدستور مطلقة
171	الحكم برفض الدعوى الدستورية ليس له حجية على الكافة
175	أحكام المحكمة الدستورية غير قابلة للطعن فيها
	اثر الحكم في المدعوى المستورية
	عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته في الماضي والحاضر
377	والمستقبل
140	التزام جهات القضاء بعدم الدستورية فحسب
170	اعتبار الخصومة منتهية اذا اصبحت غير ذات موضوع
179	مناط الحكم بمصادرة الكفالة

	تأصيل مبادىء الدستور
	الدولسسة
177	مادة (١) البنيان السياسي للدولة
371	مادة (٢) الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع
14.4	مادة (٥) نظام تعدد الاحزاب
	المقومات الأساسية للمجتمع
	المقومات الاجتماعية والخلقية
١٣٨	مادة (٧) التضامن الاجتماعي
YA.	مادة (٨) كفالة تكافؤ الفرص
179	مادة (٩) الاسرة وقوامها
179	مادة (١٣) كفالة حق العمل
18.	مادة (١٨) كفالة حق التعليم
	المقومات الاقتصادية
181	مادة (٢٣) تنظيم الاقتصاد القومي
131	مادة (٢٩) الملكية تجميها الدولة
181	مادة (٣٠) الملكية الكامة
737	مادة (٣٢) الملكية الخاصة
127	مادة أر٣٤) صون الملكية الخاصة
188	مادة (٣٥) مناط التأميم
128	مادة (٣٦) حظر المصادرة العامة
150	مادة (٣٧) تحديد الملكية الزراعية
127	مادة (۲۸) النظام الضريبي
	الحريات والحقوق والواجبات العامة
127	مادة (٤٠) المساواة لدى القانون وفي الحقوق
184	ماية (٤١) المساولة للحرية الشخصية
184	هزاه (۱۶) تعانه العربية المستب مادة (۱۶) حرمة المساكن
101	مادة (٤٦) كفالة حرية العقيلة مادة (٤٦) كفالة حرية العقيلة
107	مادة (٢٦) طاقة حرية المقاينة مادة (٥٦) الحرية النقابية
Tor	مادة (٥١) الاعتداء على الحرية الشخصية والتعويض عنه
108	مادة (٧٠) الاحتمالة على الحرية المسادة (٧٠) ميانة اسرار الدولة
-	ماده (۱۰) طبیعه اسرار اصرت

رقم العبقحة	
108	مادة (٦١) الضريبة فريضة مالية
100	مادة (٦٣) حق الانتخاب والترشيح
	مسيادة القانون
	مادة (٦٥) مبدأً الشرعية وسيادة القانون
107 107	مادة (٦٦) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون
104	مادة (٦٨) حق التقاضي وحظر تحصين العمل الاداري
109	مادة (۷۰) اقامة الدعوى الجنائية
	نظام الحكيب
	نظــــام الحكـــم رئيس الدولة
	السلطة التشريعية مجلس الشعب
	مادة (٨٦) سلطة التشريع
171	مادة (۱۰۸) القرار بقانون بناء تفویض
177	مادة (١١٢) اصدار القوانين
14.	مادة (١١٩) فرض الضرائب والاعفاء منها
14.	السلطة التنفيذية
	رئيس الجمهورية
	مادة (١٣٧) سلطة رئيس الجمهورية
177	مادة (١٤٤) اصدار اللوائع التنفيذية
174	مادة (١٤٧) القرار بقانون في غيبة مجلس الشعب
174	مادة (۱٤۸) تنظیم حالة الطواری،
177	مادة (۱۵۲) تسيم عنك الصواري: مادة (۱۵۲) استفتاء الشعب في المسائل الهامة
1YA	الحكومة
	مادة (۱۵۳) المقصود بالحكومة
174	الادارة المحلية
	المجالس القومية المتخصصة
	السلطة القضالية
	مادة (١٦٥) استقلال السلطة القضائية
14.	مادة (١٦٦) استقلال القضاة
141	مادة (١٦٧) استعاران المصادة مادة (١٦٧) تحديد الميئات القضائية واختصاصاتها
141	مادة (۱۲۷) تحديد الهينات الفضائية واختصاصاتها مادة (۱۲۹) علنية الجلسات
140	
141	مادة (١٧٠) اسهام الشعب في إقامة المدالة

الصفحة	رقم
۱۸۷	مادة (۱۷۲) استقلال مجلس الدولة واختصاصه
	المحكمة النستورية العليا
144	مادة (١٧٥) ولاية المحكمة واختصاصاتها
14.	مادة (١٨٧) نشر احكامها وآثارها
	المدحى العام الاشتراكي
	القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني
141	مادة (۱۸۳) القضاء العسكري
	الشسيسوطة
	حكام عامة وانتقالية
144	مادة (۱۸۷) رجعية القوانين
147	مادة (۱۹۱) استمرار نفاذ التشريعات السابقة على الدستور
	رابابا معنى المسروب المسروب على المسروب على المسروب
	أسباب الأحكسام
	القانون المدنى
144	التعويض عن الضربج الأدبي - م ٧٧٧
144	فوائد التأخير - م ١٧٦٠
144	الفوائد القانونية عن ثمن المبيع - م ٧٧٧
7	الفوالل القانونية عن ثمن المبيع - م ١٥٨
T+1	حق الشفعة ـ م ٩٣٥ وما بعدها
	قانون العقوبات
	تشديد مقوية جرائم تمس أمن الدولة
3.7	ق ٣٤ ُلسنة ١٩٧٠ بتعديل المادة ١٠٢ عقربات
	قوانين العقوبات الخاصة
**0	عظر شرب الخمر ق ٦٣ لسنة ١٩٧٦ حظر شرب الخمر ق ٦٣ لسنة ١٩٧٦
Y.0	
Y•Y	ة'زن تدابير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الفانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بالوضع تحت مراقبة الشرطة
T*A	العاون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٠ باوطنع عند الرب اسرك قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ ـ م ٣٧ منه .
	قانون الاجراءات الجنائية
111	المادة ٤٧ في شأن تفتيش المنازل في حالة التلبس

	•
	انين ايجار الاماكن
415	الطعن في قرار تحليد الاجرة. م ١٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٦٩ .
717	قرار مجلس المراجعة ـ م ه ق ٤٦ لسنة ١٩٦٢
	مد نطاق سريان القانون بقرار وزارى
717	ق 29 لسنة ١٩٧٧ وق ١٣٦ لسنة ١٩٨١
	ليس للمحافظين اختصاص وزير الاسكان اللائحي
*17	ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وق ١٣٦ لسنة ١٩٨١
	إنين الاصلاح الزراعي
	ربین ۱۰ صفرے ،اورزمی قرارات مجلس الادارة بشأن الأراضی اليور
714	وروات عبيس الدورو بسال الدراسي البور البند ب من المادة الثانية من المرسوم بقانون ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲
117	ملكية الأراضي الزراحية المستولى عليها تؤول الى الدولة دون مقابل _ ق ٤٠٤
771	ه ۱۹۱۶
***	تنظيم الملاقة بين مستأجر الارض الزرامية ودالنيه ق ٥٧ لسنة ١٩٦٦
	حظر الطعن في قرار اللجئة القضائية
377	م ٩ ق ١٥ لسنة ١٩٦٧ قبل تعديلها بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ .
	الطمن في قرارات اللجان القضائية السابقة
777	ق ٦٩ لسنة ١٩٧١
	ق ١٦ لسنة ١٩٧١ قرارات لجان فض المنازعات الزراعية . يطمن عليها أمام جهة القضاء المختصة ة، ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
AYY	ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
	إنين الضرائب
	المبرية العامة على الايراد
44.	م ٧ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩
	' '
	انين العمل والعاملين
777	العاملون بهيئة قناة السويس ــ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٨
777	الطمن في قرار مجلس إدارة الشركة أمام القضاء العادي
772	نظام العاملين بالقطاع العام ـ ق ـ ٢١ لسنة ١٩٧١ تسوية حالات العاملين بالدولة ـ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٧
112	مدم جواز الاستئاد الى احكام اللائحة رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ للمطالبة
740	علم جوار الاستناد الى الحام العراقة الرام ١٩٩٨ كنند ١٩٦١ للمطالبة برفع المرتبات إو إحادة التسوية أو صرف الفروق ق ٥١ لسنة ١٩٦٨.
11 4	برح العرب و إحدا السوية أو طرح العروق في 10 السنة 111. احالة الموظفين الى المفاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير العربي التأديبي
777	القرار بقانون ۲۱ لسنة ۱۹۶۳ .

, الصفحا	رقم
	جبر اضرار المفصولين بنير الطريق التأديي
72.	ق ۲۸ لسنة ۱۹۷۶
72.	قرارات إعادة تميين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقتصلي
14.	قرار بقانون ۷۶ لسنة ۱۹۰۹
	تأديب العاملن بالقطاع المام
737	اللائحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦.
	أنين التأمينات الاجتماعية
٤	قرارى وزير العمل رقم ٩٧ لمستة ١٩٦٧ ورقم ٩ لمستة ١٩٦٩ يربط الأجر بالانتا
	وضمان حد ادنى للأجور .
337	حساب اشتراكات التأمينات الاجتماعية
	انين الحراسات
737	رقع الحراسة ـ ق ١٥٠ لستة ١٩٦٤ ٠
	تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
ASY	الاستثناء من قاهدة الرد العيني ـ ق ٣١ لسنة ١٩٨١
Y01	إعادة المشرع لتنظيم الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة وأثرها
	ر ۱۹۸۱ قسا ۱۹ ق
ئة ٢٥٤	عدم سماح الدعوى في أي عُمل للجهات القايمة على تتفيذ أوامر فرض الحراء م. ا : عدم ا
,,,,	ق ۹۹ لسنة ۱۹۶۳
	نين التأميم
YOY	تأميم بعضُ الشركات والمنشآت ـ ق ١١٧ لسنة ١٩٦١
YOX	قرارات لجان التغويم قابلة للطعن ـ ق ١١٩ لسنة ١٩٦١
704	مهمة لجان التقويم ـ ق ١١٧ و١١٨ و١١٩ لسنة ١٩٦١
733	الضمان الاستثنائي للدائنين اعتداء على الملكية الخاصة
777	ق ۱۱۸ لسنة ۱۹۶۱ ت سرير به سومور با بريد بالو کار براز تاري
• • •	ق ٧٧ سنة ١٩٦٧ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
470	. استيلاء الدولة دون مقابل على الزائد عن الحد من السندات الاسمية ق ١٣٤ لسنة ١٩٦٤
	استحقاق اصحاب المستشفيات المؤممة للتعويض
Y14.	Admir to 1 American to the Light

رقم الصفحة	وانين الطوارىء
	ضمانات دستورية في تعديل المادة الثانية ق ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨
	ق ۳۷ لسنة ۱۹۷۲
TVI	قرارات الجهة القائمة على تنفيذ شئون الرقابة قرارات ادارية
***	أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧
777	اختصاص محكمة امن الدولة العليا -طواريء،
377	ق ۵۰ لسنة ۱۹۸۲
	قانون حماية الجبهة الداخلية ٣٣٠ لسنة ١٩٧٨،
TVV	الانتماء إلى الأحزاب أو مباشرة الحقوق السياسية
	حرية تكوين الأحزاب وحق الانضمام إليها
YVA	العصف بالحقوق السياسية خير دستورى
YA.	نانون المحاماة
	•
TAT	الأخلال بمبدأ الحرية التقابية ـ ق ١٢٥ لسنة ١٩٨١
	نوائين الهيئات القضائية
	طلبات رجال الغضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة
YAE	ق ۶۹ لسنة ۱۹۷۷ وق ٤٧ لسنة ۱۹۷۲
	مجلس التأديب يعتبر هيثة قضائية
TAT	ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
1744	لجنة التأديب والتظلمات قضائية
	ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم هيئة قضايا الدولة
YAA	(ادارة قضايا الحكومة)
•	محكمة القيم جهة قضاء
741	قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
,,,,	مجلس تأديب اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي هيئة قضائية
74.7	ق ۱۹۷ لسنة ۱۹۵۶
131	لجنة ضباط القوات المسلحة هيئة قضائية
148	القرار بقانون ٩٦ لسنة ١٩٧١
-	للقرار بقانون ترتيب الجهات القضائية
790	القرار بقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء محكمة الثورة
	قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرارات ادارية
YSA	قرار بقانون ۸۲ لسنة ۱۹۲۹

	•
الصفحة	رهم ضم قسم قضايا وزارة الاوقاف الى ادارة قضايا المحكومة
	ق ۸۶ لسنة ۱۹۵۹
r.1	ائين شرعية
1.1	بعض احكام قوانين الأحوال الشخصية
4.1	قرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩
	الوصية لوارث او غيره
3.7	ق ۷۱ لسنة ۱۹٤٦
	الوصية الواجبة
4.0	ق ۷۱ لسنة ۱۹٤٦
	لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
4.1	المرسوم بقانون ٧٨ لُسنة ١٩٣١
4.4	الحكم بحبس المحكوم عليه بالتفقة ليس عقوبة جناثية
	حل المحافل البهائية
۳۱۰	القرار بقانون رقم ۲۲۳ لسنة ۱۹٦۰
	انين القوات المسلحة
	ين إحالة أفراد المخابرات العامة الى المعاش
rir	ق ۱۹۹۹ لسنة ۱۹۹۶
	أوامر الستغناء عن خدمة المتطوعين
710	ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ معدل بالقانون ٣١ لسنة ١٩٦٨
	تقدير درجات المجز الكلى او الجزئي بتعويض الاصابة او الوفاة بسبب الخدمة
	او الممليات الحربية
411	ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ معدل بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٦٨
	الاحالة الى القضاء المسكري
414	قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسة ١٩٦٦ وتعديله بالقرار بقانون ٥ لسنة ١٩٧٠
	ائین خاصة
719	يجور الطمن في قرارات لجنة المعارضات
	ق ۲ لسنة ۱۹۳۳ بتحویل اراضی الحیاض الی الری الدائم
**	حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب
. ,	ق ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . أيلولة الأدوية والمستحضرات الى المؤسسة العامة للأدوية دون مقابل
TTT	ايلوله الادوية والمستحصرات الى المؤسسة العامة للادوية دول معابل قدار بقائدن ۱۲ لسنة ۱۹۲۶

م الصفحة	3,
	المساواة في القبول بالتعليم العالى
***	قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ والقوانين الملحقة به
	تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء
***	ق ۸۱ لسنة ۱۹۷۱
	المصادرة الادارية غير جائزة
TYA	ق ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد
	حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي
779	ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد
	أيلولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات الى الدولة بتعويض عادل
771	قرار بقانون ۹۷ لسنة ۱۹۲۶ والقانون ۷۲ لسنة ۱۹۶۲
	حظر افلاس شركات القطاع العام
440	ق ٦٠ لسنة ١٩٧١

## منطسوق الاحكسام

الاحكام الصادرة بعدم دستورية النص الاحكام الصادرة برفض الدعوى الاحكام التحليلي

رقم الايداع ۳۳۸۰ / ۸۸

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢ القاهرة

## عند! الكتاب

كان لفلسفة روسو ومونتسكيو أثرها فى الثورة الفرنسية . . تلك التى انتزعت حق السيادة من الملوك وردته إلى الشعب صاحبها الأصيل . . ومصدر جميع السلطات فى الدولة .

من هذه المصادر الفكرية والتاريخية بدأت الحركة الدستورية الحديثة .. وقامت الدولة المفانونية .. وانتهى عهد استبداد الحكام وبدأ عهد المؤسسات الدستورية .

وكان الضمان الأساسى لتحقيق نظام الدولة القانونية هو اخضاعها للقضاء فى جميع مظاهر نشاطها استوى فى ذلك نشاطها التشريعي أو نشاطها الادارى .. ومن ثم كان طبيعياً أن يظهر مبدأ رقابة الدستورية .

وقد تطور أسلوب الرقابة الدستورية فى كثير من الدول من بينها مصر.. من لا مركزية الرقابة ــ بامنناع القضاء عن تطبيق التشريع غير الدستورى ــ إلى مركزية الرقابة ــ بمنع القضاء من تطبيقه بحكم من الحكام العليا.

وفد مارست المحكمة العليا في مصر رفابة الدستورية على استحياء . ولغرابة ميلادها الذي عاصر مذبحة الفضاء .. دون احتفاء من الأوساط السياسبة والفضائية .. الني ظنتها أداة للحاكم ومظهراً لسطوته .

وعرور الوقت . . رسحت أقدام المحكمة وقامت بوظيفتها الدستورية في توكيد مبدأ المشروعية وسيادة القانون . . رغم تباين الاتجاهات وظهور الأحزاب السياسية وتعدد المذاهب .

وهذا الكتاب بوضح انجاه المحكمة الدستورية العليا في تحديد ولايتها وسبل التداعى أمامها .. كما يبن فكرها في تأصيل مبادىء الدستور وتفسيره وتعييق مفاهيمه .

. وقىد أردنا بهذا المؤلف . . أن يكون نبراساً هادياً لكل المهتمين بالحياة السياسية والدستورية . . ليكونوا عوناً للمحكمة وفضائها على أداء رسالتها الجليلة .

